

جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري



الشعبة: العلوم السياسية / الفرع: تنظيمات سياسية وإدارية التخصص: سلطة سياسية وحوكمة محلية

التوجهات الجديدة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ

سنة 2000

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة)

عبد اللاوي خولة

السنة الجامعية

2022_2021

جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري



الرقم التسلسلي: 2020/.....

الرمز: ع/س/د.أ.

شعبة: العلوم السياسية / فرع: تنظيمات سياسية وإدارية تخصص: سلطة سياسية و حوكمة محلية

التوجهات الجديدة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إشراف الأستاذ(ة)

أ.د. بوريش رياض

إعداد الطالب(ة)

عبد اللاوي خولة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة 3 _صالح بوبنيدر_	دموم رضا
مشرفا ومقررا (إداري)	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3 _صالح بوبنيدر_	عبد الكريم كيبش
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة 3 _صالح بوبنيدر_	بوعشبية عائشة
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1_ الحاج لخضر_	عقابة عبد العزيز
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بومرداس _أحمد بوقرة_	منصوري سفيان
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أم البواقي _العربي بن مهدي_	ساحلي مبروك

السنة الجامعية 2021_2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم)

صدق الله العظيم

الآية 32 من سورة البقرة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

***** من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله

له طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها

رضا لطالب العلم *****

_ رواه أبو داود الترمذي _

تصريح شرفي:

أنا الممضي أدناه،

السيدة: عبد اللاوي خولة، طالبة دكتوراه الطور الثالث،

الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 104931060 والصادرة بتاريخ: 2017/06/02

المسجلة بكلية العلوم السياسية، قسم: التنظيم السياسي والإداري

والمكلفة بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه عنوانها:

التوجهات الجديدة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2021/03/21

إمضاء المعني

شكر وتقدير

بداية أشكر الله عز وجل على نعمه وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين.

بكل إحترام وتقدير يسرني أن أرفع أصدق كلمات الشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف:الأستاذ الدكتور " بوريش رياض" رحمه الله الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة الإعداد،والتي كانت عوناً لي في إتمام هذا العمل ولكن للأسف وافته المنية قبل أن يحصد ثمار مجهوداته وأن ينال ما يستحقه من الشكر والثناء.


كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور كيش عبد الكريم على مجهوداته ومساعدته في إتمام هذا العمل.

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا مشقة قراءة هذه الأطروحة،وشرفونا بحضورهم لمناقشتها.

إلى كل أساتذة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03

وفي الأخير لا أنسى أن أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في دعم وإنجاز هذا العمل.

والله ولي التوفيق

عبد الملاوي خولة 

إهداء

إلى أغلى الناس على قلبي أُمي الغالية رحمها الله التي أنارت دربي وعلمتني حب العلم والإجتهد
في طلبه،

إلى أبي الغالي أطال الله في عمره وبارك له في صحته،

إلى سندي في الحياة ورفيق دربي زوجي " محمد رضا"،

إلى الشموع التي تنير حياتي إبنتي "ألاء الرحمان" وإبني "سند تاج الدين" حفظهم الله

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى جميع الأهل والأقارب والأحباب والأصدقاء والزملاء،

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة وإبتسامة صادقة.

أهدي ثمرة عملي وجهدي

عبد اللاوي خولة 

الملخص:

أهمية البحث:

تعالج هذه الأطروحة أحد أهم المواضيع على المستوى الوطني والدولي وهو موضوع السياسة العامة الاقتصادية.

منهجية البحث:

لقد تم التركيز في دراستنا بشكل خاص على السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000، وحاولنا من خلال ذلك تحليل وتقييم هذه السياسات وعرض أهم التحديات التي تواجهها وتحول دون تحقيقها للأهداف التي سطرت من أجلها، وكذلك أهم الآليات الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات، بهدف الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الجزائري ومحاولة النهوض بمقوماته.

أهم النتائج:

لقد سمح تحسن الوضعية المالية في الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط، في بروز تحول جذري في طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ ذلك الحين، تمثل في التركيز على التوسع في الإنفاق العام من خلال إقرار مجموعة من البرامج التنموية التي كانت تهدف في طياتها إلى تدارك المشاكل الموجودة والنقائص المسجلة خلال فترة التسعينات، جراء الأزمة الاقتصادية الحادة والتبعات السلبية لأزمة المديونية منتصف الثمانينات، مع تراجع أسعار النفط والتي كانت لها انعكاسات سلبية على مستوى النسيج الاجتماعي والاقتصادي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية:

السياسة العامة، السياسة الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، التوجهات الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

Research importance:

This thesis deals with one of the most important topics at national and international levels, which is the topic of economic public policy.

Research methodology:

This study has tried to analyze and evaluate the economic policy in Algeria since 2000, and presented the most important challenges it faces and prevents it from achieving the objectives for which it was set, as well as the most important mechanisms to activate these policies, in order to respond to the requirements of the Algerian economy and try to improve its components.

The most important results:

where the focus has been particularly focused on economic policy in Algeria since 2000, the improvement of the financial situation in Algeria during this period as a result of the high oil prices, has allowed a radical shift in the nature of economic policy adopted since then, represented by the focus on the expansion of public spending through the adoption of a set of development programs aimed at redressing the problems that existed and shortcomings recorded during the period of the 1990s, due to the severe economic crisis and negative consequences. The debt crisis of the mid-1980s, with the decline in oil prices, which had negative repercussions on the social and economic fabric of Algeria.

Key words:

Public policy, Economic policy, The Algerian economy, Economic trends, Algeria.

الصفحة	الموضوع
الشكر	
الإهداء	
3_2	الملخص
9_8	فهرس الأشكال والجداول
24_10	مقدمة
12_10	1_ إشكالية الدراسة
13	2_ فرضيات الدراسة
14_13	3_ أسباب اختيار الموضوع
14	4_ أهمية الدراسة
15	5_ أهداف الدراسة
17_15	6_ مناهج و مقاربات الدراسة
21_17	7_ أدبيات الدراسة
21	8_ حدود الدراسة
22_21	9_ صعوبات الدراسة
24_22	10_ تقسيم الدراسة
94_23	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة العامة الاقتصادية
45_23	1.1 مفهوم السياسة العامة
27_24	1.1.1 نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة
35_27	2.1.1 تعريف السياسة العامة، خصائصها ومكوناتها
45_36	3.1.1 المداخل النظرية للسياسة العامة
67_45	2.1 رسم السياسة العامة
52_45	1.2.1 مراحل رسم السياسة العامة
62_53	2.2.1 فواعل ومؤسسات رسم السياسة العامة
67_63	3.2.1 تحليل السياسة العامة ومستوياتها
93_67	3.1 مفهوم السياسة الاقتصادية
72_68	1.3.1 تعريف السياسة الاقتصادية، أهدافها ومبادئها
87_72	2.3.1 منظورات السياسة الاقتصادية

93_87	3.3.1 أنواع السياسة الاقتصادية وأدواتها
94	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: التطور التاريخي للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ
144_96	الاستقلال إلى غاية سنة 2000
	1.2 السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة التخطيط المركزي
108_97	(1979_1962)
	1.1.2 وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال إلى غاية سنة 1966
	99_97
	2.1.2 مرحلة المخططات التنموية الأولى (1979_1967)
	103_99
	3.1.2 النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التخطيط المركزي بالجزائر
	108_104
	2.2 السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة التخطيط اللامركزي (1989_1980)
	122_108
	1.2.2 المخطط الخماسي الأول (1984_1980)
	113_109
	2.2.2 المخطط الخماسي الثاني (1989_1985)
	122_113
122	3.2 السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة التعديلات الهيكلية (2000_1989)
	144_
	1.3.2 إتفاقيات الإستعداد للإئتماني مع صندوق النقد الدولي
	128_123
	2.3.2 برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي (1998_1994)
	138_128
	3.3.2 تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (2000_1998)
	144_138
144_142	خاتمة الفصل
192_145	الفصل الثالث: السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000
161_146	1.3 سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي 2009_2001

151_146	1.1.3 برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001_2004)
158_152	2.1.3 برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005_2009)
	3.1.3 النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي
	161_158
170_161	2.3 سياسة توظيف النمو الاقتصادي(2010_2014)
162_161	1.2.3 مفهوم برنامج توظيف النمو الاقتصادي وأهدافه
165_162	2.2.3 محتوى برنامج توظيف النمو الاقتصادي
	3.2.3 النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة توظيف النمو الاقتصادي
	170_165
191_170	3.3: السياسة الاقتصادية الجزائرية منذ سنة 2015
175_173	1.3.3 المخطط الخماسي 2015_2019
181_175	2.3.3 نموذج النمو الجديد بالجزائر 2016_2030
	3.3.3 النتائج الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الاقتصادية الجزائرية منذ سنة 2015
	191_181
192	خاتمة الفصل
284_194	الفصل الرابع : تحديات وآفاق السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر
249_195	1.4 تحديات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر
211_195	1.1.4 الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري
232_212	2.1.4 ضعف مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
249_233	3.1.4 تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر
270_250	2.4: آفاق السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر
	1.2.4 الاعتماد على مقارنة الحوكمة في عملية رسم السياسة الاقتصادية كآلية
260_250	لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
	2.2.4 تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمطلب لتحقيق فعالية السياسة
264_261	الاقتصادية بالجزائر
	3.2.4 معالجة إختلالات السياسة المالية والنقدية بالجزائر كمطلب لتحقيق فعالية
266_264	السياسة الاقتصادية
	4.2.4 الإستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
	270_266

283_270	3.4 سيناريوهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر
273_271	1.3.4 السيناريو الإتجاهي
	2.3.4 السيناريو التصحيحي: تنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج
285_273	المحروقات
286	خاتمة الفصل
294_287	خاتمة
320_295	قائمة المصادر والمراجع
	قائمة الملاحق

فهرس الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
34	مكونات السياسة العامة	01
44	فواعل الحكم الراشد	02
46	مراحل رسم السياسة العامة	03
53	فواعل و مؤسسات رسم السياسة العامة	04
100	حجم الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي الأول (1967_1969)	05

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
103_102	الإستثمارات في الجزائر (1967_1977 بالمليون دج)	01
112_111	القطاع العام بعد إعادة الهيكلة	02
115_114	مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986_1988)	03
130	الإتفاقيات الثنائية على إعادة جدولة الديون العمومية الأولى للجزائر من خلال نادي باريس	04
149_148	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001_2004)	05
150		

	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي	06
154_153	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2009_2005)	07
156	أهم المؤشرات الاقتصادية للمخطط 2009_2005	08
159	تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2009_2001)	09
160	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2009_2001)	10
163_162	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014_2010	11
168	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2014_2010	12
169	المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014_2010	13
182	وضع الإيرادات و النفقات بعد الأزمة البترولية (2015_سبتمبر 2017)	14
207_206	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2016_1997)	15
209	مساهمة النفط في قطاع التشغيل في الاقتصاد الجزائري	16

يحظى موضوع السياسة العامة باهتمام كبير لدى الباحثين والسياسيين ومؤسسات البحث العلمي بمختلف اتجاهاتها الفكرية، ففي ظل التطورات الحاصلة في العالم، وظهور العديد من المشاكل التي يشهدها في شتى المجالات، أدرك القادة السياسيون وصناع القرار في مختلف الأنظمة السياسية، أن حل هذه المشاكل يكون من خلال برامج وخطط متناسقة ومتكاملة تسمح بتلبية حاجات المواطنين وحل مشاكلهم المختلفة، وتعتبر هذه البرامج والخطط عن ما يعرف بالسياسة العامة، والتي تزايد الاهتمام بها من قبل الحكومات والأنظمة السياسية بهدف تلبية حاجات المجتمع وتطلعاته، ويكون ذلك وفقا لأسلوب علمي، واقعي، ودقيق قادر على التوفيق بين تلك الحاجات والمطالب وبين المتغيرات البيئية الداخلية والدولية الراهنة.

فالسياسة العامة هي جوهر العمل الحكومي الذي يبرز توجهات الدولة وأساليبها في إحداث التغيير، كما تتجلى أهميتها في كونها تكشف المرتكزات الإيديولوجية لتوجهات الدولة، التي تمكن من فهم وتحليل قرارات النظام الحاكم وألوياته، وطبيعة القوى الاجتماعية والسياسية المحركة له، وآلياته في التعامل مع المطالب والمدخلات التي تنتجها البيئة الداخلية، كما تلعب دورا بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل، للنهوض بالدولة وتنميتها على مختلف الأصعدة.

وقد شهدت السياسة العامة كحقل معرفي تطورات وتغيرات منهجية وعملية ملحوظة، من حيث تعريفها ومداخل صنعها وحتى طرق تحليلها، ففي خضم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية التي شهدتها العالم، تغير مضمون ومفهوم السياسة العامة الذي أصبح أكثر تعبيراً عن مصالح واحتياجات أفراد المجتمع، وأكثر تجسيدا لمحصلة التفاعل والتمازج القائم بين النشاطات المختلفة للفواعل الرسمية والغير رسمية، التي تساهم في عملية صنع السياسة العامة.

وتتقاطع السياسة العامة مع مختلف العلوم الاجتماعية من سياسة واقتصاد واجتماع، وتتميز بالتنوع والشمول الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، ومن بين أنواعها نجد السياسة العامة الاقتصادية، التي تعبر عن مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، وتعتبر بمثابة الإطار العام الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية، ويرتبط مفهوم السياسة

الاقتصادية أساسا بدور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، ويختلف هذا التدخل باختلاف النظام السياسي والاقتصادي ودرجة التطور السائد في الدولة، وقد أكدت أزمة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي، إضافة إلى النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها على ضرورة وجود سياسات اقتصادية تقوم بها الدولة، كما أنه لا يوجد في وقتنا الحاضر اقتصاد يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية تساعد على ذلك.

وبما أن السياسة الاقتصادية تعتبر أداة الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، فقد عملت الجزائر منذ استقلالها على تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية، بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، وقد كان الوضع الاقتصادي متدهور للغاية عقب الاستقلال، لذلك فقد انصب الاختيار حول نهج النظام الاشتراكي لتسيير الاقتصاد الجزائري، لحقبة زمنية قاربت العشرينيتين، اعتمدت الدولة خلالها على أسلوب التخطيط المركزي والشامل خلال الفترة (1967 _ 1979)، وتم خلالها وضع الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية، وإنشاء مفهوم سيادة الدولة، كما اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على بناء القاعدة الصناعية، وعقبت هذه الفترة مرحلة التخطيط اللامركزي أو التوازني (1980 _ 1989)، والتي تبنت الجزائر خلالها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي مست القطاع الصناعي العمومي، أهمها سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية المؤسسات.

وقد شهدت الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين أزمة اقتصادية حادة، كانت نتيجة التبعات السلبية لأزمة المديونية منتصف الثمانينات مع تراجع أسعار النفط والذي يشكل أكبر نسبة من مداخيل الدولة، حيث تعتبر مرحلة التسعينات من أهم مراحل التحول الاقتصادي في الجزائر، والتي قامت خلالها بتبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة، التي تهدف إلى إرساء قواعد السوق في ظل نظام اقتصادي حر، من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وبمساعدة من الهيئات المالية الدولية خلال الفترة (1989 _ 1998) وبالرغم من تحقيق بعض التوازنات الاقتصادية خلال هذه المرحلة، إلا أن الفاتورة كانت ثقيلة جدا على مستوى النسيج الاجتماعي والاقتصادي بالجزائر.

وقد سمح تحسن الوضعية المالية الذي شهدته الجزائر، نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط منذ سنة 2000، في بروز تحول جذري في طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ ذلك الحين، تمثل في التركيز على التوسع في الإنفاق العام من خلال إقرار مجموعة من السياسات العامة الاقتصادية، التي تهدف في طياتها إلى تدارك المشاكل الموجودة والتأخر المسجل الذي تراكم خلال عشرية كاملة من الأزمة.

1_ إشكالية الدراسة:

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي والأمني في نهاية التسعينات، إضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط على المستوى الدولي، حفز الدولة الجزائرية على صياغة برامج استثمار عبر تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية أدرجت ضمن مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل، خاصة من حيث الموارد المالية الضخمة المخصصة لها.

وفي هذا السياق تدرج إشكالية دراستنا هذه والتي تتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

فيما تتمثل أهم التوجهات الجديدة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة

2000 ؟.

ولمعالجة وتحليل هذا الإشكالية، تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل في:

- ما مفهوم السياسة العامة الاقتصادية؟.
- ما هي أهم المحطات التي مر بها حقل السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر ؟ وكيف انعكست هذه السياسات على بنية الاقتصاد؟.
- بماذا تميز الوضع العام للاقتصاد الجزائري قبيل تبني صناعات القرار لتوجهات جديدة للسياسة العامة الاقتصادية منذ سنة 2000؟.
- هل ساهمت السياسة العامة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 2000، في تحقيق التنمية وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني؟.

2_ فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة واستنادا إلى تساؤلات الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام من خلال الاعتماد على سياسة دعم الطلب الكلي تعتبر من أهم توجهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000.
- إن محاولة تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، ودعم النشاط الاقتصادي في الجزائر يكون من خلال العمل على الاستثمار في الطاقات المنتجة والتخلص من الطبيعة الربعية للاقتصاد التي تجعله عرضة لمختلف الأزمات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي.
- أدت السياسة العامة الاقتصادية التي انتهجها صناع القرار في الجزائر منذ سنة 2000، إلى تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، ومنه تحقيق مستوى مقبول من التنمية والاستقرار الاقتصادي.

3_ أسباب اختيار الموضوع:

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاستناد في اختيار موضوع البحث على مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية التي تتمثل في:

أ_ أسباب موضوعية:

أثارت العديد من الأسباب الموضوعية الرغبة في دراسة موضوع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر ومن بينها:

- الاهتمام بحقل السياسة العامة بمختلف تخصصاتها ومحاولة اكتساب معرفة أكبر بهذا المجال.
- النقص الواضح الذي تعاني منه مكتبة العلوم السياسية في مجال الدراسات المتخصصة المتعلقة بحقل السياسة العامة، خاصة فيما يتعلق بالسياسة العامة

الاقتصادية،بالإضافة إلى حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال خصوصا في الجزائر .

- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر على المستوى الوطني والدولي،خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والمستجدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

ب_ أسباب ذاتية:

يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع،ومحاولة معالجة مثل هذه المواضيع المعاصرة التي لا تزال محل جدل كبير لدى الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية.
- الشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع،خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها الجزائر منذ منتصف سنة 2014،نتيجة تراجع أسعار النفط.
- الاهتمام بمواضيع نابغة من التخصص،وموضوع السياسة العامة يصب في صلب تخصص العلوم السياسية.
- الاهتمام بالمواضيع ذات الإسقاطات في الواقع،والتي لها علاقة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع.

4_ أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية دراستنا في كونها تتعرض لأهم المواضيع الحساسة والمهمة على المستوى الوطني وهو السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر،كما أنه من أكثر المواضيع تداولاً ونقاشاً بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين،خصوصا في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري.
- كما أن أهمية هذه الدراسة تصب في كونها تمكن من وضع تصور سليم وفهم واضح لمختلف المراحل التي مرت بها السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال،خصائص وظروف كل مرحلة،وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

- كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لأهم تحديات ومشاكل ونقائص السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، التي حالت دون تحقيق التنمية المطلوبة وتعرض أهم الآليات الكفيلة بتحسين وتطوير هذه السياسات من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري.

5_ أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة لتحقيق جملة من النقاط نوجزها في:
- تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة العامة الاقتصادية.
- محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة العامة.
- الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، واختبار صحة الفرضيات من عدمها.
- الوقوف على واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، من خلال عرض منظم لأهم المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال، وخصائص وظروف كل مرحلة.
- الكشف عن أهم تحديات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.
- محاولة تقديم تصور للأفاق والرؤى المستقبلية، التي يجب على صانعي السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر التطلع إليها، لبناء اقتصاد منتج يخلق الثروة، والقضاء على صورته الريعية التي ظلت لصيقة به منذ الاستقلال.

6_ مناهج ومقاربات الدراسة:

أولاً: المناهج

إن طبيعة الموضوع فرضت علينا إتباع المناهج التالية:

أ_ المنهج التاريخي:

تم الاعتماد على هذا المنهج لكونه يتناسب مع البحث، من خلال تناول التطور التاريخي الذي مر به حقل السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، فدراسة موضوع توجهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000، يكون ناقصاً إذا لم تتم الدراسة في إطارها الزمني وسيرورتها التاريخية، منذ الاستقلال سنة 1962، ومحاولة تحليل تلك السياسات ومعرفة دورها وكذلك انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

ب _ المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف مضمون السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر وكذا أهم خصائصها وأهدافها، ثم تحليل أهم انعكاسات هذه السياسات على مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري.

ت _ **المنهج الإحصائي:** لا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية عموماً من الإحصاءات والأرقام كأدلة صادقة وشواهد، وكأحد أساليب وصف الظواهر وإثبات الحقائق العلمية، وذلك من خلال إعطاء بعض الإحصائيات حول موضوع الدراسة، وتم الاعتماد على هذا المنهج في تقديم بعض الإحصاءات حول الإعتمادات المالية المخصصة للسياسات العامة الاقتصادية في الجزائر، والنتائج التي حققتها، وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

ث _ **منهج دراسة الحالة:** يعتبر منهج دراسة الحالة طريقة إجرائية تحليلية لدراسة الظاهرة، من خلال التحليل المعمق للإحاطة بحالة معينة ودراسة شاملة وجمع المعلومات والبيانات حولها، كما يساعد منهج دراسة الحالة في فهم المشكلات المطروحة ومواجهة الوقائع عن طريق تحليلها وتشخيصها، سواء كانت بسيطة أو معقدة ومحاولة إيجاد حلول فعالة لها.

ويعتبر هذا المنهج هو الغالب في دراستنا، وهذا لجعلها أكثر صلة بالواقع وناجعة منه، حيث ارتأينا أن نربط موضوع السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر، ومحاولة معرفة مدى نجاعة هذه السياسات وانعكاسات تطبيقها على الاقتصاد الجزائري.

ثانياً: المقاربات

تم الاستعانة في دراستنا بالمقاربات التالية:

أ _ **الاقتراب القانوني:** وذلك بالرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية، والإجراءات التنظيمية الناجمة للسياسات العامة الاقتصادية في الجزائر، من خلال تأثير هذه القوانين

والإجراءات على سلوك الفاعلين السياسيين في هذا المجال، والمتدخلين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مختلف مراحل صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

ب _ الاقتراب المؤسسي: يعنى الاقتراب المؤسسي بمجمل النظريات في حقل العلوم السياسية والسياسة المقارنة، التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، وينظر للسياسة العامة على أنها نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، لكون المؤسسات الرسمية وغير رسمية في الدولة هي المسؤولة عن عملية رسم السياسة العامة بمختلف مجالاتها.

ج _ اقتراب صنع القرار: يعتبر من أهم الإقترابات في مجال الدراسات السياسية، وينظر إلى النظام السياسي باعتباره ميكانيزم لصنع القرارات، كما أن عملية صنع القرار تلازم جميع النظم السياسية، وهي عملية ينتج عنها اختيار محدد من بدائل عدة معروفة سابقا، ويساعد هذا الاقتراب في عملية التحليل، خاصة وأن السياسة العامة المتخذة أو المطروحة في أي نظام ما هي إلا عملية اختيار بين بدائل عدة، وهي أيضا عبارة عن قرار اتخذته جهة معينة، وعليه فهذا الاقتراب يفيدنا في فهم وتحليل القرارات والبدائل المطروحة، في مجال صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

7_ أدبيات الدراسة:

لا يمكن إقامة دراسة علمية دون الاعتماد والارتكاز على دراسات سابقة تصب في نفس المجال، من أجل تفادي الأخطاء واستخلاص التجارب وضمان الحدثة وعدم التكرار، وقد جاء هذا التصور بعد الاضطلاع على مجموعة من التراكمات العلمية والمعرفية التي تصب في لب الموضوع، ومن بينها:

• كتاب من إعداد بيار مولر بعنوان "السياسات العامة"، **les politiques publiques** "وقد حظي هذا الكتاب باهتمام الدول الفرنكفونية، وقد تناول الكاتب من خلاله الجذور التاريخية الخاصة بنظريات تحليل السياسة العامة، وقد تطرق بشكل خاص للاقترابات المعرفية في التحليل (Approches cognitives)، وكذلك مجموع الفواعل الرسمية وغير رسمية

في عملية رسم السياسة العامة، مع تقديم تصور تحليلي للتغيرات التي تطرأ على السياسة العامة في المجتمعات الحديثة.

• كتاب من إعداد الكاتب فهمي خليفة الفهداوي بعنوان: "السياسة العامة منظور كلي

في البنية والتحليل"، 2001، هدف من خلاله لتقديم تحليل فني متخصص حول السياسة العامة، من حيث المفاهيم والنظريات، إضافة إلى أنماط السياسة العامة ومركزاتها البنوية، كما أشار إلى تحليل السياسة العامة كأسلوب علمي وإطار منهجي للتعامل مع القضايا السياسية، وكذا توظيف العلم والمعرفة العلمية وتطويرهما لخدمة السياسة، إضافة إلى إبراز أهم القوى الفاعلة الرسمية والغير رسمية التي تشارك في عملية صنع السياسة العامة.

• كتاب من إعداد جيمس أندرسون بعنوان: "صنع السياسة العامة"، 1999، حيث يعد

الكتاب من أبرز الأدبيات التي تناولت وأكثر تخصص وتفصيل عملية صنع السياسات العامة، وقد بين من خلاله بأن السياسة العامة لم تعد مجرد خطة إرشادية آلية، وإنما محصلة لمجموعة من تفاعل القوى الفاعلة في النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وهذا خلال جميع مراحل رسم السياسة العامة التي طرحها أندرسون، من تحديد المشكلة إلى وضع السياسات حيز التنفيذ إلى معرفة أثارها من خلال التقييم، كما يقدم أمثلة عن صناعة بعض السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية.

• كتاب من إعداد حسن ابشر الطيب بعنوان: "الدولة العصرية دولة مؤسسات"،

2000، ويعد بمثابة مساهمة في نمو التراكم المعرفي في موضوع السياسة العامة، خاصة وأن الدراسات باللغة العربية في هذا المجال تعد نادرة جداً، وتشكل السياسة العامة في جوهرها حسب الكاتب أطر فكرية وعملية تنظم نشاطات المؤسسات الحكومية، بهدف إحداث التغيير أو منعه أو تقييده، وتكون الغاية منها بناء الدولة وتأكيد سيادتها وتحقيق التنمية المستدامة، وحل المشكلات المجتمعية القائمة والمستقبلية.

• كتاب من إعداد عبد الرحمان تومي بعنوان "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر _

الواقع والأفاق _، 2011، هدف من خلاله لتقديم صورة تحليلية لواقع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وتقديم عرض شامل لمسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بما تحمله من أبعاد اقتصادية كانت أواجتماعية أو سياسية. وقد قسمت هذه الدراسة لخمس فصول رئيسية، تم التطرق

في كل فصل لمرحلة من مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وظروف كل مرحلة وأهم انعكاسات الإصلاحات المنتهجة على مختلف الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

• أطروحة دكتوراه من إعداد بوددخ كريمة بعنوان: "اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001 - 2014"، 2015، كان الهدف من هذه الدراسة العمل على وضع تصور لطبيعة السياسة الاقتصادية في الجزائر التي تساهم في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل، بالإضافة إلى النظر في الجدل القائم بين اقتصاديات جانب الطلب واقتصاديات جانب العرض فيما يخص سياسات تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر قد اختارت منذ سنة 2001، توجيه سياستها الاقتصادية لدعم الطلب الكلي، عبر إقرار 3 برامج إنفاق عام لغاية سنة 2014، تجاوزت ما قيمته 400 مليار دولار، وقد كان لها أثر إيجابي في انتعاش النشاط الاقتصادي مقارنة بفترة التسعينات، التي شهدت تردي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لكن الاستمرار في دعم الطلب الكلي للاقتصاد الجزائري لأكثر من عشرية من الزمن، دفع لتبعية النشاط الاقتصادي المحلي للقطاع العام، ولم يساهم في التأسيس لاقتصاد حقيقي قائم على خلق الثروة ومناصب العمل، بسبب معاناة الاقتصاد الجزائري من قيود تخص جانب العرض، وهذا ما يستلزم إعادة توجيه السياسة الاقتصادية لتطوير جانب العرض، من خلال القيام بإصلاحات هيكلية تمس بالأساس سوق السلع والخدمات وسوق العمل، إضافة إلى ضرورة إصلاح الإطار المؤسسي للاقتصاد الوطني لتعزيز ثقة الأعوان الاقتصاديين.

• أطروحة دكتوراه من إعداد بن زعرور شكري بعنوان: "مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر"، 2016، كان الهدف من هذه الدراسة اكتشاف دور النماذج الاقتصادية القياسية في صياغة السياسات الاقتصادية، خصوصا وأن الجزائر، مثل الكثير من الدول النامية، قد تلمست دور النمذجة في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية أثناء تطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة 1994 - 1998، الذي تم صياغته وفق منهجية البرمجة المالية (IMF Financial programming) لصندوق النقد الدولي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة فهم تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر، من أجل تفسير النتائج التجريبية المتحصل عليها، ورسم الآثار المترتبة عن السياسات الاقتصادية والاستفادة منها. بالإضافة إلى ضرورة استخدام نماذج ذات خلفيات مختلفة في مجال السياسة الاقتصادية، كنماذج التوازن العام التي تحجز مكانا كبيرا لجوانب العرض وتوجه نحو المحاكاة متعددة القطاعات.

• أطروحة دكتوراه من إعداد دلال بن سميحة بعنوان: "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، 2012، وقد كانت هذه الدراسة بمثابة عرض واف لمجمل التطورات التي شهدتها السياسة الاقتصادية في الجزائر عبر الإصلاحات المتعاقبة منذ الاستقلال، وما يقابلها من تطورات على مستوى حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع التركيز على فترة (1989_2011)، والتي تعد ذات أهمية بالغة نظرا للإصلاحات العميقة والتحول الجذرية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلالها.

وكان الهدف من هذه الدراسة، معرفة مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية، والنتائج الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحديد ما إذا كان مناخ الاستثمار في الجزائر أصبح مشجعا خاصة منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه ابتداء من سنة 1989، حدث تغير جذري في مجال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، حيث عززت الحكومة من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي، عندما شرعت في تنفيذ برامج للإصلاح بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تم الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على جملة من تدابير السياسة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، التي انعكست على تحسن الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة، إلا أن برنامج التعديل الهيكلي أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بشكل كبير، حيث تفاقمت معدلات البطالة، وازدادت معدلات الفقر، وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.

وقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي عام 2000، إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز العشرية الأخيرة، خصوصا النجاعة المالية الناتجة عن الانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات، وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية، مع استمرار سعر الصرف وانخفاض معدل التضخم، إلا أنه وبالرغم من تحقيق الجزائر لتوازنات اقتصادية كلية خلال فترة الدراسة، والتي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها لم تخلق المناخ الذي يساعد على نمو هذا النوع من الاستثمارات، فالمسائل المتعلقة بالعمارة والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية، تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

8_ حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- أ_ **الحدود الموضوعية:** اقتصرنا هذه الدراسة على معرفة أهم التوجهات الجديدة التي انتهجها صناع القرار في الجزائر في مجال السياسة العامة الاقتصادية منذ سنة 2000.
- ب _ **الحدود الزمانية:** دراسة أهم المحطات التي مر بها حقل السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1999، وأهم التوجهات الجديدة التي شهدتها منذ سنة 2000.
- ت_ **الحدود المكانية:** يتعلق الإطار المكاني لهذا الموضوع بالسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.
- ث_ **الحدود العلمية:** تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، من خلال تحليل طبيعة وواقع الاقتصاد الجزائري وتتبع المراحل التي مرت بها سياسته الاقتصادية، وتحليل انعكاساتها على المؤشرات الكلية للاقتصاد.

9_ صعوبات الدراسة:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة فيما يلي:

- نقص كبير في المراجع المتخصصة إن لم نقل ندرتها، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، المتعلقة بالسياسة العامة الاقتصادية وخاصة في الجزائر.
- اتساع الموضوع وتداخله مع تخصصات علمية أخرى كعلم الاقتصاد، علم القانون، علم الاجتماع.
- تضارب الإحصاءات بين المصالح والوزارات الحكومية مقارنة بالبيانات على مستوى المؤسسات الدولية.
- تحليل السياسة العامة في الجزائر كموضوع أكاديمي غير واضح، نتيجة عدم وجود محلي سياسات عامة، وهذا راجع إلى طبيعة الأنظمة المغلقة التي يصعب فيها وجود بيانات وإحصائيات دقيقة.

10_ تقسيم الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب موضوع البحث، فقد تم تقسيم خطة الدراسة إلى 4 فصول، ينقسم كل فصل إلى مباحث ومطالب مرفوقة بمقدمة وخاتمة، فكانت خطة الدراسة كالتالي:

مقدمة: تضمنت مدخل للموضوع، طرح الإشكالية والفرضيات، أسباب اختيار الموضوع، أهميته وأهدافه.

الفصل الأول: بالنسبة للفصل الأول تناولنا من خلاله الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة العامة الاقتصادية، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم السياسة العامة من حيث نشأتها وتطورها، تعريفها، خصائصها ومكوناتها، وكذلك مداخلها ومقارباتها النظرية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لعملية رسم السياسة العامة، عبر التطرق إلى مراحل صنعها، وأهم المؤسسات والفواعل التي تشارك في عملية رسم السياسة العامة وكذلك تحليل السياسة العامة ومستوياتها، في حين تم تخصيص المبحث الثالث لمفهوم السياسة الاقتصادية من خلال تناولنا لتعريفها، أهدافها ومبادئها، منظورات السياسة الاقتصادية، وكذلك أنواعها وأدواتها.

الفصل الثاني:تضمن أهم المحطات التي مر بها تطور السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000، وتم تقسيم هذا الفصل كذلك إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة التخطيط المركزي (1962 _ 1979)، وخصصنا المبحث الثاني للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة التخطيط اللامركزي (1980 _ 1989)، أما المبحث الثالث فتضمن أهم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر خلال مرحلة التعديلات الهيكلية (1989 _ 1999)، وفي كل مرحلة من المراحل السابقة، حاولنا التطرق لأهم خصائص المرحلة والسياسات الاقتصادية المنتهجة، وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث:حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لأهم التوجهات الجديدة المنتهجة في مجال السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000، وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001 _ 2009)، أما المبحث الثاني فتمحور حول سياسة توطيد النمو الاقتصادي التي امتدت على الفترة (2010 _ 2014)، في حين تم تخصيص المبحث الثالث لأهم السياسات الاقتصادية المتخذة في الجزائر منذ سنة 2015، مع محاولة تقييم كل سياسة وعرض أهم نتائجها وانعكاساتها.

الفصل الرابع:خصصنا هذا الفصل لعرض أهم التحديات التي تواجه السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وتحول دون تحقيق التنمية، وأهم الآليات الكفيلة بتفعيل هذه السياسات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، فتم تقسيم الفصل كذلك إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول تحديات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، من طبيعة ريعية للاقتصاد الوطني، ضعف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك استفحال ظاهرة الفساد في الجزائر التي تقف كجزة عثرة في وجه كل تنمية، أما المبحث الثاني فخصصناه لآفاق السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، تطرقنا من خلاله إلى ضرورة تبني مقاربة الحوكمة خلال مختلف مراحل صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، العمل على تعزيز وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر كمطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية، ضرورة معالجة أهم اختلالات السياسة المالية والنقدية بالجزائر، وكذلك أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري والفكري من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري وتطويره. في حين تم تخصيص المبحث الثالث من هذا الفصل

لسيناريوهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، قمنا بتناول سيناريوهين أساسيين، السيناريو الإيجابي (الاستمرار على الحال)، والسيناريو التصحيحي عبر تنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وتكتمل الدراسة بخاتمة عامة تضمنت الإجابة على الإشكالية ومانتدم من فرضيات وتقديم أهم نتائج الدراسة والتوصيات المستخلصة وملخصا.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة العامة الاقتصادية

تمهيد:

يحتل موضوع السياسة العامة أهمية كبيرة لكونه يعبر عن مدى اهتمام الأنظمة السياسية بالجانب التنموي وتنظيم شؤون المواطنين، كما أنه يشكل استجابة حيوية للمشكلات القائمة والمستقبلية، وتتنوع السياسة العامة لتشمل كافة جوانب الحياة في المجتمع سواء السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية ... الخ، فمن بين أنواعها نجد السياسة العامة الاقتصادية، التي تعتبر أداة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ووسيلتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو واستقرار اقتصادي ورفاه عام.

وسيم تخصيص هذا الفصل لتحليل الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة الاقتصادية وذلك من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

نستعرض في المبحث الأول مفهوم السياسة العامة من حيث نشأتها وتطورها، تعريفها، خصائصها ومكوناتها، وكذلك أهم المداخل والمقاربات النظرية للسياسة العامة. ونتطرق في المبحث الثاني إلى عملية رسم السياسة العامة، فنظرا لكونها عملية مركبة ومعقدة تمر عملية صنعها بالعديد من المراحل، ويشارك في صناعتها العديد من الفاعلين الرسميين والغير رسميين وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث، بالإضافة إلى تناولنا لتحليل السياسة العامة ومستوياتها.

أما في المبحث الثالث فإننا نستعرض مفهوم السياسة الاقتصادية عبر التطرق إلى تعريفها، منظوراتها الاقتصادية، أهدافها ومبادئها، وكذلك أنواع وأدوات السياسة الاقتصادية.

1.1: مفهوم السياسة العامة

يعتبر التحديد العلمي للمفاهيم وتوضيح مضامينها بمثابة الخطوة المفتاحية والمهمة التي تنتج من خلالها الرؤيا البحثية، ومن بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة صعوبة تحديد المفاهيم المستخدمة، لأنه يصعب وضع تعريف شامل وموحد لأي مفهوم، وهذا ما ينطبق على السياسة العامة، فرغم الاهتمام المتزايد الذي تحظى به هذه الأخيرة لا يوجد إجماع حول المقصود بها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، من خلال تناولنا لنشأة وتطور مفهوم السياسة العامة، تعريفها، خصائصها ومكوناتها، وكذلك أهم المداخل النظرية للسياسة العامة.

1.1.1 : نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة

لقد شهد حقل العلوم السياسية تطورات هامة ومستمرة، وحسب بيير مولر Pierre Muller يمكن فهم هذا النمو والتطور في حقل العلوم السياسية من خلال الإجابة على سؤالين هامين، السؤال الأول يخص دراسة طبيعة التحولات التي زادت من كثافة التدخل الحكومي في حياة المواطنين، حيث أن هذه التدخلات في مجملها، إضافة إلى الوسائل التي يستخدمها صناع القرار في هذه التدخلات هي التي شكلت موضوع السياسة العامة. (Muller, 2011, p. 07)

أما السؤال الثاني فيخص الجذور الفكرية لاختصاص تحليل السياسات العامة، كالمناهج المستخدمة في دراسة وفهم أعمال الحكومة، أسسها، قواعدها، ومبادئ عملها.

وقد مرت السياسة العامة بالعديد من المراحل قبل أن تصبح حقل علمي له أسسه الخاصة والمميزة، وتتمثل هذه المراحل أساسا في:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى

إن كتابات الفلاسفة والمفكرين السياسيين القدامى تؤكد بأن أدبيات الفكر السياسي التقليدي قد اهتمت بشكل خاص بأنظمة الحكم ومؤسسات الدولة، لذلك انصب تركيز دراساتهم

على الإطار الدستوري للدولة والوظائف التي تمارسها مؤسساتها الرسمية. (الطيب، مارس 1993، ص 133)

وقد انحصرت جهود الفكر السياسي التقليدي على دراسة المؤسسات السياسية للدولة، فبقيت دراسة وصفية ظاهرية، لم تركز على تحليل السلوك السياسي والعمليات الملازمة لعملية رسم السياسة العامة، فبقي مجهودها الوصفي مبهما وبسيطا. (الفهداوي، 2001، ص 27)

كما أن السياسة العامة خلال هذه الفترة لم تكن تحظى بالدعم والاهتمام اللازم، لكون علم السياسة كان لا يزال في إطاره الفلسفي الهيكلي، إلا أنه وبعد استقلال هذا الأخير أي علم السياسة عن الفلسفة الأخلاقية أصبح يحوز على اهتمام كبير لأنه غدا جزء مهم من النشاط الاجتماعي للمجتمع والظاهرة الاجتماعية.

ومع بداية القرن العشرين توسع مجال السياسة وأصبح يشمل العديد من القضايا المجتمعية ومن مظاهر هذا التوسع أن بعض الأمور الغير سياسية أصبحت تجد نفسها ضمن فئة القضايا السياسية.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بين الحربين العالميتين

لقد شهد مفهوم السياسة العامة تطورا نسبيا خلال هذه المرحلة، وقد كان ذلك كنتيجة للأفكار التي جاءت بها المدرسة السلوكية (behavioral school)، حيث أحدثت الثورة السلوكية قطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية، فانقلد وفقا لذلك علم السياسة من وصف مؤسسات الدولة ووظائفها إلى التركيز على العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات وأنماط السلوك التي تتم في إطارها. (الفهداوي، 2001، ص 28)

وقد كان الإهتمام الرئيسي للمدخل السلوكي في بدايته منصبا على دراسة وتحليل الأعمال التي تقوم بها الحكومة، والقواعد النفسية والاجتماعية المحددة لسلوكيات الأفراد والجماعات، عوامل التصويت الانتخابي، ووظائف المؤسسات الغير رسمية للدولة (جماعات المصالح والأحزاب السياسية)، العلاقات التنافسية بين المؤسسات الرسمية الثلاث للدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وقد اعتمد المدخل السلوكي في تعبيره عن مضمون السياسة العامة على الآثار والنتائج التي تحدثها في المجتمع. (عارف، 2002، ص 244)

المرحلة الثالثة:مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

لقد حظي موضوع السياسة العامة باهتمام كبير عقب الحرب العالمية الثانية، فأصبح التركيز منصبا على مفهوم السياسة العامة، عملية رسمها، أهدافها، وأساليب تنفيذها، وذلك في ظل إطار تحليلي وبحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة في كل دولة، ويرجع هذا التزايد في الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية لنتامي الأصوات المطالبة بضرورة تدخل الدول كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، وفاعل محوري في بناء الاقتصاد وتلبية متطلبات المجتمع، من تعليم وصحة وتوظيف ومواصلات ومشاريع أساسية مرتبطة بالبنية التحتية للدولة، وتنظيم النشاط التجاري والصناعي والمواصلات... وغيرها من الحاجيات الأساسية التي تتعدى قدرات القطاع الخاص وتستلزم أن توفرها الدولة وتقوم على تلبيتها في إطار سياستها العامة، وقد سعت الدول النامية عقب استقلالها مباشرة لبناء اقتصادها وتحقيق متطلبات النمو من خلال العمل على تسطير مجموعة من السياسات العامة التنموية بهدف الخروج من الأوضاع الصعبة والمتردية التي خلفها التواجد الاستعماري، وهذا ما ضاعف من أهمية السياسة العامة حيث أصبحت تشكل فاعلا محوريا في دراسات علم السياسة وأبحاثه وتوجهاته. (الفهداوي، 2001، ص 29)

وقد أدى تغير دور الدولة بالإضافة إلى بروز دور فواعل جدد في عملية رسم السياسة العامة، كالشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، والمنظمات الغير حكومية، إلى ظهور العديد من الاتجاهات التي تعبر عن السياسة العامة بكونها نتيجة للتفاعلات الرسمية والغير رسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي. (جمعة، 2004، ص 31)

كل هذه العوامل أدت إلى تزايد أهمية دور السياسة العامة وانتقالها من مرحلة الوصف التي كانت سائدة سابقا، إلى مرحلة التحليل والمقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية، ويظل الدور المستقبلي للسياسة العامة أكثر أهمية، خاصة وأن القرن الحادي والعشرين يتميز بالانطلاقة السريعة التي تحتم عليه مواجهة متطلبات العولمة والتكنولوجيات الحديثة

للإعلام والاتصال، وكل المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة، حروب ونزاعات، بالإضافة إلى حرية التجارة والأزمات الاقتصادية. (الفهداوي، 2001، ص 31)

2.1.1: تعريف السياسة العامة، خصائصها ومكوناتها:

تعريف السياسة العامة:

لا يوجد تعريف شامل وموحد للسياسة العامة، ويهدف الإحاطة الوافية بهذا المفهوم سنحاول أن نستعرض جملة من التعاريف التي قدمت له من طرف بعض الكتاب الغربيين وكتاب العرب، كل حسب منطلقاته الفكرية، وقبل البدء في تعريف السياسة العامة، يجب أن نشير إلى معنى كلمة سياسة.

السياسة لغة: السياسة باللغة الإنجليزية politics وبالفرنسية politique، وحسب ما ورد في لسان العرب: " فالسياسة تعني الرياسة، يقال ساس الأمر سياسة أي قام به، والأمر هنا مرتبط مبدئياً بما يتعلق بأمر الناس، وعندما نقول سوسهم القوم أي جعلوه يسوسهم بمعنى يرأسهم ويتولى أمرهم، لذلك فإن السياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه، ويذكر المعجم العربي الأساسي أن السياسة هي المبادئ المعتمدة التي تتخذ الإجراءات بناء عليها". (أشتي، 2007، ص 14)

السياسة اصطلاحاً: السياسة هي فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة أو الدولة، وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو هي: النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه، الذي ينظم الحياة العامة، ويضمن الأمن وقيم التوازن والوفاق _ من خلال القوة الشرعية والسيادة _ بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة، على أساس علاقات القوة _ والذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع. (الكياي، 1985، ص 368، 362)

ويطلق على مصطلح " علم السياسة " باللغة الإنجليزية political science وبالفرنسية science politique، ويعرف حسب موسوعة السياسة بأنه: "الدراسة المنهجية لطريقة وكيفية الحكم ويكون ذلك عبر استعمال المناهج العلمية في الرقابة والقياس والتحليل". (الكياي، 1985، ص 368، 372)

وبعد أن قمنا بالتطرق لمفهومى السياسة وعلم السياسة، نستعرض مفهوم السياسة العامة، باللغة الانجليزية public policy وباللغة الفرنسية politique publique، حيث تحظى السياسة العامة بمجموعة متعددة ومتباينة من التعاريف، ويعود ذلك إلى اختلاف زوايا النظر والمنطلقات الفكرية لكل مفكر، والمدخل الذي يستخدمه في دراسة هذا المفهوم.

ويمكن تقسيم المنظورات التي عرفت السياسة العامة إلى ثلاث منظورات وهي:

أ_ مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة " power ":

يحمل مفهوم القوة العديد من المعاني منها القدرة، الطاقة، المعرفة، التأثير، الذكاء، وقد عرفت حسب تالكوت بارسونز Talcott Parsons بأنها: "القدرة على الوصول إلى أهداف محددة تحظى بالقبول العام من طرف المجتمع." (السيد، 2006، ص 11)، أما روبرت دال Robert Dahl فيعرف القوة بأنها: "القدرة على إقناع شخص بالقيام بعمل ما لم يكن ليقوم به من دون ذلك." (مهنا، 2002، ص 121)

أما ماكس فيبر M. Weber فعرفها من زاوية القدرة على التأثير على الآخرين بأنها: "احتمال قيام شخص ما في علاقاته الاجتماعية بتنفيذ رغباته رغم الصعوبة التي يواجهها في إقناع الآخرين بغض النظر عن غاية هذا الاحتمال." (مهنا، 1994، ص 120)

وقد عرف هارولد لاسويل H. Lasswell السياسة العامة بأنها من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، عبر ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة. (Lasswell, 1958, p. 13).

كما عرفها كل من مارك ليندينبرك M. Lindenberg وبنيامين كروسبي B. Crosby من منطلق برغماتي عملي، بأنها: "عملية نظامية ذات خصائص ديناميكية للمبادلة والمساومة وللتعبير عن من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟، كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟." (الفهداوي، 2001، ص 32) أو هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسؤول عن هذا التوجيه هو الحكومة. (حمادة، 1993، ص 107)

ويعبر منظور القوة عن تمكن الصفوة (النخبة) من الحصول على القيم الهامة، عن طريق التأثير على بقية أفراد المجتمع، وبناء على ذلك فإن السياسة العامة يمكن أن تعكس إرادة الحائزين على القوة والنفوذ والمستحوزين على مختلف مؤسسات النظام السياسي، ومن بين الانتقادات التي تعرض لها هذا المنظور أن القوة وحدها لا تكفي لتشخيص كل العلاقات والبرامج التي تتضمنها السياسة العامة، إضافة إلى عدم القدرة على التمييز بين المعاني السياسية والغير سياسية للقوة في مجال السياسة العامة. (R.Day, 1992, p. 03)

ب _ مفهوم السياسة العامة من منظور تحليل النظم System Analysés

يعتمد هذا المنظور على فكرة الحدود كأساس للتمييز بين مختلف النظم الاجتماعية، ويكون ذلك عن طريق تحديد أهم عناصر ومتغيرات كل نظام ونوع النشاط الذي يمارسه، فعند حديثنا عن الأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فهذا يعني الحديث عن المتغيرات والنشاطات المختلفة المرتبطة بالحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وتشمل كذلك متغيرات النظام البيئي ووظائفه، المدخلات، المخرجات، الإستجابة، العملية الإستراتيجية والقيم والأهداف، وتشكل هذه المتغيرات في مجملها أهم المفاهيم المحورية التي يعتمد عليها الإطار النظامي. (عارف، 2002، ص 261)

ويرى أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم دافيد استون أن السياسة العامة تتشكل نتيجة تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة، التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات أصولاً للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، حيث يعرفها دافيد استون بأنها: توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية أمرية، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية. (المنوفي، 2006، ص 35)

ويرى غابريال ألموند أن السياسة العامة: تمثل محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته (الإستخراجية، التنظيمية، التوزيعية والرمزية...)(جابريل و بنجهام، 1996، ص 272)

كما يعرفها روبرت ايستون أنها: "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها". (الخرجي، 2004، ص 27)

وتعرف السياسة العامة حسب "بربرة مكليمان" بأنها: "النشاطات والتوجهات الناتجة عن العمليات الحكومية لتحقيق متطلبات النظام الاجتماعي الموجهة للنظام السياسي". (Ficher, meller, & Maras, 2000 , p. 35)

ويعرف بيترز Peters السياسة العامة بأنها: "نوع محدد من الأعمال التي يقوم بها المجتمع جماعيا أو عن طريق ممثليه، للتصدي لمشكلة معينة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ككل، أو لفئة محددة منه". (القيوتي، 2006، ص30)

ومن خلال تطرقنا لبعض تعاريف السياسة العامة التي جاءت في إطار هذا المنظور، يمكن التعبير عن السياسة العامة بكونها إحدى نتائج النظام السياسي، التي تتأثر بالعديد من المتغيرات السائدة في المجتمع، ولكي تتسم السياسة العامة بالكفاءة والفعالية يجب أن تراعي متطلبات البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع، وتتوافق مع كافة متغيرات النظام سواء الداخلية منها أو الخارجية.

وبالرغم من أهمية هذا المنظور في تفسير وتوضيح السياسة العامة، إلا أنه تعرض لبعض الانتقادات، من حيث تناوله للقيم بصورة مطلقة دون الإشارة إلى تلك المتخصصة منها في إطار السياسة العامة، إضافة إلى عموميته وعدم تركيزه على أجزاء النظام السياسي جراء تركيزه الشامل على البيئة الكاملة، إضافة إلى عدم اهتمامه بسلوكيات الأفراد والتي تلعب دورا هاما في مجريات السياسة العامة، كما أن هذا المنظور يبالغ في تأكيده على أن الحكومة أو النظام السياسي يستجيب للمطالب الاجتماعية ويترجمها في شكل سياسة عامة، في حين أن الواقع وفي كثير من الأحيان يؤكد أن النظام السياسي يفرض سياساته جبريا على أفراد المجتمع دون مراعاة لمطالبهم واحتياجاتهم.

لكن وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لمنظور تحليل النظم، إلا أنه يبقى من أهم المنظورات المعتمدة في التحليل السياسي، والذي عرف السياسة العامة تبعا للتفاعل القائم داخل بيئة النظام السياسي.

ج _ مفهوم السياسة العامة من المنظور المؤسسي (الحكومي) Gouvernement

تعرف السياسة العامة حسب المنظور الحكومي بأنها برنامج عمل تقوم به الحكومة، حيث تمثل هذه الأخيرة مركز عمليات اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة.

وتعرف السياسة العامة حسب توماس داي Thomas Dye بأنها: "تعبير عن الإرادة الحكومية في الفعل أو عدم الفعل، وهي ترجمة للأفكار الحكومية، وعملية تعمل على الحد من الصراع بين المجتمع والسلطة، من حيث سعيها لضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك". (R.Day, 1992, p. 2.3)

فمن خلال هذا التعريف نلاحظ بأن السياسة العامة حسب هذا المنظور لها دور هام في تحقيق التوازن بين مختلف الفئات والمصالح المجتمعية، حيث تعمل على تحقيق التوافق والانسجام بين الحكام والمحكومين.

وتعرف السياسة العامة حسب جابرييل الموند G.Almond بأنها: "ترجمة واقعية للنوايا التي تم إقرارها من قبل السلطات الرسمية للدولة، التي تعمل على تحديد الموارد والجهات المسؤولة عن تحقيق هذه الأهداف". (جابريال و بنجهام، 1996، ص 272)

وتعرف حسب فيليب برو بأنها: "مجموعة من النوايا والقرارات والانجازات التي يمكن أن تقوم بها سلطة عمومية، محلية، وطنية، أو فوق وطنية". (برو، 1998، ص 493)

وتعتبر السياسة العامة بشكل عام عن كل ما تقرر الحكومة القيام به أو عدم القيام به. (Bouriche, 2006, p. 87)

وكحوصلة لمجمل ما قدمناه من تعاريف، يمكن أن نقدم تعريف إجرائي للسياسة العامة بأنها برنامج عمل حكومي يتخذه النظام السياسي بهدف التصدي لمشكلة معينة أو تحقيق مطلب محدد خلال فترة زمنية معينة، ويخص هذا البرنامج مجموعة من الشرائح والفئات

الاجتماعية، ويكون التعبير عن هذه السياسات العامة في عدة أشكال كالقوانين، المراسيم، القرارات... الخ.

خصائص السياسة العامة:

إن التعرف على خصائص السياسة العامة يساعدنا في التمييز بينها وبين غيرها من السياسات أو النشاطات، وسنحاول أن نتطرق لأهم هذه الخصائص فيما يلي:

السياسة العامة هي أفعال تباشرها المؤسسات الحكومية: إن التوجهات العامة التي تتخذها السلطات العمومية بشأن المشكلات والقضايا المجتمعية لا ترقى إلى مستوى السياسات العامة إذا لم تتبناها الحكومة، وتصدر بشأنها قانون أو قرار أو مرسوم، مما تسمح بتحديد أهدافها وتنظيم نشاطاتها. (أبشر الطيب، 1992، ص 49)

وتعتمد الحكومة في تنفيذ السياسة العامة على وسائل متعددة وهيكل إدارية متخصصة تتمثل في المؤسسات الرسمية للدولة التي تشمل الهيئة التنفيذية، التشريعية والقضائية بالإضافة إلى الإدارات العمومية، وقد تلجأ الحكومة لإنشاء هيئات أخرى، بهدف تحقيق أداء أفضل، ويتم ذلك بالاعتماد على مراعاة عدة اعتبارات كالكفاءة المهنية، التخصص ودرجة المرونة. (القريوتي، 2006، ص 34)

السياسة العامة نشاط هادف ومقصود: تسعى برامج السياسة العامة إلى تحقيق أهداف وغايات محددة ومدروسة، بحيث تكون بعيدة كل البعد عن العشوائية والاعتباطية، فالسياسة العامة تتسم بكونه سياسة مخططة، هادفة، ومقصودة.

السياسة العامة تستند إلى قانون ومعها سلطة التنفيذ: فالسياسة العامة تعتمد على قوانين محددة تعرض المخالفين لها للعقوبات، فمثلاً يقوم أفراد المجتمع بدفع الضرائب كواجب له صفة الشرعية، ويعملون على مراعاة القيود التجارية التي تفرضها الدولة على الاستيراد، وفي حالة عدم مراعاة هذه القوانين فإن المخالفين لها يتعرضون للعقوبات. (موفق، 2000، ص 117)

السياسة العامة تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية: تتم عملية رسم السياسة العامة في ظل إطار تنظيمي محدد، هو ما يجعلنا نفرق بين السياسة العامة وباقي

السياسات التي تتخذ في أطر تنظيمية أخرى غير حكومية، مثل السياسات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، إلا أن هذا لا يعني أن عملية صنع وصياغة السياسات العامة تقتصر على الهيئات الحكومية فقط وإنما هي حصيلة مشاركة وتفاعل بين المؤسسات الرسمية والغير رسمية في الدولة وإن كان ذلك يتم بدرجات متفاوتة. (الحسين، 1994، ص 21)

السياسة العامة منطقية وعقلانية، حيث أن عملية رسم السياسة العامة تستلزم الرشادة والعقلانية والاعتماد على منهج رشيد في تخصيص الموارد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ البرنامج أو البرامج النابعة من السياسة المعنية. (أبشر الطيب، 1992، ص 50)

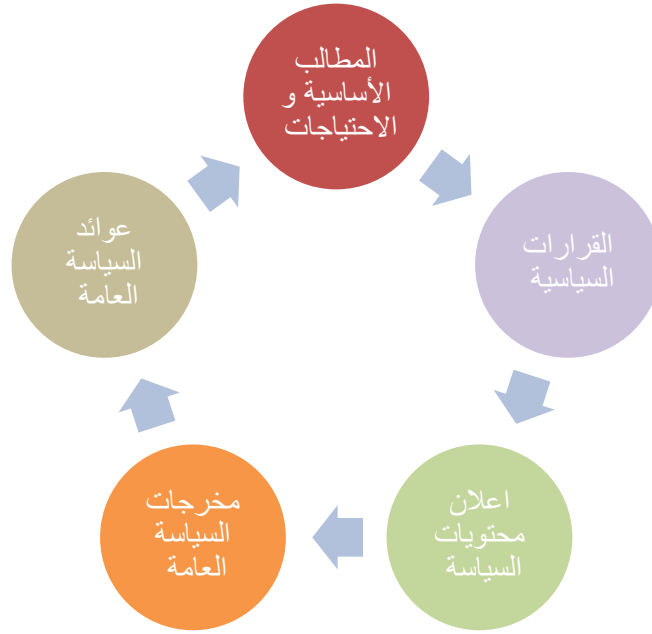
تتناول السياسة العامة قضايا ومسائل ومشكلات تهم المصلحة العامة ولها طابع الشمولية، إلا أن هذا لا يعني استحالة أن تتناول السياسة العامة مجموعة من المواضيع التي تهم فئة أو شريحة اجتماعية محددة دون غيرها، وأن تكون للسياسات العامة توجهات إستراتيجية ومستقبلية لا تشغل بال عموم المواطنين.

السياسة العامة تقوم على المنهجية العلمية، حيث تعتمد السلطات العمومية على الخبرة والمشورة العلمية، واستخدام الحقائق والتخطيط السليم كوسيلة لضمان فعالية السياسات الموضوعية، (القيوتي، 2006، ص 34)، ويترجم ذلك من خلال وجود مراكز البحث والتطوير، مراكز التخطيط الخاصة بالسياسة العامة، ووجود الهيئات الاستشارية المتخصصة التي تختص بتخطيط وتقييم السياسة العامة.

_ مكونات السياسة العامة:

تشتمل السياسة العامة على مجموعة مترابطة من العناصر والمكونات التي سنعمل على توضيحها من خلال ما يلي:

شكل رقم (1): مكونات السياسة العامة



المصدر: من إعداد الباحث

فمن خلال الشكل نلاحظ بأن السياسة العامة تتكون من مجموعة من المكونات والعناصر المترابطة والمتكاملة والتي سنوضحها بشكل من التفصيل من خلال ما يلي:

✓ **المطالب الأساسية والاحتياجات:** وهي عبارة عن جملة من الإجراءات التي تسعى جهات معينة سواء كانت خاصة أو عامة، للحصول عليها عن طريق مطالبة الموظفين الرسميين في الدولة بتوفيرها، وقد تتعلق هذه المطالب والاحتياجات بقضية أو مشكلة معينة تستلزم تدخل الحكومة لحلها، وتختلف الجهات المعنية بتقديم هذه المطالب والاحتياجات للحكومة فقد تتمثل في فئة معينة من المواطنين أو المشرعين الذين يرغبون في قيام السلطات بشيء ما، وقد تكون الجهة المعنية بهذه المطالب تتمثل في بعض التنظيمات الموجودة في النظام، كالجمعيات، الأحزاب، وسائل الإعلام، جماعات الضغط، النقابات... الخ، والتي تسعى نحو تقديم صورة محددة إلى السلطات العمومية. (شيلي، 1997، ص 195)

وتشكل هذه المطالب والاحتياجات مصدرا مباشرا لتوتر الحكومة وسعيها للاستجابة لها إما بالفعل أو عدم الفعل، وهي بمثابة نقطة البداية في دراسة عملية صنع السياسة العامة. (أندرسون، 1999، ص 17)

✓ **القرارات السياسية:** وهي عبارة عن جملة القرارات التي تتخذها السلطات الرسمية، للتعبير عن مضمون ومحتوى السياسة العامة المنتهجة، أي ما يتم إصداره من طرف صناع القرار بالدولة من أوامر وقوانين والتي تشكل استجابة الحكومة ورد فعلها نحو المطالب المقدمة إليها، وقد يكون رد فعل الحكومة إيجابياً أو سلبياً اتجاه المطالب المقدمة إليها، وتضم القرارات المتخذة مجموعة قوانين وتعليمات، (طليب، 2007، 2008، ص1) أو إصدار مجموعة من الأوامر لغاية التنفيذ الفوري، أو وضع لوائح إدارية وقواعد تنظيمية لأعمال المنظمات والإدارات العمومية، كما قد تشمل كذلك وضع مجموعة من التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية اتجاه تنفيذ التعليمات القانونية.

✓ **إعلان محتويات السياسة:** وتتضمن الخطابات والإعلانات الرسمية ومجموعة التصريحات الحكومية التي توجهها للمجتمع والرأي العام، (الفهداوي، 2001، ص41) وتعتبر عن الاتجاه الواضح للحكومة وقراراتها اتجاه القضايا المقدمة إليها، وكذلك موقفها الواضح فيما يخص المشاكل المطروحة كالتلوث وقضايا الفساد، وبعض القضايا الاجتماعية كالبطالة وانتشار الجرائم بأنواعها... الخ

✓ **مخرجات السياسة العامة:** تشتمل مخرجات السياسة العامة على ما تم إنجازه وتحقيقه بصورة فعلية من السياسة العامة المتخذة من طرف الحكومة، مع إمكانية التحقق منه عملياً وميدانياً، وتفصل مخرجات السياسة العامة بين ما تحققه الحكومة وما تدعي القيام بإنجازه مستقبلاً، فمخرجات السياسة العامة تكون ذات نتائج ملموسة على أرض الواقع، يمكن متابعتها وقياسها وتقويمها، وتعتبر السياسة العامة الحقيقية للحكومة، لكونها تخرج من مستوى القرارات والبيانات المتداولة بين أعضاء الحكومة إلى مستوى التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع.

✓ **عوائد السياسة العامة:** وتتمثل في مجموعة النتائج التي يتلقاها المجتمع سواء كانت عن قصد أو عن غير قصد، والتي تنتج إما عن الفعل أو عن الامتناع عن الفعل، وتتمثل هذه النتائج في ذلك التأكيد من أن السياسة العامة قد حققت الأغراض التي شرعت من أجلها أم لم تحققها. (بوريش، 2013، ص136)

3.1.1: المداخل النظرية للسياسة العامة

تعد المداخل النظرية للسياسة العامة بمثابة طرق مختلفة للتفكير فيما يخص ظاهرة السياسة العامة، ويمثل كل مدخل نظري منهجا من مناهج التفكير في هذه الظاهرة، ويسعى للتعرف على العوامل المباشرة والغير مباشرة التي تساهم في تشكيلها، وما ينتج من أثر نتيجة تنفيذها، ولا يمكن وصف أي مدخل من مداخل السياسة العامة بأنه أحسنها على الإطلاق، أو بأنه يمكن أن يحل محل بعض المداخل، فكل مدخل نظري يكون مكملا لباقي المداخل، وسنحاول أن نتطرق لأهم المداخل النظرية للسياسة العامة من خلال ما يلي:

المدخل المؤسسي:

يعتبر المدخل المؤسسي من أبرز المداخل التقليدية المفسرة لعملية صنع السياسة العامة، ويتجسد اهتمامه بشكل خاص على المؤسسات السياسية للدولة من خلال الدراسة التفصيلية والدقيقة لكل من:

✓ البنى والهيكل الرسمية.

✓ كيفية توزيع المهام والاختصاصات والقواعد والإجراءات القانونية والدستورية ومدى التقيد بها.

✓ طبيعة العلاقة بين الهياكل الرسمية ومستوياتها، وبين هذه المستويات فيما بينها.

وينطلق هذا المدخل من نظرية مونتكيو لفصل السلطات، التي تلعب دور هام في تنظيم شؤون الجماعات، كما يعتمد على القاعدة البدائية التي قام عليها علم السياسة، من حيث كونه علم يختص بدراسة المؤسسات الحكومية الرسمية للدولة والمتمثلة أساسا في السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية، والقضائية، وأن هذه المؤسسات الثلاث هي التي تحدد السياسة العامة للدولة من خلال تبنيها والعمل على حسن تنفيذها.

ويضيف هذا المدخل على السياسة العامة ثلاث سمات مميزة وهي: (غانم، 1988،

ص77،78)

_ **الشرعية:** فتمتع السياسة العامة بصفة الشرعية التي تمنحها لها الحكومة، يجعلها تحظى بالقبول والالتزامات القانونية التي تلزم المواطنين بالولاء لها والتقيّد بها.

_ **العمومية:** بمعنى الشمولية، فالسياسة العامة لا بد أن تشمل كل المواضيع والقضايا العامة ويجب أن تكون شاملة لكل فئات وشرائح المجتمع.

_ **الإلزام:** تكون السياسة العامة ملزمة وذلك من خلال فرض الحكومات للعقوبات على المخالفين لسياساتها العامة ومحاولة الحصول والتحكّم في ولاء مواطنيها.

ويشير الأستاذ كمال المنوفي إلى أن المدخل المؤسسي يقوم بالشرح التفصيلي والوصفي لمؤسسات الدولة، وذلك من خلال التطرق لستة عناصر أساسية تتمثل في:

_ **الغاية** من تكوينها، بمعنى طبيعة الهدف الذي تأسست من أجله، وهل تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق الفعالية أو إضفاء طابع الشرعية.

_ **أهم المراحل** التي مر بها تطورها والعوامل التي ساهمت بشكل أساسي في تكوينها وكان لها تأثير على أدائها.

_ **توظيف أعضاء** هذه المؤسسات هل يتم عن طريق أسلوب الانتخاب أو التعيين، أو الجمع بين الأسلوبين.

_ **ما هي الوسائل** التي تعتمد عليها هذه المؤسسات من أجل الحفاظ على استمراريّتها.

_ **البناء الهيكلي** للمؤسسة وطبيعة علاقتها مع غيرها من المؤسسات ونوع الاختصاصات التي تمارسها والتي تكون محددة عن طريق الدستور.

_ **المكانة والأهمية** التي تحتلها المؤسسة بالإضافة إلى قدرتها على التأثير. (المنوفي،

1984، ص 13، 15)

ويؤثر المدخل المؤسسي على مضمون السياسة العامة من حيث كون أن الهدف الرئيسي من إنشاء بعض المؤسسات هو تفعيل مخرجات سياسة عامة معينة، أو الحد من مخرجات سياسة أخرى، فأى تغيير مؤسسي يرتبط بتغيير في السياسة العامة، وهذا ما يفسر العلاقة الكبيرة

والهامة بين السياسة العامة والمؤسسات الحكومية ودرجة الاتصال الكبيرة بينهم وبين القوى الاجتماعية والاقتصادية.

_ مدخل النخبة:

تعود الجذور التاريخية لمدخل النخبة لكتابات كل من جياتانو موسكاGiitano Musca وفلفريدو باريتوValfredo Barreto، ويحظى هذا المفهوم بأهمية خاصة في الدراسات السياسية، حيث أصبح عنصراً محورياً لا يمكن الاستغناء عنه عند الحديث عن مفاهيم بناء القوة واتخاذ القرارات السياسية. (زام، 2007، ص 203)

ويقصد من مفهوم النخبة الأقلية minority في أي تجمع، كالمجتمع والدولة والأحزاب السياسية، كما قد تشير النخبة إلى تلك الجماعة التي تمتلك نفوذ متفوق داخل المجتمع، فالصفوة التي تحوز على نفوذ متفوق داخل المجتمع تسمى الصفوة الحاكمة، إضافة إلى العديد من المسميات كالطبقة، والهيئة الحاكمة مثلما يحدث في بريطانيا، وتشير النخبة إلى الأقلية المتميزة والقيادات في مختلف المجالات، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية، وتشمل المسؤولين عن اتخاذ القرارات في هذه الميادين. (علي سعد، 2000، ص 263)

وتعتبر السياسة العامة حسب هذا المدخل عن تفضيلات وخيارات النخبة وتوجهاتها، لذلك فإن السياسات العامة المتخذة تكون أكثر استجابة لمصالح النخبة على حساب مصالح عموم الجماهير والتي تمثل الأغلبية، كما أن النخبة تستطيع المحافظة على مكانتها وقوتها في التأثير على عملية رسم السياسة العامة رغم اختلاف المشاكل والقضايا التي تعالجها هذه السياسات والفواعل المسؤولة عن صياغتها، ذلك أن الفواعل الحكومية تسعى لإضفاء طابع الشرعية على سياساتها العمومية بما يتماشى مع أهداف النخبة وتوجهاتها وتطلعاتها.

وقد ركز هذا المدخل توجهاته وأفكاره على الفاعلين السياسيين (أعضاء النخبة)، ودورهم في عملية رسم السياسة العامة، عوضاً عن التركيز التقليدي الذي ينصب على المؤسسات في حد ذاتها. (عوض، 2007، ص 102)

وتتحصر أهم المفاهيم التي تضمنها مدخل النخبة في النقاط التالية: (أندرسون، 1999، ص 35، 36)

_ إن المجتمعات البشرية تنقسم إلى فئتين، فئة القلة المتميزة التي تمتلك القوة وعناصر النفوذ وفئة الأغلبية المستضعفة، وتعكس السياسة العامة المتخذة في الدولة تفضيلات وتوجهات النخبة، مع مراعاة عدم تعارضها مع مصلحة الأغلبية.

_ إنتقال الأفراد من فئة الأغلبية إلى فئة النخبة يكون بناء على مراعاة ضوابط شديدة، من أجل الحفاظ على الاستقرار.

_ تكون النخبة الحاكمة متفقة على القيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي.

_ السياسة العامة لا تسعى لتلبية مطالب الجماهير أو تحقيق مصالحهم، بقدر سعيها لحماية مصالح النخبة.

_ لا تخضع النخبة الحاكمة للضغوط المتأتية من الجماهير إلا بالحد الأدنى.

وتتعدد معايير تحديد النخبة فقد ترتبط بالمستوى الثقافي والمكانة الاجتماعية، القوة الاقتصادية، الإمكانات المادية، المنصب، السمعة الجيدة، القوة، ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة.

_ مدخل الجماعة:

تعود أصول مدخل الجماعة إلى كتاب العالم الأمريكي آرثر بانثلي "عملية الحكومة"، والذي ركز في ثناياه على تحليل عملية التفاعل بين عدد كبير من الجماعات، وقام بتعريف هذه الأخيرة أي الجماعات من خلال الدور المحوري الذي تلعبه في هذا التفاعل، وفي العملية السياسية دون التطرق لمفهوم الجماعات في حد ذاتها، كما ربط بين الجماعة والمصلحة حيث قال: (إن المصلحة التي لا تبرز في حركة الضغط، فالتوجد، فالمصلحة هي حركة الضغط، وحركة الضغط هي الجماعة، والمصالح وحدها تلك التي يمكن ملاحظتها امبريقيا). وقد كان لدافيد ترومان الفضل في شهرة استخدام هذا المدخل عام 1951، وقد عرف الجماعة بأنها: "نظام قائم على المصلحة المشتركة وعلى التفاعل بين أعضائها. (شليبي، 2004، ص، ص 195، 196)

ويعتبر هذا المدخل من أحد المداخل التقليدية والمهمة التي تختص بدراسة السياسة العامة، وينطلق من فرضية أساسية تكون فيها الجماعة هي وحدة التحليل، حيث يتفاعل الأفراد معا في إطار جماعة معينة بهدف تحقيق مصالح سياسية مشتركة، ويركز هذا المدخل اهتمامه على دور الجماعة وليس الفرد، والنتيجة التي يحققها التنافس بين الجماعات هي التي تحدد الجماعة السائدة خلال فترة زمنية محددة. (عوض، 2007، ص، ص 82:83)

ويشكل التفاعل بين الجماعات محور الحياة السياسية، حيث تظهر أهمية الأفراد عندما يتصرفون باسم جماعة معينة ويتصرفون كجزء لا يتجزأ منها، وتكون الجماعة هي الواسطة الأساسية بين المجتمع والسلطة، ويكمن جوهر السياسة العامة في الصراع الموجود بين الجماعات كمحاولة للتأثير عليها، ويتجلى دور النظام السياسي في إدارة هذا الصراع بين الجماعات. (غانم، 1988، ص 80)

_ مدخل النظم:

يقوم هذا المدخل على قاعدة أساسية مفادها أن السياسة العامة هي استجابة للواقع (النظام السياسي) وهي أحد مخرجاته، ويعتمد هذا المدخل في تحليله للنظام السياسي على فكرة النظام أو النسق الذي يعرف بأنه سلسلة مترابطة من المكونات، تجمع بينها علاقات تفاعلية منظمة، كما تربطها علاقات تبادلية مع النظم الأخرى، من أجل تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف.

ومصدر فكرة النظام يرجع إلى نظرية النظم الموجودة في العلوم الطبيعية، وقد اقترح بعض كتاب العلوم السياسية أن يتم الاعتماد على هذا المدخل لتوحيد العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. (الحسين، 1994، ص 80)

ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية إلى برتلانفي Bertalanfy، وتقوم هذه النظرية على فرضية النظام المفتوح الذي يرى بأن ظواهر الكون الحية هي عبارة عن نظم مفتوحة تتميز بوجود مجموعة من علاقات التبادل بينها وبين البيئة المحيطة بها، وقد ساهم عالم السياسة الأمريكي " دافيد إيستون " David Easton في تطوير هذه النظرية وإدخالها إلى حقل العلوم السياسية، وقد كان سباقا في استخدام مفهوم النظام في الأبحاث السياسية، وقد سعى إيستون إلى

تطوير هذا النموذج بناءً على نظريته للحياة السياسية حيث اعتبر بأنها نسق يتفاعل أخذًا وعطاءً مع البيئة المحيطة، وقام بتشبيه النظام بالكائن الحي ونشاطاته الوظيفية كالغذاء والتنفس... الخ. (Easton, 1974, p. 135)

ويساعدنا مدخل النظم في التعرف على الكيفية التي تتم بواسطتها عملية رسم السياسة العامة، وخاصة طريقة تأثير المدخلات في السياسة العامة وانعكاسها على أداء النظام السياسي، وكذلك الآثار التي تحدثها السياسة العامة في البيئة والتي تؤدي إلى تكوين مطالب جديدة. (الخرزجي، 2004، ص 59)

ورغم أهمية هذا المدخل في تحليل العملية السياسية، إلا أنه تعرض لبعض الانتقادات ومنها عدم تناوله للعمليات التي تحدث داخل النظام السياسي خلال مرحلة تحضيره للسياسات العامة، وكذلك تناوله للحياة السياسية من زاوية آلية ديناميكية لا تساهم في تفسير طبيعة العلاقات والتفاعلات التي تحدث موازاة مع عملية صنع السياسة العامة.

مدخل الاتصال:

إن مصدر الأفكار والمفاهيم الأساسية لمدخل الإتصال مستمدة بشكل أساسي من العلوم السيبرنيتيكية، التي تختص بدراسة علاقات الاتصال والسيطرة داخل المنظمات، والسياسة حسب المعنى السيبرنيتيكي توجد على مستوى جميع الكائنات الإجتماعية المنظمة. (عارف، 2002، ص 267)

ويعتبر عالم السياسة الأمريكي "كارل دويتش Karl_Deutsch من رواد مدخل الإتصال، وقد استعمل مفهوم الإتصال كقاعدة للتحليل السياسي في كتابه "العصب الحكومي"، ويرى كارل دويتش بأن عملية الإتصال تلعب دور أساسي داخل أي نظام سياسي، حيث يقوم هذا الأخير بتلقي الرسائل بشكل مستمر، وتتولى وسائل الإستقبال مهمة تلقي المعلومات في شكل رسائل لتتنقل إلى مراكز صنع السياسة العامة. (شليبي، 2004، ص 149)

وقد قام "دويتش" بتقديم مجموعة من المؤشرات الكمية لتقييم وقياس مدى فاعلية الجهاز الحكومي وتمثل أساساً في: (ثابت، 2007، ص 207، ص 208)

_ أن يكون عدد قنوات الإتصال متناسب مع كمية المعلومات.

_ أن يتمتع الجهاز الحكومي بالقدرة على الاستجابة المرنة للمعلومات الراجعة مع مراعاة الدقة في نقلها وتفسيرها.

_ القدرة على التنبؤ والتكيف مع المشاكل والمواقف الجديدة، والعمل على تصحيحها وتحويلها إلى مخرجات جديدة.

فالمعلومات حسب دويتش تعتبر جوهر العملية السياسية، وترتبط فاعلية الاتصالات بتنوع وقوة مصادر المعلومات، وقد تفقد المعلومات بسبب بعض المؤثرات كسوء فهم الرسائل وتقديرها.

ودراسة السياسة العامة حسب مدخل الإتصال تشمل دراسة السلوكيات والأفعال التي تختص بتبادل المعلومات، والاحتياجات، أي الفعل ورد الفعل بين الفاعلين السياسيين، من خلال الاهتمام بقنوات تدفق المعلومات وأنواعها، وأيضاً المبادئ العامة الخاصة بالعملية داخل النظام السياسي ومدى انسجامها، فنظام الإتصال يشكل في حد ذاته نظام للمعلومات، والمعلومة هي علاقة نوعية فيما بين الأحداث والاتصال وتبادل ونقل هذه الأنواع من العلاقات. (الخرجي، 2004، ص 74)

ويحتل مدخل الاتصال أهمية كبيرة في دراسة السياسة العامة، نظراً لأهميته وفاعليته بالنسبة للقادة السياسيين، لكونه يساهم في نقل وتبادل الرسائل والمعلومات بكافة أشكالها. كما يعمل على الربط بين أجزاء التنظيم، خاصة إذا اتسم بالقدرة على الإقناع والاستجابة الإيجابية بعيداً عن عنصر التشويش وعدم الدقة في تفسير المعطيات، ولكن بالرغم من أهمية هذا المدخل في تفسير عملية رسم السياسة العامة، إلا أنه لا يعطي صورة كاملة وصادقة عن جميع الظواهر والسياسات.

_ مدخل الحكم الراشد:

إن الحكم الراشد يعتبر من أهم المفاهيم التي شكلت محورا للنقاش والتحليل في الأوساط العلمية والأكاديمية، وقد شهد انتشاراً واستخداماً واسعاً من طرف الدول والمنظمات الدولية

والإقليمية مع بداية عقد التسعينات، وأصبح مطلب ضروري وجوهري للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، في ظل عجز مختلف أساليب الحكم التي أثبتت فشلها، ويرتبط الحكم الراشد ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التنمية، لأن التنمية الحقيقية الشاملة والمتوازنة في أي دولة من الدول لا يمكن أن تتحقق دون الاعتماد على الأسس والمبادئ الأساسية التي يركز عليها الحكم الراشد، وهذا ما جعل هذا الأخير يحظى بمكانة وأهمية كبيرة داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام والخاص.

ويعد البنك الدولي أول من قام بطرح مصطلح "أسلوب الحكم" وذلك عام 1989، عند تناوله لدراسة تخص الأزمة الاقتصادية في إفريقيا (جنوب الصحراء)، وقد عرف البنك العالمي الحكم الراشد تعريفاً عاماً بأنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة".

كما قام بتعريفه من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه: "استعمال القوة كأسلوب في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بغية تحقيق التنمية". (شعراوي جمعة، 1999، ص 111)

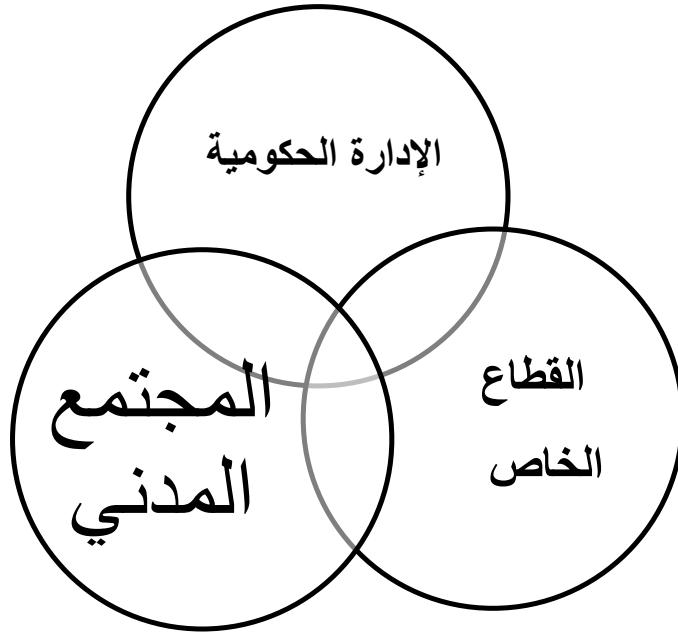
ويعتمد الحكم الراشد على مبدأ ضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من حالتها التقليدية إلى حالة أفضل، تتميز بالتفاعل والتكامل بين العناصر الرئيسية المكونة للحكم الراشد والمتمثلة في: (الكايد، 2003، ص 12)

_ الإدارة الحكومية للقطاع العام

_ القطاع الخاص

_ مؤسسات المجتمع المدني.

شكل رقم (02): فواعل الحكم الراشد



المصدر: من إعداد الباحث

والسياسة العامة حسب مدخل الحكم الراشد هي حصيلة عملية التفاعل بين الجهات الرسمية والغير رسمية في الدولة، وهذا ما يجعل الحكم مشاركاتي لأنه يمثل المجتمع بكافة شرائحه وتوجهاته، وتتحمل هذه الفواعل الرسمية منها والغير رسمية مهمة رسم السياسات العامة في كافة مراحلها ومستوياتها. (عطاء الله، 2013_2014، ص 49)

ومن خلال ماتم التطرق إليه من بعض المداخل النظرية المفسرة للسياسة العامة، نلاحظ بأن كل مدخل من هذه المداخل يركز ويحصر مجال اهتمامه في جانب معين في تفسيره لعملية صنع السياسة العامة ويهمل جوانب أخرى، وهذا ما جعل كل مدخل يعاني من بعض النقائص، لذلك يجب التنسيق بين هذه المداخل والعمل على وضع مدخل شامل لوصف عملية رسم السياسة العامة.

2.1 : رسم السياسة العامة:

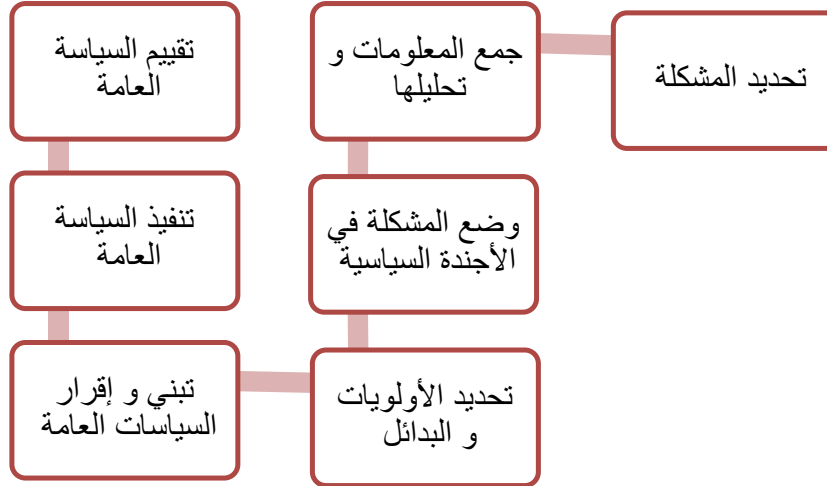
تتسم عملية رسم السياسة العامة بطبيعتها العملية والحيوية والمعقدة، فالانتقال من التفكير في طريقة لإيجاد حلول عملية لمشكلة ما إلى إقرار سياسة بشأنها، ثم وضع هذه الأخيرة حيز التنفيذ وتقييم آثارها عملية شاقة ومعقدة، تتطلب التدريجية والمرحلية للوصول إلى الاتفاق في المواضيع المختلف عليها بين مختلف فواعل ومؤسسات رسم السياسة العامة.

1.2.1: مراحل رسم السياسة العامة:

تمر عملية رسم السياسة العامة بمجموعة من المراحل والخطوات سيتم توضيحها من

خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03): مراحل رسم السياسة العامة



المصدر: من إعداد الباحث

_ تحديد المشكلة:

ليس من السهل تعريف المشكلة وتحديدها بالرغم من سرعة ملاحظة سير الأمور بطريقة غير عادية، وخلال هذه المرحلة لا بد على المسؤول أن يعمل على تشخيص طبيعة المشكلة والبحث عن أهم أسبابها ودوافعها، قبل أن يطرحها للدراسة على مستوى جدول أعمال الحكومة، (George & Sharkansy, 1981 , p. 75) وتشتمل مشكلة السياسة العامة على مجموعة من المطالب والاحتياجات الأساسية، التي تخص فئة معينة أو مجموعة فئات داخل المجتمع، وتلتزم الحكومة بإيجاد طريقة لتشخيص هذه المشكلات وتحديدها بدقة، كخطوة أولى في عملية رسم السياسة العامة، ويتم ذلك إما عن طريق تشكيل لجان خاصة لتحديد المشكلة أو بالإعتماد على خبرة مسؤولي وموظفي الحكومة، وقد يتم ذلك أيضا بواسطة الاعتماد على مؤسسات مختصة بتحليل المشكلات وتقديم المعلومات الضرورية حولها، وقد قام " بيتر داركر " بتحديد مجموعة من الخطوات الرئيسية التي تساعد محلل السياسة العامة على التعامل مع المشكلة العامة وتتمثل أساسا في: (الكبيسي، 2008 ، ص، ص 78، 79)

- تحديد نوع المشكلة من حيث المدى الزمني لتكرارها وأهم الطرق التي تم استخدامها في التعامل معها.
- تحديد الأسباب والدوافع التي أدت لحدوث المشكلة.
- تحديد الطرق والأساليب التي ينبغي أن يتخذها محلل السياسة العامة في مواجهة هذه المشكلة.

_ جمع المعلومات وتحليلها:

بعد تحديد المشكلة وتقصي أسبابها، تأتي مرحلة جمع المعلومات وتحليلها، وفي ظل هذه المرحلة يتم جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمشكلة من جهة، وبالإمكانات المتوفرة من جهة أخرى، وينبغي أن تتسم هذه المعلومات بالدقة والحدثة وأن تكون معبرة عن الواقع الفعلي، حتى يتسنى الإعتماد عليها خلال مرحلة وضع البدائل والمفاضلة بينها. (بن حبتور، 2000، ص 185)

وهناك ثلاث مبادئ أساسية يجب الاعتماد عليها من أجل توفير المعلومات المتكاملة التي تلزم صناعات السياسة العامة من أجل تنفيذ مهامهم وتتمثل أساساً في: (درويش، 1995، ص 30)

أ_ ضرورة التفكير بشكل دقيق ومستمر بالمشكلات المطروحة من أجل ضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة وأبعادها.

ب _ العمل على تفعيل قيم الحوار والتشاور مع المختصين والخبراء والمحللين بهدف الحصول على معلومات إضافية، لفهم دقيق لأبعاد المشكلة المطروحة.

ج _ الدقة في استعمال المعالجات الإحصائية لتوفير معلومات كافية كما ونوعاً، وضمن الدقة والجودة في التعامل مع المشكلة.

_ وضع المشكلة في الأجندة السياسية policy agenda

بعد أن يتم جمع المعلومات حول المشكلة المطروحة، تأتي مرحلة جدولة أعمال السياسة العامة، وهي المرحلة التي يجب أن تحتل فيها هذه المشكلة حيزاً ضمن أجندة رسم السياسة العامة، التي تعرف بأنها: "قائمة الموضوعات التي يتم وضعها للبحث والمناقشة بهدف التوصل إلى حلول عامة". (بورحلة، 2009، 2010، ص 33)

وتعرف حسب تامر كامل الخزرجي بأنها: "مجموعة المشاكل العامة المطروحة في المجتمع والتي تعتبر جديرة باهتمام الرأي العام والحكومة وتعتبرها الحكومة جديرة بالقيام بما يلزم لحلها". (الخرزرجي، 2004، ص 165)

فالمشاكل والاحتياجات التي يختار صانع السياسة العامة أن يتعامل معها تمثل أجندة السياسة العامة، ويتم ترتيب مواضيع أجندة السياسة العامة حسب درجة أهميتها وأولوياتها لدى صناعات السياسة العامة، وقد توصف المشكلة في بعض الأحيان بأنها أزمة من أجل تمكينها من احتلال مكانة وألوية على مستوى أجندة السياسة العامة.

وهناك بعض المشاكل والقضايا التي تدخل الأجندة الحكومية ولكنها تبقى عالقة أو تلغى تماماً، وذلك بسبب ظهور مشاكل أكثر أهمية على مستوى الأجندة الحكومية، وقد لا تستجيب

النظم السياسية أو الحكومات للمطالب والمشاكل المطروحة بسرعة أولاً تستجيب لها تماماً ويعود ذلك لعدة أسباب:

- طبيعة النظام السياسي وعدم مرونته في التعامل مع القضايا المستجدة.
- نقص الإمكانيات والموارد اللازمة لمعالجة بعض القضايا.
- الأولوية التي تحتلها بعض القضايا على حساب قضايا أخرى.
- بعض القضايا تستلزم إيجاد حلول مستعجلة لها، فتكون بذلك أكثر تعقيداً من القضايا غير المرتبطة بوقت ضيق.

_ مرحلة تحديد الأولويات والبدائل:

- تعتبر عملية تحديد الأولويات والمفاضلة بينها بمثابة قرار استراتيجي، تنتج عنه سياسة عامة ذات فعالية، ويتفق معظم الباحثين على أن الخيار الإستراتيجي ينتج عن عملية متسلسلة ومترابطة الخطوات، تنطلق بداية بعرض البدائل الإستراتيجية ثم اختيار أفضل بديل بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي تفرضها عملية الإختيار الإستراتيجي، والتي تعتمد على نتائج التحليل الإستراتيجي، ويقدم "جونسون وسكولز Johnson & School" مجموعة من المعايير الأساسية التي يجب مراعاتها عند تقييم أي بديل والمتمثلة في: (بني حمدان وإدريس، 2007، ص، ص214، 215)
- ضرورة أن يتلاءم البديل مع الظروف الداخلية والخارجية للدولة، ويتناسب مع التغيرات والتوجهات المستقبلية.
 - أن تتمتع الإستراتيجية بالشرعية والقبول لدى مختلف الفئات المجتمعية، وقدرتها على تحقيق أكبر عوائد متاحة.
 - أن يكون هذا البديل قابل للتففيذ، أي القدرة على تطبيق الإستراتيجية وتنفيذها وتوافر الموارد والإمكانات اللازمة لها.

كما توجد العديد من الأبعاد التي تبنى عليها معايير تقييم البديل الإستراتيجي، كمدى تطابقه مع البيئة الداخلية للدولة وثقافتها ومواردها، ومدى توافقه مع البيئة الخارجية ومتغيراتها والفرص المتاحة فيها، وغير ذلك من الأبعاد التي تعد معايير لإختيار البديل المناسب.

وبعد أن تتم عملية المفاضلة بين البدائل يتم إتخاذ قرار استراتيجي تنعكس نتائجه بخيار استراتيجي، يتمثل في أفضل بديل تم اختياره من ضمن مجموعة البدائل المتاحة.

_ مرحلة تبني وإقرار السياسات العامة:

إن مرحلة تبني وإقرار السياسة العامة تعتبر عملية سياسية تشريعية، يتم اتخاذها حسب طبيعة النظام السياسي ونظام الحكم والنظام التشريعي السائد في الدولة، وهي المرحلة التي تنتقل من خلالها عملية رسم السياسة العامة من طرح المقترحات ودراستها واختيار أفضل بديل لمعالجة المشاكل المطروح، إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على تطبيق هذه السياسة على أرض الواقع للاستجابة للمشاكل المطروحة والقضايا العالقة التي تنتظر وضع الحلول المناسبة لها، ويكون ذلك ضمن مرحلة تبني وإقرار السياسة العامة.

_ مرحلة تنفيذ السياسة العامة:

بعد أن يتم اختيار أفضل بديل من البدائل المطروحة وإقرار السياسة العامة، تأتي مرحلة تطبيق وتنفيذ هذا القرار، والجهاز التنفيذي والإداري في الدولة هو المسؤول عن هذه المرحلة، التي يتم من خلالها تنفيذ السياسة العامة بهدف تحقيق الأهداف المنشودة، ويعتمد نجاح هذه المرحلة من مراحل رسم السياسة العامة على طبيعة أداء المؤسسات الحكومية وإداراتها المركزية والمحلية، إلى جانب المؤسسات غير الحكومية التي تعتمد عليها الإدارة خلال مرحلة تنفيذ السياسة العامة.

وتنفيذ السياسة العامة هو عبارة عن تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة، وغالبا يعبر ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية ومهاراتها في الأداء، على الرغم من أن بعض السياسات تحتاج إلى تدخل دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد وجهات عديدة من خارج الحكومة، فهذه العملية ليست بالسهلة، فهي عملية ذات تأثير ولا بد أن تتم بصفة مرنة ومستمرة، لأنه في النظم المعاصرة ونظرا لتعدد مهام الإدارة يتم تنفيذها من قبل نظام إداري ضخم ومعقد التركيب ومتنوع الوحدات، يتم من خلاله جعل السياسة العامة حقيقة فعلية. (داركر،

1996، ص 58)

_ مرحلة تقييم السياسة العامة:

إن عملية تقييم السياسة العامة هي آخر مرحلة من مراحل رسم السياسة العامة، وهي العملية التي يتم من خلالها التأكد من أن السياسة العامة قد حققت الأهداف المتوقعة منها.

ويعرف محمد حديد التقييم بأنه: "قياس درجة فعالية برنامج محدد تحت التنفيذ في تحقيق أهدافه، أو المقارنة بين مرحلة التصميم ومرحلة التشغيل، والربط بين النتائج والوسائل المستخدمة في البرنامج، وأيضاً العمل من أجل تطوير البرنامج من خلال التغيير في العمليات الحالية". (موفق، 2000، ص 322)

ويعرف التقييم بأنه: "العملية التي تطبق فيها مناهج البحث والقياس بهدف التأكد من فعالية وكفاءة السياسات العامة". (الكبيسي، 2008، ص 172)

والتقييم هو مطلب ضروري لعملية رسم السياسة العامة لكونه يقدم المعلومات حول درجة الأداء المقدم، والرقابة والمتابعة تعد من أهم الوسائل المعتمدة في عملية التقييم.

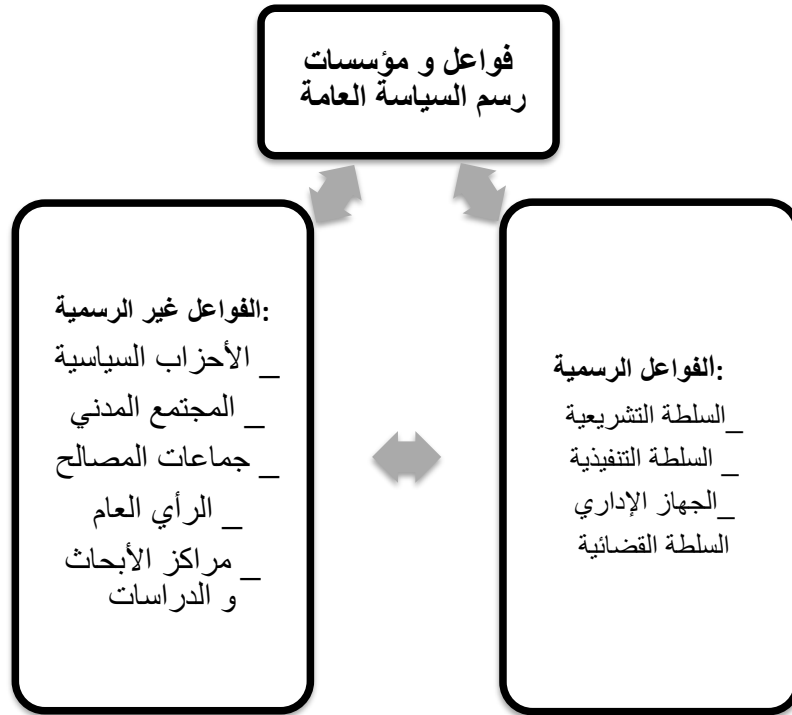
وهناك اختلاف بين عملية التقييم وعملية التقييم في السياسة العامة، وذلك أن التقييم يعتبر نشاطاً وظيفياً يتوجب أن يتم ضمن عمليات رسم السياسة العامة، ولا ينحصر التقييم على النتائج التنفيذية فقط، بل يعتبر عملية ملازمة ومرافقة لجميع مراحل رسم السياسة العامة.

ويعرف التقييم بأنه: "تلك العملية المنهجية التي يعتمد عليها محلل السياسة العامة وينفذها بهدف تحديد قيمة النتائج المترتبة عن تنفيذها، وينتج عن هذه العملية التحليلية التأكد من صحة البديل أو فشله". (أندرسون، 1999، ص 191)

2.2.1: فواعل ومؤسسات رسم السياسة العامة

باعتبار أن عملية إعداد السياسة العامة تعد عملية حيوية ومعقدة، فإنها تقتضي وجود وتفاعل أدوار متعددة لمؤسسات وفواعل رسمية وغير رسمية، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (04): فواعل و مؤسسات رسم السياسة العامة



المصدر: من إعداد الباحث

_ دور الفواعل الرسمية في عملية رسم السياسة العامة:

تعتبر الفواعل أوالمؤسسات الرسمية أول جهة مخولة بعملية رسم السياسة العامة نظرا لحجم السلطات الدستورية التي تحوز عليها والتي تمنحها سلطة التصرف واتخاذ القرارات،وتتمثل هذه الفواعل أوالمؤسسات الرسمية في:

▪ السلطة التشريعية:

تعد السلطة التشريعية من أهم السلطات في الدولة، وتختص دستوريا وقانونيا بإقرار النظام والقوانين والسياسات، وبالرغم من اختلاف التسميات إلا أن الصلاحيات التي تتمتع بها السلطة التشريعية تمنحها سلطة إقرار القوانين أو السياسات العامة، وذلك بعد أن تستكمل مختلف المراحل التي تنص عليها القوانين النافذة الخاصة بكل دولة، (الكبيسي، 2008، ص 94) وتتبع طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة، وكذلك الطبيعة الدستورية على دور السلطة التشريعية في عملية رسم السياسة العامة، فنجد مثلا أنه في بعض الأنظمة السياسية يمكن لرئيس الدولة أن يقوم بوظيفة التشريع، كما هو الحال بالنسبة للنظام الجزائري، حيث تتكون السلطة التشريعية من غرفتين، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية الذي منحه الدستور صلاحية التشريع بأوامر وفقا لقوانين محددة.

ويكون دور المشرعين في عملية رسم السياسة العامة أكثر أهمية في الأنظمة الديمقراطية مقارنة بالأنظمة الفردية التسلطية، كما أكد جيمس أندرسون على أن دور المشرعين يكون أكبر في الأنظمة الرئاسية أكثر منه في الأنظمة البرلمانية. (أندرسون، 1999، ص، ص 56، 57)

ففي الأنظمة الرئاسية تكون الهيئة التشريعية أكثر تأثيرا ونفوذًا في العملية التشريعية نظرا لما تتسم به من تخصص عالي في كافة المجالات، مما يجعلها تتساوى مع الإدارات التنفيذية في مجال تخصصها، مما يولد لديها نزعة الهيمنة على عملية رسم السياسة العامة، في حين أنه في النظم البرلمانية توجد مجموعة من اللجان المتخصصة التي تعادل الوزارات وتمارس نفوذًا أو تأثيرًا أقل على العملية التشريعية. (جابريل و بنجهام، 1996، ص 261)

■ السلطة التنفيذية:

تتمثل مهمة السلطة التنفيذية في تنفيذ إرادة الشعب المعبر عنها من خلال القوانين التي الصادرة عن السلطة التشريعية، وبهذا يكون كل موظفي الدولة ابتداء من رئيس الدولة والى غاية رجل الشرطة باستثناء القضاة هم ممثلي السلطة التنفيذية، وفي بعض الأحيان يتم إطلاق تسمية السلطة التنفيذية على رئيس الجمهورية والوزراء فقط، في حين يطلق على باقي الموظفين تسمية الموظفين أو الإداريين أو رجال الإدارة. (الغمري، 2006، ص 222)

وفي وقتنا الحالي أصبحنا نشهد مرحلة هيمنة السلطة التنفيذية، ففعالية الحكومة تعتمد بشكل كلي على القيادة التنفيذية في الدولة في عملية رسم وتنفيذ السياسات العامة.(أندرسون، 1999، ص58)

فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تعريف السياسة العامة على أنها برنامج عمل حكومي في قطاع من القطاعات أو في فضاء من الفضاءات الجغرافية، فإنه من المنطقي أن تكون السلطة التنفيذية أهم وأبرز فاعل سياسي يساهم في عملية وضع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة.

ويكون دور السلطة التنفيذية أكثر بروزا في الدول التسلطية منه في الدول الديمقراطية مهما كانت طبيعة نظامها السياسي، ففي النظام الرئاسي يكون رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة، في حين أنه في ظل النظام البرلماني تتميز السلطة التنفيذية بالازدواجية، بحيث أنها تمارس من طرف كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وبالرغم من اختلاف الأنظمة السياسية في الطريقة التي تنظم بها سلطتها التنفيذية، إلا أن هذه الأخيرة تلعب دور هام ومحوري في عملية رسم وصنع السياسة العامة بمختلف مراحلها.

▪ الجهاز الإداري:

تمتلك كل دولة نظام إداري خاص بها، وتختلف طبيعة الهياكل والتنظيمات الإدارية من دولة لأخرى ويكون ذلك اعتبارا لدرجات التخصص الوظيفي في الدولة، طبيعة التسلسلات الهرمية والمستويات التنظيمية، الوظائف المتعلقة بها، وأيضا طبيعة العلاقة بين هذه المستويات.

ويشارك الجهاز الإداري في عملية رسم السياسة العامة، نظرا لكونه الجهة التي تمتلك المعلومات عن قضايا السياسات وكذلك الجوانب الفنية الخاصة بتنفيذ تلك السياسات، ويختلف دور الجهاز الإداري حسب طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، كما أن الجهاز الإداري يساهم بشكل كبير في تطوير السياسات العامة، وخاصة إذا ما تم تعريف السياسة العامة بأنها ما تقوم بتنفيذه الحكومة فعليا على مدار الزمن فيما يخص قضايا أو مواضيع محددة، ويمكن للإدارة أن تضع أحيانا أو تخرق في أحيان أخرى مجموعة من القوانين أو السياسات التي تمت صناعتها في جهاز آخر، لكونها تمتلك القدرة على منع تنفيذ سياسات معينة باستعمال أساليب التعطيل البيروقراطي. (الحسين ا،، 2002، ص234)

وهناك مجموعة من الآليات التي يتدخل من خلالها الجهاز الإداري في عملية رسم السياسات العامة ومن بينها:

- تقديم اقتراحات تتعلق بسياسات معينة أو مشروعات قوانين على مستوى الهيئة التشريعية، وبهذا يكون دوره جليا في اقتراح وصياغة السياسة العامة للدولة.

- المطالبة بتعديل سياسات عامة أو تغييرها بناء على استقباله ودراسته لمجموعة من المعلومات التي تعبر عن ردود أفعال المواطنين اتجاه هذه السياسات، ودرجة نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف التي سطرت من أجلها، والتي تعبر عن ما يعرف بالتغذية الرجعية أو العكسية. (أبشر الطيب، 1992، ص 149)

- المساعدة في توجيه السياسة العامة خلال عملية وضعها ورسمها نظرا لامتلاكه أو احتكاره لكم هائل من المعلومات الخاصة بالقضايا المطروحة، وهذا ما يجعله المصدر الأول والأساسي للعديد من المعلومات التي يحرص على تقديمها بالشكل الذي يتماشى مع الخيارات التي يفضلها في السياسة العامة. (أبشر الطيب، 1992، ص 147)

- توجيه السياسة العامة خلال عملية تنفيذها، لكون الجهاز الإداري هو الجهاز المسؤول عن تنفيذ السياسات العامة بواسطة مختلف الإدارات العمومية، ويعمل على توجيه السياسة العامة من خلال قيامه بهذه المهمة، فبمجرد إصدار السلطة التشريعية لسياسة عامة معينة تصبح إجراءات التنفيذ التي تمارسها أجهزة الإدارة العامة المحدد الواقعي لمعنى السياسة الموضوعية ومضمونها الفعلي، كما أنها الجهاز المعني بإعطاء التفسيرات التطبيقية لها. (أحمد صقر، 1979، ص 29)

▪ السلطة القضائية:

إن المكانة التي تحتلها السلطة القضائية في الدولة تعتبر بمثابة المعيار الأساسي المحدد لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجلى هذه المكانة الخاصة بالتأكيد على مبدأ ضرورة استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحيث لا يجوز لهما التدخل في سير القضاء وأحكامه. (أبشر الطيب، 1992، ص 127)

ويتعدد ويختلف دور المحاكم في صنع السياسة العامة بناء على طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، وتعتبر القرارات الاستثنائية والدستورية التي تصدرها المحاكم بمثابة سياسات

عامة ملزمة، ومن بينها قرارات المحاكم الفاصلة في النزاعات الدستورية، والتي تقوم بتفسير الدستور (هذا الأخير الذي يعتبر سياسة عامة في حد ذاته)، وتعتبر المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المحاكم في العالم التي تلعب دورا هاما في صنع السياسة العامة، وذلك أن المحاكم الوطنية والمحاكم الإستئنافية يكون لها تأثير على طبيعة ومحتوى السياسات العامة، من خلال ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين الخاصة بالقضايا التي تقوم بالفصل فيها. (نور الدين، 2007_2006، ص، ص 63_62)

_ دور الفواعل الغير رسمية في عملية رسم السياسة العامة:

تساهم الفواعل والمؤسسات الغير رسمية إلى جانب الفواعل الرسمية في عملية رسم السياسة العامة، ويكون ذلك من خلال التأثيرات والضغوطات التي تقوم بممارستها على الفواعل الرسمية، ويتميز دور هذه الفواعل بين القوة والضعف والحضور والغياب تبعا لطبيعة النظام السياسي، وكذلك بناءا على درجة نضج المؤسسات وبرامج التنمية السياسية للدولة المعنية. (الكبيسي، 2008، ص 221) وتتمثل أهم هذه الفواعل والمؤسسات الغير رسمية في: الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، جماعات المصالح، الرأي العام، مراكز الأبحاث والدراسات.

▪ الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي حسب ريمون ارون بأنه: "تنظيم يتضمن مجموعة من الأفراد تمتلك نفس الرؤية السياسية، وتعمل جاهدة على وضع أفكارها حيز التنفيذ، وذلك من خلال العمل في ذات الوقت على حياة أكبر عدد ممكن من المواطنين في صفوفها، وتسعى لتولي مناصب في الحكم، وأعلى الأقل القدرة على التأثير في قرارات السلطات الحاكمة". (كامل، 1982، ص 82)

وتختلف أدوار الأحزاب السياسية وكذلك درجة تأثيرها في السياسة العامة، تبعا لنوعية الأنظمة الحزبية السياسية التي تعبر عن البنية الشكلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع، ففي الأقطار ذات الحزب الواحد نجد بأن الحزب السياسي يهيمن بشكل مطلق على السياسة العامة، أما في الأقطار ذات الثنائية الحزبية كأمریکا وبريطانيا، فالملاحظ أن كلا الحزبين يحاول أن يستقطب أوسع الجماهير والشرائح، ويحرصان من خلال برامجهما الحزبية على أن تشتمل على المصالح العامة لأوسع قاعدة جماهيرية، بدلا من توجيهها لتحقيق مصالح الأقليات

والجماعات الضاغطة في المجتمع، في حين أنه في ظل المجتمعات التي تأخذ بنظام التعددية الحزبية، فإن أحزابها السياسية تقوم ببذل جهود كبيرة في تجميع المصالح وتوحيدها مثلما هو الشأن في فرنسا. (أندرسون، 1999، ص 66)

ويؤثر الحزب السياسي سواء أكان حزب حاكم أو حزب مشارك على صناع القرار ومنه على السياسة العامة للدولة، فإن كان الحزب حاكماً فإن أفرادهم من يصنعون القرار، وإن كان الحزب معارضاً فإنه يؤثر من خلال المعارضة عن طريق البرلمان ووسائل الإعلام المختلفة والرأي العام على صناع القرار.

■ المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه: "عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية التي تتمتع بالاستقلالية الذاتية، وتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتتسم بطبيعتها الغير ربحية، وتهدف لتحقيق مجموعة من المصالح أو المنافع لكل المجتمع أو لبعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أعضائها في إطار الالتزام بمبادئ الاحترام والتراضي، حل الخلافات بطرق سلمية، التسامح وقبول الآخر". (قنديل، 2008، ص 84)

وتلعب منظمات المجتمع المدني دور هام في التأثير على عملية رسم السياسة العامة، بالرغم من إعلان الكثير منها عن عدم رغبته في التدخل في الحياة السياسية، ويعود ذلك للقدرة التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني في تأطير المواطنين للعمل التطوعي الخاص بالشأن العام، وفي كافة قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، ويتم ذلك عبر إشراك المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم في جماعات تمتلك القدرة على التأثير في السياسات العامة، لذلك فإن منظمات المجتمع المدني تساهم في تحقيق رشادة الإدارة الحكومية، من خلال علاقاتها الواسعة بين الأفراد والحكومة، والعمل على تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية. (عطاء الله، 2013_2014، ص 38)

■ جماعات المصالح:

إن مفهوم جماعات المصالح يرتبط بالعمليات الحكومية وبالقدرة على التأثير على قرارات صانعي السياسات العمومية، وتعرف جماعات المصالح بأنها وجود جماعة من الأفراد يشتركون في مجموعة من الخصائص العامة، ويكون توجههم إلى اتخاذ موقف بشأن موضوع معين نظراً لكونهم أصحاب مصلحة فيه، وهذا ما يميز بين جماعات المصالح وغيرها من الجماعات في المجتمع. (بيومي، 2004، ص 66)

أما فيما يخص دور جماعات المصالح في عملية رسم السياسة العامة، فإن هذا الدور يتحدد من خلال طبيعة مشاركتهم ودرجة تأثيرهم في السياسة العامة، إضافة إلى طبيعة المجتمع والنظام السياسي القائم، وتعمل جماعات المصالح على تقديم مجموعة من المطالب السياسية التي تخص مجال معين، مع طرح بدائل للنشاط الحكومي الخاص بذلك المجال، كما أنها قد تعمل على تقديم معلومات تكون في أغلب الأحيان فنية، حول طبيعة السياسات وتأثيراتها ونتائجها المحتملة، فتسهم بذلك في ترشيد عملية صنع السياسات العامة. (الفهدوي، 2001، ص 222)

وجماعات المصالح الأكثر تأثيراً على السياسات العامة، هي تلك الجماعات التي تتسم بتنظيمها الجيد وسعة حجمها وكثرة مواردها وحسن قيادتها، بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية التي تحوزها ودرجة تماسك أعضائها ومستويات المنافسة بين هذه الجماعات، ونمط اتخاذ القرارات داخل النظام السياسي. (الكبيسي، 2008، ص 64)

■ الرأي العام:

يعرف الرأي العام بأنه: "رأي ذو تأثير معين انتقلت عليه أغلبية جماعة معينة، في وقت محدد بخصوص مسألة متعلقة باهتماماتها المشتركة بعد مناقشة وحوار مستفيضة". (حجاب، 1998، ص 19)

وباعتبار أن السياسة العامة تمثل برامج للحكم، فإن الرأي العام بحكم أنه تعبير عن الإرادة الشعبية، هو وسيلتها وغايتها في ذات الوقت، حيث تعتمد السياسة العامة في تكوينها على الإنسان، والعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة هي علاقة دائرية ديناميكية، فالرأي العام يؤثر

في السياسة العامة، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن هذه العلاقة المتبادلة تختلف طبيعتها حسب النظام السائد في الدولة وكذلك اعتبارا لعدة عوامل، كنوع القضية المطروحة، درجة نزح وتماسك الجماهير، وجود المؤسسات الدستورية التي تتيح للرأي العام التأثير في السياسة العامة... الخ، ورغم أن مهمة صنع السياسات العامة تخص المسؤولين العموميين، نجد بأن المواطنين في كثير من الأحيان يشاركون بصورة مباشرة في تلك المهمة، فمثلا يقوم المواطنون في سويسرا بالاقتراع بصورة مباشرة على بعض التشريعات والسياسات عبر استفتاءات عامة، خلافا لبعض البلدان التي لا يوجد بها تأثير للمواطن إلا في الاستفتاء على الدستور. (عطاء الله، 2013_2014، ص 39)

وحسب محمد سليم السيد فإن أشكال تأثير الرأي العام في السياسة العامة تتحدد من خلال ثلاثة مستويات أساسية تتمثل في: (سليم السيد، 1989، ص، ص 258_256)

- التأثير في الأجندة السياسية: فالرأي العام يستطيع أن يدفع صانع السياسة العامة نحو الإهتمام بقضية ما، من خلال تأثيره في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية، فيعمل الرأي العام من خلال ذلك على تحديد أجندة السياسة العامة بشكل معين، عبر مساهمته في ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة العامة.

- التأثير في الأطر العامة للسياسة: حيث يعمل الرأي العام على وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة العامة في اختيار بدائل معينة، بمعنى أنه يقوم بتحديد الخيارات الممكنة لصانع السياسة، وفي حالة خروج هذا الأخير عن هذه الضوابط، تواجهه ثورة الرأي العام عليه.

- التأثير في الخيارات السياسية: يمكن للرأي العام أن يؤثر في طبيعة الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة العامة، حيث يعمل على تحديد السياسات، وفي أحيان كثيرة يكون للرأي العام دور مهم في منع تبني سياسة معينة، مقارنة بدوره في الدفع إلى تبني سياسة بديلة.

وتعتبر اتجاهات الرأي العام وتوقعاته حول أسلوب مواجهة بعض القضايا الإطار العام الذي يفترض أن يتحرك ضمنه صانعو السياسات العامة، فهي تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، وما هو ناجح وما هو فاشل من سياسات خصوصا بعد تنفيذ تلك القرارات.

■ مراكز الأبحاث والدراسات:

تعرف مراكز الأبحاث والدراسات بأنها: "مراكز تختص بإنتاج وإدارة المعرفة البحثية وتتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية وذلك بما يخدم تطوير أو تحسين صنع السياسات العامة، ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة. ويشمل هذا المفهوم جميع مراكز الأبحاث والدراسات بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة، والتميز الرئيسي لمراكز الأبحاث الخاصة هنا يتمثل في أن إدارتها وسلطتها لا تخضع رسمياً إلى توجيه وسلطة حكومية باستثناء القوانين والتعليمات المنظمة لترخيص وأعمال هذا النوع من المؤسسات، كما أن تمويل المراكز الخاصة لا يخضع إلى تمويل حكومي منتظم أو خاضع لبند الميزانية أو المالية العامة للحكومة، والمراكز الخاصة بهذا المعنى قد تكون ربحية وخاضعة لإدارة القطاع الخاص أو غير حكومية ولكن غير ربحية. (ساحلي، 2017، ص 252)

ويتم تدخل مراكز الأبحاث والدراسات في مختلف مراحل صنع السياسة العامة وفقاً لما

يلي: (بورياج، 2016، ص 136، 137)

- **تحضير الأجندة:** حيث يقوم الخبراء بإفادة وتحذير صناعات السياسات العمومية من المشاكل الوشيكة، كما يعملون على توجيه صناعات القرار حول طريقة تعديل السياسات، حيث يعمل الخبراء في هذا الشأن على تغيير آراء الناس لدرجة أن حالة واحدة تؤثر على مصالحهم وقيمهم، كما أن البحوث تساعد على تحديد المشاكل وأبعاد التدخلات قبل وبعد المناقشة الجادة.
- **المداولات السياسية:** وتشمل الفترة التي يجتمع فيها الموظفون العموميون وصناعات القرار المنتخبين والمستشارين والخبراء ويشاركون في مناقشة القضايا بشكل جماعي.
- **سن السياسة:** وهي المرحلة التي يتم فيها إصدار القرارات عند صانعي السياسة، إما بقبول المطالب أو رفضها، ويقومون بإصدار التشريعات والتنظيمات الجديدة.
- **تنفيذ السياسة:** وهي الفترة الخاصة بتنفيذ وتطبيق القانون واللوائح وتسيير السياسات وما يصاحب ذلك من جملة الجهود المبذولة لتحقيق فعاليتها.
- **تقييم السياسات:** هي مرحلة إبراز نتائج وأثار تلك السياسات من نجاح أو فشل وتحديد أسباب ذلك.

وتساعد مراكز الأبحاث والدراسات على زيادة معرفة صناعات السياسة العامة وتوضيح آرائهم، وإزالة الافتراضات العالقة في أذهانهم، عبر العمل على زيادة الإدراك والمعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط والبيئة، وعرض خبرة الماضي وتقديم تحليل للواقع، لتمكينهم من استشفاف واستبصار المستقبل وخلقه.

وتعد بعض هذه العوامل هي التي أهلت مراكز الأبحاث لأن تحظى باهتمام صانعي السياسات وتكون طرفاً مشاركاً في وضعها، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى كثورة المعلومات، وتعدد الجهات الفاعلة في صنع السياسات العامة للدول، من نمو المنظمات الدولية غير الحكومية، لاسيما وأن عدد مراكز الأبحاث في العالم صار له علاقة قوية بمستوى التنمية ودور البلدان على الساحة الدولية.

وبالإضافة إلى الفواعل التي تم التطرق إليها ولدورها في عملية صنع السياسة العامة، هناك مجموعة من الفاعلين الغير رسميين الآخرين اللذين يؤثرون بشكل أوبآخر على عملية صنع السياسة العامة كالمؤسسة العسكرية، الظروف والأوضاع الدولية ... الخ.

3.2.1: تحليل السياسة العامة ومستوياتها

_ تحليل السياسة العامة:

تعتبر عملية تحليل السياسة العامة عن الأسلوب والمنهج العلمي الذي يهدف إلى الرفع من كفاءة البرامج والسياسات الحكومية، وزيادة فعاليتها، عبر العمل على تحسين مستوى اتخاذ القرارات المتعلقة بها، والضرورية لحل مختلف المشاكل التي تعتبر المصدر الأساسي لتغذيته.

وقد نالت دراسات تحليل السياسات العامة ووظيفة محلل السياسة العامة أهمية كبيرة ضمن مراكز المعلومات والبحوث، وتعود نشأة تحليل السياسة العامة كعلم إلى كتاب هارولد لاسويل H. Lasswell، ودانيال ليرنر Daniel Learner المعنون بـ "علوم السياسات The policy sciences"، الذي ظهر في خمسينيات القرن الماضي، وقد تمت من خلاله الدعوة إلى حتمية التركيز على تحليل مخرجات النظام السياسي وخاصة السياسة العامة، وقد استفاد القطاع الحكومي في معظم الدول منذ بداية السبعينيات من مختلف المجالات العلمية والكمية بهدف

تحليل السياسات العامة. (جمعة، 2004، ص 29)

وقد أصبح موضوع تحليل السياسة العامة من بين المواضيع التي تتصدر قائمة الإهتمامات لدى الباحثين والأكاديميين، نتيجة التطور الملحوظ الذي شهده، والذي يرجع إلى العديد من العوامل العلمية والعملية والتي تتمثل أساساً في: (ضميري، 2007_2008، ص 152)

_ التزايد الكبير في حجم النشاطات الحكومية خاصة بعد انتشار الأفكار الكينزية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، والتي تقوم على فلسفة ضرورة توسيع مجال التدخل والعمل الحكومي.

- إسهامات المدرسة السلوكية وما نتج عنها من تطورات علمية أدت إلى زيادة التركيز على مضمون السياسة العامة، عبر زيادة الاهتمام بالقوى والفواعل المختلفة التي تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية رسم وتنفيذ السياسة العامة، وذلك في ظل التزايد المستمر الذي شهده عدد هذه الفواعل.

- التغير الكبير في حجم ونوع العديد من المشاكل التي تشهدها الكثير من الدول، فبعض المشاكل زاد الاهتمام بها بشكل كبير بعد أن كانت مستبعدة تماماً كالتربية، قضايا الأسرة وقضايا المرأة... الخ، وذلك لكونها قضايا ذات طبيعة خاصة لا يمكن أن تكون ذات طبيعة عمومية.

- تضاعف الاهتمام بالتحليل العلمي للمشاكل المطروحة، وسعي المسيرين في إطار التنافس لتفعيل الجهود من أجل تحليلها والحد منها.

- الإسهامات التي قدمها هارولد لاسويل، والذي دعا إلى حتمية وضع منهجية لصنع السياسة العامة وتحليلها، من أجل تحسين ورفع مستوى الأداء الحكومي.

ويمثل تحليل السياسة العامة إحدى العمليات المنهجية الرامية للوصول إلى أنجح الحلول المتاحة للمشكلات والقضايا التي تواجهها الدولة والمجتمع، إضافة إلى أنها تعد بمثابة جهد متواصل في مجال المفاضلة بين الخيارات واتخاذ القرارات والتعبير عن التجارب والممارسات، ولم تكن الأسس والمرتكزات التي قامت عليها الحضارات وليدة الصدفة، بل إنها أقيمت عبر مجموعة من الممارسات والمفاضلات وتحليلاً لسياسات، كما أن التوجهات العملية والممارسات التطبيقية للعديد من المؤسسات السياسية والحكومية في مختلف دول العالم قد أقرت بحتمية الإهتمام

بتحليل السياسات العامة، بهدف رفع كفاءة البرامج الحكومية، ومواجهة التزايد الذي تشهده المشكلات الاجتماعية والبشرية.

وقد تعددت تعاريف تحليل السياسة العامة وذلك تبعاً لاختلاف المفكرين والمدارس الفكرية، حيث تعرف حسب بويستر T.H. Poister بأنها: "تحليل السياسات العامة يتضمن بشكل عام تحليل خصائص ومحددات السياسات العامة وما يتعلق بها من برامج، ويعني على وجه الخصوص طبيعة العلاقة بين محتوى السياسات والبرامج وما ينتج عنها من آثار ومقتضيات ونتائج". (Poister, 1978, p. 05)

ويعرفها السيد ياسين بأنها: "ذلك الجهد الرامي لتوضيح الآثار التي يمكن أن تنتج عن اختيار حل واحد أو عدة حلول سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية". (السيد ي.، 1988، ص 13)

ويعرفها م. بنتيل M. Bentel على أنها: "منهج يساعد متخذ القرار على إختيار أفضل بديل لحل مشكلة عامة تحظى بالأهمية، معتمداً في ذلك على استعمال الطرق العلمية الرشيدة. (شعراوي جمعة، 1999، ص 34)

ويعتبر والدافسكي أشهر من استخدم تعبير تحليل السياسات بكونه يؤكد على التوجه نحو صنع أفضل للسياسات، وعلى أساس أن اهتمام المحلل يكون (إعادة إدراك، إعادة صياغة، إيجاد حلول للمشاكل). (العزوي، 2003، ص 104)

ومن خلال التعاريف المقدمة نخلص إلى أن عملية تحليل السياسة العامة هي ذلك الجهد القائم والمنظم بهدف البحث والدراسة والتحليل لبدائل السياسات العامة، بغية تحقيق توافر وتكامل للمعلومات التي من خلالها يتم تحديد نقاط القوة والضعف الخاصة بكل بديل، وتحسين عملية صياغة السياسات، وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل المطروحة، كما يمكن اعتبارها بمثابة أسلوب علمي وموضوعي يساعد على دراسة وفهم المشاكل العامة المطروحة ومختلف السياسات البديلة لحلها، وانتقاء تلك البدائل التي تحقق أكبر فائدة للمجتمع.

_ مستويات السياسة العامة:

إن فواعل ومؤسسات رسم السياسة العامة لا تشارك جميعها في صنع كل السياسات على اختلاف موضوعاتها ودرجاتها، فالبعض من هذه السياسات يحظى باهتمام واسع لدى الجماهير ويستقطب العديد من الفئات، في حين أن بعض السياسات لا تحظى بأي اهتمام يذكر مقارنة بسابقتها، ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات للسياسة العامة، وذلك وفقا لمستوى وحجم المشاركة في اتخاذها وكذلك نطاقها وطبيعتها موضوعها، وذلك على النحو التالي: (أندرسون، 1999، صص، 69، 70)

- السياسة العامة الكلية Macro

هي تلك السياسات التي تحوز على اهتمام عدد كبير من المواطنين، وذلك لأن بعض المشاكل أو القضايا تنطلق من المستوى الجزئي إلا أنها تتوسع وتتعمق فتصبح من مواضيع المستوى الكلي، فتصير نتيجة لذلك قضايا كمية تشمل الأحزاب السياسية، نواب البرلمان، الإدارات العمومية، وسائل الاعلام والاتصال، جماعات المصالح... الخ، وتقوم كل جهة من هذه الجهات بالتعبير عن رأيها حول القضايا التي تمثل السياسة العامة. (الكيسي، 2008، صص 72)

وتتميز هذه السياسات العامة الكلية بمجموعة من الخصائص المشتركة والمتمثلة في: (الفهداوي، 2001، ص 59)

- أنها سياسات عامة تتصف بالوضوح النسبي لموضوعاتها وسهولة التباحث وإبداء الآراء حولها.
- تعدد الفواعل والجهات الرسمية المختصة بمناقشتها.
- تستلزم اهتمام رئيس الحكومة وتدخله بصفة شخصية كطرف فاعل ومشارك في حسمها، نظرا لأهمية القضية المتمثلة فيها، ولارتباطها مباشرة بالمصلحة العامة التي يمثلها هذا الرئيس.

- أنها سياسات تتطلب تحقيق نوع من التوازن أو التوفيق بين (الخيار العام) الذي يمثل رغبة وتوجه أغلبية فئات وشرائح المجتمع من جهة، وبين (خيار السياسة) الذي يتمثل في التعبير الفعلي عن توجهات صناعات السياسة العامة.

- السياسة العامة الجزئية Micro

وتتمثل في مجموع السياسات العامة التي تحوز على إهتمام محدود، قد يتمثل في جهود فرد أو مؤسسة معينة بهدف الحصول على امتياز خاص بهما، بعيدا عن اتسامه بطابع العمومية. كما أن طبيعة القرارات الخاصة بهذا النوع من السياسات تكون في غالبية الأحيان منفعية ولا تستلزم موارد وإمكانيات ضخمة من أجل تنفيذها، كما لا تتطلب مجموعة من التدخلات أو الضغوط الجماعية، ولا يتم اتخاذها على حساب جماعات أخرى، كما أن القرارات التي يتم اتخاذها في هذا المستوى تكون مختلفة عن المستويات الأخرى. ولعل السبب الأساسي الدافع للاهتمام بتناول هذا النوع من السياسات هو احتمال توسعها وتحولها إلى سياسة عامة كلية، تحظى بمعالجات أكثر اهتماما واتساعا.

- السياسة العامة الفرعية Subsystem

هي تلك السياسات العامة ذات الطبيعة الوظيفية والتنظيمية، التي ينحصر تركيزها واهتمامها على القطاعات التخصصية كالموائى والملاحة الجوية وغيرها، وتتضمن طبيعة العلاقات والتفاعلات المتبادلة على مستوى الأجهزة الإدارية وفيما بينها، وكذلك بين لجان البرلمان وجماعات المصالح.

وتظهر النظم الفرعية لكون مواضيع السياسة العامة لا تكون دائما مثيرة لاهتمام معظم الأفراد، وقد لا تحظى باهتمام أي أحد، فعلى سبيل المثال نجد بأن الموظف المهتم بالطيران المدني، قد لا يولي اهتماما مطلقا بالقضايا الخاصة بالبنوك وقواعدها، أو بالبرامج الخارجية للمساعدات، فأثناء انشغال هذا المواطن بمحاولة التأثير في سياسات الطيران المدني فإنه سيتترك باقي المواضيع الأخرى لغيره لكي يؤثر فيها، كما أنه على مستوى المجالس التشريعية والإدارية توجد مجموعة من المنظمات المتخصصة بكل موضوع من الموضوعات الرئيسية والمهمة. (أندرسون، 1999، ص 72)

وقد تتم عملية صنع السياسات فيه عبر قيام علاقة متداخلة تشتمل على المؤسسات الإدارية المتخصصة في هذه القضية، إضافة إلى جماعات المصالح التي تولي اهتماما بها، وقد تتضمن كذلك اللجان البرلمانية، وفقاً لطبيعة النظام السياسي ودرجة المركزية واللامركزية فيه. وتعتبر هذه السياسات عن واقع حدوث الأشياء وبلورتها، كما تشير إلى أن موضوعات السياسة العامة لا تثير بالضرورة كل أفراد المجتمع، وذلك أن تعدد الاهتمامات والتخصصات هو المحور الرئيسي لوجود السياسات الفرعية. (الفهدوي، 2001، ص 61)

3.1: مفهوم السياسة الاقتصادية

إن مفهوم السياسة الاقتصادية هو مفهوم حديث نسبياً، ظهر مع الفكر الكينزي خلال أزمة ما بين الحربين العالميتين، والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة هذه الأزمة، حيث يرتبط مفهوم السياسة الاقتصادية أساساً بدور الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد تزايد الاهتمام بموضوع السياسة الاقتصادية لكونها تعكس التوجه الذي يسلكه صناع القرار لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وسنتطرق في هذا الإطار إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع السياسة الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

1.3.1: تعريف السياسة الاقتصادية، أهدافها ومبادئها

_ تعريف السياسة الاقتصادية:

قدمت العديد من التعاريف للسياسة الاقتصادية من طرف الباحثين والمختصين ومن بينها:

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات وإدارة النشاطات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة والآليات المعتمدة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، وتعرف بأنها: "مجموعة الإجراءات الحكومية التي بموجبها يتم تحديد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية". (نجيب واخرون، 1990، ص 141)

وتعرف بأنها: "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه مرغوب فيه". (Grefe, 1995, p. 15)

ويعرفها الاقتصادي الهولندي "يان تينبرغين" بأنها عبارة عن: "نظام قرارات يعكس العلاقة بين الأهداف التي تحدد إشباع ورضا صناعات القرار والتي لا يتحكمون فيها بصفة مباشرة، والأدوات التي تتضمن متغيرات التحكم"، وتتعلق فعالية السياسة الاقتصادية بحسبه أساساً بكيفية تسييرها واتخاذ القرارات المتعلقة بها، والتي ترتبط بجملة قيود تواجه صناعات القرار في سبيل تعظيم الرفاهية الاجتماعية التي تركز عليها السياسة الاقتصادية". (Duthil & Marois, 1997, p. 22)

وتعرف السياسة الاقتصادية حسب محمد الأمين الأفندي بأنها: "جملة الإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام". (الأفندي، 2012، ص 509)

وتعرف حسب عبد المطلب عبد الحميد بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة". (عبد المطلب، 2003، ص 05)

كما يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية بأنها تصرف عام للسلطات العمومية واع ومنظم، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال، ومن خلال هذه المفاهيم نخلص إلى أن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن الإجراءات، الأدوات والعلاقات المتبادلة بينها. (خبازي، 2014_2015، ص 03)

وبناء على ما قدم من تعاريف للسياسة الاقتصادية، يصبح مفهومها لا يخرج عن العناصر التالية:

- أنها مظهر من مظاهر تدخل السلطات العمومية.
- أنها وجدت لتحقيق مجموعة أهداف تسعى كلها إلى توجيه النشاط الاقتصادي إلى اتجاه مرغوب فيه.

- أنها ليست مجرد أوامر وإنما مجموعة قواعد يجب أن تحظى بموافقة مختلف سلطات المجتمع، لذا تصدر في شكل قوانين حتى تكون ملزمة بالتنفيذ مع الحق في متابعة مخالفيها.
- أنها مجموعة أدوات وموارد اقتصادية توضع تحت تصرف السلطات التنفيذية، لذا يجب مراقبة تنفيذها ترشيدياً لما يتخذ من إجراءات وتعظيماً للمنفعة العامة.
- أنها مجموعة تعليمات تحتاج إلى تحديد مؤسسات بعينها تقييداً للمسؤولية وضماناً لتنفيذها بهدف الرفع من فعالية المؤسسات في حد ذاتها.
- أنها فن وتقنية وممارسة، لا تؤثر في الواقع إلا إذا استندت إلى هذا الواقع الموضوعي نفسه، فإضمان إمكانية تنفيذها يجب أن تكون بقدر ما يمكن توفيره من موارد اقتصادية.
- أنها تحتاج إلى فترة من الزمن لتنفيذها حتى تظهر نتائجها للتمكن من الحكم على فعاليتها.
- يجب على واضعيها أن يضمنوا فيها الواقعية بما يتماشى والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. (عبد المؤمن، 2015_2016، ص 80،79)

فالساسة الاقتصادية هي مجموعة البرامج والقرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية في المجال الاقتصادي، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

أهداف السياسة الاقتصادية:

لكي تكون السياسة الاقتصادية التي تضعها الدولة ذات فعالية وكفيلة بمعالجة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، لا بد من وضع أهداف محددة لها والعمل على تجسيدها على أرض الواقع، وتختلف هذه الأهداف وتتنوع من بلد لآخر، وذلك وفقاً للنظام الاقتصادي السائد فيه، إلا أن أهم هذه الأهداف تتمثل في:

تحقيق النمو الاقتصادي: (croissance économique)

يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، حيث يعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس

النمو الاقتصادي، وحسب كالدور kaldor فإنه يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6 %، حيث يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني. (مسعودي، 2017، ص 217)

ويعتبر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأغلب السياسات الاقتصادية للدول، وذلك انطلاقاً من أنه يعبر عن تطور القدرة الإنتاجية في الاقتصاد، حيث أنه يعتبر أكثر المؤشرات دلالة على مدى فعالية السياسة الاقتصادية، خصوصاً إذا ما تمت مقارنته مع معدل النمو الممكن، وبالتالي توضيح ما حققه الاقتصاد المحلي مقارنة مع ما توفر عليه من موارد. (بوددوخ، 2014_2015، ص 23)

_ **التشغيل الكامل (plein_emploi):** يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى حد ممكن من التوظيف، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، ولا يعني التشغيل الكامل بالضرورة أن معدل القوة العاملة يساوي 100%، أو أن معدل البطالة يساوي 0%، ذلك أن قدراً من البطالة يوجد في كل لحظة ولا يمكن تقاديه، إذ يسود في حالة التشغيل الكامل معدل البطالة الطبيعي، والذي يتراوح عادة ما بين 4 و 5 % من إجمالي قوة العمل، ويضم البطالة الاحتكاكية والهيكلية، ويعبر عن السير العادي لسوق العمل. (بن سميعة، 2012_2013، ص 126)

_ **استقرار الأسعار (Stabilité de prix):** إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم مما يؤثر على مستوى الإدخار الكلي، وهذا الإرتفاع في الأسعار سيؤثر أيضاً وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخل الضعيفة، ولتجنب ذلك لابد من السهر على ضمان استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي. (بلخريصات و بن سعيد، 2005، ص 166)

_ **عدالة توزيع الدخل (équité dans la distribution des revenus):** أي ضرورة توزيع الدخل الوطني بشكل عادل، ومكافأة كل فرد بما يستحقه وذلك اعتباراً لإنتاجيته وعمله المبدول، فالعدالة في توزيع الدخل هي مبدأ هام لا بد من الإلتزام به عند وضع أي سياسة اقتصادية في أي نظام اقتصادي، وأيضاً لا بد من ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع (SMIG).

_ **التوازن في ميزان المدفوعات: (Equilibre de la balance des paiements)**

يقصد بالتوازن في ميزان المدفوعات ضمان التوازن والتعادل بين التزامات وحقوق الاقتصاد الوطني اتجاه العالم الخارجي.

ويجب على السياسة الاقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية واستخدام الوسائل الكفيلة لتحقيق وضعية لميزان المدفوعات تتلاءم والأهداف الاقتصادية الأخرى للسياسة الاقتصادية، ويتبلور هدف التوازن الخارجي والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين من القروض وتخفيف أعبائها. (عبد المطلب، 2003، ص 216)

_ مبادئ السياسة الاقتصادية:

هناك اتفاق على جملة من المبادئ العامة الأساسية التي يتعين مراعاتها عند وضع واختيار السياسات الاقتصادية ومن أهمها:

- **الواقعية:** إذ يتعين أن يتم وضع السياسات واختيار الأدوات على أسس ومعرفة واقعية بظروف المجتمع وإمكانيات الاقتصاد، وأن توضع الغايات والأهداف بما يتلائم مع الواقع القائم، ويتعين أن تكون الأهداف المنشودة واقعية وقابلة للتحقيق والقياس قدر الإمكان، وأن يتم انتهاز الوسائل والآليات الممكنة والفعالة.
- **الشمولية:** والمقصود أن تشمل السياسات أغلب المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، وأن تستثمر وتشمل كل الموارد والإمكانيات المتاحة، وأن يتم التنسيق بين كافة القطاعات التي لها علاقة بالسياسات ودور كل منها في التطبيق.
- **التكامل والاتساق:** بحيث تكون السياسات بأنواعها متكاملة، تشكل في مجموعها وحدة متناسقة، ويتعين أن يشمل هذا التناسق والتكامل كافة الأهداف والوسائل والآليات.
- **المرونة:** إذ يتعين أن تتمتع السياسات الاقتصادية بقدر من المرونة يمكنها من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد، وأن تواكب التغيرات والمستجدات، وأن تستجيب للتطورات المتسارعة على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية، وللتغيرات في العلوم والتقنيات، وإجمالاً يتعين أن لا تكون هذه السياسات قيدياً يحد من حركة المجتمع ومؤسساته. (شامية، 2016، ص 08)

2.3.1: منظورات السياسة الاقتصادية:

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نتطرق إلى الجانب النظري للسياسة الاقتصادية، وذلك بالتركيز على أهم المنظورات الاقتصادية التي عالجت موضوع السياسة الاقتصادية وأهم الدعائم والركائز التي لا بد أن تقوم عليها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقد جاءت هذه المنظورات كنتيجة للتطور الذي يشهده الفكر الاقتصادي في إطار معالجة المشكلات الاقتصادية، وفي الحقيقة هناك العديد من المنظورات الاقتصادية التي عالجت وتطرقت لهذه المسألة، وسوف نحاول أن نتطرق لأهمها بشيء من الإيجاز بما يخدم موضوع دراستنا ويحول دون الخروج عنه.

- المنظور الكلاسيكي:

يعود ظهور المنظور الكلاسيكي إلى أواخر القرن الثامن عشر، ويشتمل على مجموعة الأفكار الاقتصادية التي ترجع أصولها لكل من "ادم سميث" في مؤلفه ثروة الأمم 1976، إضافة إلى إسهامات كل من: "دافيد ريكاردو" David Ricardo 1817، "توماس مالتوس" Thomas Malthus 1798، "فرانك رامزي" Frank Ramsey 1928، "فرانك نايت" Frank nait 1944، وقد كانت أفكار هذا المنظور الكلاسيكي أو المدرسة الكلاسيكية وليدة الثورة الصناعية التي كان ظهورها الأول في بريطانيا، وقد اتصف المنظور الكلاسيكي بمعارضته لتدخل الدولة المتزايد في الاقتصاد، حيث تميز القرن الثامن عشر بظهور مجموعة من الأفكار المنادية بضرورة التوجه نحو التسيير الذاتي للسوق باستعمال اليد الخفية invisible hand، مما يحد من التدخل المتزايد للدولة في تسيير الاقتصاد، وضرورة حصر دورها في مفهوم الدولة الحارسة الذي ينحصر في ممارسة الوظائف التقليدية الأساسية، كتحقيق الأمن والنظام والعدالة الاجتماعية، حماية الحدود الداخلية والخارجية للدولة وتمثيلها على المستوى الخارجي.

ويستند المنظور الكلاسيكي على مجموعة من الركائز والمبادئ الأساسية والمتمثلة في:

- الحرية الاقتصادية كقاعدة للسياسة الاقتصادية

تعتبر الحرية الاقتصادية بمثابة الدعامة الأساسية التي يركز عليها النظام الرأسمالي حسب رواد المنظور الكلاسيكي، وتتضمن الحرية الاقتصادية كل من حرية التجارة الداخلية والخارجية، حرية التملك، إضافة إلى الحرية في ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية من طرف الأفراد، وحرية التعاقد. (مشورب، 2002، ص 61)

حيث ركز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على الحرية الاقتصادية وقام على العمل بمبدأ حرية التجارة الخارجية عبر إبراز المساوي الناتجة عن تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية، وقد اعتمد ادم سميث A.Smith في هذا الشأن على الفكر الطبيعي القائم على مبدأ "دعه يعمل اتركه يمر"، وأكد على أنه يتوجب على الدولة العمل بهذا المبدأ ومنح الحرية التامة للأفراد في ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة، كما قام بتحديد أوصاف دور الدولة في ثلاثة وظائف أساسية تتمثل في:

- العمل على تحقيق الأمن الداخلي للدولة وحمايتها من أي عدوان خارجي.
- العمل على تحقيق العدالة داخل المجتمع.
- ممارسة النشاطات التي يعجز الأفراد عن ممارستها أولاً يقبلون القيام بها كالتعليم، الصحة... الخ.

والعمل بهذه القاعدة يعتبر بمثابة إنكار كلي لدور الدولة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، لذلك يتوجب أن تبقى مجرد طرح فلسفي، فسعوا من أجل إقامة الدليل العلمي على مصداقيتها، عبر وضع مجموعة من النماذج التي اعتبروها بمثابة ما أطلقوا عليه ب: «*economie pure*» والذي يعني الاقتصاد الخالص بأسمى معانيه، وذلك بهدف تخليص الاقتصاد من الأفكار التي جاء بها الطبيعيون، والتي كانت تميل وتحتكم إلى القوانين الطبيعية، وكذلك الأفكار التي طرحها التجاريون والتي كانت تميل إلى ضرورة مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي. (عبد المؤمن، 2015_2016، ص 57، ص 58)

ويعتبر سعي الأفراد المتواصل لتحقيق مصلحتهم المادية بمثابة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الدولة، حيث أن السلوكات اليومية للأفراد تترجم من خلال عملهم وسعيهم الدائم لكسب قوتهم اليومي وتحسين ظروف معيشتهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما أكد آدم سميث على دور وأهمية تقسيم العمل في تحقيق خاصية ارتفاع العوائد لعنصر العمل، فتقسيم العمل يؤدي إلى التخصص الوظيفي الذي ينعكس إيجاباً على توفير الوقت وعدم تضييعه في التنقل من عمل إلى آخر، ويرتبط تقسيم العمل بمدى اتساع حجم السوق، فكلما كبر حجم السوق سمح ذلك بتقسيم أكبر للعمل بين الأفراد والمؤسسات، وأدى إلى ارتفاع إنتاجية عنصر العمل على مستوى كافة المؤسسات الناشطة. (Salvadori, 2003, pp. 3,4)

- المصلحة الخاصة أساس تحقيق المصلحة العامة وفكرة اليد الخفية

يوجد ترابط والتزام بين المصلحة الخاصة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع ككل، وذلك أن الأفراد وفي إطار عملهم وسعيهم لتحقيق مصلحتهم الخاصة يساهمون بطريقة غير مباشرة في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ككل، حيث يتحركون بفعل "اليد الخفية" invisible hand، فيساهمون في تحقيق مصالح لم تكن من أولوياتهم أو ضمن حساباتهم، فالفكر الكلاسيكي يرى بأن تحقيق المصلحة العامة يتم من خلال العمل على تجميع مجموع المصالح الفردية، وتحقيق الفرد لمصلحته الشخصية يساهم بشكل طوعي وفعال في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ككل.

فالمذهب الرأسمالي يقوم على افتراض وجود انسجام بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للمجتمع ككل، فسعي الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة أو الشخصية دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين، ينتج عنه تحقيق مصلحة الجماعة ككل وهذا ما يسمح بتحقيق الانسجام والتوافق بين كافة المصالح في المجتمع.

- الحرية التجارية وتلقائية توزيع المعادن النفيسة بين الدول

لا تتدخل الدولة في عملية توزيع المعادن النفيسة، وإنما يتم ذلك بطريقة آلية وتلقائية بين مختلف أطراف التبادل الدولي، وذلك بالاستناد إلى فكرة دافيد هيوم الخاصة بالتوازن التلقائي للاقتصاد، كما أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم عبر انبعاث قوى تلقائية تمتلك القدرة على إصلاح الاختلالات، وحدث عجز في ميزان المدفوعات سينتج عنه عجز مباشر في رصيد الدولة من الذهب وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري للدولة عبر انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، مما يؤدي إلى تزايد الطلب العالمي

على الصادرات الوطنية، مقابل انخفاض الطلب الوطني على الواردات الأجنبية، فتزداد بذلك قيمة الصادرات وتتضاءل قيمة الواردات إلى غاية تلاشي العجز على مستوى الميزان التجاري للدولة. (عبد المؤمن، 2015_2016، ص، ص 59)

- التشغيل الكامل والتوازن الاقتصادي في ظل حرية الأسواق:

يعد قانون المنافذ الذي جاء به جون باتست ساي « J.B.Say » من أهم ركائز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، والذي يقوم على فكرة أن العرض يخلق طلبه الخاص ومساوئه، عند كل مستوى من مستويات التشغيل، كما دعا إلى ضرورة المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، فليس هناك إلا منحنى واحد يشكل فيه العرض الكلي المتغير الأساسي المستقل في حين يعتبر الطلب الكلي بمثابة المتغير التابع، فالطلب الكلي يتحدد بتحدد العرض الكلي، لا اعتبارهم بأن المنتجات تبادل بالمنتجات ولا يعتبر النقد إلا بمثابة وسيط، فالأفراد يقومون باقتناء ما يرغبون به بواسطة ما يقومون بإنتاجه، وبناء على ذلك فإنه كلما زادت كمية إنتاجهم كلما تمكنوا من اقتناء منتجات أكثر، أما دور النقود فينحصر فقط في نقل القيمة وكأنها عربة لنقل المنتجات بين الأفراد، فلا يتم طلب النقود لذاتها، وإنما تطلب كوسيط فقط في عملية المبادلة. (عبد المؤمن، 2015_2016، ص 59)

وبالرغم من معارضة المنظور الكلاسيكي لتدخل الدولة المتزايد في الاقتصاد، إلا أنه أكد على ضرورة وجود النظام الاجتماعي الذي يتمثل أساسا في المؤسسات الاجتماعية ومن أهمها الدولة، وأشار إلى أنه لا يمكن قيام اقتصاد السوق في معزل عن مؤسسات الدولة، التي لا ينبغي أن تتجاوز الحدود اللازمة في تدخلها حتى لا يصبح هذا التدخل بمثابة ضرر، فهناك حد أدنى من التدخل يجب أن تحترمه الدولة ومؤسساتها الرسمية حتى تضمن تحقيق النمو المتواصل على المدى الطويل، كقيامها بتخصيص وتوزيع الموارد بكفاءة وفعالية، التسيير الحسن لمؤسسات الدولة، فالمنظور الكلاسيكي لم يكن من دعاة الحرية المطلقة بل سمح بتدخل الدولة وممارستها لبعض الأنشطة الاقتصادية كفرض الضرائب على الواردات التي يوجد لها مثل على المستوى المحلي، الضرائب على الربح الحدي للأرض، الضريبة على الثروة، إلى جانب ممارسة وظائفها الحمائية التقليدية كالأمن والدفاع والتمثيل الدبلوماسي. (Huge, 1999, pp. 75,76)

فقد اقتصر دور الدولة وفقا للمنظور الكلاسيكي على مفهوم الدولة الحارسة وما يتصل بها من وظائف أساسية، مع العمل على تقليص تدخلها لأقصى حد في النشاط الاقتصادي وفتح المجال للحريات الخاصة. كما قام رواد هذا المنظور بالفصل والتمييز بين المجال السياسي (السلطة السياسية) والمجال الاقتصادي (السوق)، وقاموا بالفصل بين الشؤون العامة والشؤون الخاصة.

إلا أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها مختلف الدول داخليا، بالإضافة إلى مستجدات العلاقات الاقتصادية الخارجية، أثبتت أن آلية السوق لا تكفي لوحدها في مواجهة مختلف هذه الظروف والمستجدات الداخلية والخارجية، نتيجة عدم قدرتها على ملأ الفراغ الذي تركته الدولة في مجال تخصيص الموارد واستغلالها، والتوزيع العادل للثروات والمداخل، فالحرية الاقتصادية التي نادى بها أفكار المدرسة الكلاسيكية نتج عنها العديد من الأزمات الكبيرة لعل أهمها أزمة الكساد الاقتصادي العالمي للفترة 1929_1932، والتي أبرزت عجز الفكر الكلاسيكي التقليدي عن تفسير هذه الأزمة أو إعطاء حلول ناجعة لمواجهتها، ولم تستطع أدواته المعتمدة في سياسته الاقتصادية أن تخفف من حجم المشكلات الاقتصادية المطروحة، وكانت هذه الأوضاع بمثابة المنطلق لظهور أفكار اقتصادية جديدة على أنقاض المدرسة الكلاسيكية أو المنظور الكلاسيكي. (صالح، 2004، ص 13)

- المنظور النيوكلاسيكي:

ترجع بوادر ظهور أفكار المنظور النيوكلاسيكي إلى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر، في مجموعة من الدول الأوروبية على يد كل من ستانلي جيفونز Stanley Jevons (بريطانيا)، كارل منجر Karl Menger (النمسا)، ليون فاليراس Léon Valeras (فرنسا).

ويقوم المنظور الكلاسيكي على مجموعة من الركائز أو الدعائم الأساسية تتمثل في: (بريشي، 2013_2014، ص، ص، 11، 12)

- الاعتماد على دراسة وحدة اقتصادية واحدة (سواء المنتج أو المستهلك) مع افتراض انعزالها عن باقي وحدات وأجزاء الاقتصاد، والاعتماد على فرضية تأثر هذه الوحدة بمجموعة

من المؤثرات الخارجية التي تجعلها تقوم بتغيير سلوكها بشكل لا يحدث أي أثر مهم على بقية أجزاء الاقتصاد.

- رشادة السلوك الفردي والاعتماد على مبدأ أوقاعدة الحرية الاقتصادية(وهو بذلك يسير على نفس نهج المنظور الكلاسيكي).

- اعتماد النظام الاقتصادي على المنافسة الكاملة مع احتمال وجود بعض الحالات التي يسودها الاحتكار المطلق.

- الاعتماد على المفهوم الحدي كقاعدة في تفسير مختلف الظواهر الاقتصادية.

وقد نادى رواد المنظور النيوكلاسيكي بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بالحد الأدنى، إيماناً منهم وتمسكاً بمبدأ الحرية الاقتصادية، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب سيتم توضيحها فيما يلي: (بريشي، 2013_2014، ص، ص، 14، 13)

- الاعتقاد بأن التوازن المستقر للاقتصاد لا يتحقق إلا إذا تم الاعتماد على قوى السوق التي تحكمها الحدية والذاتية والمنافسة الحرة، لذلك فلا يجب أن تتدخل الدولة لأن تدخلها يحد من درجة العدالة والكفاءة الاقتصادية.

- النمو الاقتصادي ينتج عن مجموعة من العوامل أهمها: التراكم الرأسمالي، وجود وفرة في الموارد الطبيعية، النمو السكاني، قوة العمل، التقدم الفني، العوامل المؤسسية، وكل هذه العوامل تؤدي إلى اتساع حجم الأسواق والمبادلات التجارية إضافة إلى المزيد من التخصيص.

- الاستمرارية في العمل تحقق استمرارية النمو، وذلك لكون النمو عملية تدريجية ومستمرة، نتيجة للطبيعة البشرية التي تمكن الإنسان من إخضاع الآلة لكونه يملك القدرة على الابتكار والإبداع.

- المنظور الكينزي:

لقد أبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 مساوئ الأفكار التي تنادي بها المدرسة الكلاسيكية، والتي تسببت في إفلاس الآلاف من البنوك، تزايد البطالة، وحدث كساد كبير على مستوى السلع، فهذه الأزمة بينت قصور المنظور الكلاسيكي وألثقليدي وعجز أفكاره عن معالجة مختلف المشاكل والاختلالات التي شهدتها معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية نتيجة

أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، فبدأ الاقتصاديون يتشككون في صحة وفعالية أفكار ومبادئ المدرسة الكلاسيكية.

ففي ظل تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية في الدول الصناعية، بقيت النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عاجزة عن إعطاء تفسير مقنع أو حل جدير بمواجهة الاختلالات الاقتصادية التي أوجدتها الأزمة، فالأفكار التي كانت سائدة في ظل المنظور الكلاسيكي والنيوكلاسيكي توحي أنه رغم إمكانية حدوث بعض الاختلالات الجزئية المؤقتة، فإن قوى السوق لوحدها تكون قادرة على إعادة التوازن العام للاقتصاد، واستمرار الأزمة كان بمثابة التحدي الفكري والاجتماعي والواقعي لأفكار هذه النظرية. (الولاد العيد، 2012_2013، ص، ص18، 19)

وكل هذه المشاكل الاقتصادية التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أدت إلى ظهور مجموعة من الأفكار الاقتصادية الراضية لأفكار المنظور الكلاسيكي، والمنادية بضرورة التدخل الاقتصادي للدولة لمواجهة آثار هذه الأزمة وإعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، وقد كان جون مينارد كينز « J.M.Keynes » من أبرز وأهم منتقدي الأفكار الكلاسيكية، والذي أعلن عن ميلاد منظور اقتصادي جديد وهو المنظور الكينزي المناقض للمنظور الكلاسيكي في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود " عام 1936.

وقد أطلق اصطلاح " الاقتصاديات الكينزية " على مجموعة الأفكار الاقتصادية التي جاء بها كينز، والتي شكلت ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي عرفت "بالثورة الكينزية"، وقد تميز الفكر الكينزي بتجرده من المثالية الموجودة في المدارس السابقة، وربطه للتحليل الاقتصادي بالواقع. (عبد المؤمن، 2015_2016، ص، ص69)

وقد بين كينز من خلال نظريته العامة بأن النظام الرأسمالي لا يستطيع إعادة التوازن التلقائي، خلافا لما أكده الكلاسيك والنيوكلاسيك، وأشار في هذا السياق بأن الدولة هي فقط الجهة المخولة والقادرة على القيام بدور " العامل الموازن " régulateur، وليس قوى السوق أو اليد الخفية_ وذلك من خلال التأثير بشكل خاص في جانب الطلب الكلي demande globale، ففي الحالة الأولى أي في مرحلة الكساد، يجب أن تتخذ الدولة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية كالععمل على خفض سعر الفائدة وزيادة خلق النقود، وكذلك القيام بإجراءات

تخص السياسة المالية، كالعامل على خفض الضرائب وزيادة حجم النفقات العامة في مجال الأشغال العمومية، وذلك عبر تبني سياسة توسعية، ويمكن لهذه الإجراءات أن تساهم في خفض تكاليف الإنتاج وأن تشجع على الاستثمار، بالإضافة إلى توفير إعانات البطالة والسعي لخلق دخول نقدية، وكل هذه الإجراءات تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وهذا ما عبر عنه كينز بمصطلح الطلب الفعال أو الطلب الفعلي *demande effective*، حتى ولو نتج عن هذه الإجراءات عجز على مستوى الموازنة العامة للدولة. في حين أنه في الحالة الثانية، أي حالة التشغيل الكامل، فإن الدولة تعمل على رفع سعر الفائدة وزيادة قيمة الضرائب وكذلك خفض الإنفاق العام سواء الجاري أو الاستثماري، أي تقوم بتطبيق إجراءات انكماشية، من أجل امتصاص فائض الطلب وهذه الإجراءات يمكن أن تؤدي إلى خلق فائض على مستوى الموازنة العامة. (أولاد العيد، 2012_2013، ص، ص 20، 19)

وقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف ضمان حيوية النظام، حيث أن هذا التدخل هو وحده الكفيل بحماية نموذج الإنتاج الرأسمالي، في حين أن غياب هذا التدخل سيتسبب في تحطيم الملكية الخاصة للإنتاج، فالدولة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك القدرة على إعادة إحياء منطق السوق وفي حالة غياب تدخلها فإن تنظيم السوق للاقتصاد سيؤدي إلى حدوث أزمات وحروب وهذا ما بينه التاريخ، فعند كتابة كينز لهذا الكتاب شهدت الرأسمالية أكثر أزماتها حدة سنة 1929، وبالرغم من اتخاذ العديد من الإجراءات من قبل الاقتصاديين ورجال السياسة كانكماش الأجور بهدف تشجيع الإدخار أو الرجوع إلى السياسة الحمائية، إلا أن حجم الاستهلاك الكلي لم يتوافق مع تطور الإنتاج، فعمل كينز على التبرير النظري لأهمية الإستراتيجية للإنفاق الحكومي، وتم الاعتماد على النظرية الكينزية كأساس للسياسات الاقتصادية في معظم الدول الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، وقد شكلت سببا في ظهور ما يسمى بدولة الرفاهية *welfare state* التي تتضمن مفهوم الدولة المتدخلة وأدوارها الاجتماعية. (فريمش، 2011_2012، ص، ص 126، 127)

وقد اعتمد المنظور الكينزي على مجموعة من المبادئ والركائز الاقتصادية التي تتمثل

في:

• **الطلب الكلي الفعال هو المحدد الرئيسي للعرض الكلي:** إن الطلب الكلي الفعال حسب كينز يتحدد وفقا لحجم الطلب على السلع الاستهلاكية، وكذلك حجم الطلب على السلع الاستثمارية، فالمنتجون يقومون بإنتاج السلع والخدمات التي من المتوقع أن تستهلك من طرف الأفراد، والتي تبنى على أساس المقارنة بين تكلفة الإنتاج والأرباح المتوقعة منه. (العلي ع.، 2009، ص 31)

• **تأثير النقود على النشاط الاقتصادي:** تؤثر النقود حسب كينز بشكل كبير على النشاط الاقتصادي، وهو بذلك يناقض أفكار الكلاسيك الذين يعتبرون النقود وسيلة فقط لتسهيل المبادلات التجارية، في حين يعتبرها الكينزيون أهم وسيلة لتحريك وتنشيط الاقتصاد، من خلال تأثيرها على معدل الفائدة، الذي يساهم انخفاضه في تشجيع زيادة حجم الاستثمارات، مما يساهم في رفع حجم الناتج الكلي، كما يمكن أن يؤدي إلى إعاقة حركية النشاط الاقتصادي، في حال اتجاه خيارات الأفراد نحو تفضيل السيولة النقدية. (بريشي، 2013_2014، ص، 19)

• **الاقتصاد منظم ومهيكل من طرف القوة:** لا يولي التحليل الكينزي اهتماما كبيرا بقرارات الأفراد، باعتباره يدخل ضمن إطار اقتصادي يرتبط بشدة بعلاقات القوى التي قد تتمثل في: سلطة الأجراء (العائلات) والتي تظهر بشكل جلي من خلال العمل النقابي الذي يستطيع انتزاع كل الحقوق ومن أهمها الأجور الحقيقية، أو سلطة المقاولين (المستثمرين) التي تستشف بشكل خاص في التوقعات التي تضعها المؤسسات والتي يمكن أن تحدد الاستثمار، التشغيل، الأسعار والدخل الذي سيتم توزيعه فيما بعد، فهذه السلطة وبالرغم من أهميتها إلا أنها غير مستقلة، فمثلا لو أخذنا كمثال قدرتها على تحديد الأجور نجد بأن هذه القدرة غير منفردة وغير مستقلة نظرا لارتباطها بالإتفاقيات المشتركة فيما بين العمال والمؤسسات والدولة إضافة إلى ارتباطها بالسياسة العامة للدولة، ويتمثل الفاعل المهم والمحوري الخاص بعلاقات القوى في السلطة الحكومية المستقلة، وذلك أن الدولة تمتلك إمكانية المبادرة والتدخل المباشر في الاقتصاد عبر استخدام العديد من الوسائل كالسياسة الضريبية، السياسة النقدية وسياسة الميزانية. (فريمش، 2011_2012، ص، 128)

• **لا يحدث التوازن الاقتصادي بشكل تلقائي وإنما يتم عبر تدخل الدولة والتي تعمل على تحقيقه في المدى القصير، وذلك أن المنظور الكينزي يولي اهتماما كبيرا بتحقيق التوازن الاقتصادي على مستوى الأسواق في المدى القصير.**

وقد تم تطبيق أفكار النظرية العامة لكينز وتم تحويلها إلى سياسات اقتصادية تبنتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية، وقد شهدت الفترة التي عقت الحرب العالمية الثانية والممتدة بين عام 1945 وحتى أوائل سبعينات القرن الماضي، ازدهارا كبيرا للنظام الرأسمالي العالمي، بالإضافة إلى توسع كبير في حجم الإنفاق العام، وتزايد حجم النفقات الحكومية الموجهة للخدمات الاجتماعية كالنفقات الخاصة بالتعليم، الصحة، السكن، المرافق العمومية، وارتفعت كذلك قيمة المدفوعات التحويلية التي يتم توجيهها لدعم المواد التموينية والزراعية، ومدفوعات الضمان الاجتماعي كالتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة، كما قامت الحكومات بتملك مجموعة من المشروعات الأساسية الخاصة بقطاع النقل وقطاع الطاقة، خاصة في بعض الدول كالنمسا، فرنسا، سويسرا، وارتفع كذلك حجم الإنفاق العسكري بشكل كبير وبشكل خاص في ظل أجواء الحرب الباردة. (اولاد العيد، 2012_2013، ص21)

وقد تولدت أفكار المنظور الكينزي عن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 وعملت على تبيان ومعالجة أهم أوجه القصور في أفكار كل من المنظور الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، من خلال التركيز بشكل خاص على ضرورة التدخل الفاعل للدولة في النشاط الاقتصادي بهدف معالجة أهم المشاكل والاختلالات التي يشهدها اقتصاد الدولة على المستوى الداخلي والخارجي والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- المنظور الليبرالي الجديد:

إن الأصول الفكرية للمنظور الليبرالي الجديد تعود إلى المدرسة النيوكلاسيكية، وتدعو تياراتها المختلفة إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أقصى حد، وتمتد تياراتها لتشمل كل من المدرسة النقدية، مدرسة اقتصاديات جانب العرض، المدرسة التقليدية الحديثة، نظرية الرأسمال البشري، نظرية الاختيار العام، وتدعو كل هذه التيارات الفكرية للحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى العمل على خصوصية القطاع العام، وتسعى من أجل إعادة النظر في النظام الخاص بالضمان الاجتماعي وضبط الإنفاق العام، وتسعى للتأكيد على المكانة المحورية التي تحتلها السياسة النقدية والمالية وتوازناتها في مقابل التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، كما تتميز بتركيزها في سياستها على جانب العرض وذلك كرد فعل على الأفكار الكينزية التي ترى بأن التأثير في جانب الطلب هو الكفيل بإحداث النمو

الاقتصادي، ومن أجل الفهم الجيد للأفكار التي جاء بها هذا المنظور سنحاول أن نتطرق بشيء من التفصيل إلى عرض أفكار المدرسة النقدية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض اللتان تعدان من أهم تيارات المظور الليبرالي الجديد. (ولاد العيد، 2012_2013، ص 21)

• المدرسة النقدية:

لقد كان ظهور المدرسة النقدية على يد مجموعة من المفكرين من جامعة شيكاغو، ومن أبرزهم ميلتون فريدمان M.Friedman، وذلك بعد عجز النظرية الكينزية عن تفسير الوضعية الاقتصادية التي تسود غالبية الدول الرأسمالية، وقد تزامن الارتفاع في معدل البطالة مع الارتفاع في معدل التضخم، وهذا ما يطلق عليه بالتضخم الركودي، وهذا ما دفع مفكري المدرسة النقدية للتخلي عن الطروحات النظرية التي جاءت بها المدرسة الكينزية والسعي لتبني أدوات تحليل اقتصادية جديدة، هذه الأخيرة التي تشكل في الأصل امتداد لأفكار المدرسة الكلاسيكية، وذلك سعياً منهم للرجوع لتعاليم النظام الرأسمالي عند نشأته، وذلك بالاعتماد على الفرضيات التالية: (بريشي، 2013_2014، ص 13)

✓ المطالبة بالحرية الاقتصادية، وفتح المجال لآليات السوق.

✓ تعد النقود بمثابة المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد، والركيزة الأساسية لمعالجة كافة الاختلالات الاقتصادية، وذلك أن ارتفاع حجم الكتلة النقدية مقارنة بحجم الناتج الداخلي الخام، يؤدي إلى حدوث التضخم، ويؤدي تقليص حجم الكتلة النقدية إلى حدوث انكماش، والذي ينتج عنه ارتفاع حجم البطالة.

✓ يعد العرض الكلي بمثابة المحرك الأساسي لدواليب الاقتصاد، فالإنتاج المتوقع، يتم تحديده بواسطة الموارد الاقتصادية المتوفرة والبنيان الاقتصادي.

وبناء على ما تم ذكره فإن النقديون يؤكدون على ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنها لا تملك الفعالية على إدارة الطلب الكلي، في حين أن القطاع الخاص يستطيع أن يقوم بإنتاج مختلف السلع والخدمات بجودة عالية، ويؤكدون على ذلك من خلال كثرة الإيرادات الحكومية التي تسبب إعاقة النمو الاقتصادي، ويرجعون أسباب الكساد الاقتصادي

خلال فترة الثلاثينيات من هذا القرن إلى سوء الإدارة الاقتصادية للدولة وليس لضعف أداء القطاع الخاص.

فتدخل الدولة من خلال تحديدها للأسعار والأجور، وفرضها للقيود على التجارة الخارجية، نتج عنه عدم كفاءة تخصيص الموارد، وحسب آراء المدرسة النقدية فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وأن يقتصر دورها على العمل من أجل تحقيق التوازن في الموازنة العامة ومراقبة معدل نمو الكتلة النقدية.

• مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

إن الإنتماء الفكري لمدرسة اقتصاديات جانب العرض Supply-Side Economics يرجع إلى المدرسة النيوكلاسيكية، مثلما هو الحال بالنسبة للمدرسة النقدية، لذلك يتمثل المطلب الرئيسي لهذه المدرسة في التقليل من دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، وفتح المجال ومنح حرية أكثر لقوى السوق والقطاع الخاص، وتتفي أن هناك ضرورة لحدوث الأزمات الدورية الكامنة في النظام الرأسمالي، وترى بأن الطريقة التي من خلالها يتم إنعاش جانب العرض تمثل المشكلة الرئيسية التي يواجهها النظام الرأسمالي، وبذلك فإن هذه المدرسة تعود بنا إلى قانون ساي Say للأسواق نظرا لاعتقاد رواد هذه المدرسة بصحة وأهمية هذا القانون.

وتتطلب زيادة العرض تقديم العديد من التحفيزات للمستثمرين ويأتي تخفيض الضرائب في مقدمة هذه التحفيزات، حيث تولي هذه المدرسة إهتماما كبيرا بهذه القضية، لاعتقادها بأن زيادة فرض الضرائب بأنواعها، وخاصة الضرائب على الدخل والثروة، نتيجة التدخل المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، وبحثها المستمر عن الإيرادات، سيقبل من ادخار واستثمار كل من الأفراد والقطاع الخاص بعكس لو كانت الدولة لا تقوم بفرض هذا القدر المرتفع من الضرائب، وذلك لإدراك الأفراد أنه إذا بلغت قيمة دخولهم وثروتهم حد معين، تصبح أي زيادة عليه خاضعة للضرائب، وهذا ما يدفعهم للتعاضد لتقادي الوصول فوق هذا الحد، لذلك فإن تخفيض معدلات الضرائب التي تفرضها الدولة يعتبر من أهم الآليات التي تحفز الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، وحسب أنصار هذه الفكرة فإن التخفيض من قيمة الضرائب ليس له تأثير على عجز الموازنة العامة للدولة، وإنما يجزمون بأن تخفيض معدلات الضرائب ينتج عنه

ارتفاع الحصيلة الضريبية للدولة، نتيجة الآثار التوسعية الناجمة عن هذا التخفيض. (أولاد العيد، 2012_2013، ص 24)

فمدرسة اقتصاديات جانب العرض تعتبر من أهم التيارات التي تنادي بالحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة فتح المجال لقوى السوق والقطاع الخاص وتشجيعهم على الاستثمار الفعال والسعي لخلق الثروة عبر تقليص حجم الضرائب التي المفروضة من قبل الدولة.

- المنظور الماركسي (الاشتراكي)

يشتمل المنظور الاشتراكي على مجموعة من الأفكار المنسوبة إلى كارل ماركس Karl Marx، والتي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع الاعتماد على سياسة التخطيط لتسيير مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة.

ويعتمد المنظور الاشتراكي على مجموعة من المبادئ تتمثل في: (نذير، 2017_2018، ص

(07)

✓ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

✓ يتم إدارة وسائل الإنتاج من طرف المجتمع والذي تكون الدولة هي الممثل الرئيسي له.

✓ إشباع الحاجات الاجتماعية بنوعها المادي والمعنوي لكافة أفراد المجتمع، وبالتالي

تحقيق الغاية الأساسية للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فلا بد من سعي الدولة في ظل النظام

الاشتراكي لتحقيق وإشباع كافة الحاجات الاجتماعية.

✓ مركزية التخطيط: من خلال العمل بصفة دورية على وضع خطة خاصة بالإنتاج

تراعي حجم الموارد القومية ومتطلبات وحاجات أفراد المجتمع، فتضمن بذلك تقادي حدوث

احتياجات، أو فوائض نتيجة للأزمات الاقتصادية.

✓ الالتزام بقيم العدل والمساواة في توزيع الناتج الإجمالي، ويكون التوزيع هنا متوافقا مع

القاعدة الاشتراكية لكل حسب عمله ولكل حسب حاجته.

✓ العمل على إحلال التعاون محل الصراع الطبقي، والاعتماد عليه كقاعدة للعلاقات

الناشئة بين الأفراد في العمليات الإنتاجية، إضافة إلى استعمال وسائل الإنتاج الجماعية.

وينظر ماركس إلى الدولة من زاويتين، زاوية ما قبل الثورة والتي اعتبر الدولة من خلالها بمثابة أداة تستعملها الطبقة الرأسمالية الحاكمة في استغلال الطبقة المحكومة (العاملة)، فالصرفات التي تقوم بها الدولة تعتبر جزء من الصراع الطبقي على مستوى كافة العلاقات الاجتماعية والسياسية والفردية.

أما بعد الثورة فقد تحولت الدولة حسب ماركس إلى أهم أداة تكفل حماية المصلحة الجماعية للأفراد، من خلال العمل على تكريس مجموعة من المبادئ أهمها مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، سيادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولن يتم حدوث ذلك إلا من خلال السيطرة التامة للقطاع العام على كافة المجالات، وتقييد الحرية الفردية. (بريشي، 2013_2014، ص، 23)

وتتسع وظيفة الدولة في ظل النظام الاشتراكي بشكل كبير، وذلك لكون هذا النظام يمنح دور هام للدولة في البناء الفوقي، ومن المسلم به في مختلف مراحل التطور التاريخي للمجتمع البشري أن البناء الفوقي السياسي الخاص بكل مجتمع يمثل انعكاس للقاعدة الاقتصادية للدولة، والمعبر عنه بالبناء التحتي في المفهوم الماركسي، الذي يخص طبيعة النظام الاقتصادي في حد ذاته وطبيعة الملكية بشكل خاص، وبناءا على ذلك تكون الدولة في جوهرها دولة الوظيفة الاقتصادية بامتياز، حيث تتمثل مهمتها الرئيسية في العمل على ضمان تفوق النظام الاقتصادي الاشتراكي على حساب النظام والمجتمع الرأسمالي، وبناءا على ذلك تكون المهمة الأولى التي تقوم به تتجسد من خلال امتلاكها وسيطرتها على وسائل الإنتاج، حيث تمثل هذه الأخيرة أساس النظام الاقتصادي حسب الفكر الماركسي، فامتلاك وسائل الإنتاج بإمكانه إحداث تغيير جذري في طبيعة الدولة، فتتحوّل وظيفتها في إدارة وتسيير العمليات الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى السعي لتحقيق الإنتاج المخطط وتوزيعه، العمل على ضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع عن النظام الرأسمالي، وكذلك القيام بعملية الإشراف على الاستهلاك والعمل المستمر بهدف تكوين وإنشاء الاقتصاد بالمفهوم الماركسي، ويتم ذلك بواسطة تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا، تأمين وسائل الإنتاج، حيث يعتبر ذلك أهم وأول خطوة تقوم بها دولة الدكتاتورية العمالية المعبر عنها بالبروليتاريا. (الولاد العيد، 2012_2013، ص، 27، 28)

وقد أدت الانهيارات السياسية والاقتصادية التي شهدتها أغلب الدول الاشتراكية نهاية السبعينات إلى المطالبة بضرورة تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى، نتيجة المشاكل التي شهدتها اقتصاديات هذه الدول التي كالتضخم، البطالة، المديونية الخارجية... الخ، وقد استند المعارضون للنظام الاقتصادي الاشتراكي إلى الواقع الذي الت إليه اقتصاديات هذه الدول وظهور حتمية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو الخصخصة التي شهدت انتشارا منذ عام 1979، وذلك عند تطبيقها من طرف إنجلترا، ثم بدأ الأخذ بها في العديد من دول العالم. (نذير، 2017_2018، ص 08)

فبالرغم من أهمية وضرورة سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية من أجل ضمان الاستخدام الجيد للموارد وتنميتها وتحقيق العدالة والاستقرار، إلا أن هذا لا يبرر قيام الدولة بإدارة مجمل العلاقات الاقتصادية وتدخلها المباشر والمستمر، وإنما الواجب هو ضرورة قيامها بتنظيم وتسيير وإدارة الموارد الاقتصادية في شكل متناسق مع أهداف الدولة، وأن تمتلك هذه الأخيرة القدرة على تجاوز ومنع أي انحراف مهدد لمصالح المجتمع، كما توجد بعض المجالات التي ينبغي على الدولة أن تضطلع بها بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، كالعامل على توفير السلع العامة التي يستطيع أن ينتجها القطاع الخاص بسبب ضعف مردوديته المالية مثلا. (نذير، 2017_2018، ص 08)

وكنتيجة لما سبق عرضه لمجمل أفكار المنظورات الاقتصادية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نلاحظ بأن أفكار كل منظور اقتصادي كانت وليدة المشاكل الاقتصادية والظروف التي شهدتها المجتمعات خلال فترة ظهوره، لذلك لا يمكن القول بأفضلية منظور على غيره، فكل هذه المنظورات قدمت لنا أفكار وإسهامات يعتمد عليها في بناء السياسة الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنمية وتطوير المجتمعات تحسبا لكافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية السائدة فيها.

3.3.1: أنواع السياسة الاقتصادية وأدواتها

_ أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية: (بن سمينة، 2012_2013، ص، ص124، 125)

▪ **سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل، هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة اللازمة).

▪ **سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة الآلة الاقتصادية مستخدماً العجز الموازني، تحفيز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض... إلخ، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

▪ **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** وهي سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

▪ **سياسة الإنكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليص من إرتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية من الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

▪ **سياسة التوقف ثم الذهاب:** وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

وهناك مجموعة من السلطات الاقتصادية الفاعلة في مجال السياسة الاقتصادية تتمثل

في: (بن سمينة، 2012_2013، ص125)

✓ **البنك المركزي:** وهو سلطة نقدية يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي، وتختلف درجة انفراد باتخاذ القرار تبعاً لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها.

- ✓ **المجموعات الجهوية والمحلية:** ولها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لامركزية السلطة، ففي ألمانيا مثلا تضمن البلديات 45% من النفقات العمومية.
- ✓ **الجمعيات المهنية المنظمة:** وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية... الخ، وتكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة، بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية.
- ✓ **الحكومة المركزية:** وتتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة المركزية وتمولها بصفة رئيسية.
- أدوات السياسة الاقتصادية:

تستخدم الدولة بعض الأدوات بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، وتعتبر أداة السياسة الاقتصادية بمثابة متغير اقتصادي يوضع تحت التصرف الحكومي، ويستطيع أن يؤثر على أهداف الاقتصاد، حيث أنه يقوم بتغيير السياسات النقدية، المالية والداخلية... الخ، بهدف مساعدة الحكومة على تسيير الاقتصاد نحو هدف معين خاص بالإنتاج، الأسعار، التوظيف، التجارة الخارجية، ومن بين أهم هذه الأدوات ما يلي:

▪ السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تقوم باتخاذها السلطة النقدية والبنك المركزي، والتي تتعلق بالجوانب النقدية وما يختص بها من مختلف المجالات المصرفية والمالية". (فليج، 2006، ص 307)

وتعتبر السياسة النقدية من أهم متغيرات البيئة الاقتصادية، وأحد أدوات السياسة العامة الاقتصادية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ويشتمل مفهوم السياسة النقدية على مجمل القرارات والإجراءات النقدية مهما كانت طبيعة أهدافها (نقدية أو غير نقدية)، ويتضمن كذلك مختلف الإجراءات غير النقدية التي يتم اتخاذها بهدف التأثير في النظام النقدي، وتستلزم السياسة النقدية ضرورة وجود علاقة فيما بين الأدوات النقدية التي تتحكم فيها السلطة النقدية وجميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر فيها وتتأثر بها، وغالبا يستخدم الائتمان المحلي

وعرض النقد كهدف وسيط من أجل تحقيق الأهداف الكلية المراد تحقيقها. (عبد المطلب، 2003، ص 05)

وتتجلى الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في ضرورة تحقيق معدل مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال السعي وتدارك مختلف التغيرات التي تؤثر في قيمة العملة المحلية على المستوى الداخلي والخارجي، والتي تتولد من خلال التغيرات التي تحدث على المستوى العام للأسعار، كما تهدف للمساهمة في تطوير مختلف المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات، إضافة إلى السعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.

■ السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها: "مجموع السياسات والإجراءات والتعليمات الخاصة بالإيرادات والنفقات العامة، والتي تهدف لتحقيق مجمل الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة". (الجمال، 2007، ص 20)

وتعرف بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، بهدف تحقيق مجموعة محددة من الأهداف الاقتصادية، وخاصة معالجة مشكلة البطالة والتضخم، ويكون أثر زيادة النفقات العامة مماثل لأثر تخفيض الضرائب، كما يحمل تخفيض النفقات العامة نفس الأثر الناتج عن زيادة الضرائب". (الأشقر، 2002، ص 338)

وتهدف السياسة المالية لتحقيق التوازن المالي بواسطة الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، بشكل ملائم لكل من حاجات الخزينة العمومية من جهة ومصصلحة الممول من جهة أخرى، وتهدف كذلك لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال العمل على الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل عبر تحقيق التوازن بين كل من نشاطات القطاعين العام والخاص، والتوازن الاجتماعي عبر السعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانيات المتاحة في المجتمع.

وتستخدم السياسة المالية ثلاثة أدوات رئيسية تتمثل أساسا في الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة للدولة.

وتعرف الإيرادات العامة بأنها: "مجموع الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية، وتقوم باستخدامها بهدف تغطية النفقات العامة وإشباع الحاجات العمومية، وتعتبر الإيرادات العامة جزء مهم ومكمل لتمويل الإنفاق العام، وتحصل عليها الدولة بشكل رئيسي من الدخل القومي وذلك في حدود المقدرة المالية القومية، وقد تحصل عليها من الخارج وذلك في حالة عدم كفاية الموارد المتأتية من الدخل القومي لمواجهة متطلبات الإنفاق العام. (الوادي و العزام، 2008، ص 52)

وتعرف النفقات العامة بأنها: "مجموع المبالغ النقدية التي أقرت من طرف السلطة التشريعية، من أجل أن يقوم شخص عام بإنفاقها بهدف توفير سلع أو خدمات عامة، وتحقيق مجمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. (خليل و اللوزي، 2000، ص 08)

وتعرف الموازنة العامة للدولة بأنها عبارة عن تقدير تفصيلي لمجمل نفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية محددة تقدر عادة بمدة سنة، يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية المختصة، وتمثل تعبيراً مالياً عن كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يطمح المجتمع لتحقيقها". (عثمان، 2003، ص 555)

■ سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية:

كلما تزايد مستوى تشابك اقتصاديات الدول كلما وجه واضعوا السياسات الاقتصادية اهتماماً أكبر للسياسة الاقتصادية الدولية، وتتوزع أدوات سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية على مجموعة السياسات التالية:

■ **السياسة التجارية:** وتشتمل على التعريفات الجمركية والحصص، وغير ذلك من الأدوات المشجعة للصادرات والواردات.

■ **سياسة إدارة سوق الصرف:** حيث تشتمل الدول على نظم مختلفة خاصة بتنظيم وإدارة أسواق الصرف فيها، فبعض هذه الأنظمة يسمح بتحديد سعر

الصرف بواسطة قوى العرض والطلب، في حين تقوم بعض الدول بتحديد أسعار صرف ثابتة لعملاتها. (بلخريصات و بن سعيد، 2005، ص 168)

▪ **سياسة الدخول:** إن ارتفاع معدل التضخم يدفع الحكومات للبحث عن الوسائل الكفيلة بإستقرار الأسعار، وكانت الوسيلة التقليدية المعتمدة في تخفيض معدل التضخم تتحصر في استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية، بهدف تخفيض الإنتاج ورفع معدل البطالة، إلا أنه قد أثبت مدى علو تكاليف هذه الإستراتيجية، فاضطرت الحكومات للبحث عن أدوات أخرى كفيلة بمواجهة التضخم، وتراوحت هذه الأدوات بين التحكم في الأجور والأسعار واستخدام مؤشرات اختيارية لها، حيث يطلق على السياسات الخاصة بضبط أو تنظيم الأجور والأسعار بسياسات الدخول، وتعتبر هذه السياسات من بين السياسات الأكثر جدلا فيما بين سياسات الاقتصاد الوطني. (بلخريصات و بن سعيد، 2005، ص 168)

ولكي يتمكن راسم السياسة الاقتصادية من إنجاز عمله بكفاءة وفعالية في إعداد السياسة لابد أن يتبع أسلوب محدد يسترشد به بهدف تحقيق غايته، ويتكون هذا الأسلوب من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية وتتمثل في: (عبد المطلب ع.، 1997، ص 30)

• **تحديد الأهداف:** والتي تعبر عن مساعي الدولة المراد تحقيقها، وتوسعى السياسة الاقتصادية غالبا لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل، إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار... إلخ.

• **وضع تدرج بين الأهداف:** فبعض الأهداف قد تكون غير منسجمة أو يصعب ترجمتها إلى سياسات واضحة، وأخرى تتطلب مجموعة أهداف أولية لتحقيقها، لذا يتوجب على الدولة أن تقوم بوضع تدرج منطقي للأهداف بحيث يسهل ترجمتها إلى سياسات قابلة للتحقيق، فمثلا يمكن أن يساعد خفض معدل الربح على التقليل من الفوارق، كما يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة على مستوى نظام يكون الربح فيه هو أساس الاستثمار، مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخل، وكذلك تراجع مستويات التشغيل.

• **تحليل الارتباط بين الأهداف:** بعد عملية الوضع التدريجي للأهداف لابد من العمل على وضع نموذج اقتصادي يوضح طبيعة العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، ومثال

ذلك رفع معدل الربح بواسطة كبح الكتلة الأجرية، مع مراعاة أن ذلك يستطيع أن يؤثر على الاستثمار، وذلك أن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

• اختبار الوسائل: ويتوجب وضعها قيد مرحلة التنفيذ بهدف تحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات التي تتجسد في الأهداف، وترتبط الوسيلة عادة بالهدف المراد تحقيقه وتتمثل أساسا في : السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية ... الخ.

خلاصة الفصل:

يحظى موضوع السياسة العامة باهتمام كبير من طرف الباحثين الأكاديميين والقادة السياسيين، نظرا للدور الذي تلعبه السياسة العامة في عملية التنمية بمختلف مستوياتها ومجالاتها، فالسياسة العامة التي يقررها النظام السياسي تتميز بالتنوع والشمول الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، وفي ظل التطورات والمشاكل المختلفة التي يشهدها العالم انصب التركيز على السياسة العامة باعتبارها برنامج عمل حكومي في قطاع من القطاعات الحكومية وفي مجال من المجالات الجغرافية، تسعى لإيجاد حلول للمشكلات القائمة والمستقبلية في المجتمع.

وتمر عملية صنع السياسة العامة بعدة مراحل قبل أن تظهر في شكلها النهائي المتمثل في قوانين وقرارات وإجراءات، كما يشارك في عملية صنعها العديد من الفواعل والمؤسسات الرسمية والغير رسمية، فتعدد فواعل ومراحل صنع السياسة العامة يعكس مرونتها وقدرتها على التكيف مع مستجدات البيئة المحيطة وتطوير برامجها وخططها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

من بين أنواع السياسة العامة نجد السياسة العامة الاقتصادية، التي تعد بمثابة الإطار العام الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية ذات الفعالية والكفاءة تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية من خلال تحقيق التوازن المالي للدولة، عبر التنسيق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بالإضافة إلى زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات، ويواجه صناع قرار السياسة الاقتصادية الكثير من التحديات في سبيل إعداد سياسة اقتصادية فعالة، لذلك لابد من مراعاة جملة من المبادئ العامة عند وضع واختيار السياسات الاقتصادية كالواقعية، الشمولية، المرونة والاتساق لمواجهة هذه التحديات.

الفصل الثاني: التطور التاريخي للسياسة العامة
الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة
2000

تمهيد

لقد ساهمت الظروف التاريخية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال في رسم الخطوط العريضة لسياستها الاقتصادية التنموية، من أجل الخروج من دائرة التخلف والتبعية الاستعمارية، والتكيف مع المستجدات التي تفرضها الساحة الدولية، وقد مر حقل السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بالعديد من المحطات، تميزت كل محطة بوضع مجموعة من البرامج والخطط التنموية التي تتناسب مع خصوصيات المرحلة وإمكانياتها، وتهدف لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه، وسنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى أهم هذه السياسات العامة المنتهجة من طرف صناع القرار في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2000، مع محاولة تقييمها ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي الكلي، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث أساسية:

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة التخطيط المركزي (1962 _ 1979)

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة التخطيط اللامركزي (1980 _ 1989)

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة التعديلات الهيكلية (1989 _ 2000)

1.2: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة التخطيط المركزي (1962 _ 1979)

1.1.2 : وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال إلى غاية سنة 1966

إن الفترة الاستعمارية التي دامت 132 سنة بالجزائر أدت إلى ضعف الاقتصاد الجزائري وتدهوره وجعلت منه اقتصاد ضعيف وهش وتابع للاقتصاد الفرنسي، حيث يقارب حجم المبادلات التجارية بين البلدين 80%. (هني، 1991، ص 22)

كما ورثت الجزائر عن الاستعمار الكثير من معالم التخلف ومن أهمها: (تومي، 2011، صص

(7,6)

- ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات أي بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة، تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجيا عالية، ومناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، وبالمقابل قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين.
- هيمنة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني إذ كان يستحوذ على قرابة 80 % من اليد العاملة.
- التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء أكان ذلك في الشمال أو الجنوب ويتضح هذا من خلال التفاوت في الدخل، إذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط.
- التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج، حيث يستحوذ عليه كل من البترول والنيبيذ بمعدل 80% من مجموع الصادرات الجزائرية.
- تدني مستوى المعيشة في كل وسائل العيش الحديثة كالخدمات الصحية، التعليم، النقل، السكن، وكل وسائل الترفيه.

إضافة إلى ضعف السوق الإستهلاكية الوطنية فيما يخص العرض نتيجة للنقص في الكمية المتوفرة، أو من حيث الطلب نتيجة ضعف القدرة الشرائية المترتبة خاصة عن تقادم مشكلة البطالة.

(Benoune & el kenz, 1990 , p. 08)

ولمعالجة هذه الإختلالات قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة تدابير ووضع مجموعة من البرامج والإجراءات منها:

_ إعلان أملاك المعمرين "دون مالك" وهذا ما سمح لها بأن تمنح إدارتها سواء للجهاز الإداري مثل ماتم بالنسبة للأملاك العقارية الزراعية، أو منح إدارتها للعمال اللذين يشتغلون فيها، كما حظرت الدولة جميع الصفقات التي تمس الأملاك دون مالك، وذلك قصد منع انتقال ملكيتها إلى ذوي الأموال من المواطنين، أي أعيان العهد الاستعماري. (بريشي، 2013_2014، ص 218)

_ تأميم الأراضي الفلاحية وتطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي سنة 1963.

_ تأسيس البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون 144/62. (طرش، 2007، ص 186)

_ إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات (سوناطراك) سنة 1964، وفي سنة 1965 تم توسيع التسيير الذاتي نحو الشركات الوطنية المتمثلة في قطاعي الصناعة والخدمات، إضافة إلى تأميم المناجم سنة 1966 وتأميم البنوك سنة 1967.

وما يميز هذه المرحلة من مراحل السياسة الاقتصادية بالجزائر أن السياسات والبرامج المتخذة لم تهدف لتنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به، بقدر ما كانت عبارة عن سياسات هادفة لاسترجاع السيادة والسيطرة على كافة القطاعات الاقتصادية.

ولم تنجح السياسة التنموية المطبقة بعد سنوات الاستقلال، والمتمثلة في تطبيق سياسة التسيير الذاتي لإنجاح العملية الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وهذه الوضعية الاجتماعية والاقتصادية مهدت الطريق لانتهاج سياسة تنموية جديدة، قائمة على بناء قاعدة صناعية تعمل على الرفع من وتيرة الإنتاج وخلق فرص العمل، وهذا ما سيتم تناوله في العنصر الموالي.

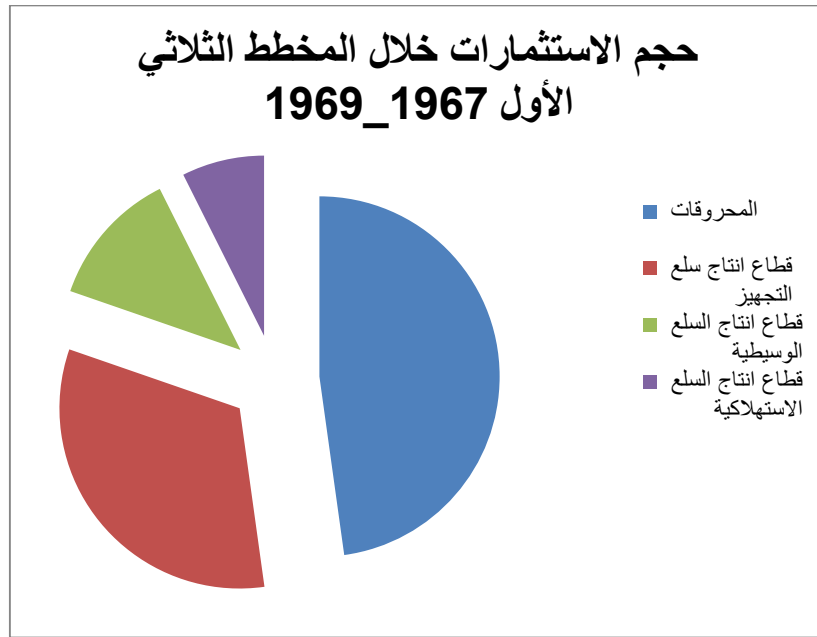
2.1.2: مرحلة المخططات التنموية الأولى 1967 _ 1979

انصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية، هدفت إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي وتمثل أساسا في:

_ المخطط الثلاثي (1967 _ 1969)

اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط بعد أربع سنوات من الاستقلال عن طريق أول مخطط ثلاثي، إذ يعتبر أول خطة تنموية عرفت الجزائر المستقلة، وهو عبارة عن مخطط قصير الأجل، كثيرا ما وُصف بما يسمى ب: "قبل التخطيط pré-plan"، انصب موضوعه أساسا على التصنيع وذلك لكون الإنتاج الصناعي أساس ومحرك كل تنمية، وكان يهدف لخلق انسجام بين الهياكل السوسيواقتصادية والإدارية للبلاد، وبدأت عملية الإستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات، وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (05): حجم الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي الأول (1967 _ 1969)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Youcef Benhafi l'Algérie un développement pas comme (les autres, édition houma, 2008), p238. Alger

فمن خلال الشكل نلاحظ بأن أكبر حجم من الإستثمارات في هذا المخطط خصص لقطاع المحروقات بنسبة 47,8%، يليه قطاع إنتاج سلع التجهيز، ثم السلع الوسيطة فالاستهلاكية.

وخلاصة لهذه المرحلة من التخطيط (1967_1969)، نستطيع القول أن هذا المخطط هو تجريبي فقط، لا يرقى لتسميته بمخطط وهذا بإجماع معظم الاقتصاديين نظرا ل:

- المبالغ المرصودة له كمخطط لم تكن كافية مقارنة بالدول التي أخذت النهج الاشتراكي.
- افتقاره إلى معالم خطة اقتصادية متكاملة.
- لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية وبين الأنشطة داخل كل فرع.

ورغم جوانب القصور التي ظهرت في هذا المخطط إلا أنه ساهم في:

- تشكيل سياسة صناعية تعمل على إيجاد تكامل للاقتصاد القومي.
- تحقيق تنمية على الأمد الطويل.
- خلق وحدات كبيرة للدولة، تستطيع تخطيط الإنتاج على المستوى الفرعي، وتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح.
- لعبت المشاريع الصناعية التي تم إدراجها في هذا المخطط ركيزة أساسية للانطلاق في المرحلة الثانية من التنمية الصناعية المدرجة ضمن الخطة الرباعية (1970_1973). (ساعد، 2017_2018، ص، ص 22، 23)

_ المخطط الرباعي الأول: 1970 _ 1973

لقد كان هذا المخطط بمثابة الانطلاقة الحقيقية للتخطيط في الجزائر، فقد ساهم في إرساء المعالم الأولية للبيروقراطية الاقتصادية، فاتسم بدقة أكثر وبتخصيص قيمة مالية أكبر للإستثمار، التي تضاعفت بثلاث مرات بالمقارنة مع تلك المخصصة للإستثمار من خلال المخطط الثلاثي الأول، وذلك بالرغم من أن عملية انتقاء المشاريع المقترحة للإدراج في عملية التخطيط، لا تكون على أساس المردودية المالية، وإنما تعتمد على درجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية. (فريش، 2011_2012، ص 226)

وقد ركز هذا المخطط على هدفين رئيسيين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز دعم الاستقلال الاقتصادي.
- الاهتمام بالتصنيع وجعله بمثابة ركيزة التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الثانوية والمتمثلة في :

- التخلص من أزمة البطالة وتوفير اليد العاملة المؤهلة إلى غاية 1980.
- العمل على إتمام ما باشره المخطط الثلاثي (1967_1969) من مشاريع.
- العمل على تحقيق مشاريع أكثر نجاحا.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الدولة برفع مستوى الاستثمارات لتحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي من أجل القضاء على مختلف مظاهر التخلف والفقر. (ساعد، 2017_2018، ص 23)

_ المخطط الرباعي الثاني: 1974 _ 1977

يعتبر هذا المخطط بمثابة برنامج تكميلي للمخطط الذي سبقه، حيث رصدت له مبالغ نقدية ضخمة، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية. (Benissad, 2004, p. 16) واتجهت الجهود من خلال هذا المخطط لتمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد، المحروقات ومواد البناء والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، وإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، وهذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65,42 % سنة 1978، مقابل 30,07 % سنة 1969. (كربالي، 2005، ص 03)

جدول رقم (01): الإستثمارات في الجزائر (1967 _ 1977 بالمليون دج)

المخطط الرباعي الثاني 1974 _ 1977		المخطط الرباعي الأول 1970 _ 1973		المخطط الثلاثي 1967_1969		القطاع / النسبة
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
10,9 %	12005	14,8	4140		1606	الزراعة
43,4	48000	44,7	12400	51,6 %	4750	الصناعة
14	1551	8,3	2307		855	الهيكل القاعدية
9	9947	11,9	3310		810	التعليم
22,7	24784	20,7	5583		1121	باقي القطاعات
100 %	110,22	%100	27,75	100 %	9,06	المجموع بالمليار دج

المصدر: فريمش 2011_2012 ، ص 227 .

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن أكبر حصة من حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة كانت موجهة لقطاع الصناعة حيث بلغت 51,6 % في المخطط الثلاثي، و44,7 % في المخطط الرباعي الأول و43,4 % في المخطط الرباعي الثاني، كما نلاحظ بأن المبالغ التي خصصتها الدولة للاستثمار في مختلف القطاعات شهدت ارتفاعا ملحوظا، فمثلا في قطاع التعليم كان المبلغ المخصص للاستثمار في القطاع خلال المخطط الثلاثي 810 مليون دج، وارتفع خلال المخطط الرباعي الأول إلى 3310 مليون دج، في حين بلغت قيمة المبالغ المخصصة للاستثمار في هذا القطاع 9947 مليون دج خلال المخطط الرباعي الثاني، وهذا ما يدل على سعي الدولة وتخطيطها من أجل تحقيق التنمية والتطور في مختلف القطاعات.

وتتميز هذه المرحلة عموما بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، حيث هدفت المخططات التنموية خلال هذه الفترة إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات. (كربالي، 2005، ص 04)

3.1.2: النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التخطيط المركزي بالجزائر

تميزت مرحلة التنمية في الجزائر من 1962 إلى غاية 1979 بعزيمة وإرادة قوية من طرف السلطات الجزائرية آنذاك للقضاء على كل أشكال التبعية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)، وهذا بعد تحقيق الاستقلال السياسي، ومن هذا المنطلق طبقت الجزائر تصورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قائم على التوجهات الاشتراكية التي تتمثل في:

- التأميمات.
- القطاع العمومي الموسع.
- العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري (تعليم مجاني للجميع، صحة مجانية، سكنات اجتماعية لمستحقيها... الخ)
- انتهاج نموذج الصناعات المصنعة. (ساعد، 2017_2018، ص 29)

إلا أن النتائج المحققة خلال هذه الفترة وبالرغم من أهميتها، لم تكن في مستوى الجهود المبذولة ولم تتناسب مع الموارد المالية الضخمة المخصصة لعملية التنمية، وتتمثل أهم النتائج الاقتصادية التي حققتها السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال هذه الفترة فيما يلي: (بن سميعة، 2012_2013، ص، ص 215، 216)

_ تميزت هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري بتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، وكان الهدف هو التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وقد كان للدولة دور هام وجوهري في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة، وترتب على هذه السياسة أداء اقتصادي مقبول، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي خلال هذه الفترة 7%، كما انخفضت معدلات البطالة إلى 22,3% سنة 1978، وارتفع كل من الناتج الداخلي الإجمالي وكذا نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

_ أدى التركيز على قطاع المحروقات والسياسات التوسعية المتبعة خلال هذه الفترة إلى بعض الانعكاسات السلبية التي أثرت على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، حيث تضاعف الاستهلاك الإجمالي من السلع والخدمات المعبر عنه بالأسعار الثابتة، بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 8,5%، ولقد أدت الضغوط التي تمارس فيها الطلبات الاجتماعية والفردية للاستهلاك والناجمة عن زيادة المداخيل في مقابل محدودية العرض، إلى زيادة الضغوط التضخمية وكذا اللجوء إلى الاستيراد الذي أخذ يزداد يوماً بعد يوم مما ساهم في زيادة اللجوء إلى القروض الخارجية، وخاصة في ظل ارتباط عمليات الاستيراد بمناطق جغرافية معينة، حيث يشير تحليل بنية الواردات الجزائرية وتوزيعها الجغرافي خلال هذه الفترة إلى أن المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية هي الاقتصاديات المتطورة، حيث بلغت الواردات الجزائرية من هذه الأسواق 86,71% في سنة 1970، و86,50% سنة 1975، وبما أن هذه المنطقة عانت من ارتفاع فاحش في الأسعار خلال فترة السبعينات، فقد انعكس ذلك سلبيًا على الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، وتحظى السوق الأوروبية المشتركة سابقًا وبالأخص فرنسا بأكبر نسبة من هذه الواردات، حيث احتلت الواردات الجزائرية من السوق الفرنسية 42,4% من إجمالي الواردات الجزائرية سنة 1970 و34,9% سنة 1975.

_ ارتفاع القروض الخارجية خلال هذه الفترة من 3335 مليون دولار عام 1971 إلى 6000 مليون دولار عام 1975، لنتقفز إلى 20078 مليون دولار عام 1979، وبالتالي تكون قد تضاعفت بحوالي 6 مرات خلال ذات الفترة، ويرجع هذا الارتفاع إلى التوسع في استيراد المواد الأولية وبيع التجهيز بسبب عجز الاقتصاد الوطني آنذاك على توفير مثل هذه المواد الضرورية للجهاز الإنتاجي إضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الغذائية والمنتجات الاستهلاكية، وكذا توفير الموارد الأولية اللازمة لتمويل البرامج التنموية المخططة، وقد اقترن تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر بتطور ملموس لخدمات الدين الخارجي، التي ارتفعت من 110 مليون دولار سنة 1971 إلى 709 مليون دولار 1974، لتتراجع إلى 457 مليار دولار سنة 1975، وهذا راجع للتحسن الكبير في سعر صرف الدولار اتجاه الفرنك الفرنسي، ويعد هذا الأمر في صالح

الجزائر، على اعتبار أن تقييم المحروقات في السوق العالمي يتم بالدولار، غير أن خدمات الدين الخارجي ما فتئت أن تعود للارتفاع مجدداً، وصولاً إلى 2623 مليون دولار عام 1979.

_ بالنسبة لنظام تمويل الاستثمارات في هذه الفترة، نجد أنه يتكون نظرياً من الخزينة العمومية والبنك المركزي، غير أنه تركّز في الواقع على قطب واحد في التمويل تشكله دائرة الخزينة العمومية، وهذا نتيجة تجاوز الصلاحيات المعتمدة لدى الخزينة في أساليب التدخل، وانحصر دور البنك المركزي في كونه مصدراً للتدفقات النقدية الموجهة لتسيير حسابات المؤسسات العمومية عن طريق الجهاز المصرفي وكذا الرقابة الكمية على النقد، ورغم امتلاك البنك المركزي لوسائل الرقابة على العرض النقدي، إلا أنه لم يتمكن من التأثير على حجم الائتمان وذلك لتدخل وزارة المالية في تحديد الحجم الضروري من القروض الموجهة لتغطية احتياجات الاقتصاد، مما أدى إلى تضاعف الكتلة النقدية خلال هذه الفترة بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 23%، ويعتبر هذا المعدل مرتفع مقارنة مع معدل نمو الإنتاج الداخلي الذي قدر بـ 7%، مما ضاعف من حدة التوترات التضخمية.

_ إهمال دور القطاع الخاص في إحداث التنمية، حيث سعت الدولة لإحكام قبضتها على الاقتصاد من خلال توسيع القطاع العمومي والسيطرة عليه، فانتقلت حصة هذا القطاع في الإنتاج الداخلي الخام من 34,07% عام 1969 إلى 65,42% عام 1978.

_ إن التعدي على الامتيازات بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي مع الاستقطاب المنفرد للمؤسسات الاقتصادية لإنجاز الاستثمارات كان على حساب مستلزمات الفعالية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ظهور اختلال في توازن الهيكل المالي لعدد كبير من المؤسسات الوطنية، كما أن التكاليف الباهظة وتمديد الأجل عملت كلها على إبطال مخططات التمويل، وأجبرت بعض المؤسسات على تسديد القروض قبل استعمال الاستثمارات، وقد بلغت القروض الممنوحة للاستثمار في نهاية سنة 1978 ما يقارب 170 مليار دج، منح ما يزيد عن 50% منها في شكل قروض طويلة الأجل، وما يقارب 38% في شكل قروض خارجية، وقد أخذ القطاع الصناعي أكثر 78% من القروض، وكان معظمها يخص قطاع المحروقات.

_ عدم توفير النظام المالي لأدوات تأطير ومراقبة النفقات بعنوان المخططات لضمان استعمالها بإحكام وفعالية، وهذا ما نتج عنه ضعف في حجم تسديد إتمادات الاستثمار من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات وذلك لعدة أسباب، منها الآجال الطويلة لانجاز الاستثمارات والضعف الملحوظ في تحكم جهاز الإنتاج والنقائص الظاهرة في التسيير، وأمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد، أجبرت الخزينة العمومية على طلب المزيد من التسيقات من البنك المركزي، وهذا ما يعني الإقدام على إنشاء الأوراق النقدية، كما أن المشاكل المرتبطة بتمويل الاستثمار وفقد التوازنات على مستوى الاستغلال أدت إلى التفاقم في عجز المؤسسات لدى البنوك، بلغ ما يقارب 20 مليار دج سنة 1978، ما يزيد منها عن 12 مليار دج تخص القطاع الصناعي خارج المحروقات، وهذه الاضطرابات والاختلالات المرتبطة بعدم تكيف النظام الجبائي والتعقيد والبطء في طبيعة الإجراءات الموضوعية وعدم وجود نظام أسعار متناسق أدت كلها إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج وضاعفت من فقدان المؤسسات للتوازن في هياكلها المالية.

كما أن عدم تحقيق الخطط والبرامج المسطرة خلال هذه الفترة للتنمية المطلوبة والأهداف الحقيقية للسياسة الاقتصادية، يعود لعدة عوامل ومنها:

- الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات المنتجة الأخرى كالقطاع الفلاحي، قطاع الخدمات ...، وهذا ما يعرض الاقتصاد الوطني لمختلف الأزمات على المستوى الداخلي والخارجي والتي ترتبط بالسوق الدولية للمحروقات.
- ضعف منظومة التخطيط وغياب الرؤية الإستراتيجية والتنظيمية لدى صناعات القرار .
- زيادة حجم المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979، مقابل 1 مليار دولار سنة 1970، وذلك أن جل السياسات المسطرة كانت تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة، في حين أن الإيرادات العامة للدولة كانت لا تغطي ذلك. (ساعد، 2017_2018، ص 31)
- نقص المعلومات نتيجة عدم كفاية أنظمة الإعلام، وضعف التكنولوجيا المعتمدة خاصة في نموذج التصنيع الذي اعتمده الجزائر .

- عدم وجود تكامل بين القطاعات الاقتصادية، نظرا للأولوية المطلقة التي أولتها الدولة للقطاع الصناعي.
- هروب الرأسمال الخاص نحو الخارج، وهذا لعدم استقرار المناخ السياسي والاقتصادي بعد الاستقلال خاصة بعد صدور قانون الاستثمار في 1966، والذي يوضح فروع النشاط الحيوي للاقتصاد الجزائري والمخصصة صراحة للدولة.
- تعرض نموذج التخطيط لعوائق تمثلت في نقص قدرات الإنجاز بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، الأمر الذي أدى إلى بروز أزمة السكن، نتيجة النمو الديموغرافي المتزايد.

كما تميزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة بظهور اختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبرز عدة مشاكل على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مما استلزم القيام بإصلاحات مدعومة من قبل الدولة.

2.2 : السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة التخطيط اللامركزي (1980_1989)

تميزت هذه المرحلة بمراجعة السياسة الاقتصادية المتبعة وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية تنموية جديدة، أسلوبها التخطيط ووسائلها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث قام نظام التخطيط خلال هذه الفترة على مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مختلف مناطق البلاد، واعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وإعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير. (بن سميعة، 2012_2013، ص 223)

وقد استمرت عملية التخطيط في الجزائر خلال هذه المرحلة عن طريق وضع مخططات خماسية شملت الفترتين (1980 _ 1984) و(1985 _ 1989)، وكانت هذه المخططات تهدف إلى تثبيت القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية وتقويم قطاع المحروقات، وكان من الضروري أن يؤدي توحيد قواعد إدارة القطاع العام إلى توحيد قواعد تحديد الأجر وتحقيق الفعالية الاقتصادية في الاقتصاد وعدم

اللجوء إلى الخارج والحفاظ على سيادة البلاد بتوليد ما تحتاجه، وهذا ماكانت تهدف إليه إصلاحات الثمانينات. (قيرة، 2002، ص 233)

1.2.2: المخطط الخماسي الأول 1980_1984

تعود مرجعية السياسات المطبقة والقرارات المتخذة خلال هذه المرحلة إلى توجيهات وتوصيات المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي انعقد في جوان 1980 بطلب من المؤتمر الرابع للحزب الذي كان في شهر جانفي 1979، وقام برسم الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة الجديدة، مركزا على ضرورة ضمان أكبر إشباع للحاجات الاجتماعية، هذه الحاجات التي تزايدت بشدة خلال السنوات الأخيرة نتيجة تعثر برامج الاستثمار، وكذلك بسبب الاختلالات والنقائص المسجلة. (اولاد العيد، 2012_2013، ص 158)

وتمثلت أهداف المخطط الخماسي الأول حسب ما جاء في نص المادة الخامسة من القانون 11_80 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 فيما يلي: (المادة 05، القانون 11_80)

- العمل على إرساء الدعائم الأساسية للاقتصاد الاشتراكي.
- ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين، بالاعتماد على الإنتاج الوطني.
- تعبئة الطاقات والمهارات.
- ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازن الاقتصادي.
- تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع استكمال الصناعات القاعدية، وهذا ما يؤدي إلى خلق سوق وطنية نشيطة ومنسجمة، وتحسين المبادلات الخارجية.
- نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالطاقات البشرية والمادية لجميع الجهات.

كما تمت إعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات من خلال هذا المخطط، فأصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار دج، كما أن القطاع الصناعي احتل الصدارة فيما يخص الإعتمادات المالية المخصصة له.

وقد شهدت فترة تجسيد المخطط الخماسي 1980 _ 1984، عجز مالي كبير لدى المؤسسات العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على التحكم في طاقتها الإنتاجية، وللخروج من هذه الأوضاع المتردية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني قام صناع القرار في الجزائر بتقرير جملة من الإصلاحات الاقتصادية، التي شملت جل قطاعات النشاط الاقتصادي وتمثلت أساسا في إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وكذلك إعادة هيكلتها المالية، وقد تم إقرار إعادة هيكلة المؤسسات في الجزائر بموجب المرسوم رقم 80 _ 242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980، ويقصد بهذه الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات، كي يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، وهو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزينة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات، فعملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للقطاع العام، ويتم ذلك بواسطة التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط محدد بالإضافة إلى تحديد أحجام المؤسسات، بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى فعالية في التنظيم والتسيير، ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج والاستثمار والتسويق. (بن سميعة، 2012_2013، ص 226)

وتجسدت إعادة الهيكلة في الجزائر على مرحلتين، حيث تم كمرحلة أولى إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، وتلتها بعد ذلك إعادة الهيكلة المالية لهذه المؤسسات وهذا ما سنوضحه من خلال ما يلي:

- إعادة الهيكلة العضوية

إن أهم دواعي الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية في نظر السلطات هي مركزية هذه المؤسسات، وتوسع مجال نشاطها وكبر حجمها مما أوجب إعادة هيكلتها بأسلوبين متميزين، حيث يقتصر الأسلوب الأول على إعادة الهيكلة حسب المنتجات، أما الأسلوب الثاني فكان حسب الجهات أو المناطق، وقد انتقل عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة مع نهاية 1982، وامتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، كما انتقلت إعادة الهيكلة إلى البلديات ليصل عددها إلى 1079 مؤسسة بعد أن كان قبل الانقسام لايتعدى 430 مؤسسة ولإتية وبلدية. (تومي، 2011، ص 29)

وقد طبقت إعادة الهيكلة العضوية بتوصية من المؤتمر الرابع والمؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980، وكانت بالنسبة لمهندسيها بمثابة الحل الأنسب لتحسين الأداء الاقتصادي، عبر استعمال مجمل القدرات الإنتاجية التي وضعت في الفترة السابقة، والتي تبناها المخطط الخماسي الأول 1980 _ 1984 وظهر على إثرها مبدأ التخلي عن المؤسسات الكبيرة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (Abdoun, 1993, p. 86)

جدول رقم (2): القطاع العام بعد إعادة الهيكلة

القطاع	عدد المؤسسات قبل الإصلاح	عدد المؤسسات بعد الإصلاح
الزراعة	07	23
الصناعة _ الطاقة والمناجم	17	126
الإتصال _ الثقافة _ السياحة	08	45
الأشغال العمومية _ الري _ السكن	12	101
الصحة	01	04
التجارة	07	28
البريد والمواصلات	01	02
المالية	08	12
النقل	09	34
المجموع	70	375

المصدر: فريمش، 2011_2012، ص 237.

فمن خلال الجدول يتضح بأن عدد المؤسسات ارتفع بشكل كبير خلال مدة زمنية قصيرة، وحسب محمد بلقاسم حسن بهلول فإن هذا الإنقسام الغير عادي للمؤسسات والسريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100 % إلى 220 % في ظرف زمني لا

يتعدى السنتين (1981 _ 1982)، وهي إجراءات كان لها الأثر الواضح على وضعيتها المالية، حيث كانت مديونيتها مع نهاية 1983 في حدود 179 مليار دج، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام لنفس السنة (86,8 مليار دج). (بهلول، 1993 ، ص 48)

وكتقييم لإعادة الهيكلة العضوية نجد بأن هذه الأخيرة عملت على حصر نشاط المؤسسة في عدد محدود من المهام في محاولة لتطبيق مبدأ تقسيم المهام، إلا أن هذا عمل على الحد من نشاط وإنتاجية المؤسسات، كما أن من أهم أهداف إعادة الهيكلة العضوية هو القضاء على التخطيط المركزي، إلا أن المؤسسات بقيت تتلقى مخططات الإنتاج بطريقة مهيكلة ومنظمة من السلطات العليا، فيمكن القول أن إعادة الهيكلة العضوية لم تحقق أهدافها ولو جزئياً وذلك نظراً لما فقدته المؤسسات من طاقاتها وتدهور نتائجها، وظروف عملها إضافة إلى زيادة فوضى التسيير.

- إعادة الهيكلة المالية:

كمحاولة لتحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها المؤسسات العمومية والتي تمثلت أساساً في تراكم الخسائر وزيادة حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها، فكرت الدولة في ضرورة تدعيم الإصلاح السابق أي إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات من خلال إعادة هيكلة مالية لهذه الأخيرة، من أجل أن تنطلق من أسس مالية سليمة، وكان الهدف من هذه العملية هو تخصيص رأسمال للمؤسسات الوطنية لتغطية عجزها المالي، إضافة إلى العمل على تحويل الديون طويلة الأجل إلى ديون قصيرة الأجل.

وقد ظهرت إعادة الهيكلة المالية مع قانون المالية لسنة 1982، الذي أكد على ضرورة الفصل بين الذمة المالية للمؤسسة العمومية والاقتصادية والذمة المالية للدولة، إضافة إلى حصر الدعم المالي للمؤسسات في إطار الأعباء المرفقية المكلفة بها من قبل الدولة، فانطلقت بذلك فكرة إعادة الهيكلة المالية بداية من سنة 1983. (liabes, 1989, p. 29)

وإعادة الهيكلة المالية هي عبارة عن تطهير الوضعية للمؤسسة العمومية الاقتصادية وإعادة النظر في إنتاجيتها، بهدف تأمين التوازن المالي للمؤسسة، إذ تقوم اللجنة الوطنية بإعادة النظر في الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية بإعداد بيان يحلل أسباب عدم التوازن المالي وطريقة بناء توازن

جديد، وفي هذا الإطار تقوم كل مؤسسة معنية بإعداد مخططات لإعادة هيكلتها مع مراعاة المقاييس التطبيقية والمالية. (بومدين، 2002، ص 09.08)

إلا أن هذا الإصلاح لم يختلف عن سابقه أي إعادة الهيكلة العضوية ولم يحقق النتائج المرجوة، نتيجة اتساع هذه العملية والسرعة التي شهدتها وضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات.

2.2.2 : المخطط الخماسي الثاني 1985 _ 1989

تعددت محاور التنمية من خلال المخطط الخماسي الثاني 1985 _ 1989، وخصص له غلاف مالي مقدر ب 550 مليار دج أي بزيادة تقدر ب 150 مليار دج مقارنة بالمخطط السابق، الذي خصص له مبلغ 400,6 مليار دج وجاء كتكملة للمخطط السابق ومحاولة لتحقيق أهدافه، حيث تمثلت الأهداف الأساسية للمخطط الخماسي الثاني في:

- استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج، وبمعدل نمو استثماري يقدر ب 7,3% في السنة.
- تشغيل 946 ألف عامل جديد بمتوسط سنوي قدره 189,2 ألف منصب شغل جديد، وبنسبة نمو سنوية تقدر ب 4,6%.
- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي 6,6%.
- رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة سنوية تقدر ب 5,9%.

وقد خضع تحديد هذه الأهداف لشروط ضمان تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وروعي في ذلك مقاييس ثلاثة تتمثل في: النمو الديمغرافي السنوي المقدر ب 3,2%، تطور القوة العاملة التي قدرت نسبتها ب 4% سنويا، تطوير مستوى الاستهلاك العائلي. (بن سميحة، 2012_2013، ص 231)

إلا أن المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي الثاني 1985 _ 1989، لم تكن في المستوى المطلوب وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03): مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986 _ 1988)

1988	1987	1986	المؤشرات / السنة
2,7	1,4	1,6	معدل نمو الناتج الوطني الخام %
0,3	00	2,2	رصيد ميزان المدفوعات (مليار \$)
0,7	1,3	6,6	رصيد الميزان التجاري (مليار \$)
22	20,9	19,3	الدين الخارجي (مليار \$)
5,92	4,85	4,70	سعر العملة الوطنية /دولار

المصدر: بن سميعة، 2012_2013، ص 234.

فمن خلال الجدول نلاحظ تراجع جل مؤشرات الاقتصاد الجزائري، حيث انخفض رصيد ميزان المدفوعات من 2,2 مليار دولار سنة 1986 إلى 0,3 مليار دولار سنة 1988، وتراجع رصيد الميزان التجاري من 6,6 مليار دولار سنة 1986 إلى 0,7 مليار دولار سنة 1988، كما شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ارتفاع الدين الخارجي من 19,3 مليار دولار سنة 1986، إلى 22 مليار دولار سنة 1986. وهذا الانخفاض في مؤشرات الاقتصاد الجزائري يرجع إلى الأزمة النفطية لسنة 1986، التي أثرت سلبا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، حيث انخفضت أسعار البترول إلى 10 دولار للبرميل سنة 1986، أي بانخفاض قدر بنسبة 50% مقارنة مع سنة 1980، واقترن انخفاض أسعار النفط مع انخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40 % لنفس سنوات المقارنة، وهذا ما وضع الاقتصاد الجزائري في وضعية جد مزرية.

وأمام هذا المنعرج الخطير كان رد فعل الساسة الجزائريين، هو الاتجاه نحو إصلاح شامل لكل القطاعات، إذ يكفي أن نشير إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية السابق الشاذلي بن جديد، والموجه إلى الأمة يوم 10 أكتوبر 1988، حيث وعد بإصلاحات عاجلة وعميقة على الصعيدين

السياسي والاقتصادي... وقد حاولت الدولة تطبيق مجموعة من الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي خارج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتتمثل في: (تومي، 2011، ص 50،49)

- إعادة النظر في طرق التخطيط نحو لامركزية أكثر.
 - استقلالية المؤسسات العمومية (لامركزية قطاعية).
 - خوصصة كلية للقطاع الفلاحي، وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية.
 - إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلق بالتموين الموجه للإنتاج.
 - إعادة تنظيم التجارة الخارجية.
 - إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات.
 - إصلاح المنظومة البنكية والنقدية.
 - إصلاح المنظومة التشريعية، وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة.
 - إصلاح تشريع العمل.
 - إصلاح المالية المحلية.
 - البدء في التنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح، ترافقها سياسة نشطة لمعدل الصرف.
- وسنحاول التركيز على ثلاثة إصلاحات اقتصادية هامة اتخذها صناع القرار في الجزائر خلال هذه الفترة، تتمثل في: استقلالية المؤسسات العمومية، إصلاح نظام الأسعار، تدعيم الاستثمار الخاص.

- استقلالية المؤسسات العمومية

نتيجة لعدم تحقيق إعادة الهيكلة للنتائج المرجوة منها وجدت السلطات الجزائرية نفسها بين مطرقة ضغوطات المديونية الخارجية وسندان التدهور الكبير في مردودية المؤسسات العمومية المعاد هيكلتها، وهو الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى تبني إصلاحات اقتصادية جذرية بدأت بمنح المؤسسة العمومية الاستقلالية في تسيير وتنظيم نشاطها. (عجة، 2006، ص 43)

وقد جاء هذا الإصلاح لإعادة المؤسسة كوحدة اقتصادية، بعدما بدأت تفقد هويتها وتحولت إلى امتداد إداري ليست لها أدنى حرية في اختيار عملائها، ولا تحديد أسعار منتجاتها ولا شبكات توزيعها، فقد كانت تخضع للمركز، ففقدت بذلك المبادرة وروح الابتكار، وجاء قانون استقلالية المؤسسات

سنة 1988 ليعزز هذه الروح ويعطيها الحق في التسيير، بالفصل بين ملكية رأس المال من طرف الدولة وصلاحيات الإدارة والتسيير فيها، إذ أصبحت لها شخصية معنوية متميزة عن الدولة، أي أن الدولة أصبحت مالكة ومساهمة في رأسمال المؤسسة لكنها لا تسييرها، وتم خلق وسيط جديد بين الدولة بصفتها مالكة لرأس المال وبين المؤسسات، حيث تمارس الدولة والجماعات المحلية المساهمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية حقها على الملكية بواسطة صناديق المساهمة، وتقوم هذه الأخيرة بمراقبة المؤسسات وتوجيهها وذلك بالتدخل في إعداد ومتابعة تنفيذ مخططاتها، لكن لا يمكنها التدخل في إدارة وتسيير المؤسسات الاقتصادية. (براهمية، ص 42، 43)

وقد تزامن ظهور عملية استقلالية المؤسسات مع شح الموارد المالية للاقتصاد الجزائري، وانخفاض معدلات المردودية الاقتصادية في مؤسساته العامة، رغم الإصلاحات التي أدخلت عليها في إطار سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية التي تمت الإشارة إليهما سابقا.

وتعد هذه السياسة بمثابة أداة لإعادة تنظيم المؤسسات العامة تبعا لقواعد جديدة، وتجسدت هذه السياسة عمليا بتخلي الدولة عن أداء وظيفة التسيير (الإدارة) للمؤسسات العامة، مع بقائها المالك الأساسي لها، فضلا عن خصخصة أساليب الإدارة والتسيير، وذلك عن طريق اعتماد أدوات القانون الخاص، وبذلك انتقل الاقتصاد الجزائري إلى وضع جديد تمثل أساسا في استقلالية هيكله الاقتصادية والإدارية، واستقلالية طرق التعامل الاقتصادي بين مختلف العناصر المعنية بمسألة التنمية. (الداوي، 2009، ص 259)

وقد تبنت الجزائر مبدأ استقلالية المؤسسات الاقتصادية بموجب القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية رقم 88 _ 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والذي من خلاله عرفت المؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، حيث تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم أو الحصص، فقد طرح مفهوم الاستقلالية إشكالية الفصل بين ملكية رأس المال وصلاحيات الإدارة والتسيير، حيث تنوب صناديق مساهمة الدولة في أداء دور المالك لرأس المال المؤسسة، وهذا باعتبارها مؤسسات مالية اقتصادية، وتلعب دور الوسيط بين المؤسسات العمومية والدولة، حيث يسير الصندوق الملكية بواسطة حافظة الأسهم المتمثلة في رؤوس أموال المؤسسة باسم الدولة.

ومن أجل تهيئة الظروف الملائمة للاستفادة من فعالية الاستقلالية كإصلاح، عمد المشرع الجزائري آنذاك إلى وضع سلسلة من القوانين منذ سنة 1988، مع مراعاته في ذلك منهجية خاصة في الإصلاح نظرا لأن هذه العملية الإصلاحية مست في المرحلة الأولى الجوانب التنظيمية للمؤسسة وطبيعتها القانونية، وشملت لاحقا قواعد التنظيم الاقتصادي من خلال تقييد أعمال المتعاملين الاقتصاديين بالصيغة التجارية، أي أنها أصبحت تخضع لقواعد القانون التجاري من حيث الإفلاس والتسوية القضائية. (الداوي، 2009، ص 259)

كما أثارت قوانين استقلالية المؤسسات الصادرة في 12 / 01 / 1988 نقاشا واسعا، فمجموعة القوانين التي صدرت آنذاك كانت مؤشرا على توجه سياسي جديد في المجال الاقتصادي، وكان التخوف من أن تؤدي تلك الإصلاحات إلى نتائج اجتماعية سلبية، فهناك قوى اجتماعية ترفض انسحاب الدولة من تولي قيادة الاقتصاد الوطني لعدم وجود نظرة واضحة وإستراتيجية مضبوطة للدور الاقتصادي للدولة في المستقبل، والمعادلة الصعبة هي في التوفيق بين توسيع القطاع العمومي والتحول إلى اقتصاد السوق، دون المساس بالعلاقة العامة لوسائل الإنتاج داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية المرتبط بأيدولوجية توزيع ريع البترول أساس " رأسمالية الدولة "، وهناك قوى كانت تسعى من أجل الإستقلالية في مجال التسيير والتنظيم الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق. (شحاتم، 2007، ص 03)

ورغم ما قيل عن هذا القانون إلا أنه تضمن ما يحد من المبادئ التي قام عليها، وبذلك وضع عملية الإصلاح أمام احتمالات الفشل أكثر من النجاح، وهناك العديد من الأمور التي تنفي الاستقلالية أو تحد منها، فالمدير العام للمؤسسة العمومية الاقتصادية يتم تعيينه من الوزير الوصي وكذلك له الحق في إنهاء مهمته، وفي ذلك تحديد واضح لمجال التحرك وهامش المبادرة والمناورة، كما أن المؤسسة العمومية الاقتصادية مجبرة على إعداد مخطط تنمية متوسط الأمد في إطار توجيهات وأهداف المخطط الوطني متوسط الأمد (هذا الإيجار في نص المادة 21 من القانون 88_02 المتعلق بالتخطيط)، وبذلك يكون هذا القانون قد طور مفهوم اللامركزية أكثر من الاستقلالية.

وما يؤكد هذه المقولة، أن مبدأ المتاجرة الذي عرض المؤسسات العمومية الاقتصادية للإفلاس لم يكن مطلقا، بل قيدته مواد أخرى في نفس القانون الذي أنشأ هذا المبدأ (88_01)، حيث تنص الفقرة

الثانية من المادة 36، أنه يمكن للدولة أن تتخذ تدابير وقائية تقنية واقتصادية أو تعيد الهيكلة أو تمد العون المالي إذا كان الإفلاس يمس مصالح هامة، وحتى وإن أمضي قرار التصفية فلا يحق تملك الأصول إلا من قبل مؤسسات عمومية اقتصادية دون سواها، ومنها صناديق المساهمة. (بن زعرور، 2015_2016، ص 77)

- إصلاح نظام الأسعار:

قامت الدولة بإدخال بعض التصحيحات لنظام الأسعار من خلال سن القانون رقم 89_12 المتعلق بالأسعار، والذي قسم الأسعار إلى صنفين: (بن سمينة، 2012_2013، ص 240، 241)

أ_ نظام الأسعار المقننة: وهذا عن طريق الأسعار المضمونة عند الإنتاج، أي يتم الإعلان عنها مسبقا بهدف التحفيز مثل أسعار الحبوب، كما تطبق الأسعار المقننة من خلال تحديد الحد الأعلى للأسعار في مرحلة الإنتاج أو التوزيع، ويطبق هذا النوع من الأسعار على السلع والخدمات التي تخولها الدولة أولوية اقتصادية واجتماعية خاصة، بهدف حماية بعض النشاطات الاقتصادية أو الفئات الاجتماعية، وبالتالي فإن تحديد الحد الأعلى للأسعار من طرف الدولة يعتبر:

- وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية.
- وسيلة تدخل الدولة في الاقتصاد لتأطير وتطوير الأسعار عندما يتطلب ذلك بشروط السوق.
- وسيلة تسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به.

ب_ نظام الأسعار الحرة: تحدد هذه الأسعار وفقا للعرض والطلب أي حسب ميكانيزمات السوق.

- تدعيم الاستثمار الخاص:

لم تكن الملكية الخاصة في الجزائر من ناحية المفهوم محل إلغاء على الإطلاق، لكنها تعرضت من ناحية الممارسة والتطبيق إلى تضيق شديد، ولم يسلم من هذا التضيق ملكية رأس المال الأجنبي، بالرغم من حاجة الجزائر إليها في بدايات استقلالها، وذلك بهدف استمرار العملية الإنتاجية

وكذلك من أجل نقل المهارات والمعارف العلمية لطبقة العمال، التي لم يسبق لها التعامل مع المجال الصناعي بكثرة. (بن زعرور، 2015_2016، ص 77)

وقد انطلقت سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص منذ بداية سنة 1980، وفقا للإستراتيجية التنموية الجديدة، التي تركز على اللامركزية في النشاط الاقتصادي مع إشراك القطاع الخاص فيها.

ونستشف هذا التوجه من خلال القانون 82_11 المؤرخ في 21 أوت 1982، المتعلق بالاستثمار، حيث تجسد هذا القانون في عدة نصوص تنظم عمليات الاستثمار، وتنص صراحة على إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي، في مؤسسة أو عدة مؤسسات، على شكل شركات اقتصادية مختلطة، ومن أهم ما ورد في هذا القانون تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بسقف لا يتعدى 49 % من رأس مال الشركة. (تومي، 2011، ص 34)

وكانت الدولة تهدف من هذا القانون للرفع من طاقة الإنتاج، وخلق مناصب الشغل، والزيادة في الدخل الوطني، وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة، إضافة إلى العمل على تحقيق مبدأ التكامل بين القطاع العام والخاص، وتحقيق التوازن الجغرافي، من خلال تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق المحرومة، وقد أسندت مهام تنظيم الاستثمارات الخاصة إلى اللجنة الوطنية للاستثمار مع فروعها الجهوية الثلاثة، وكنتيجة لهذا القانون انضمت 37 شركة أجنبية لمختلف القطاعات، وقد كانت نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر جد محتشمة لعدة أسباب يمكن تلخيصها في نقطتين: (تومي، 2011، ص 34، 36)

- الاستثمارات الخاصة، محلية كانت أو أجنبية لم تسجل ضمن أولويات البرامج الاقتصادية التي أتت فيما بعد، ويرجع ذلك إلى بعض الصعوبات التي ميزت القانون 82_11 المتعلق بالشراكة.

- العراقيل البيروقراطية التي حالت دون التوسع في مثل هذه الاستثمارات.

كما تم إصدار القانون 82_13، الذي يتضح من خلال مواده أن هدفه تشجيع جلب رأس المال الأجنبي في شكل شراكة مع المؤسسات العمومية، قصد الحصول على التطبيقات الصناعية للأساليب التكنولوجية والطرق والبرامج وتكوين المستخدمين، وضمن نقل فعلي للخبرات والمهارات وتحقيق فعالية

الوسائل والقدرات من جهة، والحصول على التمويل التكميلي الضروري وإفادة المؤسسات العمومية من معرفة السوق الخارجية، والاستفادة من كفاءات التسيير من جهة أخرى، وقد منح هذا القانون العديد من المزايا الجبائية والمالية، كما نصت مواده على العديد من الضمانات للشركات الوطنية، تعتبر قيودا على رأس المال الأجنبي، وتتعلق بحق الشفعة عند البيع، وحق الطرف الجزائري في مضاعفة رأس المال حتى في حالة رفض رأس المال الأجنبي. (بن زعرور، 2015_2016، ص 79)

ورغم هذه الإشارات القوية اتجاه القطاع الخاص، إلا أن القيود التي تضمنتها هذه القوانين تفضح لعبة موازين القوى التي طبعت النقاش الذي دار بين أطر حزب جبهة التحرير الوطني في اللجان التي ناقشت مسألة القطاع الخاص، بين أقلية تريد إحداث إصلاح فعلي يتيح للقطاع الخاص أن يؤدي دوره في التنمية الاقتصادية والإنتاج والتشغيل، وبين أغلبية كانت ولا تزال وفيه لمبادئ التنمية المقررة في الوثائق والمراجع الأساسية المحددة لأطر عمل الدولة والاقتصاد، فأصدار هذه النصوص كان رغبة واضحة في التغيير، لكن المضمون لم يخلو من التضييق والتقييد، وحتى وإن كان القانون الأول (82_11)، مرحبا بالاستثمارات الوطنية الخاصة ومعتبرا بدورها، إلا أنه وضع لها قيودا كثيرة، فالاستثمار مسقف في حدود 30 مليون دج، ومجالاته ليست حرة، بل تحدد هيكلتها عن طريق التنظيم في شكل قائمة للاستثمارات المباحة، وحتى عندما يتوافق مع ما هو مسطر في المخططات، فيجب أن يخضع للاعتماد الذي ينشر في الجريدة الرسمية، وقد بلغت درجة المركزية أن كان الوزير المكلف بالتخطيط هو الذي ينظر في الاعتماد باعتباره رئيس اللجنة الوطنية للاعتماد، وإضافة إلى هذه القيود فقد حظر على الاستثمار الخاص جمع أفضى أو عمودي لنشاطات مماثلة أو مترابطة في أيدي مالك واحد أو لعدة شركاء، كما تم حظر أي استثمار متعدد لشخص واحد مباشرة أو بواسطة الغير، كما تم حظر التوسع في الأنشطة قبل الحصول على اعتماد مسبق إجباري، والأدهى والأمر أن استثمارات التجديد أيضا أخضعها هذا القانون لقرار من الوزير الوصي على القطاع الاقتصادي الذي ينشط فيه هذا الاستثمار.

كما أن القطاع الحرفي أيضا قد شملته قواعد التقييد، فقد تم تحديد حجم استثماراته ب 1 مليون دج، كما تم إخضاع الأنشطة الحرفية وبالرغم من بساطتها إلى رخصة نشاط يقوم بتوقيعها الوالي بشكل شخصي. (بن زعرور، 2015_2016، ص 79)

3.2: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة التثبيت والتصحيح الهيكلي (1989 _ 2000)

إن الأزمة المالية الحادة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، بسبب انهيار أسعار النفط، أبرزت بشكل جلي ضعف الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده بشكل كبير على الريع البترولي، وبالتالي تعرضه لمختلف الأزمات المرتبطة بانخفاض أسعاره على المستوى الدولي، وهذا ما انعكس على صورة الجزائر في المحافل المالية الدولية والتي انعكست في شكل مضاعفة مخاطر الجزائر، وهذا الوضع الاقتصادي المتدهور، بالإضافة إلى الأحداث الدامية لشهر أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، دفعت السلطة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فتم إصدار دستور 1989، الذي فتح المجال أمام التعددية السياسية وإنشاء الأحزاب والجمعيات السياسية، كما وفر السند القانوني لتبني نظام اقتصادي جديد، يحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويفتح المجال أمام المؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، وبعد فترة قصيرة من اعتماد هذا الدستور شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات التي تحمل في طياتها الانتقال نحو تبني اقتصاد السوق.

وقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات في تطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، وهي بمثابة تراجع عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود، والتي تركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اختلالات اقتصادية كبيرة. (بطاهر، 2005، ص 180)

وانطلاقاً من هذا الوضع دخلت البلاد عهد الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في عهد حكومة مولود حمروش (1989_1991)، وذلك بعد استقالة حكومة قاصدي مرباح وعملت الحكومة جاهدة من أجل الدخول في اقتصاد السوق. (شلوش، 2010، ص 90)

1.3.2: اتفاقيات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي

كخطوة أولى للإصلاحات قامت السلطات الجزائرية بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989، من أجل الحصول على موارده لدعم الإصلاحات، ووافق الصندوق على منح الجزائر قروض مقابل شروط تمثلت أساساً في تحرير التجارة الخارجية، والذي من خلاله سعى لإزالة العوائق

السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أو خدماتية، (بن شهرة، 2008، ص33) إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري دون إهمال معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

وقامت الجزائر بالرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي نتيجة زيادة المديونية الخارجية، وما ترتب عليه من نتائج سلبية على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية للدولة، وقد تجسدت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي خلال الفترة 1989 _ 1994 في اتفاقين هما:

_ اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول 31 ماي 1989 _ 30 ماي 1990

أوما يسمى ببرنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي الأول، والذي يبدأ برسالة حسن النية التي يلتزم بموجبها البلد بتطبيق مجموعة من السياسات التي تعمل على تصحيح الإختلالات الاقتصادية والمالية خلال الفترة القصيرة، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989، للتخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار أمريكي، وتزايد معدل الخدمة للديون إلى الصادرات 80 %، وزادت خدمة الديون من 05 مليار دولار في 1987 إلى 7 مليار دولار في 1989، كما بلغت 68,9 % سنة 1990، و82,2 % في سنة 1993 من الصادرات. (Djilali, 2001, p. 84)

كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي وللمفاجآت بمبلغ 315، 2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لإنخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، وكان محتوى الإتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي: (خالدي، 1996، ص111)

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.
- تقليص العجز الموازي.
- تعديل سعر الصرف.

- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

وتنفيذا لما جاء في الاتفاق قامت الجزائر بما يلي:

- إصدار القانون 89 _ 12 المتعلق بالأسعار وذلك بعد شهرين فقط من التوقيع على الإتفاق.

- إصدار القانون 90 _ 10 المتعلق بالنقد والقرض، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي.

- قيام المؤسسات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هذه الأخيرة تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

إلا أن مدة الاتفاق والتي قدرت بسنة واحدة لم تكن كافية لتحقيق الإستقرار الاقتصادي، وتم خلال هذه الفترة تسجيل ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27، 6 % سنة 1989 إلى 28، 4 % سنة 1990، وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 6 8 مليار دولار إلى 0، 73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية.

ومع تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها ب 10 مليون دولار، اضطرت الجزائر لتطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي والمتمثل في عملية تخفيض العملة الوطنية، فعرفت قيمة الدينار منذ نهاية 1990 ولغاية 3 أشهر تخفيضا قدره 70 %، دون أن تعلن عنها السلطات رسميا، وانتقل سعر صرف الدولار من 10، 47 إلى 17، 8 دج.

_ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 3 جوان 1991 _ 30 مارس 1992

لقد تم إعادة الاتفاق بين الدولة الجزائرية وصندوق النقد الدولي كمرحلة ثانية وذلك يوم 3 جوان

1991، وتم تحرير رسالة النية في 27 أبريل 1991. (Benbitour, 1998, pp. 78,77)

وكنتيجة لهذا الاتفاق استفادت الجزائر من موارد مالية من طرف صندوق النقد الدولي قدرت

ب 30 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد تم تقسيمها إلى أربعة شرائح كل شريحة تحمل مبلغ 75

مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكانت الشرائح حسب الترتيب الزمني التالي: (صلاح، 2014_2015،

ص 276)

- الشريحة الأولى في جوان 1991.

- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991.

- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991.

- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

وقد حددت رسالة حسن النية المرسلة من طرف الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي يوم

27 أبريل 1991 الأهداف العامة لهذا الإتفاق، والتي ارتكزت عليها الإصلاحات في الجزائر والمتمثلة

في: (خالدي، 1996، ص116)

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل

المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.

- ترشيد الاستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك

أسعار الصرف وتكلفة النقود.

- متابعة تخفيض قيمة الصرف.

- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

وقد شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة ظروف سياسية جد معقدة وخطيرة بدأت بإعلان حالة

الحصار في صائفة 1991، ثم إستقالة رئيس الدولة الشاذلي بن جديد مع بداية 1992، وإلغاء نتائج

الدور الأول من الإنتخابات التشريعية، فقامت الحكومة الإنتقالية المقادة من طرف المجلس الأعلى

للدولة برئاسة محمد بوضياف، ومن أجل التقليل من الآثار الثقيلة للسياسة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وصعوبة الحالة الاجتماعية والسياسية، وإقامة حالة الحصار في فيفري 1992، بتطبيق إجراء ما يسمى بالشبكة الاجتماعية التي هي نوع من الحماية للفئات الأكثر فقرا، فخصص ابتداء من المنتصف الأول من سنة 1992 حوالي 20 مليار دج كمساعدة مالية للفقراء، و15 مليار دج في شكل تدعيم للأسعار الأساسية. (فريمش، 2011_2012، ص، ص 258، 259)

ولم تستند الجزائر من الشريحة الرابعة المنصوص عليها حسب اتفاق السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي بسبب: (صلاح، 2014_2015، ص 277)

- رفع الأجور إلى 7000 دج كحد أدنى مضمون.
- تقديم إعانات تعويضية للعائلات عديمة الدخل.

الأمر الذي شكل مصاريف جديدة على الخزينة وهو الشيء الذي لم يوافق عليه الصندوق.

ومن أجل تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي، قامت السلطات الجزائرية بالإجراءات العملية التالية: (صلاح، 2014_2015، ص 277)

- تحرير 40 % من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة المعيشة، ولم يبقى بتاريخ التوقيع على الإتفاق إلا 50 سعر يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف، و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85 % من الأسعار تخضع للنظام الحر.
- تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء ابتداء من 1 أكتوبر 1991.
- تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصص لها المبالغ المالية التالية: 16,9 مليار دج سنة 1991، 42، 50 مليار دج سنة 1992، 83، 5 مليار دج سنة 1993.
- تحديد نمو الكتلة النقدية ب 12% لسنة 1991.
- إصدار قانون 5 أكتوبر 1993 الذي يسمح بحرية الاستثمار، ويمنح مجموعة من الامتيازات المالية والضريبية والجمركية للمستثمرين.
- حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة.

ومع بداية عام 1992 بدأت بوادر الاختلالات الهيكلية تظهر في الاقتصاد الجزائري، حيث ارتفع الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج الوطني المحلي نتيجة الدعم الحكومي، وارتفعت السلع الاستهلاكية الأساسية، وشكلت 5% من إجمالي الناتج الوطني المحلي خلال الفترة ما بين (1992 _ 1993)، مما اضطر السلطة للقيام بعملية الإصدار النقدي لتغطية العجز في ميزانيتها، مما أدى إلى تغيير قيمة العملة الوطنية (الدينار)، بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21,2 %، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23,2 %، وقد ساهم كذلك الانخفاض الحاد لأسعار النفط في إحداث آثار على ميزان المدفوعات، لأن الاقتصاد الوطني يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات، مما رفع من المديونية الخارجية وخدمة الدين التي بلغت نسبة 86% عام 1993، بعدما كانت 76 % عام 1992. (سعداوي، 2006_2007، ص 114)

2.3.2: برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي (1994_1998)

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولي، وتعرض الاقتصاد الجزائري للأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، اضطرت السلطات الجزائرية للتواصل مرة أخرى مع صندوق النقد والبنك الدوليين لإبرام برنامج الاتفاقية المسمى بـ "برنامج التعديل الهيكلي" والذي امتد على مرحلتين:

- مرحلة التثبيت الاقتصادي:

تمتد هذه المرحلة لمدة سنة من 1 أبريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995، وقد أجاز صندوق النقد الدولي بالموافقة على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة النية في ماي 1994، وهذا ما يؤكد على قبوله بمحتوى برنامج التثبيت الوارد فيها، وقد حددت قيمة المساعدات المالية الممنوحة من طرف الصندوق بـ 731، 5 مليون حقوق سحب خاصة DTS لتدعيم هذا البرنامج. (FMI, Bulletin du, 1998, p. 277)

وكانت السلطات الجزائرية تهدف من خلال هذا البرنامج إلى: (صلاح، 2014_2015، ص، ص 277، 278)

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو بين 3 % و 6 %.
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14 %.

- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها.
- تعديل قيمة الدينار.
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات.
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف.
- تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.

كما قام هذا الاتفاق على إعادة جدولة الديون، أي تأجيل الدفع والتقليل من خدمات الديون التي بدونها لم يكن بإمكان الجزائر إحداث أي استثمار سنة 1994، إضافة إلى القيام بمحاربة الإرهاب باعتباره رهان صعب لا يقل أهمية عن ضرورة إحداث التنمية الاقتصادية، وهذا ما جعل من عملية إعادة الجدولة بمثابة الحل المنطقي والضروري من أجل الخروج من سنوات الانحطاط والتراجع. (Zalfa, 1992, p. 02)

حيث توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي عام 1994 إلى نادي باريس، واجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجموعات الاقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، واتفق ممثلوا الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت باتخاذها، وتمثلت الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس في الديون العمومية متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية، وتمثلت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها والتي تبناها الدائنون في التسديد المختلط وتتضمن: (وعيل، 2013_2014، ص 161)

- يتم التسديد على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى مدة 19 سنة.
- تقدر مدة العفو بأربعة سنوات على الأكثر.

- تبدأ عملية التسديد ابتداء من انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بأربعة سنوات أي ابتداء من 31 /05/ 1998.

جدول رقم(4): الاتفاقيات الثنائية على إعادة جدولة الديون العمومية الأولى للجزائر من خلال نادي باريس

البلدان الدائنة	الاتفاقيات الثنائية ل 1 جوان 1994(17 اتفاقية)
هولندا، النمسا، كندا، فرنسا	سبتمبر 1994
بلجيكا، فيلندا، اسبانيا، البرتغال	أكتوبر 1994
الدانمارك، ألمانيا، سويسرا	نوفمبر 1994
السويد، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان بريطانيا، النرويج.	ديسمبر 1994
إيطاليا	مارس 1995
17 إتفاقية	المجموع

المصدر: سعاد مهماني، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر _ باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008، 2009، نقلا عن:

Le journal intérieur d'Algérie , février / Mars 1996 p 30 , Bank media n 22

وبعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاقا ثانيا لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس، وتقدر الديون العمومية التي تم جدولتها مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار. (وعيل، 2013_2014، ص 161)

وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من الشروط تتمثل في: (بن ناصر، 2002، ص، ص 128، 129)

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية(الأدوية، المياه الصالحة للشرب)، مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، الحليب.

- تخفيض سعر صرف الدينار في أبريل 1994 بنسبة 40,17% (36 دينار مقابل دولار واحد)، في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.
- ضبط عجز الميزانية إلى 0,3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضبط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضبط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي).
- وفيما يخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي فتمثلت في: (بن سميحة، 2012_2013، ص، ص 261، 262)
- بلغت نسبة الأسعار المحررة 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، وتم رفع أسعار النقل والهاتف والخدمات البريدية بنسبة تتراوح من 20 % إلى 30 %.
- تغيير أسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاثة أشهر.
- حصر معدل التضخم في حدود 29 %.
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 4,4 % من الناتج الداخلي الخام، في مقابل 5,7 % المقررة في البرنامج.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى 36 دج للدولار الواحد، وهو ما يعادل تخفيض قدره 50 %.
- تحرير سعر الصرف الذي أصبح يتحدد سعره بالنسبة لسلة من العملات في إطار جلسات التسعير.
- إلغاء سقف 20% المطبق على أسعار الفائدة للمدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة.
- فرض نسبة 3% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية.
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1,5 مليار دولار نهاية 1994، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2,6 مليار دولار.
- تحقيق معدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي قدر ب 0,4 % في نهاية سنة 1994، وبذلك لم يتحقق معدل النمو المقدر ب 3%، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية

والسياسية والأمنية، وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 2,5%.

- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% في سنة 1994، مقابل زيادة قدرها 14,2% كانت مقررة في البرنامج.

- مرحلة التعديل الهيكلي:

تمتد هذه المرحلة لمدة ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، وقد كانت الاتفاقيات السابقة تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار اقتصادي كلي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي واحتواء التضخم، في حين يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط، وهذا بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، والعمل على إعادة الهيكلة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني. (عايشي، 2016، ص 09)

وقد وافق صندوق النقد الدولي خلال الندوة العادية لمجلس محافظي الصندوق على إمضاء اتفاق موسع مع السلطات الجزائرية، وأتاح أمامها حق استخدام موارده والاستفادة من دعمه المالي الذي حدد بقيمة 1169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم عمليات الإصلاح التي يستخدمها البلد حسب ما ورد في برنامج التعديل الهيكلي PAS، وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول المقدر بـ 325,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي المقدر بـ 844,08 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أقساط، يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998. (مهامي، 2009، ص 43)

وتمثلت المحاور الكبرى لهذا البرنامج في: (برياص، 2008_2009، ص 137)

- إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996.

- تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50 % كحد أقصى.
- تحرير الأسعار وإعادة إصلاح دعم أسعار الفلاحة.
- ترشيد تسيير النفقات وتقليص الأجور والحد من الزيادة في العملة.
- إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين ووضع نظام التأمين والبطالة، لاسيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر ومعدلات البطالة المتزايدة.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب وإصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.
- تحرير التجارة الخارجية.

وكان يهدف برنامج التعديل الهيكلي 1995_1998 إلى: (ايت يحي، 2013_2014، ص 161)

- الحفاظ على نتائج برنامج التثبيت ودعمها.
- إنعاش النمو الاقتصادي بصفة مستمرة دون ضغوطات تضخمية.
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الصعيد الداخلي، بتحرير الأسعار وإصلاح المنظومة البنكية وخصوصة المؤسسات العمومية، وعلى الصعيد الخارجي، من خلال مواصلة تحرير التجارة الخارجية ومتابعة وضع نظام مرن للصرف.

وتجسيد الأهداف السابقة يستلزم اتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها: (ايت يحي، 2013_2014،

ص، ص 161، 162)

_ تم إعداد سياسة خاصة بالديون الخارجية تتمثل في الحصول على قروض متعددة الأطراف وإعادة جدولة الديون الخارجية العمومية بناي باريس، والخاصة بناي لندن.

_ بالنسبة للهدف الثاني، فقد تم تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة المطبقة على الإدخار المالي.

_ وفيما يتعلق بالهدفين الثالث والرابع فقد تم تبني سياسة مالية ونقدية صارمة ينبغي تطبيقها بشكل صارم ومنسق، فالسياسة المالية عملت على التحكم في النفقات العمومية، من خلال مراقبة

كتلة الأجور في الوظيف العمومي وتخفيض دعم الأسعار، أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فقد تم بتاريخ 09 أبريل 1994 إدراج سياسة نقدية بأتم معنى الكلمة، بمعنى سياسة لها أهدافها وأدواتها، حيث كان الهدف الصريح للسياسة النقدية هو التحكم في وتيرة التضخم من خلال المراقبة الحذرة للتوسع النقدي للقرض.

_ كما قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء الكثير من العوائق غير التعريفية، حيث بدأ برنامج تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي من خلال تخفيض المعدل الأعظم للرسوم الجمركية سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في جانفي 1997، أما فيما يخص الأسعار فقد تم تحريرها بشكل كبير من خلال التفرقة بين نوعين من الأسعار:

أ _ الأسعار الإدارية: وهي خاضعة لإدارة الدولة، وتهدف لتدعيم القدرة الشرائية للمواطن.
ب _ الأسعار الحرة: وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلال تصريح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات والأسعار المطلوبة لدى المصالح التجارية.
وقد حققت الجزائر مجموعة من المكاسب خلال هذه الفترة تمثلت في:

- انخفاض معدل التضخم من 39% سنة 1994، إلى 21,9% سنة 1995.
- بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4,3% سنة 1995، و4,2% سنة 1996.
- بلغ معدل خدمة المديونية سنة 1995 حوالي 43,8% بالنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات، في حين بلغت هذه النسبة 63,8% سنة 1996.
- ارتفاع الائتمان المحلي سنة 1995، إذ سجل 5,3%، في حين سجل 2,8% سنة 1994.

كما سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق عدة توازنات على المستويين الكلي والجزئي، وهذا راجع لما اتخذته السلطات وأقره صانعوا السياسات فيما يخص التغييرات والإصلاحات المحدثة خلال فترة البرنامج.

وتمثلت أهم الإنجازات في مواصلة تصحيح الأسعار وإصلاح القطاع المالي وإعادة بنية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري ويتضح ذلك فيما يلي: (دحو، 2006، ص 124، 125)

- تحرير الأسعار:

أكبر الخطوات فيما يخص تحرير الأسعار قد اتخذت خلال اتفاقيات التثبيت، إلا أن برنامج التعديل واصل عملية التحرير، خصوصا بعد اعتماد قانون المنافسة في جانفي 1995، الذي كان يهدف إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار لجميع المنتجات البترولية والدقيق العادي في أكتوبر 1995، والحليب (البودرة) والسكر والحبوب في جوان 1995، وطحينة الخبز في جانفي 1996، وفي نهاية عام 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية، كما التزمت الحكومة بإلغاء إعانة الغاز والكهرباء في نهاية عام 1997.

- تحرير التجارة الخارجية:

تواصلت عملية التحرير فيما يخص التجارة الخارجية، وعملت السلطات على تهيئة إمكانية الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (OMC)، حيث خفضت السلطات معدل التعريفات الجمركية القصوى من 60% إلى 50% سنة 1996، ثم إلى 45% سنة 1997، إلى جانب وضع وسائل تأطير فعالة لتطوير وتنويع الصادرات، كما تم إنشاء وكالة وطنية لترقية التجارة الخارجية وتدعيم الإنتاج من السلع والخدمات الموجهة للتصدير بسياسة قرض جديدة.

أما الواردات، فتم مواصلة تحريرها مع استحداث ضمانات ضد احتمال إساءة الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين، فقد سجل الانفتاح نحو نشاط الاستيراد للقطاع الخاص سرعة ومساهمة كبيرة في نمو الاقتصاد الوطني.

- السياسة المالية والنقدية:

من أهم التدابير المتخذة خلال البرنامج، إنشاء السوق المالي للنقد الأجنبي بين البنوك في ديسمبر 1995، وبدأ البنك المركزي بالعمل بمزادات إعادة الشراء لانتماءات المصرف المركزي أولا دون الخزينة في ماي 1995، لتوفير السيولة للبنوك التجارية، وكان الهدف منها زيادة أسعار الفائدة من خلال

السماح بتطبيق معايير توزيع الائتمان، فهي تعقد مرة كل ثلاث أسابيع، كما قام البنك باعتماد هيئات مالية جديدة من قبل مجلس النقد والقرض.

- الديون الخارجية:

تقدمت السلطات للمرة الثانية أمام دائئبها لطلب إعادة جدولة ثانية بعد انتهاء الاتفاقيات الثنائية للاتفاق الأول، والتي كان آخرها في مارس 1995، حيث تقدمت أمام نادي باريس للمرة الثانية في جويلية 1995 لإعادة جدولة ديونها العمومية، وللمرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة التي تحققت في جويلية 1996، وقد تمت في إطار اتفاقين 7 ملايين دولار و3,2 مليار دولار على التوالي، بينما كان موضوع إعادة جدولة ما قيمته 14 مليار دولار من إجمالي القروض المراد حدوثها في إطار الاتفاقين، أما التمويلات الاستثنائية الوافدة من مختلف الهيئات المالية المتعددة فكانت تبلغ حوالي 20 مليار دولار، منها 400 مليون دولار وافدة من قبل البنك الدولي لتدعيم برنامج التعديل الهيكلي، خاصة في مجال الاستثمار الإنتاجي وفقا للاتفاق المبرم في بداية 1996، وتكون التحويلات على أساسه بنحو 300 مليون دولار موجة كقروض لتصحيح هيكل الإنتاج، أما 100 مليون دولار فتخصص لمكافحة السكن القصديري.

- المالية العامة وإصلاح المؤسسات العمومية:

عملت السلطات الجزائرية على تجسيد شرط ضبط النفقات العمومية الوارد في البرنامج عن طريق تقييد نفقات التجهيز، بعد الحد من إنشاء مشاريع ذات الفائدة الاجتماعية (السكن الاجتماعي، المرافق العامة... الخ)، كما تراجعت النفقات الجارية بتجميد الرواتب والأجور، إلى جانب إعادة الهيكلة العميقة للمؤسسات العمومية من حيث الفعالية المالية لهذه المؤسسات، من أجل التخفيف من دور الدولة وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص والشراكة الأجنبية.

أما بخصوص الإيرادات فقامت بإعادة تشكيل النظام الضريبي وتوسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة (TVA).

كما شرعت السلطات في خوصصة المؤسسات العمومية حسب نصوص القانون المؤرخ في 26 أوت 1995، والخاص بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، وكان أول قطاع شرع في خوصصته هو القطاع الزراعي، الذي سار ببطئ وعرف عدة تعقيدات، وتم توسيع إطار الخوصصة ليشمل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري والبناء... الخ، وهذا ما تطلب من السلطات إنشاء هيئة لتسيير رؤوس الأموال السائدة للدولة تحت صناديق المساهمة وإخضاعها لمسؤولية الهولدينغ Holding، التي تعني حق تملك المؤسسة لأسهم شركات أخرى، وتكون المشرف المباشر على أعمالها، حيث لعبت هذه الهيئة دورا حقيقيا فيما يخص استقلالية الذمة المالية قانونيا واقتصاديا.

وقد تم إقرار أول برنامج لخوصصة مؤسسات القطاع العام بالتعاون مع البنك الدولي، لتحويل حوالي 200 مؤسسة محلية صغيرة إلى القطاع الخاص، وتم هذا في أبريل 1996، وذلك بعد تنصيب المجلس الوطني للخوصصة المكلف بتوجيه وتوحيد نشاط الهولدينغ الموضوعة تحت رئاسة وإشراف رئيس الحكومة، كما شمل البرنامج مؤسسات التسويق والتوزيع التي سجلت أكبر الخسائر وعددها 23 مؤسسة، تمت خوصصتها مع نهاية عام 1996، ومنحت لها استقلاليته المالية مع انتهاء إعادة الهيكلة المالية فيها، أما شركات البناء العامة فتقرر من خلال البرنامج حل 19 مؤسسة وتسريح أكثر من 25 % من القوى العاملة الأصلية، بينما تم تأجيل خوصصة المؤسسات الكبيرة لغاية اعتماد البرنامج الثاني للخوصصة في أواخر 1997، والذي يهدف إلى بيع أكثر من 250 مؤسسة منها على مدى فترة 1998 - 1999. (دحو، 2006، ص 126)

3.3.2: تعميق استقرار الاقتصاد الكلي(1998_2000)

نتج عن برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية في الجزائر، تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية الكلية، بهدف إدراج الجزائر في اقتصاد السوق، وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وزيادة احتياطات الصرف والتحكم في معدل التضخم، إلا أن هذه النتائج قد تحققت على حساب الجهاز الإنتاجي والقدرة الشرائية للمواطنين، وتفاقم معدلات البطالة، فالتوازنات رغم كل ما سبق ما تزال هشة بسبب تأخر الإصلاحات والتبعية اتجاه تقلبات أسعار النفط، فبعد الأزمة النفطية لسنة 1998 والتي أثرت على رصيد الميزان التجاري والموازنة العامة، وانعكست سلبا على خدمات الدين التي وصلت نسبتها إلى إجمالي الصادرات 47,5%، بعدما كانت قد استقرت في حدود 30% خلال سنتي 1996 و1997.

واستمر هذا التدهور حتى نهاية السداسي الأول لسنة 1999، أين وصل متوسط سعر برميل البترول إلى 11,77 دولار، وعملت الجزائر على الحصول على تمويلات سريعة لدعم ميزان المدفوعات، وتحصلت في هذا الإطار على قرض بقيمة 80 مليون دولار من طرف صندوق النقد العربي و300 مليون دولار من قبل صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل التمويل التعويضي بدون شروط، مما مكن من احتواء الأثر السلبي لتطور أسعار البترول على مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة، إلا أن السداسي الثاني لهذه السنة قد شهد ارتفاعا ملحوظا لأسعار البترول، مما ساهم في استرجاع التوازن في الميزان التجاري، وكذا الموازنة العامة، بعد العجز الذي شهدته في سنة 1998، (فانخفاض أسعار البترول في سنة 1998، كان له أثر كبير على الميزانية السنوية، خاصة وأن قانون المالية التكميلي لنفس السنة وضع على أساس سعر مرجعي للبترول يساوي 18 دولار للبرميل، بينما كان سعره في المتوسط خلال سنة 1998 في حدود 12,9 دولار للبرميل، وهذا ما جعل العجز يصل إلى 108 مليار دج، أي ما يعادل 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي). (تومي، 2011، ص 113)

لتواصل بعدها أسعار البترول الارتفاع، وتصل في سنة 2000 إلى 28 دولار للبرميل. (بن سميحة،

2012_2013، ص 291)

وقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998، واتضح من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، أنه تم تسجيل جملة من النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية ومنها:

- انخفاض نسبة التضخم إلى 6% سنة 1997، بعدما كانت 39 % سنة 1994، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2% سنتي 1999 و2000.
- الزيادة في احتياطي الصرف من 1,5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2,1 مليار دولار سنة 1995 و 8 مليار دولار في نهاية 1997، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.
- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83 % سنة 1993، إلى 30 % سنة 1997، و 2 % سنة 2000.
- الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 2% سنة 1993، قد عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو تقدر ب 4 % سنتي 1995 و 1996، وأكثر من 4,2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000. (مرازة، 2006_2007، ص 145)

كما أن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001، بالإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4,5% في السنتين 1998_1999 إلى 6,2% في سنة 2000، فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية إلى 10,8% في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 9,4% في نفس الفترة من سنة 2001، وهذا الارتفاع ناتج عن تحسن الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول وصادرات الغاز الطبيعي ب 60 مليار دولار، أي ما يمثل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة، وشكلت نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2,7% في النصف الأول من سنة 2001، وارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16%، حيث تصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات ب 33%، تليه المواد الغذائية بنسبة 25,8% من المجموع الكلي للواردات، وارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في هذه الفترة أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري ب 24 % مقارنة بالنصف الأول لسنة 2000، إلا أن

ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001، وهذا ما لم يتحقق منذ الثمانينات، يسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة، وقد انخفضت مديونية الجزائر ب 10 % سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 22, 5 مليار دولار، كما انخفض التضخم إلى 1 % سنة 2001. (ساعد، 2017_2018، ص 54)

كما شهد الوضع النقدي تحسنا إيجابيا في سنة 2000، بفضل الزيادة في أسعار المحروقات، وبالتالي تحسن السيولة المصرفية المرتبطة مباشرة بتحسّن وضعيّة الخزينة العمومية، ومن نتائج هذه السنة: (تومي، 2011، ص، ص 115، 116)

- انخفاض معدل سعر الخصم ابتداء من جانفي 2000، حيث انتقل من 8,5 إلى 7,5 %.
- انتقال الكتلة النقدية من 1468 مليار دج سنة 1999 إلى 1615 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2000، أي بتوسع نقدي قدره 10 % فقط، وهذا ما يتوافق مع متابعة الاعتدال في وتيرة النمو النقدي.

فقد تميزت العشرية الأولى من الألفية الثالثة بالراحة المالية في الجزائر، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من أكتوبر 1999، مما أدى إلى تزايد احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي وقد استغلت الجزائر هذه الظروف أحسن استغلال، فقامت بداية بتسديد ديونها الخارجية للتخلص من الارتباط بصندوق النقد الدولي وشروطه، يليه مواصلة دعم جانب العرض عبر دعم عمليات الخصخصة والقطاع الخاص بصفة عامة، ثم تبني سياسة مالية توسعية تنموية في إطار مخططات تنموية، بهدف تدارك التأخر الكبير الذي شهدته كل القطاعات نتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات. (ولاد العيد، 2012_2013، ص 175)

ويشير عبد الرحمان تومي في تقييمه للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1997_2001)، بقوله بأنها إصلاحات تميزت أكثر بكونها هيكلية، مالية ونقدية، ولم ترتقي بعد إلى عمق الإصلاحات الشاملة بكل أبعادها، إلا أنها حققت مستوى من الاستقرار وبداية تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، في غياب جاذبية مقبولة للاستثمار، سواء كان في صورة مشاركة أو في صورة تمويل خارجي، بسبب المستوى المرتفع للمخاطر التي لا تزال الجزائر تعاني منها حسب ما تراه المنظمات والمؤسسات الدولية. (تومي، 2011، ص 194)

وفي ظل حالة اليسر المالي والارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، شرعت الدولة في العمل على مواصلة تكثيف مسار الإصلاحات، ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. (بن سمينة، 2012_2013، ص291)

خلاصة الفصل:

لقد تميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بكونه اقتصاد ضعيف وهش، حيث سيطرت معالم التبعية والتخلف على كافة مجالاته، وهذا ما دفع السلطات الجزائرية غداة الاستقلال إلى إتباع المنهج الاشتراكي القائم على أساس هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وقد رافق هذا المنهج القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف القطاعات بهدف استرجاع السيادة والسيطرة على كافة القطاعات الاقتصادية، ومنذ سنة 1967 وإلى غاية سنة 1979 انتهجت الجزائر سياسة التخطيط المركزي، حيث قامت بتسطير عدة مخططات تنموية، هدفت إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي، إلا أن النتائج التي حققتها هذه المخططات وبالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى مجهودات المبذولة ولم تتناسب مع الموارد المالية الضخمة المخصصة لعملية التنمية، نتيجة ضعف منظومة التخطيط وغياب الرؤية الإستراتيجية والتنظيمية لدى صناع القرار في الجزائر، بالإضافة إلى الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات المنتجة الأخرى كالقطاع الفلاحي وقطاع الخدمات، زيادة حجم المديونية الخارجية التي بلغت 18 مليار دولار سنة 1979، مقابل 1 مليار دولار سنة 1970.

ومنذ سنة 1980 شرعت السلطات الجزائرية في مراجعة سياستها الاقتصادية المتبعة وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية تنموية جديدة، أسلوبها التخطيط ووسائلها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد استمرت عملية التخطيط في الجزائر في هذه الفترة من خلال وضع مخططات خماسية شملت الفترتين (1980 _ 1984) و(1985 _ 1989)، كما قام صناع القرار في الجزائر من أجل تدارك العجز المالي الكبير لدى المؤسسات العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على التحكم في طاقتها الإنتاجية بتقرير جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جل قطاعات النشاط الاقتصادي وتمثلت أساسا في إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وكذلك إعادة هيكلتها المالية وذلك خلال فترة تجسيد المخطط الخماسي الأول 1980_1984، بالإضافة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة تجسيد المخطط الخماسي الثاني 1985_1989، أهمها استقلالية المؤسسات العمومية، إصلاح نظام الأسعار، تدعيم الاستثمار الخاص.

ومنذ منتصف الثمانينات ونتيجة للانخفاض الكبير والغير متوقع لأسعار النفط شهد الاقتصاد الجزائري تدهورا وأزمة خانقة، أدت إلى بروز مساوئ التخطيط المركزي والاعتماد على عائدات الربيع النفطي، وهذا الوضع الاقتصادي المتدهور، بالإضافة إلى الأحداث الدامية لشهر أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، دفعت السلطة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فتم إصدار دستور 1989، الذي فتح المجال أمام التعددية السياسية وإنشاء الأحزاب والجمعيات السياسية، كما وفر السند القانوني لتبني نظام اقتصادي جديد، يحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويفتح المجال أمام المؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية.

وكخطوة أولى للإصلاحات قامت السلطات الجزائرية بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989، من أجل الحصول على موارده لدعم الإصلاحات، ووافق الصندوق على منح الجزائر قروض مقابل شروط تمثلت أساسا في تحرير التجارة الخارجية وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتحرير الكامل للاقتصاد وتركه لميكانيزمات السوق، بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري دون إهمال معالجة العجز في ميزان المدفوعات وبهذا فقد لجأت الجزائر إلى التبعية الخارجية، من خلال الشروع في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه، وذلك بهدف الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق، عبر تبني كل من برنامج التثبيت والاستقرار الاقتصادي 1994_1995، بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي 1995_1998، الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية.

وقد نتج عن برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية في الجزائر، تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية الكلية وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وزيادة احتياطات الصرف والتحكم في معدل التضخم، إلا أن هذه النتائج قد تحققت على حساب الجهاز الإنتاجي والقدرة الشرائية للمواطنين، وتفاقم معدلات البطالة.

كما أن الأزمة النفطية لسنة 1998 قد أثرت بشكل جلي على رصيد الميزان التجاري والموازنة العامة في الجزائر، وانعكست سلبا على خدمات الدين، وقد استمر هذا الوضع المتدهور إلى

غاية السداسي الثاني لسنة 1999 والذي شهد ارتفاعا ملحوظا لأسعار النفط، مما ساهم في استرجاع التوازن في الميزان التجاري، وكذا الموازنة العامة، بالإضافة تزايد احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي، وقد استغلت الجزائر هذه الظروف أحسن استغلال، فقامت بداية بتسديد ديونها الخارجية للتخلص من الارتباط بصندوق النقد الدولي وشروطه، كما عملت على مواصلة دعم جانب العرض عبر تدعيم عمليات الخصخصة والقطاع الخاص بصفة عامة، بالإضافة إلى تبني سياسة مالية توسعية تنموية في إطار مخططات تنمية، بهدف تدارك التأخر الكبير في مختلف القطاعات نتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات.

الفصل الثالث:

السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000

تمهيد

لقد اتسمت الوضعية الاقتصادية في الجزائر عقب برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1988 بنوع من التحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كميزان المدفوعات واحتياطي الصرف ومعدلات التضخم وحجم المديونية، كما تزامنت هذه الفترة مع الارتفاع في أسعار النفط والذي انعكس إيجاباً على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي وسمح للدولة بالعودة إلى الإنفاق العام، حيث شرعت منذ سنة 1999 في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية.

وقد تميزت هذه السياسة بنوع من الحذر في بدايتها، أي خلال الفترة 1999 _ 2001، إلا أن استمرار ارتفاع أسعار النفط واتضح المؤشرات الإيجابية للسوق النفطية الدولية، شجع السلطات العمومية على إطلاق برامج تنموية جادة بغية معالجة الإختلالات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري طيلة فترة التسعينات وسنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى أهم البرامج والسياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 2001 حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية تتمثل في:

المبحث الأول: سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001 _ 2009)

المبحث الثاني: سياسة توطيد النمو الاقتصادي (2010 _ 2014)

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الجزائرية منذ سنة 2015

1.3 : سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001 _ 2009)

شرعت السلطات الجزائرية منذ سنة 2001 في تطبيق سياسات عامة اقتصادية تنموية من خلال برامج تنموية ضخمة تمس كافة المجالات والقطاعات، كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 _ 2004، وعقبه برنامج دعم النمو الاقتصادي الخاص بالفترة 2005 _ 2009، وهذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع " كينزي "، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

1.1.3 : برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2004)

- تعريف البرنامج:

هو عبارة عن برنامج للاستثمارات العمومية، طرحته السلطات العمومية للفترة 2001 _ 2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، وتم الإعلان الرسمي عن هذا البرنامج خلال الخطاب الرسمي الذي ألقاه رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001، ويستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين المستوى المعيشي للسكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية. (Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement "Algérie", le gouvernement Algérien , 2005, p. 11)

ويعتبر هذا المخطط أحد أدوات السياسة الاقتصادية في مجال تطوير الاقتصاد، القائمة على سياسة التوسع في الإنفاق العام، عبر تبني الاستثمارات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، بهدف إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية المتعثرة باستخدام العجز الموازني، تشجيع الاستثمار، تسهيلات القروض ... الخ. (معيزي، 2018، ص 272)

- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

كان يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001__ 2004 على المدى القصير والمتوسط إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على رفع ملائمة الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي، ويرتكز الجهد

المطلوب على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي، وتشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسات المحلية، وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وترقية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية، وتتوخى هذه الجهود مجموعة من الأهداف النوعية المتمثلة في: مكافحة الفقر أولاً، وخلق مناصب الشغل ثانياً، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثاً. (الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، 2001)

- وقد تميز هذا البرنامج بمجموعة من الخصائص المتمثلة في: (بوعشة، 2013، ص 04)
- تم تكييف البرامج وفقاً للظروف السائدة، حيث أن البرنامج أعد وفقاً للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعلياً في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.
 - رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية، ومنها عصرنة إدارة الضرائب، وضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية،... الخ.
 - إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية، تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي، والقطاع الطاقوي... الخ.
 - دوافع تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي:

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بصناع القرار في الجزائر لتبني مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001 _ 2004، وتتمثل في: (معيزي، 2018، ص 273، 274)

أ- تدني معدلات النمو الاقتصادي: شهد معدل النمو الاقتصادي نمواً ضعيفاً قبل فترة تطبيق هذا المخطط، بسبب ضعف أداء القطاعات المنتجة للقيمة المضافة، نظراً لقلّة تمويل هذه القطاعات من الخزينة العمومية للدولة، نتيجة للأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1986، وظهور الركود الذي أثر على وتيرة النمو الاقتصادي، بانخفاضه من 5,2% سنة 1985، إلى -0,2% سنة 1986، ثم -0,7% سنة 1987، -1,9% سنة 1988، وبلغ خلال الفترة 1995 _ 2000 في المتوسط حوالي 3,2%، ويعتبر هذا المعدل ضعيفاً وغير كافٍ مقارنة

بالاحتياجات الأساسية والضرورية للسكان، لذلك كان من الضروري اعتماد هذا المخطط بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي إلى المستوى الذي يتلاءم والمتطلبات الأساسية للسكان.

ب _ ارتفاع معدل البطالة: حيث شهدت معدلاتها ارتفاعا متزايدا من سنة لأخرى، فقد انتقل هذا المعدل من 9,7 % سنة 1985 إلى 24,4 % سنة 1990، 26% للفترة (95_97)، ثم 29,5 % سنة 1998، و33% سنة 1999، 29,8 % سنة 2000، وقد دفع هذا الواقع غير المريح لتطبيق هذا المخطط، الذي كان من بين أولوياته وأهدافه توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة المرتفعة.

ج _ ارتفاع معدل الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان: عرفت ظاهرة الفقر في الجزائر نموا كبيرا منذ تطبيق سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية وحل وخصوصة المؤسسات الاقتصادية ابتداء من سنة 1992، إذ ارتفعت نسبة الفقر من 8,1 % عام 1986، إلى 12,1 % عام 1988، ثم 14,1 % عام 1995، ليتراجع إلى 12,1 % عام 2000، وقد أورد البنك الدولي في أحد تقاريره سنة 1995، أن عدد الفقراء في الجزائر بلغ حوالي 6360000 فقير، 6 % منهم من سكان الأرياف.

كما أحصت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة وجود 177 بلدية تفشت فيها مظاهر الفقر، واعتمادا على نتائج خريطة الفقر التي أعدتها الدولة في هذا الإطار، باعتماد أربعة مؤشرات وهي: الصحة، التعليم، السكن، حصة البلدية من الدخل الوطني.

- المحاور الكبرى لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع محاور رئيسية، كل محور يخص قطاع رئيسي معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، (بوفليح، 2013، ص 46) وسيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2004)

النسبة المئوية	(مليار دينار) المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات _ القطاع
40,1%	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	1_ أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38,8%	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	2_ تنمية محلية وبشرية
12,4%	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	3_ دعم قطاع الزراعة والصيد البحري
8,6%	45,0			15,0	30,0	4_ دعم الإصلاحات
100%	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000_2010، مرجع سابق، ص 46، نقلا عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن أكبر قيمة من المبلغ المخصص للاستثمار في هذا البرنامج كانت موجهة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40,1 %، وهذا يدل على سعي السلطات لتدارك التأخر في التنمية والذي ارتبط بالأزمة الاقتصادية والأمنية للفترة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء، والتي نتج عنها دمار العديد من الهياكل القاعدية للدولة، كذلك يعود هذا الاهتمام بالقطاع لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية وتأثيره الكبير

على باقي القطاعات الأخرى، كما أن التكلفة الكبيرة لمشاريع القطاع تستلزم تخصيص مبالغ كبيرة له، واحتل قطاع التنمية المحلية والبشرية المرتبة الثانية فيما يخص قيمة المبالغ المخصصة للاستثمار في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 _ 2004، بنسبة 38,8 % من قيمة البرنامج، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12,4 %، ثم قطاع دعم الإصلاحات بنسبة 8,6 %.

وفيما يخص التوزيع السنوي للبرنامج، فنلاحظ من خلال الجدول أنه قد تم توزيع القيمة المخصصة للإستثمار في البرنامج على السنوات الأربعة، أما بخصوص عدد المشاريع الإجمالية التي تضمنها فقد بلغت 16023 مشروع موزعة كما يلي:

جدول رقم (06): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	عدد المشاريع
الري والفلاحة والصيد البحري	6312
السكن والعمران والأشغال العمومية	4316
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية شبابية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
إتصالات، صناعة	623
صحة، بيئة، نقل	653
الحماية الاجتماعية	223

200	الطاقة، الدراسات الميدانية
-----	----------------------------

المصدر: تقرير حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، مصالح رئاسة الحكومة، 2006

وقد سمح هذا البرنامج بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي والذي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تجاوز نسبة 4 % في المتوسط خلال الفترة (2001 _ 2004)، كما تجاوز النمو الاقتصادي خارج المحروقات 5% في المتوسط خلال نفس الفترة، وهذا بفضل النتائج الإيجابية المحققة على مستوى قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية وكذا القطاع الفلاحي. (بن سميعة، 2012_2013، ص 297)

2.1.3: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005_2009)

- تعريف البرنامج:

بعد أن تمت إعادة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية في أبريل 2004، تعهد الإلتزام بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وقام بتوجيه تعليمة للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، (زيمان، 2010، ص 96) وخصص لهذا البرنامج مبلغ أولي يقدر ب 4202,7 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وهذا ما يعكس رغبة السلطات في المضي نحو سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحريك وتيرة النمو وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

- أهداف البرنامج:

تم وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها: (بوددخ، 2014_2015، ص 208)

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وتكملة نشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: ويعود ذلك للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، والعمل على تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد، والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في

دعم إنتاجية القطاع الخاص، من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: حيث يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سائلة الذكر، حيث أنه يعتبر نتاج تضافر جملة من العوامل والظروف التي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي، وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

- محاور البرنامج:

تم تقسيم البرنامج إلى 5 محاور رئيسية نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (07): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 _ 2009):

النسبة %	المبلغ بالملايير دج	القطاعات
45%	1,908,5	أولا _ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
	555,0	• السكنات
	141,1	• الجامعة
	200	• التربية الوطنية
	58,5	• التكوين المهني
	85,0	• الصحة العمومية
	127,0	• تزويد السكان بالماء
	60,0	• الشباب والرياضة
	16,0	• الثقافة
	65,0	• إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت
	95,0	• أعمال التضامن الوطني
	19,1	• تطوير الإذاعة والتلفزيون
	10,0	• إنجاز منشآت للعبادة
	26,4	• عمليات تهيئة الإقليم
	200,0	• برامج بلدية للتنمية
	100,0	• تنمية مناطق الجنوب
	150,00	• تنمية مناطق الهضاب العليا

40,5	1,703,1	ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية
	700,0	• قطاع النقل
	600,0	• قطاع الأشغال العمومية
	393,0	• قطاع الماء (السدود و التحولات)
	10,15	• قطاع تهيئة الإقليم
8	337,2	ثالثا : برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	300,0	• الفلاحة والتنمية الريفية
	13,5	• الصناعة
	12,0	• الصيد البحري
	4,5	• ترقية الاستثمار
	3,2	• السياحة
	4,0	• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
4,8	203,9	رابعا : تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
	34,0	• العدالة
	64,0	• الداخلية
	65,0	• المالية
	2,0	• التجارة
	16,3	• البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال
	22,6	• قطاعات الدولة الأخرى
11	50,0	خامسا:برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4,202,7	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 _ 2009، أفريل 2005، متاح

على الموقع : (http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf(18/03/2019))

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن البرنامج قسم إلى 5 محاور كبرى، وقد احتل المحور الأول أي برنامج تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو والمقدرة ب 1,908,5 مليار دج، أي ما يعادل 45% من قيمة البرنامج، نظرا لأهمية التنمية البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن الذي خصص له مبلغ 5550 مليار

دج، يليه قطاع التربية الوطنية بقيمة 200 مليار دج، ثم قطاع التعليم العالي فالتكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بالماء، الشباب والرياضة، الثقافة، إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنجاز منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، وتنمية مناطق الهضاب العليا.

أما فيما يخص برنامج تطوير المنشآت الأساسية فقد خصص لهذا البرنامج نسبة 40,5 % من القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد وزع هذا البرنامج كذلك على عدة قطاعات احتل فيها قطاع النقل أكبر قيمة من المبلغ أي حوالي 700 مليار دج، يليه قطاع الأشغال العمومية بقيمة 600 مليار دج، ثم قطاع الماء بمبلغ 293 مليار دج، وقطاع تهيئة الإقليم بمبلغ 10,15 مليار دج.

كما خصص لبرنامج التنمية الاقتصادية مبلغ مالي قدره 337,20 مليار دج أي حوالي 8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وخصصت أكبر قيمة من المبلغ المخصص لبرنامج التنمية الاقتصادية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية نظرا لدور وأهمية هذا القطاع في دفع عجلة التنمية بالجزائر، وقدرت ب 300 مليار دج، يليه القطاع الصناعي ب 13,5 مليار دج، الصيد البحري 12 مليار دج، ترقية الاستثمار 4,5 مليار دج، السياحة 3,2 مليار دج، وأخيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 4 مليار دج.

وقد استفاد برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها من قيمة 203,9 مليار دج، أي ما يقارب 4,8 % من القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وكان هذا البرنامج موجه لإصلاح وتطوير مجموعة من الأجهزة الحكومية المتمثلة في العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، إضافة إلى مجموعة من قطاعات الدولة الأخرى.

وخصص لبرنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال غلاف مالي قدره 50,0 مليار دج، أي 1,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

وقد أدى الإنفاق الحكومي المعتبر في إطار هذا البرنامج وتنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي أوجدت العديد من فرص العمل، إلى تحسين ظروف معيشة الأسرة الجزائرية، فأصبح قرابة نصف الجزائريين يتمتع بسكنات فردية في إطار توفير السكن الاجتماعي

الريفي والسكن التساهمي الترقوي، تطبيقا لبرنامج بناء أزيد من مليون وحدة سكنية جديدة من 2005 إلى غاية 2009، كما تقلص عدد المنازل الهشة ب 22,4% في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2007 تنفيذًا لبرنامج القضاء على الأحياء القصديرية، واستفادت الأسر من خدمات الكهرباء بنسبة 98,6%، ومن شبكات الصرف المتطورة بنسبة تفوق 92,5% سنة 2006، كما تقدر نسبة وصول السكان سواء في المناطق الحضرية أو الريفية إلى المياه النقية والمأمونة ب 95% سنة 2008، إضافة إلى تأمين حماية إجتماعية متكاملة لأفراد الأسرة من خلال استعادة 80% من الجزائريين من الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، هذه الأخيرة التي مكنت من انخفاض نسبة الوفيات وزيادة معدل الحياة عند الولادة.

كما أدت التحسينات التي شهدتها قطاع التربية الوطنية إلى تراجع معدل الأمية لدى الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر، والذي إنتقل من 34,5% سنة 1998 إلى 24,6% سنة 2008. (بن سميعة، 2012_2013، ص، ص 301،300)

جدول رقم (08) : أهم المؤشرات الاقتصادية للمخطط 2005 _ 2009

السنة/المؤشرات الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	7561984,4	8514838,8	9366562,1	11090022,2	10034255,0
معدل البطالة	15,26	12,3	11,8	11,3	10,2
معدل التضخم	1,38	2,31	3,68	44,86,	5,74
رصيد الميزان التجاري مليون دولار	26,474	34,049	60,585	78,581	45,168
ميزان المدفوعات	16,95	17,73	29,55	36,99	3,85
سعر الصرف مقابل الدولار	73,27630833	72,64661 667	69,2924	64,5828	72,647441667

5,687	5,921	5,995	5,603	17,192	المديونية الخارجية
4290	4100	3500	3020	2630	نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني بالدولار الأمريكي

المصدر: عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، دراسة حالة الجزائر

خلال الفترة (1988 _ 2011)، 2013_2014، ص 250

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن معظم المؤشرات الاقتصادية سجلت نتائج إيجابية خلال فترة البرنامج، حيث انتقل الناتج الداخلي الخام من 7561984,4 مليون دولار سنة 2005 إلى 10034255,0 مليون دج سنة 2009، كما ارتفع رصيد الميزان التجاري من 26,474 مليون دولار سنة 2005 إلى 45,186 مليون دولار سنة 2009، وانخفض معدل البطالة من 15,26 % سنة 2005 إلى 10,2 % سنة 2009، وانخفضت المديونية الخارجية وارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني.

وقد تم خلال نفس الفترة إدراج برنامجين مكملين لهذا البرنامج هما: برنامج تنمية جنوب الجزائر، وبرنامج تنمية الهضاب العليا.

- برنامج تنمية جنوب الجزائر: بناء على قرار مجلس الوزراء الجزائري المنعقد في 15 جانفي 2006، فقد تقرر تخصيص زيادة في قيمة الموارد المالية المخصصة لتمويل برامج تنمية ولايات الجنوب الممتد بين سنة 2006 و2009، فتم رفع قيمة التمويل من 250 إلى 377 مليار دينار، ويشمل برنامج تنمية الجنوب عشرة ولايات تتربع على أكثر من 80 % من مساحة الجزائر وتتمثل في كل من: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إليزي، تندوف، الوادي، غرداية، ويشتمل البرنامج على مجموعة من المشاريع التي تهدف لتحسين ظروف معيشة سكان هذه الولايات، وقد تم تخصيص مبلغ 110 مليار دينار من أجل بناء المنازل، و8 مليار دينار لتزويدها بالماء الشروب. (معطى الله و بزاي، 2013، ص 14)

- برنامج تنمية الهضاب العليا:

لقد اشتمل برنامج تنمية الهضاب العليا على العديد من المشاريع الخاصة بمجموعة من الولايات الداخلية ومنها: سطيف، برج بوعرييج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة، بهدف فك العزلة

التي تشهدها هذه المناطق، بالإضافة إلى العمل على تنمية منطقة الهضاب العليا عبر توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- تطوير شبكة الطرقات وتوسيعها، والربط بين المناطق النائية والمدينة الأم.
- العمل على توفير المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي لسكان هذه المناطق.

- العمل على إصلاح المناطق الريفية والاستثمار فيها والاستفادة منها، خاصة تلك الأراضي الفلاحية خلال مرحلة العشرية السوداء.

- إنشاء المركبات الرياضية، المراكز الثقافية، ووسائل التسلية والترفيه الخاصة بالشباب. (معطى الله و بزازي، 2013، ص، ص 14، 15)

3.1.3 : النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي

رغم النتائج الإيجابية المحققة من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي (2001 _ 2004)، ودعم النمو الاقتصادي (2005 _ 2009)، إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بحجم الموارد الضخمة التي خصصت لها، كما تبقى مرهونة بتغيرات أسعار النفط، إضافة إلى أن معدلات البطالة والفقر وقيمة الحد الأدنى للأجور تظل بعيدة عن المستوى المطلوب.

وفي تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الذي نشر في جويلية 2004، والذي تضمن تقييم لنتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 _ 2004)، تمت الإشارة إلى أن الخطة المنتهجة خلال هذه الفترة قد ترتب عنها نتائج متباينة لاسيما فيما يتعلق باستدامة النمو والتوظيف، ونقاط الضعف التي قد تنطوي عليها خاصة على مستوى التوازن الداخلي، كما يرى صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2006، بأن نتائج هذا البرنامج ترتبط أساسا بكفاءة تخصيص هذه الأموال من قبل الإدارات وقدرتها على توظيفها، وكذلك قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه الاستثمارات. (معطى الله و بزازي، 2013، ص 298)

وقد انتقد البنك الدولي سير عمل برنامج الإنعاش الاقتصادي بناء على دراسة قام بها هذا الأخير سنة 2004 متضمنة نصف مدة البرنامج، حيث رأى أن المشاريع التي تم اختيارها مكلفة جدا، مع ضعف قدرتها على تحقيق الأهداف الإستراتيجية القطاعية، وتعدد جهات اتخاذ

القرارات بشأن المشاريع الاستثمارية، حيث بلغت 25 لجنة وزارية، و4 لجان ولائية، كما توقع البنك الدولي أن هذه المشاريع ستؤدي إلى زيادة الواردات أسرع من زيادة الصادرات، خاصة في مجال النقل والأشغال العمومية. (براهمية، ص 79)

وفي تقييم لسياسة إنعاش ودعم الاقتصاد الوطني، المطبقة في برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، حسب انعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية، من حيث معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، ميزان المدفوعات، يتبين لنا ما يلي:

• **النمو الاقتصادي:** فقد تم تسجيل معدلات متذبذبة، فرغم إيجابيتها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، بالنظر إلى حجم المبالغ المنفقة خلال هذه الفترة، وقد بلغ متوسط النمو خلال الفترة 2001 _ 2004 ما يعادل 5,02 %، وهي فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما خلال الفترة 2005 _ 2009 والتي تم خلالها تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، فقد بلغ متوسط معدل النمو 2,94 %.

• **معدلات التضخم:** شهدت معدلات مرتفعة خلال فترة البرامج وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(09): تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2001 _ 2009)

السنوات المؤشرات	/	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم		4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	1,8	3,7	4,8	5,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2010

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدلات التضخم كانت مرتفعة خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وخاصة خلال سنتي 2001 و2004، حيث بلغت 4,2 و3,6 على التوالي، وهذا راجع للارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، أما سنوات 2002

و2003 فشهدت انخفاض في معدل التضخم حيث سجل 1,4 و2,6 على التوالي، كما تراجع سنة 2005 إلى 1,6 %، ثم ارتفع إلى 5,7 % كحد أقصى سنة 2009.

معدل البطالة:

يبين كينز إلى أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي _ حالة التوسع في الإنفاق العمومي _، تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي، الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة. (روشو، صفحة 32)

وسنوضح من خلال الجدول التالي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال تطبيق سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي(2001 _ 2009).

جدول رقم(10): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 _ 2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2

المصدر: قوانين المالية الأولية والتكميلية لسنوات 2001 _ 2014 _ وزارة المالية _ الوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمارات .

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل البطالة بالجزائر قد شهد انخفاضا محسوسا ومتواصلا منذ الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، حيث تراجع معدل البطالة من 27,3 % سنة 2001، إلى 17,7 % سنة 2004، ثم تواصل في الانخفاض إلى أن بلغ 10,2 % سنة 2009، أي في فترة نهاية تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ويعود هذا التراجع في معدلات البطالة بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بفعل تطبيق البرامج التنموية المشار إليها سابقا، غير أن ما يميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية، كما أن عدد كبير منها ذو طابع مؤقت.

ويشير عبد الرحمان تومي إلى أنه بالرغم من التراجع المؤكد في حجم البطالة خلال هذه الفترة، إلا أنه ينبغي التعامل معها بتحفظ، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار الواقع الملموس، وما ينجر عنه من تسجيل للهجرة الجماعية على متن قوارب الموت، وظاهرة الانتحار التي باتت تتطور من سنة إلى أخرى، ناهيك عن أحداث الشغب التي تظهر بين الفينة والأخرى في مختلف الولايات. (تومي، 2011، ص 280)

كما أن القراءة المتأنية والفاحصة لحصيلة إنجازات ونتائج سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي الممتدة خلال الفترة (2001_2009)، تؤكد أن مقارنة تنوع بنية الاقتصاد الجزائري لم يطرأ عليها أي تغيير، وأن الثروة البترولية للجزائر تمكنها من مراكمة مبالغ هامة، تحقق التوازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مقارنة بالكثير من الدول الأخرى، إلا أنه لا ينبغي الإفراط في سياسة الإنفاق دون تحديد محكم للأولويات أو دراسة متأنية لجدوى المشاريع المبرمجة، ومن أجل إحداث القطيعة مع أسلوب البرامج الماضية التي اتسمت بالتبذير وسوء التدبير، كان من اللازم أن تقدم الحكومة تقييما مفصلا لما أنجز وما لم ينجز خلال المدة الماضية، قبل الانخراط في مخطط جديد، فالحديث الرسمي العام على أن المخططين السابقين أتاحا تحقيق مكتسبات هامة وتطورات كثيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، غير مقنع لأن المحك الحقيقي ينسب لتحسن المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطنين والتصدير خارج المحروقات والأمن الغذائي. (قندوز، قاسمي، و بلحيمر، 2017، ص 196)

2.3 : سياسة توطيد النمو الاقتصادي (2010_2014)

أقرت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010 _ 2014، كثالث برنامج إنفاق عام في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وذلك في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي، والتي شرعت فيها منذ سنة 2001.

1.2.3 : تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي وأهدافه

- تعريف البرنامج:

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010_2014 ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لسنة 2001، وقد قدرت القيمة الإجمالية

لهذا البرنامج بما يقارب 21214 مليار دج، أي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار، منها حوالي 130 مليار دولار خاصة باستكمال ما جاء في البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 _ 2009، وحوالي 155 مليار مليار خاصة بالبرنامج الجديد خلال الفترة 2010 _ 2014. (بودخدخ، 2014_2015، ص 213)

- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

كان الهدف الأساسي من إقرار برنامج توطيد النمو الاقتصادي، والمخطط الخماسي الأول 2010 _ 2014 هو الاستمرار في دعم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، فبغض النظر عن قوة هذا المسار ومدى ديمومته، فإنه كان جليا أن ما أقرته الجزائر من برامج إنفاق عام، كان لها أثرها الإيجابي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالفترة السابقة لتطبيق هذه البرامج.

إضافة إلى ذلك فإنه ونتيجة للمخلفات السلبية لفترة التسعينات على الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وللنقائص التي مست ما سبق تطبيقه من برامج إنفاق عام من جهة أخرى، فقد رأت السلطات الجزائرية ضرورة إقرار برنامج إنفاق عام ثالث، يصب في إطار السعي لتحسين أكثر لمستوى معيشة السكان وتوفير أفضل الظروف للتطور الاقتصادي والحد من جملة النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري على مستوى البنى التحتية والخدمات العامة، كما يساهم من جهة أخرى في مواجهة أي تداعيات سلبية محتملة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري. (بودخدخ، 2014_2015، ص 213)

2.2.3 : محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي

تم تقسيم البرنامج إلى مجموعة من المحاور الرئيسية نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (11): التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 _ 2014

الوحدة : مليار دج

النسب	المبالغ	القطاعات
% 49,59	10122	التنمية البشرية
%31,59	6448	مواصلة تطوير المنشآت القاعدية
%8,16	1666	تحسين الخدمة العمومية
%7,68	1566	التنمية الاقتصادية
%1,76	360	مكافحة البطالة
% 1,22	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال
%100	20412	المجموع

المصدر: مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، ملحق بيان السياسة العامة

متاح على الموقع: www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declarationp

2010 ar.pdf

فمن خلال الجدول نلاحظ أن هذا البرنامج أعطى أولوية لقطاع التنمية البشرية، حيث خصص لها نسبة 49,59% من قيمة البرنامج، وذلك لأهمية هذا القطاع باعتباره ركيزة أساسية للتنمية لما يتضمنه من قطاعات هامة تتمثل في قطاع التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، السكن، المياه، الطاقة... الخ، كما خصص البرنامج لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية مبلغ 6448 مليار دج، أي ما يعادل 31,59% من القيمة الإجمالية للبرنامج نظرا لأهمية

تطوير هذا القطاع في تحقيق التنمية، والملاحظ أن النسبة المخصصة لكل من قطاعي التنمية البشرية والمنشآت القاعدية تفوق 80 % من النسبة الكلية للبرنامج، في حين خصصت النسبة الباقية أي ما يقارب 20 % من قيمة البرنامج لباقي القطاعات.

وسوف نتطرق بشيء من التفصيل إلى كل قطاع على حدة لنتعرف على السياسة القطاعية للدولة من خلال هذا البرنامج.

_ تحسين التنمية البشرية:

استفاد هذا القطاع من حوالي 40% من إجمالي البرنامج الخماسي، وذلك من خلال: (عطاء الله، 2013_2014، ص 151)

- إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 إكمالية و850 ثانوية.

- لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم العالي تقرر إنجاز 600,000 مقعد بيداغوجي و400,000 سرير لإيواء الطلبة.

- إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

- قرار إنجاز مليوني وحدة سكنية منه 1,2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2010 _ 2014، أما الباقي أي 800,000 المتبقية فيتم الشروع في إنجازها قبل نهاية 2014.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

- إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

- إعداد مجموعة برامج هامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

_ تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية:

خصص لهذا القطاع أيضا ما يقارب 40% من إجمالي البرنامج الخماسي وذلك من خلال:

- تخصيص أكثر من 3100 مليار دينار لقطاع الأشغال العمومية، قصد متابعة توسيع وعصرنة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- رصد أكثر من 2800 مليار دينار لقطاع النقل، من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية، وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري.
- ما يقارب 500 مليار دج من أجل تهيئة الإقليم والبيئة.
- رصد 1800 مليار دينار لتحسين إمكانات وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة، وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

_ برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني:

خصص البرنامج الخماسي 2010 _ 2014 أكثر من 1500 مليار دينار لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وذلك بتخصيص:

- أكثر من 100 مليار دينار لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
- ما يقارب 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تحقيق مناطق صناعية، والدعم العمومي للحصول على القروض البنكية، التي يمكن أن تصل إلى 300 مليار دج.
- كما قام بتخصيص حوالي 200 مليار دينار في شكل قروض للتنمية الصناعية لتحقيق مجمعات كهربائية جديدة، تنمية الصناعة البتروكيمياوية وعصرنة المؤسسات العمومية.

- وخصص مبلغ 350 مليار دج لتشجيع خلق مناصب شغل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات، ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل ودعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل، وهذا من أجل تحقيق هدف إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

- كما خصص هذا البرنامج ما يقارب 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق دعم وتشجيع البحث العلمي، وتصميم تعليم استعمال الإعلام الآلي في كل النظام الوطني للتعليم وكذا في الخدمة العمومية.

- فقد حاولت السلطات من خلال هذا البرنامج مواصلة الجهود المبذولة في سبيل إرساء قواعد توظيف النمو، وذلك من خلال دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية وكذلك دعم كل ما يخص التنمية البشرية باعتبارها الهدف الرئيسي لأي برنامج تنموي.

3.2.3: النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة توظيف النمو الاقتصادي

إن تقييم برنامج توظيف النمو الاقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الأساسية التي سطر لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ما تبقى من البرامج السابقة إضافة إلى تحسين الظروف المعيشية.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، بالإضافة إلى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا. (ساعد، 2017_2018، ص80)

وفيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية من خلال هذا البرنامج فنجد: (بشيكر، ص 27)

_ **التربية الوطنية:** في هذا المجال تم تسجيل انجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010، أما فيما يخص سنة 2014، فنجد حوالي 26012 مؤسسة تربوية.

_ **التعليم العالي:** عرف هذا القطاع قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث نجد في 2010 ما يقارب 82 مؤسسة، في حين في سنة 2014 تم إنجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي.

_ **التكوين المهني:** تم إنجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، إضافة إلى 2100 مركز للتكوين المهني.

_ **الموارد المائية:** شهد هذا القطاع أيضا تحسنا كبيرا، حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98% سنة 2014، بينما كانت تقدر بنسبة 93% سنة 2010.

_ **الأشغال العمومية:** تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة إلى 1132 كلم من الطرق السيارة والطرق السريعة في نفس السنة.

_ **السكن:** عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا، خاصة فيما يتعلق بحجم المشاريع السكنية التي استلمت والتي مازالت قيد الإنجاز وستسلم خلال البرنامج المقبل، كصيغة البيع بالإيجار (AADL)، التي منحت الدولة كل الإمكانيات الضرورية لإتمامها في الآجال المحددة، والتي ينتظر أن تسهم بشكل كبير في القضاء على أزمة السكن بالجزائر.

وبالنسبة لتأثير برنامج توظيف النمو 2010 _ 2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر فنجد بأن فترة 2010 _ 2014 تعتبر فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري من خلال سوق النفط الدولية، إذ تراجعت الأسعار فيها نتيجة تقلص الطلب العالمي على الطاقة بما يساهم في انخفاض نمو قطاع المحروقات، الذي سجل مستويات سلبية على طول الفترة 2010 _ 2013، بمتوسط معدل سنوي قدر بـ 3,1%، وهو ما أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة المعنية. (بودخدخ، 2014_2015، ص

وقد كانت توجهات معدلات النمو في القطاعات الأربعة الرئيسية للاقتصاد الجزائري (زراعة، صناعة، بناء وأشغال عمومية، خدمات) كما يلي: (بوددخ، 2014_2015، ص، ص 223، 224)

أ _ الزراعة: خصص لهذا القطاع ضمن برنامج 2010 _ 2014 حوالي 1000 مليار دج كدعم مباشر، وهي قيمة جد مرتفعة تتجاوز ما استفاد منه هذا القطاع منذ سنة 2001 كدعم مباشر، والذي قدر بحوالي 400 مليار دج، إلا أن ذلك لم يساهم بالشكل الكافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة ولكنها ذات تطايرية كبيرة، وذلك لعدم وجود إستراتيجية واضحة يخضع لها نشاط قطاع الزراعة تضمن له التطور والنمو، متجاوزة التأثيرات الكبيرة لتغير الظروف المناخية التي تبقى هي العامل الأكثر تأثيراً في نشاط هذا القطاع والمفسرة لتلك التقلبات.

ب _ الصناعة: حقق قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات الذي خص بدعم مباشر قدر بحوالي 650 مليار دج، معدلات نمو موجبة متذبذبة في الفترة 2010 _ 2014، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع مساهمة العديد من القطاعات الصناعية وخصوصاً قطاعي الحديد والصلب ومواد البناء، لكن هذه القطاعات تحسنت تدريجياً سنة 2012 بحوالي 2 %، وعاودت الإنخفاض سنة 2013 بنفس النسبة بسبب التذبذب المسجل في معدلات نمو كل من قطاع الجلود والأحذية وقطاع النسيج وقطاع الحديد.

ج _ البناء والأشغال العمومية: استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتذبذبة نتيجة ارتفاع ما خصص له من أرصدة مالية وصلت إلى 6448 دج، لكن المقارنة بين حجم ما خصص للقطاع من جهة وما حقق من ناتج إضافي له من جهة أخرى يبرز وجود فجوة كبيرة تدل على أن الإنفاق على هذا القطاع والذي يتمثل في الاستثمار العام لا يزال يتميز بعدم الكفاءة.

د _ الخدمات: انعكس تطور مستوى المعيشة في الجزائر بالإيجاب على أداء قطاع الخدمات وخصوصاً على مستوى الإدارات العمومية الذي تزايدت حصته من إجمالي الناتج

المحلي بوتيرة متصاعدة لتصل سنة 2013 إلى 17 % مقارنة بحوالي 21% بالنسبة للقطاعات خارج الإدارات العمومية، وفي ذلك انعكاس لما جاء في البرنامج الخماسي من تركيز على تحسين الخدمة العمومية وتعظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا عند مستويات منخفضة خلال الفترة 2010 _ 2014، لم تتجاوز 3,4 %، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الإنتاج والطلب على المحروقات بسبب عدم تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى التوجهات العالمية الجديدة نحو الطاقات البديلة في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات حافظت على مستواها المقبول، وذلك راجع للأثر الإيجابي لبرنامج التنمية الخماسي. (شريط و بن الحاج، 2017، ص 100)

جدول رقم (12): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010 _ 2014

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	06	5,2	7,1	7,1	5,1
معدل النمو في قطاع المحروقات	2,6_	3,2_	3,4_	5,5_	1,8
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3,4	2,4	3,3	2,8	4,1

المصدر: شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية،

البرنامج الخماسي 2010 _ 2014 نموذجا، مرجع السابق، ص 100، نقلا عن:

Banque d'Algérie , évolution économique et monétaire en Algérie , rapport annuels (2010 _
2013) , Alger , p 13 _ 23 .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي كانت متذبذبة وبسيطة، بسبب الانخفاض المستمر في معدل نمو قطاع المحروقات والذي وصل إلى 5,5_ %، ونظرا للعلاقة القوية والطرديّة بين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومعدل نمو قطاع

المحروقات، فإن هذا الانخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2010 _ 2014 يرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور معدلات نمو قطاع المحروقات خلال نفس الفترة.

وسنحاول تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010 _ 2014 بناءا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة .

جدول رقم(13): المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 _ 2014

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات مليار / دولار
2010	3,6	10,0	4,3	14,6
2011	2,6	10,0	4,5	26,3
2012	2,5	9,7	8,89	22,2
2013	2,8	9,3	3,25	10,8
2014	3,7	9	2,8	4,75

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

فمن خلال الجدول وبالنسبة لمعدل النمو نلاحظ بأن الفترة 2010 _ 2014 سجلت معدل نمو متذبذب، قدر سنة 2010 ب 3,6 % ثم انخفض ليصل إلى 2,5 % سنة 2012، ليلبغ 3,7% سنة 2014، أما فيما يخص معدل البطالة فالملاحظ أنها انخفضت من 10 % سنة 2010 إلى 9 % سنة 2014، إلا أن هذا الانخفاض هو ضئيل مقارنة بحجم الموارد التي خصصت لهذا البرنامج من أجل امتصاص البطالة، وبالنسبة للتضخم فقد تميزت معدلاته بعدم الاستقرار وقد سجلت مستوى قياسي سنة 2012 ب 8,89 % نتيجة ضخ كتلة نقدية كبيرة خلال هذه الفترة بسبب مضاعفة كتلة الأجور من جهة، ومواصلة تطبيق البرامج الاستثمارية من جهة أخرى.

وفيما يتعلق برصيد ميزان المدفوعات نلاحظ بأنه عرف تحسنا وشهد مستويات مرتفعة خلال سنتي 2011 و2012، حيث بلغ 26,3 مليار دولار سنة 2011 و22,2 % سنة 2012، إلا أنه عرف تراجع وانخفاض إلى 4,75 مليار دولار سنة 2014، نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

فمن خلال الجدول نلاحظ أنه وعلى الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات والمبالغ الضخمة المخصصة للاستثمار في هذا البرنامج، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، حيث كانت معدلاتها ضعيفة ومتذبذبة.

3.3: السياسة الاقتصادية الجزائرية منذ سنة 2015

بداية من منتصف جويلية 2014 شهدت أسعار النفط انهيارا حادا ومفاجئا حيث انتقلت من مستويات فاقت فيها 110 دولار إلى ما دون 45 دولار في جانفي 2015، ثم إلى أقل من 30 دولار في جانفي 2016، وهذا الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط بعد أكثر من 13 عاما من الإرتفاع المستمر باستثناء انخفاض الأسعار من 97,26 دولار سنة 2008 إلى 61,67 سنة 2009، وعودتها للإرتفاع لتصل سنة 2011 إلى أعلى مستوياتها حيث بلغت 111,2 دولار في المتوسط بفضل ارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة، وهذا ما دفع بالطلب العالمي للإرتفاع وأدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار، وهذا الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازاناتها في مأزق فعلي، ورغم إرتفاع سعر النفط الجزائري مقارنة بباقي بلدان الأوبك إلا أنها تعد أكثر المتضررين بهذا الانخفاض، نتيجة لإعتمادها بشكل أساسي على عوائد المحروقات. (فوقة و بوفليح، 2017، ص، ص 151، 152)

ومن أهم أسباب انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 ما يلي:

- تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية، خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وما أدت إليه

من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تقترب من مليوني برميل/ يوم خلال عام 2014.

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.

- توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية، بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.

- عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفا لبعض التوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.

- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين على النفط الخام، واللذان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، خاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن وتيرة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

- كان للمضاربات دور كبير خاصة خلال النصف الثاني من عام 2014، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام. (بوب، 2017_2018، ص 65)

ومهما كانت الأسباب فالحقيقة هي انخفاض أسعار النفط، والمتوقع أن لا تعود إلى تجاوز سقف 100 دولار في أي وقت قريب، وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري، وهذا ما يحتم على الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه بشكل أساسي البحث عن بدائل عاجلة لتفادي حالات الأزمات الداخلية. (بوفليح، 2013، ص 154، 155)

وقد اضطرت السلطات المالية في الجزائر إلى إتباع سياسة مالية تقييدية، من خلال التوسع في الضرائب المباشرة من خلال رفع معدلها على أرباح الشركات والأجور، والعديد من الرسوم للخدمات العمومية وغيرها، وغير المباشرة من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، ناهيك عن رفع أسعار الوقود وغيرها، كل هذا أدى إلى العديد من ردود الفعل السلبية والرافضة من طرف الأعوان الاقتصاديين، بمجرد الموافقة على قانون المالية للسنوات

2013_2017، وحتى 2018، وحتى تتفادى ردود الفعل السلبية هذه لجأت إلى سياسة التسيير الكمي، من خلال قانون النقد والقرض رقم 17_10 المؤرخ في 11/10/2017، والذي تم من خلاله وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل استثنائي لمدة 5 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: (هاني و وعيل، 2018، ص 263)

- تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات.

وهذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية للحد من الآثار السلبية للأزمة، هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفذ في غضون بضعة سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط، فالجزائر في هذا الظرف الصعب تحتاج إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا، وبالتالي لابد على صناع القرار في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي، بالتوجه نحو استثمارات في قطاعات تكون ضمن الميادين التي يمكن أن تستفيد فيها الجزائر من مزايا نسبية (السياحة، الفلاحة)، تساعد على اكتساب مزايا تنافسية. (حميدوش و بوعكريف، 2017، ص 118)

1.3.3 : المخطط الخماسي 2015 _ 2019

لقد رصدت الدولة للمخطط الخماسي للتنمية 2015 _ 2019 نحو 262 مليار دولار، وهو يتضمن نظرة استشرافية إلى غاية سنة 2019 مع نسبة نمو تقدر ب 7%، ويواصل هذا المخطط الإستثمارات العمومية خاصة في مجال البنية التحتية، والتي غالبا ما تستفيد منها الشركات الأجنبية لقدرتها الاستيعابية الكبيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع فرضيات تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية، ويتم من خلاله استكمال كافة البرامج والمشاريع المسطرة في المخططات التنموية السابقة 2005 _ 2009 و 2010 _ 2014. (قنادرة، 2017_2018، ص 147)

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية 2015_2019 فيما يلي: (عقون، بوقجان، و بوفنغور، 2018، ص 206)

- **تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص من التبعية للمحروقات، عبر انتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

- **ترقية وتحسين الخدمة العمومية:** وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها، بما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية، وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

- **تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:** ويهدف في هذا المجال إلى:
 - ترسيخ ديموقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
 - تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.
 - تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
 - تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.
 - العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

ويهدف هذا المخطط لتحقيق ما يلي:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7%، مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية، من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار المنتج للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض... الخ.
- عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص المحلي والأجنبي. (حيدوشي و وعيل، 2017، ص 338)

ويمكن أن يشكل تنفيذ الخطة الخماسية للنمو 2015 _ 2019، والتي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، وهندسة المياه والبناء والصحة والتربية والتكوين المهني، فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة، وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنمية فروع جديدة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية، في النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل خاصة لفائدة الشباب، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة (7% في آفاق 2019). (اللجنة الاقتصادية لشمال إفريقيا ، ص 2،1)

وقد أكد الوزير الأول عبد المالك سلال على ضرورة أن لا يقتصر مجهود تطوير الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، مشيراً إلى دور المؤسسات في بناء اقتصاد قوي منتج للثروة بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين، وقد أشار نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي مصطفى مقيدش إلى أن إقامة اقتصاد متنوع وتنافسي مرهون بدفع الصناعة الوطنية من أجل وضع حد لفتح الباب على مصراعيه للواردات. (قنادزة، 2017_2018، ص 148)

وقد تزامن تنفيذ هذا البرنامج مع ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد، وهذا ما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة. (بن محمد، 2020، ص 54)

2.3.3 : النموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر 2016 _ 2030

لقد اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016_2019)، وعلى آفاق لتتبع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030، ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019 تتمثل في: (عقون، بوقجان، و بوفنغور، 2018، ص 208)

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير.
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

خلال الفترة (2020_2030):

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6,5 %، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2,3 مرة.
- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5,3 % عام 2015 إلى 10 % بحلول عام 2030.
- تحديث القطاع الفلاحي.

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال. (بن محمد، 2020، ص55)

ويشتمل النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية إستراتيجية قصد معالجة الإختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية، وتتجلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي: (بوعزيز و بن خديجة، 2017، ص، ص 91، 92)

_ **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:** حيث يبرز النموذج أهداف رئيسية في آفاق عام 2019 تتمثل في:

- تطوير موارد الميزانية العامة لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

_ **مقاربة التنوع والتحول الاقتصادي:** حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020 _ 2030 تتمثل في:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6,5 % سنويا خلال الفترة 2020 _ 2030.

- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2,3 مرات خلال نفس الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي).

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5,3 % في عام 2015 إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام عام 2030).

- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030)، وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

ويهدف النموذج إلى تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، ويكون ذلك عبر ثلاثة مراحل للنمو: (le nouveau modele de croissance(synthese), 2016, p. 11)

- مرحلة الإقلاع (2016 _ 2019): وتتميز برفع معظم المؤشرات القطاعية إلى المستويات اللازمة.

- مرحلة التحول (2020 _ 2025): التي تسمح بتدريك الاقتصاد الوطني.

- مرحلة الاستقرار (2026 _ 2030): وهي المرحلة التي يستطيع فيها الاقتصاد الجزائري استعمال القدرات الاستدراكية التي تراكت ومختلف المتغيرات الاقتصادية واستعمالها بهدف استقراره.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد، يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب 6,5 % ما بين 2020 و 2030، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2,3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، لينتقل من 5,3 % حاليا إلى 10 %، وهذا ما يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع

الصناعي بشكل معتبر، ويتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

ويسعى النموذج من جهة أخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الإستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف، من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره، ويهدف إلى تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من خلال السعي إلى إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية، إضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار الخاص والعام على حد سواء، ولتحقيق هذا الهدف تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة، وذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يخص قابلية الدفع الخارجي يرمي النموذج إلى تقليل الفرق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين، يتعلق البعد الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة، مما يسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير، ويتعلق البعد الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة وصناعة وخدمات)، وينتظر أن يسمح تواصل وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2020، إذ يعتبر محررو الوثيقة أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة.

ويتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية، مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية، وتطور الإستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجي والتحول الطاقوي.

ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية، تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيل لجنة ممارسة الأعمال من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء، وكذلك تمويل الإستثمار من خلال تأسيس نظام فعلي للإستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال، كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضاً إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي، مروراً بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية.

وقد حاولت الجزائر وضع إطار طويل المدى لإعادة تشكيل النمو، يعتمد على مقارنة للموازنة المالية للمدى المتوسط من 2016_2019، مع تنويع الاقتصاد الوطني للفترة 2020_2030 باستهداف معدل نمو خارج المحروقات يقدر بـ 6,5 %، ومضاعفة حصة الصناعة كقيمة مضافة إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى رفع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي إلى 2,3 مرة، مع تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف، إلا أن الاقتصاد الجزائري تواجهه أربعة عراقيل تحول دون تحقيقه لأهدافه تتعلق بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية، تطور الإستدانة الداخلية، قابلية الدفع الخارجي، التحول الطاقوي.

ومن المتوقع أن ينتج عن ضبط أوضاع المالية العامة تأثيرات سلبية على النمو خارج المحروقات، بالإضافة إلى تأثر القدرة الشرائية وما ينجم عنه من ضغوطات اجتماعية، وتعمل السلطات على تعويض هذه النقائص بدخول مشاريع صناعية هامة وتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري العام، مع تعبئة فائض القدرات غير المستعملة، وما يمكن قوله أن هذا البرنامج قد يكون أكثر صرامة مما يجب، وبالتالي فهو يدفع نحو مزيد من التشدد على الطلب الكلي (خاصة استهلاك الأسر)، مما يقود إلى تراجع الطلب في ظل اقتصاد يعاني من تصلب العرض. (مزيان وسلامي، 2017، ص 91)

ومن أجل تحقيق الأهداف التي جاء بها النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر والمشار إليها سابقاً، يحدد هذا النموذج مجموعة من المحاور الإستراتيجية تتمثل في: (بوكروح، 2017)

- دينامية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنوع بتنمية فروع نشاط جديدة، بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية مما يتطلب تسريع النمو.

والهدف بالنسبة للصناعة خارج المحروقات هو بلوغ نسبة 10 % من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتوجب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6، 5 و 7، 4 % لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1,7 % خلال الفترة المرجعية.

- تعزيز نظام الإستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يستوجب ربط النمو في قطاع المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الإستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعام أيضا، مما يستوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025، بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (ppp)، وهذا بدوره يتطلب:

- تحرير الإستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.
- سياسة قوية للتحول التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.
- الملاءمة الخارجية: الإستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسيا في المرحلة القادمة وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتم بتسارع النمو وتنوع الاقتصاد خارج المحروقات، وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا ب 6,5 % سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة

أحفورية قابل للتصدير، ومن جهة أخرى تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدمائية، مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

- بالإضافة إلى ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية، من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية برفقة برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة، إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية. (تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في افاق 2030 ، 2017)

3.3.3 : النتائج الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2015

فيما يخص تقييم السياسة الاقتصادية والبرامج التنموية التي قامت بها الجزائر من خلال المخطط الخماسي الثاني 2015 _ 2019، وكما تمت الإشارة سابقا فإن الانخفاض المستمر في أسعار النفط منذ سنة 2014، دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف ترشيد النفقات والحفاظ على الموازنة العامة، وكان من ضمن هذه الإجراءات قفل حساب برنامج التنمية الخماسي 2015 _ 2019، وتم فتح حساب باسم برنامج الإستثمارات العمومية، والذي يتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، والذي يعطي صورة عن انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية من المخطط (2017 _ 2019)، ورافق هذا إجراء تجسيد تام لكل الإستثمارات التي لم تنطلق بعد، والعمل على ترشيد النفقات لأقصى حد والإلتزام بالعمليات التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما انعكس بشكل سلبي على الأهداف التي كانت مسطرة لبرامج الاستثمارات العامة خلال هذه الفترة خاصة فيما يتعلق بالنمو والتشغيل.

كذلك توجهت السلطات الجزائرية إلى العمل على محاولة الرفع من الإيرادات العامة المتأتية من الجباية العادية، باستخدام أدوات الضرائب وغيرها، وبالمقابل اتجهت نحو تخفيف حجم الإنفاق العام بإتباع سياسة انكماشية لترشيد الإنفاق وضبطه، وقد ظهر حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة بعد الأزمة كما يلي: (حليمي و حليمي، 2018، ص37)

جدول رقم(14): وضع الإيرادات والنفقات بعد الأزمة البترولية(2015 _ سبتمبر 2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنة	2015	2016	سبتمبر 2017
الإيرادات العامة	4552542	5011581	4739618
الإنفاق العام	7656331	7297494	5534932

المصدر: وزارة المالية الخارجية، متاح على الموقع:

http://www.mf.gov.dz/article/48/zoom_sur_les_chiffres_/143/solde_global_du_tr%c3%A9sor_html

ومن بين الملاحظات حول السياسة المالية المتبعة في الجزائر بعد الأزمة النفطية لسنة

2014 مايلي: (حليمي و حليمي، 2018، صفحة 37،38)

- إفراز قوانين المالية للسنوات 2015، 2016، 2017 وضعا جديدا للنظام الضريبي في الجزائر، حيث تم رفع العديد من الضرائب والرسوم، كالرسم على القيمة المضافة الذي ارتفع بداية جانفي 2017 من 17% إلى 19% (المعدل العادي)، ومن 7% إلى 9% (المعدل المخفض).
- انعكس الرفع من المدخرات الإجبارية (الضرائب والرسوم) على قيمة الإيرادات من الجباية العادية، حيث ارتفعت بحسب الإحصائيات المقدمة على مستوى موقع وزارة المالية الجزائرية من 2091456 مليون دج سنة 2014 إلى 2482208 مليون دج سنة 2016، كما وصلت في سبتمبر 2017 إلى 1979081 مليون دج.
- رغم الارتفاع في حجم الإيرادات المتأتية من الجباية العادية، إلا أن نسبتها من إجمالي الإيرادات خلال السنوات الأخيرة بعد الأزمة لم تختلف كثيرا عما قبلها، بل شهدت انخفاضا، حيث بلغت نسبتها في السنوات 2015، 2016، ولغاية سبتمبر 2017 مايقارب 51,72% و 49,53% و 41,75% على التوالي، وهو ما يؤكد عجز السلطات من خلال أدوات السياسة المالية في جانب الضرائب والرسوم لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- يرجع هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الجباية العادية في تكوين الإيرادات العامة إلى توجيه الزيادات في الضرائب والرسوم نحو القطاع الاستهلاكي بالدرجة الأولى، بينما بقي التعامل

بحذر بخصوص قطاع الأعمال خوفا من انعكاس ذلك على سياسة تشجيع الاستثمار سواء على القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

ومن خلال الجدول المقدم أعلاه يلاحظ أن الإنفاق العام شهد انخفاضا بعد الأزمة البترولية لسنة 2014، حيث إنخفض بنسبة 4,69 %، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تعول عليه السلطات من إنجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام، ويرجع هذا إلى صعوبة الانتقال المباشر بالاقتصاد الجزائري من التوسع إلى التقشف، بعد سنوات من الاستقرار الاجتماعي بسبب المخصصات المالية الهائلة الموجهة لهذا المجال، وهذا ما جعل الجزائر في منأى عن أي مغامرة كبرى قد تمس بالاستقرار الاجتماعي، كما أن الكثير من المشاريع الكبرى كان من الضروري العمل على استكمالها.

ولا بد من الإشارة إلى أن مشكلة الإنفاق العمومي بالجزائر مرتبطة أساسا بسياسة الدعم التي تتبناها الدولة، والتي تهدف أساسا لدعم ضعيفي ومحدودي الدخل، لكنها في الحقيقة تصطدم بواقع الفساد الاقتصادي فينحرف عن ذلك الهدف.

وأیضا من بین السياسات المالية المنتهجة في الجزائر بعد الأزمة النفطية، العمل على تعبئة الإذخارات الاختيارية للقطاعين العائلي والأعمال، من خلال إطلاق تجربة القرض السندي في أبريل 2017، وذلك للحصول على موارد مالية وتقادي للجوء للاستدانة، إلا أن هذه التجربة لم تحقق الهدف المنشود من تعبئة موارد مالية كافية في ظل انحصار الموارد المالية لقطاع المحروقات.

وكتقييم للسياسة المالية في الجزائر في هذه الفترة، نجد بأنها قد سجلت عجز بعكس ما كان متوقع من قوانين المالية التي وضعت في الفترة الموالية لإنخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014.

فتطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة 2016_2019 قد تم في وضعية صعبة، تتسم بتضائل الموارد المالية للبلاد، وفي هذا السياق فقد تم اتخاذ إجراءات

إستباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016.

ويمكن بصفة خاصة تحديد السيطرة على الإنفاق العام من خلال مواصلة الجهود المبذولة منذ سنة 2015 للحفاظ على الأرصدة النقدية قصيرة الأجل والاستدامة المالية على المدى المتوسط، ومن ثم سيجرى تعزيز التدابير المتخذة في سنة 2015 والتدابير المعتمدة سنة 2016 على مدى السنوات القليلة القادمة، وسيتم توطيد هذه المجموعة من التدابير من خلال تنفيذ إجراءات في الميزانية كترشيد وتسقيف النفقات، مما يساهم في تعميق النهج الذي يرمي إلى تحقيق استخدام أمثل للموارد المالية، وترشيد الإنفاق، على أن يتعين على هذا السقف الحفاظ على النفقات غير القابلة للتقليص، مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل قطاع من أجل الحفاظ على حسن أداء الخدمات، والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية اللازمة والمنتجات والخدمات الأساسية للطبقة المحتاجة. (بن محمد، 2020، ص 59)

ومن التدابير المتخذة أيضا زيادة الاعتماد على الجباية المحلية من زيادة الضرائب كارتفاع الضريبة على القيمة المضافة من 18% إلى 19%، وزيادة الرسوم على العقارات والوقود والتبغ والأجهزة الكهربائية والمنزلية والاستيراد، بالإضافة إلى العمل على تقليص الواردات لتخفيض فاتورة الاستيراد بتحديد قائمة من المواد الممنوعة من الاستيراد كالمواد الصناعية مثل الرخام الجاهز، المحولات الكهربائية، مواد الصنابير، الغرانيت الجاهز، وبعض المواد الغذائية كالمصبرات وعصير الفواكه، الشوكولاتة وبعض المكسرات وغيرها، كما عملت السلطات العامة على تجميد التوظيف في القطاع العام في الكثير من القطاعات وإقرار عدم زيادة الأجور خلال السنوات الثلاث القادمة.

ولتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد، ستعتمد السلطات العامة تدابير معينة بهدف الحد من العجز في الموارد للفترة 2018_2019، وفي هذه الحالة ينبغي العمل على الاستفادة المثلى من تعبئة الموارد المالية في سوق سندات الخزينة، والتعبئة المثلى للمدخرات الداخلية. (بن محمد، 2020، ص 60)

وفي خضم نفاذ الموارد المالية للدولة حيث حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزا خلال السنوات 2016، 2015، 2014، والسادسي الأول لسنة 2017، وبعد أن استنفذت ودائع صندوق ضبط الإيرادات بالكامل في فيفري 2017، بعد أن غطى 8800 مليار دينار من عجز الخزينة في 2014 و 2015 و 2016، وبغية استبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي في 2018 الذي سيسمح لبنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات. (بن محمد، 2020، ص 70)

وفي تقييم للنشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015 _ 2019 أشار الأستاذ ساعد محمد إلى أنه قد واصل التوسع خلال سنة 2015 على نفس وتيرة السنة السابقة 2014، خصوصا بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة، حيث قدر إجمالي الناتج الداخلي ب 16591,9 مليار دينار (165,3 مليار دولار)، بلغ نمو إجمالي الناتج الداخلي حوالي 3,8 %، نفس وتيرة سنة 2014، بينما تراجع نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ب 0,7 نقطة مئوية ليبلغ 5,0 %، وفي سنة 2015 توقف الانخفاض في التضخم المسجل في السنوات الماضية، ليبلغ متوسط الوتيرة السنوية للمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك 4,8 %، كما تسارع تضخم أسعار الإنتاج الصناعي بوتيرة بلغت 2,3 %، فاقت ضعف الوتيرة المسجلة في 2014.

وقدر عدد البطالين ب 1,34 مليون في سنة 2015 أي ما يعادل 11,2 % من القوى العاملة، في ارتفاع ب 0,6 نقطة مئوية، وبلغ عدد الشباب الناشطون (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة) العاطلون عن العمل حوالي نصف مليون، وارتفع معدل البطالة لهذه الفئة ب 4,7 نقطة مئوية ليصل إلى 29,9 %، وارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاحة من 5,0 % في 2014 لـ 37826 دينار، أي ما يعادل 2,1 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون (18000 دينار منذ 1 جانفي 2012). (ساعد، 2017_2018 ، ص 85)

وفيما يخص النشاط الاقتصادي خلال سنة 2016 فقد بقي النمو الوطني قويا نسبيا، مجبرا بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات، بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة، بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17,406.8 مليار دينار، ومن حيث الحجم نما إجمالي الناتج الداخلي ب 3,3 %، في تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 ب 3,7 %، في حين أن النمو الاقتصادي في سنة 2016 يختلف بشكل متباين جدا عن ذلك المسجل في سنة 2015، وبالفعل فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام في 2016، قد جر أساسا بتوسع قطاع المحروقات (7,7 % مقابل 0,2 % سنة 2015)، بينما شهدت وتيرة التوسع القطاعي خارج المحروقات تراجع إلى 2,3 % مقابل 5,0 % سنة 2015، وفي ذات الفترة كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانسا ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015.

وفيما يخص التشغيل تقدر نسبة البطالة ب 10,5 % من القوى العاملة (أي 1,27 مليون شخص مقابل 11,2 % في سنة 2015)، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب (بين 16 و 24 سنة) مرتفعة، حيث تقدر ب 26,7 %، ولو أنها في انخفاض ب 3,2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015. (ساعد، 2017_2018 ، ص 94.95)

وفيما يخص النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال سنة 2017 فإن التغيرات الملحوظة في الوضعية المالية التي شهدتها الجزائر ترجمت بسيئاريوهات أدت بالحكومة إلى اتخاذ قرارات مصيرية، حيث لجأت إلى طبع المزيد من النقود (الإصدار النقدي) وبالتالي رفع الكتلة النقدية، فلم يكن ذا فاعلية على الجزائر لتوقف وتيرة الإنتاج.

كما أن إقراض الخزينة العمومية من البنك أدى إلى رفع التضخم وضعف قيمة الدينار، الأمر الذي زاد من حدة الوضع الاقتصادي بدلا من أن يخدمه، وقد سجلت وتيرة التضخم ارتفاعا كبيرا مما أثر سلبا على أسعار السلع الغذائية والمنتجات، واضطر البنك إلى خفض قيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وبالخصوص الأزمة النفطية حيث سجلت أسعار البترول تذبذبا في الفترة الممتدة ما بين أواخر سنة 2017 وبداية سنة 2018، فأصبحت الجزائر تواجه انخفاضا رهيبا في المداخيل القومية والفردية، وعليه فإن المجال المالي سجل عجز في ميزان المدفوعات أدى إلى انكماش موارد البنوك وارتفاع فاتورة الاستيراد.

وقد أدى تدهور الوضع المالي إلى إيقاع الجزائر في دوامة من الأزمات الاقتصادية التي أصبح الخروج منها شبه مستحيل، وذلك بعد فشل كل المحاولات التي لجأت إلى تعديلات في قانون المالية 2018، وطباعة النقود وما ترتب عنها من خطورة. (بلقاسم، 2018، ص 02)

وحسب ما أعلنه الديوان الوطني للإحصائيات حول النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال سنة 2017، فإن مستوى تطور الأسعار عند الاستهلاك على أساس سنوي قد بلغ سقف 5,9 %، كما ارتفع مؤشر قياس الأسعار لدى الاستهلاك خلال أوت 2017 مقارنة بجويلية 2016 بنسبة 1,8 %، وفيما يتعلق بالمتغيرات الشهرية حسب المنتوجات فقد سجلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا ب 3,6 %، مدفوعة بارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية، وارتفعت المنتجات الفلاحية الطازجة ب 7,5 % بالنظر إلى ارتفاع عدة منتجات خاصة الفواكه +21,6 %، الخضر +25,2 %، وسجلت انخفاضات الأسعار لبعض المواد خاصة اللحوم البيضاء -5,2 %، الأسماك -2,3 %، كما شهدت أسعار المنتجات الغذائية الصناعية ارتفاعا طفيفا ب 0,1 %، أما أسعار المنتجات المصنعة وكذا الخدمات فسجلت ارتفاعا ب 0,3 % . (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017)

وقد كشفت المؤشرات المالية والاقتصادية التي قدمت للحكومة برسم سنة 2017، عن ارتفاع محسوس لإيرادات ميزانية الدولة إلى غاية نهاية نوفمبر 2017، والتي قدرت بأكثر من 4920 مليار دينار، أي ما يعادل 43,02 مليار دولار، بينما سجلت سنة 2016 إيرادات إجمالية ب 43,45 مليار دينار أي ما يعادل 37,98 مليار دولار، مع ملاحظة تسجيل زيادة في تحصيل

الحماية العادية نسبته 6 % بالمقارنة بين 2016 و2017، حيث انتقلت من 2825 مليار دينار أي 24,6 مليار دولار إلى 2994 مليار دينار أي 26,1 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي بالجزائر خلال سنة 2018، فقد أكد وزير المالية عبد الرحمان راوية على تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد خلال سنة 2018، حيث سجلت تحسنا طفيفا في الأشهر الأولى من سنة 2018، كما أوضح عند عرضه لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018 أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، أنه بعد إطار تميز بنوع من الضغط على التوازنات المالية الداخلية والخارجية بفعل تراجع أسعار النفط منذ 2014، سجل الاقتصاد الوطني انخفاضا طفيفا في الاختلالات الاقتصادية الكلية والمالية، وتتجلى هذه الوضعية من خلال تحسن نسبي لبعض المؤشرات خلال الأشهر الأولى لسنة 2018، لاسيما منها الاتجاه التنازلي الذي شهدته عجز الميزان التجاري، والذي تراجع إلى 0,86 مليار دولار بين جانفي وأفريل، مقارنة ب 88,3 مليار دولار في نفس الفترة من 2017، وجاء ذلك نتيجة انخفاض واردات السلع ب 8,4 % مقابل ارتفاع صادرات المحروقات بنسبة 8,17 % في الأشهر الأولى للعام الجاري.

وتم تحقيق انخفاض في فاتورة الاستيراد بفضل التراجع المسجل أساسا في استيراد السلع غير الغذائية ب 24 %، بالرغم من ارتفاع قيمة السلع الغذائية المستوردة ب 5 %.

كما سجلت الحماية البترولية زيادة بنسبة 4,22 % بين جانفي ومارس 2018 لتبلغ 3,629 مليار دينار، مقابل 514 مليار دينار في الفترة المناظرة من سنة 2017، كما شهدت الإيرادات العادية استقرار في الثلاثي الأول لسنة 2018، حيث بلغت بنهاية مارس ما قيمته 7,828 مليار دينار مقارنة ب 6,825 مليار دينار في نفس الفترة من 2017، وحول تطور أسعار الإستهلاك، فقد بلغت بنهاية أفريل 2018 نسبة 42,3 %، مقابل 23,7 % في نفس الفترة من 2017. (ف، 2018)

وقد نشر منتدى الاقتصاد العالمي "دافوس" في سبتمبر 2016 إحصائيات تصنف الجزائر في المرتبة الأولى إفريقيا والرابعة عالميا من حيث فرض الضرائب، بمعدل 72,7 % وهذا يؤدي

إلى زيادة التهرب الضريبي، وتتحقق القاعدة التي تقضي بأن الإكثار من الضرائب يقتل الضريبة، في حين لجأت في 2018 إلى أسلوب ثاني وهو التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي)، ويترتب عن هذين الإجراءين زيادة العبء الضريبي إلى جانب الضغوط التضخمية والارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقية لدافعي الضرائب أفرادا وأموئسات، الأمر الذي دفعهم ويدفعهم إلى تعويض هذا النقص عن طريق أنشطة السوق الموازي. (موسوس، 2018، ص 180)

وعلى الرغم من التوسع الكبير في المالية العامة وأسعار النفط التي ارتفعت إلى مستوى غير متوقع، حيث ارتفع متوسط سعر البترول الجزائري (خام صحاري الجزائري) إلى 71,82 دولار للبرميل خلال السبع الأشهر الأولى لسنة 2018، مقابل متوسط سعر قدره 50,52 دولار للبرميل خلال السبع الأشهر الأولى لسنة 2017، أي بارتفاع قدره 42 % حسب معطيات وزارة المالية. إلا أن التراجع الحاد في إنتاج الهيدروكربونات (2,4%) قد أعاق انتعاش النمو عام 2018، وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو بلغ 1,5% منخفضا عن المستوى المتوقع البالغ 2,5 % في أكتوبر 2018، قبل أن يتضح مدى انخفاض الهيدروكربونات، ومع ذلك وبفضل الطلب القوي لوحظ نمو قوي في الزراعة (6,9%)، والتشييد (4,6%)، والخدمات غير الحكومية (3,8%). (البنك الدولي، 2019)

وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر نسبة 0,8 % سنة 2019 حيث سجل انخفاضا مقارنة بسنة 2018، أما فيما يخص نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فقد بلغ 2,4% في سنة 2019 مقابل 3,3 % سنة 2018، وقد بلغت نسبة التضخم في الجزائر نسبة 2,7 % على أساس سنوي إلى غاية شهر جوان 2019، وقدرت ب 1,9 % في جانفي 2020، كما أن نسبة البطالة حسب ما كشف عنه الديوان الوطني للإحصائيات قد بلغت 11,4 % في ماي 2019 مقابل 11,9 % في سبتمبر 2018.

وفيما يخص الوضعية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي في الجزائر خلال سنة 2020 فإنه يواجه العديد من المشاكل والاختلالات الناجمة بشكل خاص عن تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد مع انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن

العمل، بالإضافة إلى انخفاض عائدات النفط، وقد حذر خبراء الاقتصاد من أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع، فإن اللجوء للاستدانة الخارجية سيكون ضرورة حتمية. (أ، 2020)

كما أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن أرقام مقلقة من انخفاض بنسبة 3,9% في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020، إلى اقتراب نسبة البطالة من 15% في جوان 2020 بعدما ثبتت عند 11,4% في نهاية 2019، كما انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1,5% في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، مقابل زيادة قدرها 3,6% للفترة نفسها من 2019.

ومع إجراءات الحجر المنزلي وتوقف المؤسسات عن العمل قدرت خسائر الشركات العمومية بنحو مليار يورو من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان، كما تواجه العديد من المتاجر المغلقة بما في ذلك المطاعم والمقاهي ووكالات السفر خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ 19 مارس 2020، وقد صرح الوزير الأول عبد العزيز جراد بأن الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً وغير مسبوق ناتج عن أزمة هيكلية للحكومات السابقة إضافة إلى انهيار أسعار البترول وجائحة فيروس كورونا. (أ، 2020)

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيشهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً نسبته 5,2% هذا العام، مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المغرب العربي.

ولمواجهة وتدارك هذه الاختلالات الاقتصادية فقد أعدت الحكومة الجزائرية خطة للإنعاش الاقتصادي، وقررت في بداية شهر ماي 2020 خفض ميزانية تسيير الدولة إلى النصف، وفي قانون المالية التكميلي لسنة 2020 تم إقرار انخفاض إيرادات الميزانية إلى حوالي 38 مليار يورو، مقابل 44 مليار يورو متوقعة في الميزانية الأصلية، وقد تنبأ الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول أن يتراجع احتياطي العملات الأجنبية إلى 37,21 مليار يورو مقابل تقديرات أولية ب 43,44 مليار يورو، كما أكد بأن المحروقات ستبقى مصدر الإيرادات الرئيسي للسنوات الخمس أو العشر القادمة، مشيراً إلى أن خطة الخروج من الأزمة الاقتصادية في الجزائر ينبغي أن تستند إلى حوكمة جديدة ولا مركزية، تعتمد على خمس أقطاب اقتصادية جهوية، ودعا

إلى ضرورة التكافل بين الدولة والمواطنين بضم المسؤولين المنتخبين والشركات والبنوك والجامعات والمجتمع المدني من أجل محاربة البيروقراطية التي تشل البلاد. (أ، 2020)

كما أن نجاح الخطة الجديدة لإنعاش الاقتصاد الجزائري والخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي تشهدها الجزائر يتطلب ضرورة العمل على إعادة التوازن المالي في الجزائر وتعزيز المالية العامة والسيطرة على الإنفاق الحكومي والعمل على التوجه نحو سياسة دعم العرض الكلي بدل سياسة دعم الطلب الكلي، ووضع خطة محكمة لتنويع الاقتصاد والتخلص من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري عبر التوجه للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة كالقطاع الفلاحي، قطاع الخدمات، القطاع السياحي، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تطوير قطاع محلي تنافسي والاستفادة من تقنياته وخبراته في العمل على دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

إن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مع بداية الألفية الثالثة، دفع الجزائر إلى تبني مجموعة من السياسات والبرامج التنموية بهدف الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والأمنية التي مرت بها في تسعينات القرن العشرين والتي أثرت سلبا على جميع الأصعدة، فارتفاع أسعار النفط أعطى دفعا جديدا للسياسة الاقتصادية في الجزائر، حيث أصبحت توجهاتها توسعية تهدف إلى الرفع من حجم الإنفاق الحكومي من خلال تبني مجموعة من البرامج التنموية التي لم يشهد لها مثيل في الجزائر خاصة من حيث الموارد المالية الضخمة التي خصصت لها، بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، وتمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005_2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010_2014، برنامج التنمية الخماسي 2015_2019، النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016_2030.

وقد تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما ساهمت في تحقيق انتعاش نسبي على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر، إلا أن النتائج المحققة لم تكن بحجم الأهداف المسطرة والموارد المالية الضخمة المخصصة لهذه البرامج، لضعف منظومة التخطيط في الجزائر، سوء التسيير، انتشار الفساد بمختلف أشكاله وعلى مختلف الأصعدة وخاصة في بعض القطاعات الحيوية وهذا ما أدى إلى تبذير وتهريب وسرقة أموال الدولة وأثر على أدائها لمهامها ودورها التنموي وحال دون تحقيقها للنتائج المستهدفة من سياساتها التنموية، وانعكس سلبا على مسار تنفيذ هذه البرامج من خلال سوء تسيير الأموال المتاحة والتخفيض من كفاءة وفعالية استخدامها، كما أن الاعتماد المفرط لصناع القرار في الجزائر على عائدات النفط لتمويل مختلف البرامج التنموية يجعل تحقيق هذه البرامج لأهدافها مرهون بتحسين واستقرار أسعار النفط على المستوى الدولي، وينعكس سلبا على مسار تطبيق هذه السياسات وتحقيقها للنتائج التي سطرت من

أجلها، وهذا ما يؤكد على حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة تساهم في خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

الفصل الرابع:

تحديات وآفاق السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

تسعى الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها من خلال تبني مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية، إلا أن النتائج التي تحققتها هذه السياسات وبالرغم من أهميتها لا تتناسب مع الأهداف المسطرة وكذلك مع حجم الموارد المالية الضخمة المخصصة لها، فالإقتصاد الجزائري لا زال يعاني ويتخبط منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم في العديد من المشاكل الهيكلية بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات والمعوقات التي تقف كحجرة عثرة وتحول دون تحقيق السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر لأهدافها.

وهذا ما يستدعي تضافر الجهود الوطنية والمحلية من طرف صناع القرار في الجزائر من أجل تدارك مواطن الضعف والخلل في الإقتصاد الجزائري وأهم مشاكله وتحدياته والعمل على مجابته وتلافيها، ويكون ذلك من خلال وضع سياسات عامة اقتصادية نابعة من واقع الإقتصاد الجزائري، قادرة على التكيف مع متغيراته ومستجداته، وتكون لها القابلية لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر.

وبهدف عرض وتحليل الأفكار سابقة الذكر فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية تتمثل في:

المبحث الأول: تحديات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: آفاق السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث: سيناريوهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

1.4: تحديات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

بالرغم من سعي الدولة الجزائرية الدائم لتنمية وتطوير اقتصادها عبر تبني مجموعة من البرامج والسياسات العامة الاقتصادية والتي تخصص لها ميزانيات مالية معتبرة، إلا أن النتائج التي تحققت هذه السياسات وبالرغم من أهميتها لا تتناسب مع الأهداف المسطرة لها وكذلك مع حجم مخصصاتها المالية، ويعود ذلك لمجموعة من التحديات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري منها ما يتعلق بطبيعته الهيكلية ومنها ما يتعلق بضعف منظومة التخطيط والرؤية الإستراتيجية لدى صناعات القرار في الجزائر وسنحاول التطرق لأهم هذه المشاكل والتحديات من خلال ما يلي:

1.1.4 : الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ربيعيا بامتياز، حيث تشكل العائدات البترولية أهم مصدر للتمويل، وترتبط باقي القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الكلي للبلد بشكل مباشر بقطاع المحروقات، وقد لعب النفط دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وتحديدًا منذ عملية تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971، أين دخلت الجزائر مرحلة جديدة في مجال الطاقة، وأصبحت فاعلا هاما في سوقها العالمي، بعد انضمامها للمنظمات والهيئات الخاصة بالنفط على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، فساهم النفط في إعطاء تلك المكانة للجزائر، وقدمت عوائده المالية الهائلة فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويله لمختلف المخططات التنموية، والرفع من حجم الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الاجتماعي، خاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، أين تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية بمخططات التنمية الثلاث: الإنعاش الاقتصادي (2001 _ 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 _ 2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010 _ 2014).

إلا أن واقع الاقتصاد الجزائري يكشف بالمقابل حقيقة أخرى مفادها أن عوائد النفط حضرت لكن غابت معها التنمية الاقتصادية، وانعكست الطبيعة غير المستقرة لأسعاره على الاقتصاد الوطني، حيث أصبح هذا الأخير رهين تلك التقلبات، في ظل لا منطقية عمل السوق

النفطي الذي لا تحركه آليات العرض والطلب، وإنما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا وللمستهلكين في أغلب الأحيان. (حليمي ح.، 2017، ص 118)

- مفهوم الاقتصاد الريعي:

يشير مفهوم الريع إلى نوع من أنواع النظم الاقتصادية التي تسيطر فيها صادرات المواد الأولية على بنية الاقتصاد، وذلك على مستوى البنية الاقتصادية للنتائج المحلي الإجمالي وكذلك على مستوى المالية العامة، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على طبيعة الاقتصاد الريعي وأهم خصائصه ومقوماته.

التعريف اللغوي: الريع لغة، يعني النماء والزيادة ويقال أرض مريعة أي مخصبة، وريعان كل شيء أوله ومنه ريعان الشباب، والريع (بالكسر) المرتفع من الأرض وقيل الجبل، ومنه قوله تعالى: أتبنون بكل ريع آية تعبثون. (تحسين حمه، 2016، ص 108)

التعريف الاصطلاحي: اختلف الباحثون والكتاب حول تعرف مصطلح اقتصاد الريع، إلا أن أغلبهم اتفقوا على مضمون واحد لهذا التعريف، وهو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل.

ويعتبر آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) أول من استخدم هذا المصطلح باعتباره شكلا من أشكال المردود المالي، ولكن أول من استعمله كمنط اقتصادي هو كارل ماركس في كتابه (رأس المال)، حيث قال: في الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج. (Bablawi, 1987, p. 51)

فالاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل، وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كميّاه الأمطار والنفط والغاز، أما مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية فيعني: "الدخل الناتج عن مورد طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا المورد".

ويعرف بأنه: " كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة (المال)، وأفضل التعريفات هو التعريف الثاني، فكل دخل لم يتولد نتيجة عمل فهو دخل ريعي، والعمل هنا يعني تصنيع أو تجارة أو تقديم خدمة، ويعتمد الاقتصاد الريعي بشكل أساسي على عنصر " الأرض " كما هي، دون أن يستخدمه لإنتاج شيء آخر، وذلك على خلاف الاقتصاد الصناعي أو الزراعي، فالزراعة والصناعة لا تعدان من الاقتصاد الريعي لأنهما تقدمان قيمة مضافة على المواد الخام أو السلع الوسيطة، فالزراعة تقدم قيمة مضافة محدودة بتحويل البذور إلى محاصيل، والصناعة تقدم قيمة مضافة بتحويل سلعة وسيطة إلى سلعة استهلاكية... الخ. (كنعان حمة و أبو بكر، 2018، ص 599)

ومن جهة أخرى فإن اقتصاد الريع يعني اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، لهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية، فالاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد في مدخوله المادي على بيع سلع غير إنتاجية في الأسواق الخارجية كالنفط والذهب والنحاس، وهذا المدخول المادي يسمى ريعا، وبالنظر إلى الاقتصاديات الخليجية نجدها نموذجا مثاليا للاقتصاديات الريعانية، فهي تعتمد بشكل جوهري على الريع المتحصل من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية للنفط، وهو ريع هائل في حجمه ونتائجه، فمنذ اكتشاف النفط في الثلاثينات تبدل نظام الإنتاج والنظام الاقتصادي للبلدان الخليجية بشكل تام وانتقل من حالته الأولية التي تعتمد على صيد اللؤلؤ والتجارة، إلى اقتصاد يعتمد على متحصلات بيع النفط بشكل شبه كامل. (كنعان حمة و أبو بكر، 2018، ص 600)

وتمثل الجزائر نموذجا من نماذج الاقتصاد الريعي، حيث يرتبط اقتصادها بشكل كبير ومباشر بالتغيرات الحاصلة على مستوى سوق النفط العالمي، حيث تتمتع الدولة بعوائد مالية كبيرة في حال ارتفاع سعر هذا الأخير، تستغلها بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة، دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تتعش

الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل، وهذا ما يجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش وعرضة للأزمات والاختلالات الاقتصادية التي ترتبط بانخفاض أسعار النفط.

وينقسم الاقتصاد الريعي إلى نوعين هما: الريع الداخلي والريع الخارجي (تحسين حمه، 2016،

ص 110)

_ الريع الداخلي: إن وجود الريع الداخلي يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية تشارك العناصر الربعية، ويفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية، بل إن وجود الريع نفسه لا يمكن أن يكون دون هذا النشاط الإنتاجي، فالريع الداخلي ما هو إلا نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، لذلك فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفا جزئيا للاقتصاد يشير إلى مجموعة من الفئات دون الأغلبية.

_ الريع الخارجي: في حالة الريع الخارجي فإن التحويلات تأتي من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة، ولهذا يستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية، ويقصد العلماء هذا النوع عندما يصفون دولة واقتصادها بأنها دولة واقتصاد ريعيين.

وحتى تعتبر الدولة ريعية يجب أن يكون من يدفع الريع أجنبيا، لأنه لو لم يكن أجنبيا لما أثر على مجمل الدخل في الدولة، فبما أن الريع ليس حصيلة إنتاج معين، فهو بالضرورة حصيلة إعادة توزيع للثروة من دافع الريع إلى محصله، وبالتالي لو كان الريع مقتصرًا على معاملات داخل الدولة، لما أنتج دخلا جديدا على مستوى المجتمع، لذلك يجب أن يكون الريع مدفوعا من الخارج ليؤثر على دخل الدولة كتحويل من خارج الدولة لداخلها، فالاقتصاد الريعي بكلا نوعيه الداخلي والخارجي يعرف بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تميزا عن اقتصاد الإنتاج، فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من أجل السيطرة على الريع وبهذا يكون أكثر النشاط الاقتصادي ضامنا لتداول الدخل ولا يعد مسلكا متجها وجهة إنتاجية، ولهذا ذهب بعض المفكرين

الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد الحديث بدأ عندما تحول اقتصاد الدولة من اقتصاد تداولي إلى اقتصاد إنتاجي يعتمد على الإنتاج وتوزيع العمل.

- خصائص الاقتصاد الريعي:

يتميز الاقتصاد الريعي بمجموعة من الخصائص تتمثل في: (كنعان حمة و أبو بكر، 2018، ص 601)

- الاعتماد بشكل كبير على عائدات النفط وجعلها بمثابة الركيزة الأساسية لكل نشاط اقتصادي.

- الاهتمام المفرط بالصناعات الثقيلة بالموازاة مع التحامل البنوي على النشاط الزراعي وغيره من قطاعات التصدير.

- الاعتماد على استراتيجيات التنمية المستعجلة خوفا من نضوب النفط.

- السيطرة التامة للدولة على العوائد النفطية وأساليب التصرف بها.

وقد ساهم حازم ببلاوي في تطوير هذا المفهوم وقام بتحديد مجموعة من الخصائص

للاقتصاد الريعي في العالم العربي وتتمثل في: (الجنابي، 2013، ص 08)

- يعتبر الدخل الريعي بمثابة الدخل السائد في اقتصاد الدولة.

- مصدر الريع هو خارجي ومنه فإن الاقتصاد المحلي للدولة لا يتطلب وجود قطاع

إنتاجي قوي.

- لا تشكل القوى العاملة في القطاع الريعي سوى نسبة ضئيلة من مجموع القوى

العاملة في الدولة.

- تعد الدولة (الحكومة) بمثابة المستقبل الأساسي للريع الخارجي.

وتعتبر الدول الريعية حسب ليز Liz Anderson أندرسن بمثابة دول تسلطية، وذلك

لكونها تمتلك وفرة مالية متأتية من الريع، تستطيع استغلالها في تمويل مؤسسات ضخمة إلا

أنها لا تستغلها في محاولة التكيف والاستجابة لمتطلبات تحقيق الحوكمة الرشيدة. (Anderson،

1987)

وصفة الريعية لا تلازم الدولة في مختلف فتراتها، وإنما ترتبط بحجم إسهامات عائدات النفط في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة خلال فترة محددة، فقد تنتقل الدولة من دولة ريعية إلى دولة غير ريعية أو العكس، وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية للدولة ومدى مساهمة عائدات الربح في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

والدولة الريعية هي دولة غنية في الغالب، إلا أن هذا الغنى لا تستفيد منه كل فئات المجتمع، نتيجة سوء توزيع الدخل القومي، وترتبط الاقتصاديات الريعية بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية الدولية وذلك من خلال ما يلي: (الشمي، ص 2018)

- الطلب على المادة الريعية (النفط، الغاز... الخ)، وأسعارها وإمكانية تصديرها، وهذا يعني أن الاقتصاد الريعي تنعكس عليه آثار التذبذب في أسعار المادة الريعية على نحو مباشر، متمثل في تذبذب سعر صرف العملة الأجنبية الذي يشكل عملة مبادلة لعائدات المصدر الريعي بمقدار الزيادة أو النقصان في أسعار العملات التي تتم على أساسها المبادلة، كما أن التجارة الخارجية التي تعتمد على الاستيراد ستتأثر بهذا التذبذب.

- بسبب ارتفاع معدلات الإنفاق على السلع الكمالية وانتشار ثقافة انتهاز الفرص والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي، فإن الاقتصاد يتجه نحو قطاعي العقارات والخدمات وازدراء الكسب المبني على العمل المنتج، ومثل هذه الظاهرة تشجع على انتشار الفساد بكل صوره في بنية المجتمع الريعي، فمن سمات الاقتصاد الريعي الارتباط الوثيق بالفساد من حيث وفرة الدخل وعدم وجود رقابة مالية صارمة لأوجه الإنفاق.

- تدني الإنفاق على البحث العلمي والتقني، وعلى سبيل المثال فإن الدول العربية لا تنفق أكثر من 2% من موازنتها السنوية على المجالات البحثية.

- التبعية السياسية والاقتصادية وصعوبة إحداث إصلاحات سياسية، لأن ذلك يتطلب تغييراً جذرياً في شكل الحكم وهذا ما لا تسمح به القيادة المسيطرة، والتي تحتكر الاستيلاء على الربح وتتحكم بتوزيعه، وبالتالي تبني سلطتها السياسية.

- تتسم الدولة الريعية بالمركزية وبيروقراطية الأداء الحكومي، وتتقاطع مع الديمقراطية بسبب سيطرة بعض القوى الاجتماعية المتخلفة على القرار الاقتصادي والسياسي، وقد تعتمد

بعض الدول شكلا مانعا من أشكال ما يسمى بالديمقراطية المنفصلة والشكلية والغائبة عن البنية السياسية، ومن أشكال التطبيقات السياسية لهذه الديمقراطية عمليات الاستفتاء الشعبي المخطط لنتائجها جيدا والتي تستعيد إجراءات البيعة للحاكم في العصور القديمة.

- الدولة الريفية ومهما كانت غنية إلا أن بعضها يفتقد إلى البنية التحتية الضرورية من طرق جيدة وصرف صحي واتصالات، وبعضها تنعدم فيه كل أو بعض مكونات البنية التحتية الجيدة فليبيا على سبيل المثال تعد دولة ريفية غنية من حيث فوائدها المالية، إلا أن أكثر من 85 % منها لا تزال صحاري والعمران في المدن الرئيسية ينحصر في وسطها.

- يتفق علماء الاجتماع والسياسة والفلاسفة أن الدولة الريفية تتسم بالحكم الفردي الإستبدادي، وهي من أصعب البيئات لتكوين الديمقراطية، وتفتقر إلى التنشئة السياسية والاجتماعية، والسبب يكمن في أن الدولة أو السلطة في الدولة الريفية ليست بحاجة إلى الشعب ولا لتأييده نظرا لاملاكها لقدرات مالية جيدة تغنيها عن الموارد الاقتصادية الصناعية والزراعية التي تعتمد بشكل أساسي على الشعب.

- المجتمع في الدولة الريفية مجتمع استهلاكي اتكالي مستورد لكل شيء حتى الثقافة، كما أنه مجتمع يبجل ويقدم السلطة مهما كانت طبيعتها وعدائها للديمقراطية، حتى أن بعض الدول الريفية جعلت من المتقنين بوقا للحكام ومبررين لسلوكياتهم.

- علاقة الجزائر بالاقتصاد الريفي:

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط كمصدر رئيسي للثروة والدخل جعل هيكله الاقتصادي متأثرا بهذه الخاصية، حيث تحتل المحروقات نسبة 40 % من الناتج الوطني المحلي، في حين تتوزع النسبة المتبقية على باقي النشاطات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة، قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية... وغيرها من القطاعات الإستراتيجية في الدولة، وهذا ما يشير إلى وجود اختلالات على مستوى الاقتصاد الجزائري، وتظهر بصورة واضحة من خلال هيكل الصادرات، التي تزيد نسبتها من المحروقات عن 95%، وهذا ما يعكس ضعف مصادر الإنتاج الوطني في معظم القطاعات الإستراتيجية في الدولة.

وقد مر تطور القطاع النفطي في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتجهت الجزائر إلى محاولة تدعيم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي، من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية لعل أهمها القطاع النفطي، فقد عرف استغلال الثروة النفطية في الجزائر الكثير من المحطات، في كل محطة كان يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد سابقا، وتتمثل أهم مراحل تطور استغلال الثروة النفطية في الجزائر منذ الاستقلال فيما يلي:

_ مرحلة الإمتيازات 1962 _ 1971

حاولت الجزائر خلال هذه المرحلة بسط سيطرتها على مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة، فقامت بالمطالبة بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد بشكل رسمي يوم 19 أكتوبر 1963، وذلك بهدف مراجعة البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات إيفيان، واستجابت فرنسا للجزائر بعد تماطل كبير وقدمت بعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965 تمثلت نتائجه في: (عاطف، 1974، ص 68)

- تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50 % المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53 % بالنسبة لسنوات 1965، 1966، 1967، ثم إلى 54 % ابتداء من سنة 1968.
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10 %.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر، مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب.
- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وبذلك تكون الملكية التامة لها.
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

كما قامت الجزائر بتأسيس شركة سوناطراك في سنة 1963 بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط الجزائرية (المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها ونقلها وتسويقها)، بهدف السيطرة التدريجية والتامة على ثروات البلاد من بترول وغاز.

_ مرحلة التأميمات 1971 _ 1986:

إن أثر الصناعة النفطية بعد الإستقلال على الاقتصاد الجزائري كان محدودا، لأن نشاطات الإنتاج والتوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج الوطن، وبالرغم من أن فرنسا وبموجب اتفاقية جويلية 1965، التي منحت امتيازات كبيرة خولت للجزائر السيطرة على أكثر من ثلثي النفط في الفترة من 1969 إلى غاية 1970، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية. (Sid_Ahmed, 1983, p. 49)

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963، ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار. (خير الدين، 2012_2013، ص 178)

وقد مرت عملية تأميم الجزائر واسترجاعها لسيادتها على قطاع النفط بمراحل مختلفة نوجزها فيما يلي: (طويبي، 2003_2004، ص 111)

- تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967 _ 1970 على النحو التالي:

_ تأميم شركة Petroleum BP British في بداية 1967.

_ تأميم شركة Esso.Mobil Oil في 24 أوت 1967.

_ تأميم شركة SHELL في ماي 1968.

• تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971، فبعد أن فشلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية، نتيجة امتناع الشركات الفرنسية عن رفع سعر البترول من 2,08 دولار للبرميل إلى 2,85 دولار .

وكل ما سبق يؤكد على أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية، وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها أو التنازل على ملكيتها لأي سبب من الأسباب، وتجددت على أرض الواقع وبصفة فعلية أهمية قطاع المحروقات في الرابع والعشرين من شهر فيفري من عام 1971، عندما أمتت الجزائر قطاع المحروقات وألغت نظام الامتيازات بصفة قطعية ونهائية، وتم منح شركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر نوعان وهما: (خير الدين، 2012_2013، ص 179)

• **عقود الخدمات بالأخطار:** حيث تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بعمليات الاستكشاف ولا تتحصل على المكافأة، ولا على تعويض تكاليف عملية الاستكشاف إلا في حالة حصولها على نتيجة إيجابية وتتحمل كل الخسائر في حالة الحصول على نتيجة سلبية. وهذا النوع من العقود يعتبر مجحفا للغاية في حق الشركات الأجنبية وهذا ما أدى إلى عزوفها عن الاستثمار في الجزائر.

• **عقود المساعدات التقنية:** هنا لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر ويقصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها فقط، مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا.

لكن بعد 15 سنة من التطبيق (وهي المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود بالجزائر)، أثبتت التجربة محدودية قانون 1971 وعجزه عن رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، فقد كانت النتائج المحققة محدودة جدا، فعلى طول الفترة بين 1971 _ 1985 لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الإستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة لم تكن كافية

لتعويض ما يتم إنجازه، الأمر الذي اضطر المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر قدرة على تحريك القطاع. (Khelif, 2005, p. 109)

_ السياسة النفطية في الجزائر بعد التأميم:

ارتبط مفهوم استرجاع السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالنفط الجزائري ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستورياً أقرته الجزائر في كل دساتيرها، من دستور 1976 في المادة 25 منه التي تنص على "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري، ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض"، وأكدها الميثاق الوطني ثم دستور 1989، وكذلك دستور 1996 في المادة 17 منه، التي تنص على أن "الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية الطبيعية والحية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات. (مقيد، 2007_2008، ص33)

ومن الناحية التنظيمية كانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أبريل 1971، تهدف إلى تنظيم نشاط استغلال النفط في جميع مراحلها، وكذلك جانب النظام الضريبي، ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي: (مقيد، 2007_2008، ص 34)

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.

- تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق، وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية.

- رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها (2,77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس 1971)، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف.

وبما أن الجزائر عضو في منظمتي الأوبك OPEC والأوبك OAPEC (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط)، أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك خصوصا، وهي المنظمة التي وفرت قدرا كبيرا من الحماية للدول الأعضاء وحافظت على مصالحها من استغلال الشركات العالمية.

- مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وسنحاول بيان ذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي ستوضح من خلالها أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وكذلك طبيعة الارتباط بين الاقتصاد الجزائري والقطاع النفطي.

✓ مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تكون هذه المدة سنة، وبما أن النفط هو سلعة هامة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة، حيث أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو هذا الأخير أضحى مرتبط بالنمو المسجل في القطاع النفطي. (عوالي، 2015_2016،

(ص 94)

وسنحاول تبيان مدى مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(15): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1997

_ 2016)

النسبة المئوية %	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي PIB (مليار دينار)	السنوات	النسبة المئوية %	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي PIB (مليار دينار)	السنوات
44,3	4157,4	9389,6	2007	30,2	839,0	2780,2	1979
45,3	4997,6	11043,7	2008	22,5	638,2	2830,5	1998
31,2	3109,1	9968,0	2009	27,4	890,2	3248,2	1999
34,9	4180,4	11991,6	2010	39,4	1616,3	4098,8	2000
36,1	5242,1	14519,8	2011	34,1	1443,9	4227,1	2001
32,9	5536,4	15843,0	2012	32,8	1477,0	4522,8	2002
30,0	4968,0	16569,3	2013	35,6	1868,9	5247,5	2003
27,0	4657,8	17228,6	2014	37,8	2319,8	6135,9	2004
18,8	3134,2	16702,1	2015	44,4	3352,9	7544,1	2005
17,4	3025,6	17406,8	2016	45,9	3885,2	8463,5	2006

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002_ 2005_ 2008 _ 2012 _ 2016

من خلال الجدول نلاحظ الارتباط المباشر بين نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB ونمو الناتج المحلي لقطاع النفط، والتي بلغت أعلى نسبة لها سنة 2006 حيث سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 8463,5 مليار دينار، رافقته قيمة 3885,2 مليار دينار من الناتج المحلي لقطاع النفط خلال نفس السنة بنسبة 45,9 %، وبلغت أدنى نسبة لها سنة 2016 والتي قدرت ب 17,4 %، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنة 17406,8 مليار دينار، وقدرت قيمة الناتج المحلي للقطاع النفطي 3025,6 خلال نفس السنة، ويرتبط هذا الانخفاض بتدني أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 على المستوى العالمي، والتي انعكست بشكل جلي وسلبي على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني.

✓ المساهمة في الإيرادات العامة للدولة:

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط والتي شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة (2001 _ 2014) باستثناء سنة 2008، أين عرفت هذه السنة انخفاضا في أسعار النفط على المستوى الدولي نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المستوى الكلي بسبب تراجع معدلات النمو، وتراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة بين 60 % عام 2002، 78,88 % عام 2008، لتعود إلى 61,91 % سنة 2014.

ولإبراز العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وأسعار النفط ظهر ذلك جليا من خلال التقلبات الحادة التي عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول، أين شهدت منحنى تصاعدي منذ سنة 2002 إلى غاية منتصف 2008، أين تخطت المستويات القياسية بتجاوز خامات الأوبك حاجز 130 دولار للبرميل بمعدل سنوي قدره 41,41 % بمعدل أربعة أضعاف، في حين شهدت منتصف عام 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة، إذ انخفضت بنسبة 35,4 % مسجلة 61 دولار للبرميل مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات، فقد عرفت الإيرادات ارتفاعا مطردا بانتقالها من 1173 مليار دينار سنة 2000 إلى 3676 مليار دينار سنة 2009، ووصلت إلى 5940,9 مليار دينار سنة 2013، ووصلت مساهماتها في إجمالي الإيرادات إلى حوالي 66 % تزامنا مع المنحنى التصاعدي لها. (حيدوشي و وعيل، 2017، ص325)

✓ مساهمة قطاع النفط في الموازين الخارجية: أدى التطور الإيجابي لأسعار النفط إلى تسجيل فوائض كبيرة في مختلف الموازين الخارجية، على غرار الميزان التجاري الذي بلغ فائض قيمته 3,464 مليار دولار سنة 2007، وتجاوز ميزان المدفوعات 25,50 مليار دولار رغم التضطر الذي شهده العالم سنة 2008 إلى غاية سبتمبر 2009، نتيجة تراجع عوائد الصادرات لانخفاض أسعار النفط لأقل من 77 دولار للبرميل، ليسجل تراجع في مختلف المؤشرات، حيث سجل الميزان التجاري فائض ضعيف بمبلغ 5,9 مليار دولار مقابل 39,81 مليار دولار سنة 2008، ولم يتجاوز فائض ميزان المدفوعات 3,88 مليار دولار، وبعودة ارتفاع أسعار النفط بين سنتي

2011_2012 عرفت الفوائض المالية ارتفاعا جديدا سجل في الميزان التجاري فائض قدر ب 21,49 مليار دولار، أما ميزان المدفوعات فقد ب 12,06 مليار دولار، في حين يسجل انخفاض منذ تراجع أسعار النفط لسنة 2014. (حيدوشي و وعيل، 2017، ص 326)

✓ مساهمة النفط في قطاع التشغيل: رغم المكانة والأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا في تحصيل إيرادات الميزانية العامة من خلال الإيرادات الجبائية، وكذا مساهمته في توفير العملة الصعبة للدولة، إلا أن مساهمته في التشغيل تبقى محتشمة، وذلك لأن طبيعة العمل في القطاع النفطي لا تتطلب اليد العاملة الكثيفة بسبب اعتماده أساسا على تكنولوجيات كثيفة رأس المال وهذا ما يوضحه الجدول التالي: (عوالي، 2015_2016، ص 102)

جدول رقم(16): مساهمة النفط في قطاع التشغيل في الاقتصاد الجزائري

السنوات	السكان العاملون بالآلاف	عمال القطاع النفطي	النسبة المئوية %
2001	5199	36,323	0,7
2002	5462	36,558	0,67
2003	5741	36,053	0,63
2004	5981	43,154	0,72
2005	6222	37,205	0,6
2006	6517	38,012	0,58
2007	6771	39,733	0,59
2008	7002	41,204	0,59
2009	9472	47,566	0,5
2010	9736	47,963	0,49
2011	9599	51.521	0,54
2012	11423	50,608	0,44
2013	11964	48,798	0,41

المصدر: عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج،

مرجع سابق، ص 102، نقلا عن: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2005 _ 2007 _ 2012 _

2013، أعداد مختلفة من التقرير السنوي لسونطراك

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة مساهمة القطاع النفطي في التشغيل ضئيلة

جدا، حيث انحصرت بين 0,41% من إجمالي السكان العاملون في مختلف القطاعات سنة 2013

إلى 0,72 % سنة 2004، ولعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة العمل التي يتطلبها القطاع

النفطي مقارنة بباقي القطاعات التي تستحوذ على أعلى نسبة من اليد العاملة كالقطاع

الصناعي وقطاع الخدمات.

_ تأثير الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري على التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن فشل التنمية الاقتصادية في البلدان البترولية حسب العديد من الدراسات يعود إلى ما يسمى ببيع النفط أو انتشار سلوك البحث عن الربح في هذه البلدان، والذي يشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة، ويؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد. (شكوري، 2011_2012، ص 108)

يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في هيكله الإنتاجي، ومن ظاهرة الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية، وقد أثرت هذه الخصائص على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وجعلته مرهون بالتقلبات التي تحصل على مستوى سوق النفط العالمي، كما أن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ساهم إلى حد كبير في عرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي، وأدى إلى فشل الجزائر في خلق اقتصاد متنوع، بالرغم من تبني الحكومات الجزائرية للعديد من برامج الإصلاح الاقتصادي التي كانت تهدف إلى تنويع صادرات ومداخل القطاعات غير النفطية، فحتى الآن لاتزال صادرات البترول تمثل أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات في الجزائر. (شكوري، 2011_2012، ص 117)

وهذا الاعتماد الشبه تام على صادرات البترول في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر جعلها متأخرة مقارنة باقتصاديات الدول الغير نفطية، فلا يزال هناك تراجع واضح في القطاعات الإنتاجية في الجزائر سواء الصناعية أو الزراعية، بالإضافة إلى ظهور إختلالات عديدة في توزيع المداخل بين القطاعات، وتراجعها مقارنة بقطاع المحروقات.

وعن مشاكل الاقتصاد الجزائري وصعوبات التنمية الاقتصادية، فالجدل قائم على وجه الخصوص حول التصدير خارج المحروقات والاستيراد المبالغ فيه وهشاشة الاقتصاد، وضرورة النهوض بالقطاعات الصناعي والفلاحي، ولا يظهر هذا الجدل والنقاش إلا في ظل الأزمات والمتمثلة خاصة في انخفاض سعر البترول والذي يمثل المورد الرئيسي لمداخل الجزائر من العملة الصعبة، أما في حالة "البجوحة"، فإن الأفكار تضيع والقرارات تطوى ويتم تجاهلها. (بكتاش و كرمية، ص 158)

2.1.4 : ضعف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمتلك الاستثمارات أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية، حيث أن قوة الدولة الاقتصادية تقاس بمدى استقطابها لمختلف الاستثمارات خصوصا الأجنبية منها، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ومدى تقديم الحماية والتحفيز الكافي لها، ونظرا للأهمية المتنامية للاستثمار الأجنبي فقد بدأ يأخذ هذا الأخير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي الحديث، ويكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية، حيث تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها أحد المحاور الأساسية لعملية التنمية. (سعيد، 2006_2007، ص 06)

_ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار من الناحية اللغوية بأنه: لفظ مأخوذ من الثمر وهو حمل الشجر، وأثمر الشجر خرج ثمره، (محمد الهادي، 2010، ص 22) وأثمر الرجل كثر ماله والثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب والفضة وثمر ماله نماه. (صدقة، 2007، ص 03)

ويعرف معجم اللغة العربية الاستثمار بأنه: "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة ك شراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة ك شراء الأسهم والسندات". (صدقة، 2007، ص 03)

والاستثمار في اصطلاح الفقهاء: هو السعي لطلب الحصول على الأرباح. وهو مباشرة الوسائل المتنوعة التي تؤدي إلى تكثير المال بالطرق الشرعية.

وكل هذه التعاريف للاستثمار تدور حول السعي إلى تنمية المال وزيادته بالوسائل المشروعة. (السهي، 2018، ص 184)

ولفظ الاستثمار من وجهة نظر الشريعة الإسلامية لا يبتعد كثيرا عن المعنى اللغوي والاصطلاحي، ففقهاء الشريعة الإسلامية يستعملون بدلا من لفظ (الاستثمار) لفظ (النتيمير)، ويقصدون من هذا الأخير تكثير المال وتنميته بسائر الطرق المشروعة، وأكثر ما يستعمل الفقهاء في هذا المجال كلمة التنمية والنمو والاستثمار وهو طلب (النماء). (عزام، 2016، ص 100)

وفي علم الاقتصاد يقصد بلفظ الاستثمار زيادة أو إضافة جديدة في ثروة الأمة، مثل إقامة المصانع والمزارع والمباني والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع عن طريق توظيف الأموال، فقد عرف الاستثمار بأنه: "مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر، من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، وبالإضافة إلى مفهومه الاقتصادي فلا استثمار مفهوم مالي، يتمثل في توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية. (عزام، 2016، ص 100)

والاستثمار الأجنبي هو تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد، أما أهم أنواعه فهي المساعدات الدولية (القروض والهبات)، والاستثمار المحفظي الذي يشمل شراء السندات الخاصة والعامة من الأسواق المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، وبالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول، أما أهم أشكاله فقد يأخذ شكلا أحاديا في ملكية المشروع لرأس المال الأجنبي الخاص فقط، أو يأخذ شكلا ثنائيا تكون فيه ملكية المشروع موزعة بين رأس المال الأجنبي الخاص ورأس المال المحلي (الخاص والعام)، أما الشكل الآخر فهو تدفقات الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات الممتدة عبر العالمين المتقدم والنامي وهي تدفقات وتوجهها أينما تشاء. (عطوي، 2015، ص 134)

ويعرفه الدكتور حسين عمر بأنه: "استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية جديدة في دول أجنبية، كإنشاء فروع لشركات أجنبية الذي أصبح يأخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات." (حسين، 1991، ص 37)

ويعرف حسب فريد النجار بأنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة، سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، لأجيال طويلة الأجل". (النجار، 2000، ص 23)

فالاستثمار الأجنبي هو ذلك النوع من الاستثمارات الذي يعمل على جلب الخيرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا، يوفر فرص العمل، كما أنه أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات، وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الأجنبية)، حيث يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة تبعا لنوع الاستثمار. (زغيب، 2005، ص 04)

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهو بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب، ويظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذا النوع من الاستثمارات، وهناك مجموعة من التعاريف المقدمة في هذا الإطار والمتمثلة في:

يعرف عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعني، إضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة". (أبو قحف، 2003، ص 366، 367)

وحسب المنظمة العالمية للتجارة OMC فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتعلق بامتلاك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم)، أصلا إنتاجيا في غير بلده (البلد المستقبل)، بهدف إدارته. (بعداش، 2007_2008، ص 50)

وقد عرف مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTA الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)، ولأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد

الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تفوق الحصة 10 % من أسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع. (خضر، 2004، ص 05)

واستنادا إلى التعريف الذي يوفره دليل ميزان المدفوعات Balance of payment manual فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى الاستثمار الذي يقوم لاكتساب مصلحة دائمة في مشروعات خارج الاقتصاد الوطني الذي ينتمي إليه المستثمر. (القرشي، 2008، ص 155)

ويمكن التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال علاقة المستثمر بالمشروع، فإذا كان المستثمر يسيطر على المشروع يعتبر استثمار مباشر، وعلى إثر هذه السيطرة تنقل هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة لدراسة مال المشروع، على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يحصل فيه المستثمر على عائد مالي دون أن تكون له سيطرة على المشروع، وعلى إثرها لا تنتقل المهارات والخبرات. (سحنون، 2009_2010، ص 19)

فالاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بخاصيتين تتمثلان في: (سحنون، 2009_2010، ص 19)

_ وجود نشاط استثماري يزاوله المستثمر الأجنبي (شخصا طبيعيا أو معنويا) في الدولة المستقطبة للاستثمار.

_ سيطرته على هذا النشاط من خلال ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع.

لذلك نجد بأن المستثمر الأجنبي (سواء كان طبيعيا أو معنوي)، يفضل أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر على أسلوب الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للمستثمر بالقيام بمهام الرقابة والتسيير والإشراف على أمواله وإدارة مشروعاته الاستثمارية، وهذا ما يخلق له جو من الرضا.

كما أن الدول المضيفة للاستثمار تفضل كذلك هذا النوع من الاستثمار، وهذا لما يحققه لها من مزايا (نقل التكنولوجيا ورأس المال والخبرة الفنية في تسيير الإدارة وطريقة الإنتاج).

وتتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة لتتوقف على عدة عوامل، منها ما يتعلق بملكية الاستثمار، ومنها ما يتعلق بالرقابة عليه، ومنها ما يتعلق بنقل التكنولوجيا. (سعيد، 2007_2006، ص، ص 63، 64)

فمن حيث الملكية توجد عدة أشكال حيث يقوم المستثمر الأجنبي بالمفاضلة بينها حسب إستراتيجيته وأهدافه وظروف الدولة المضيفة، ومن هذه الأشكال نجد إنشاء مشروعات جديدة أو إعادة شراء مشروعات قائمة وموجودة أصلا في الدولة المضيفة، وهذا يتوقف على عدة عوامل منها مدى توفر منشآت قديمة للبيع في الدولة المضيفة، مدى رغبة المستثمر الأجنبي واستعداده لتحمل الأعباء القديمة للمنشآت الموجودة أصلا، وكذلك مدى تفضيلات الحكومة المضيفة، فمثلا كثيرا ما تفضل حكومات بعض الدول إنشاء وحدات جديدة بدلا من شراء وحدات قائمة كوسيلة لإيجاد أنشطة جديدة وليس مجرد إحلال لمستثمرين أجنب محل المواطنين، كما يمكن للمستثمر الأجنبي الاشتراك في رأس مال الفرع أو الملكية الكاملة له في الدول التي تسمح بنسبة امتلاك 100 %.

ومن حيث ملكية رأس المال فقد تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة أشكال، فمنها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة والتي تشمل على الاستثمارات الأجنبية الثنائية والاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسية.

كما أن الاستثمارات المباشرة الثنائية قد تأخذ بدورها واحدا أو أكثر من الأشكال الثلاثة

التالية:

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام.
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص.
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام ورأس المال الوطني الخاص.

بالإضافة إلى ما سبق يقوم المستثمر الأجنبي بنقل التكنولوجيا إلى المشروع وتتضمن الحزمة التكنولوجية انتقال سلع ورأس مال وعمالة ماهرة وفنية وخدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية وعلامات تجارية.

- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في دول أخرى غير الدولة الأم، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: (سحنون، 2009_2010، ص 19)

_ القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من التكلفة لأجل استخدامها في مشاريعها، ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية.

_ الاستفادة من وفرات الحجم على مستوى الإنتاج، وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جدا.

_ الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها فهي تعتبر فائض وتعجز عن تسويقها.

_ الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة، وهذا إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، بالإضافة إلى الاستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية، حيث قال وليام ليفر مؤسس شركة ليفر الإنجليزية: "عندما تحول الرسوم الجمركية ومختلف أنواع القيود دون تحقيق المبيعات في بلد ما، يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته."

_ توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل (الحروب والتأمين والمصادرة... الخ)، ومنه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.

_ انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة وهذا لانعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، وألزمهم إنشاء استثماراتهم مباشرة في الدول المضيفة.

_ التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى، عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

_ استغلال قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة لأجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

_ التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكنها من منافسة الشركات المحلية بالاعتماد على الأسعار وجودة المنتج والخدمة.

_ زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة.

_ إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الاقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الاستثمار، خاصة إذا ما ارتكز في القطاعات الإستراتيجية للبلد المضيف.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى، وذلك وفقا لسياسات تلك الدولة، ورغبة فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام هذه الاستثمارات، وقد يرجعه البعض إلى مدى توفر مناخ الاستثمار المناسب، وفي هذا الصدد جاء تقرير عن البنك العالمي بعنوان " قضايا نظام الإدارة العامة " سنة 2006، إلى أن هناك ست عوامل أساسية تحمل المتعامل الأجنبي على اتخاذ قرار الاستثمار في بلد من عدمه وهي على

الترتيب: الوصول إلى الأسواق، تكلفة اليد العاملة، درجة تأهيل اليد العاملة، استعداد البلد لاستقبال المستثمرين الأجانب، الإطار القانوني، الاستقرار السياسي. (عطوي 2015، ص، ص134، 135)

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية في الوقت الراهن من أكثر الوسائل مساهمة في تمويل وتسريع عملية التنمية الاقتصادية، ويأتي هذا الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية في ضوء ما تعانيه اقتصاديات الدول النامية من قصور في وسائل التنمية المحلية والخارجية، ولأهميته في سد فجوة الادخار وفجوة احتياطي العملات الأجنبية والفجوة بين إيرادات ونفقات الدولة وكذلك فجوة المهارات الإدارية، ونتيجة لذلك فقد ازداد حجمه من حيث الرصيد والمعاملات الناشئة عنه، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال عام 2015 نحو 897 مليار دولار أمريكي، محققا قفزة ملحوظة بنسبة 29% عن مستواه لعام 2014، وجاء هذا التطور نتيجة لاستمرار متانة الاقتصاد العالمي، انتعاش صفقات الاندماج والتملك وخاصة العمليات الضخمة ومتوسطة الحجم عبر الحدود، مع زيادة قدرة الشركات على حسن الاختيار والتدقيق والتسعير المناسب، وتسييد القروض الضخمة للشركات، واستمرار تحسين بيئة الاستثمار، والاهتمام الملحوظ بجهود الترويج للإستثمار على المستوى العالمي، مع تزايد الالتفات إلى تبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار. (سعيد، 2006_2007، ص، ص248، 249)

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة مالية كغيره من القروض والمنح، حيث يؤدي دورا مهما في إنشاء وتقوية مشاريع الإنتاج المحلية، وتشجيع الصناعات لدى الدول المتلقية، كما يساعد على الرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية، وبالتالي فإن تلك الإسهامات المتعددة في الجوانب الاقتصادية المختلفة سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت المحلي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تحسين الموازين التجارية وموازن المدفوعات لدى تلك الدول، ولذا فإن أغلب الدول تسعى إلى استقطاب وتوطين مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (دحو و بن مسعود، 2017، ص، ص82)

_ الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تنوعت قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبعا لمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى هي مرحلة الاقتصاد المخطط في ظل النهج الاشتراكي، أما المرحلة الثانية والتي ابتدأت منذ سنة 1990 وتمثلت في مرحلة الانتقال الاقتصادي إلى النهج الرأسمالي.

• مرحلة الاقتصاد المخطط (1963 _ 1989)

أصدرت الجزائر أول قانون يتعلق بالاستثمار بتاريخ 26 جويلية 1963، وهو القانون رقم (63 / 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963)، وقد صدر هذا القانون بسبب حاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي، وكذلك بسبب ضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية، وقد منح هذا القانون للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات عامة تتمثل في:

_ حرية الاستثمار للأشخاص الأجانب الطبيعيين والمعنويين.

_ حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

_ المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الأجنبية.

_ الضمان ضد نزع الملكية، بمعنى أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل.

والملاحظ على هذه الأحكام أنها كانت لبرالية، كما أنها تضمنت ضمانات خاصة بالمؤسسات المتعددة وأخرى بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية. (عليوش، 1999، ص 06)

إلا أن هذا القانون لم يطبق في الواقع بالرغم من الامتيازات العديدة التي جاء بها، وذلك لتخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ونية النظام السياسي في إتباع المنهج الاشتراكي، فالإدارة الجزائرية بينت رغبتها في عدم تطبيقه مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت إليها، إضافة إلى أن الاقتصاد الوطني يتميز بنقص المنشآت وضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج. (اشوي و جدادوة، 2012، ص 04)

ثم صدر الأمر (284_66) المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات، ويتعلق هذا القانون بالاستثمار الوطني، ويهدف إلى سد الثغرات التي ظهرت في القانون رقم 63 _ 277، وذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال سواء الأجنبي أو الوطني، وتحديد الضمانات والمنافع المتوفرة له.

ومن أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى، بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية. (عليوش، 1999، ص 08)

وقد فشل هذا القانون لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي، ولم يطبق عليه بل اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الوطنية، كما أن المشرع لم ينص على تحويل الأجر الخاصة بالعمال الأجانب ولم يضع مدة محددة للتأميم، مع بقاء رأس المال الوطني الخاص والأجنبي مهمشا، ويرجع ذلك إلى استمرار سيطرة القطاع العام وانتشار سياسة التأميمات. (اشوي و جدادوة، 2012، ص، ص 05.04)

كما أن المنازعات المتعلقة بالاستثمارات تخضع للمحاكم الجزائرية، وهذا يتنافى مع إرادة الأجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم ثقتهم فيها وخوفا من التحيز.

ثم صدر القانون رقم (82 / 13) المؤرخ في 28 أوت 1982، الذي فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية ولكن في إطار محدود، وكان في شكل شركات مختلطة الاقتصاد أين حصة (51%) تعود للقطاع العمومي الجزائري، ونسبة (49%) تعود للشريك أو المستثمر الأجنبي، وبعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات، حيث بلغت بين سنة 1983_1985 حوالي 2328 مشروع، ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، فقد تم تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات. (اشوي و جدادوة، 2012، ص 07)

وعدل القانون (13/ 82) بالقانون رقم (13/ 86) المؤرخ في 19 أوت 1986، والذي تضمن طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فقد حافظ هذا القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51 % على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب. (قويدي، 2010_2011، ص 62)

ثم تبنت الجزائر القانون (25/88) الذي جاء موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، فأصبحت تتمتع بنوع من الاستقلالية، ولم تعد تخضع للوصاية الوزارية والقانون العام، وإنما تخضع للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال (شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة)، وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع. (خلف و المكي، 2016، ص 07)

• مرحلة الانتقال الاقتصادي (بداية من 1990)

كانت النصوص التشريعية خلال هذه المرحلة متلائمة مع التوجهات الجديدة التي اتسم به الاقتصاد الوطني، من انفتاح على التجارة الخارجية وتبني نهج اقتصاد السوق، ومن تم فقد فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وفيما يلي عرض لأهم القوانين التي عقيت هذه الفترة:

_ قانون النقد والقرض لسنة 1990: جاء القانون 90 / 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون بمثابة النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري، فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف

الأجنبية، ومن التغيرات والتحويلات الجديدة التي جاءت مع قانون النقد والقرض ما يلي: (أوشن، 2016، ص 07)

_ إمكانية أخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر لشكل مباشر أو مختلط، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية للرأسمال، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

_ حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.

_ السماح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين.

_ السماح بتحويل المداخل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

وبالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993، وهو تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات (93/ 12)، الذي أكد على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض، وكذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن:

_ تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل، وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.

_ التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

_ إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم، والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار. (خلف والمكي، 201، ص 272)

وقد توالى بعد سنة 1993 التشريعات والقوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والمهيئة للمناخ الاستثماري المواتي والمطمئن لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، سواء كان ذلك في إطار تدعيم قانون الاستثمار المذكور سابقا (93/ 12)، أو في إطار صدور قوانين ومراسيم مستقلة، لكنها دعمت وحسنت أكثر بيئة الاستثمار في الجزائر من جانبها القانوني والتنظيمي، حيث تم إصدار مجموعة من الأوامر والمراسيم الرئاسية والتنفيذية تتمثل في:

_ الأمر رقم 95 _ 06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة.

_ الأمر رقم 97 _ 12 المؤرخ في 17 مارس 1997، المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمالها.

_ المرسوم الرئاسي رقم 95 _ 306 المؤرخ في 07 / 1995، الخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

_ المرسوم الرئاسي رقم 95 _ 345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، والخاص بالمصادقة على الإتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

_ المرسوم الرئاسي رقم 95 _ 346 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

_ المرسوم الرئاسي رقم 96 _ 307 المؤرخ في 07 أكتوبر 1996، والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

_ المرسوم الرئاسي رقم 98 _ 334 المؤرخ في 26 أكتوبر 1998، والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.

_ المرسوم التنفيذي رقم 95 _ 93 المؤرخ في 25 مارس 1995، ويهدف لإعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه.

_المرسومين التنفيذيين رقم 97 _ 316، و9 _ 320 الصادرين في 24 أوت 1997، يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي. (زغيب، 2005، ص، ص16، 17)

ثم صدر الأمر رقم 01 _ 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ويندرج في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، وتتمثل غاية المشرع من إصدار هذا القانون في تعميق هذه الإصلاحات وتحسين فعاليتها، وذلك من خلال توفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي وصلتها الجزائر.

ومن أهداف هذا الأمر تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب، من خلال توفير النظام القانوني الجبائي والمالي المناسب الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات، ذلك أنه من شروط نجاح أي قانون للاستثمارات هو تبنيه لأربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبي ألا وتتمثل في: مبدأ حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية المفروضة عليه، عدم اللجوء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي، والأمر رقم 01 _ 03 يتماشى مع هذه المبادئ، ويتضمن مجموعة من النقاط الأساسية أهمها: (اشوي و جدادوة، 2012، ص، ص11، 10)

_ إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93 _ 12 المؤرخ في أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات، وبموجب المادة 35 من الأمر 01 _ 03 تم إلغاء:

- الامتيازات والضمانات والمساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي 93_12.
- تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة، المناطق الحرة، الجنوب الكبير، الطوق الثاني للجنوب)، المعمول به في المرسوم التشريعي 93_12.

• مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.

_ بموجب الأمر 01 _ 03 يتم إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار لدى رئيس الحكومة، وتكون تحت وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات، ويتم تحديد صلاحياتها وسيرها وتنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم 01 _ 282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، الذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 06 _ 356.

_ بموجب الأمر 01 _ 03 تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة ويكلف المجلس على الخصوص بما يلي:

- ✓ يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- ✓ يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.
- ✓ يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات من خلال تحديد شروط الحصول على المزايا والحوافز.
- ✓ يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

_ إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه هذا الصندوق للتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، ويحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

ثم صدر الأمر 06 _ 08 الخاص بالاستثمار في سنة 2006 الذي نص على تبسيط مسار الامتيازات، من خلال نظام بسيط وتصريحي يضمن شفافية أكبر، فعُدل النظام الاستثنائي التعاقدية بصفة تضمن إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع بتوضيح الامتيازات التي تمنح لهذه المشاريع.

كما عزز هذا الأمر مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمرافقة أفضل للاستثمارات، من خلال التركيز على الإعلام والتبسيط والمساعدة وترقية الاستثمار، وكذا مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة مقابل الامتيازات الممنوحة وذلك بمساعدة الإدارات الجبائية والجمركية، فهو يمنح للوكالة في أجل أقصاه 72 ساعة لإصدار قرار بالامتيازات المقررة في إطار مرحلة الإنجاز، و10 أيام فيما يخص القرار بمرحلة الاستغلال، وتتحصل الوكالة على إتاحة محددة مقابل تحملها لتكاليف دراسة ملف المستثمرين، كما تم بموجب هذا القانون منح مزايا إضافية للاستثمارات التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني، وتحدد المزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر تحت إشراف وزير ترقية الاستثمارات ذات الأهمية حسب التنظيم، بعد رأي المجلس الوطني للاستثمار. (اشوي و جدادوة، 2012، ص 11)

كما تم إجراء تعديل في قانون الاستثمار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (الأمر رقم 01_09 المؤرخ في 22 جويلية 2009)، فالمادة 58 من هذا الأمر أضافت المادة (4 مكرر) وحسب الفقرة الثانية منها أصبح من غير الممكن إنجاز استثمارات أجنبية إلا في إطار شراكة، تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة (51%) على الأقل من رأس المال الاجتماعي، وبالتالي لم يعد بإمكان المستثمر الأجنبي إنشاء مشاريع أو مؤسسات جديدة بمفرده أو بالاشتراك مع مستثمر أجنبي آخر فقط (لم يعد بالإمكان إنشاء شركات أجنبية محضة)، وإنما يجب عليه إشراك المستثمر الوطني وبنسبة (51%) على الأقل، عدا بالنسبة لمن يمارس نشاط الاستيراد بغرض إعادة البيع على الحال فإن النسبة تكون (30%) على الأقل، والشيء نفسه ينطبق أيضا على عمليات الاستثمار في إطار الخوصصة، طبقا للمادة (4 مكرر/1/فقرة 2) التي تمت إضافتها بنفس الأمر أعلاه. (خلف و المكي، 2016، ص 09)

وقد واصلت الجزائر جهودها بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية وخاصة بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي بدوره أثر على الاقتصاد الجزائري لكونه مصدر الدخل الرئيسي والموارد المالي الهام الذي تبنى على أساسه ميزانية الدولة، مما عجل بضرورة وضع سياسة استثمارية تحفيزية لجذب استثمارات جديدة من شأنها أن تحقق موارد أخرى، وهو ما تجسد بصدور القانون رقم 16 _ 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية

الاستثمار، والذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية والإدارية لتشجيع المستثمرين.

كما ساهم هذا القانون في تذليل العقبات وإزالة العراقيل التي تقلق المستثمرين وأصبح تدخل الدولة يقتصر على تقديم المساعدات ومرافقة المستثمرين عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تدخل بدورها في إطار التحفيزات الإدارية والإجرائية، كما أقر تحفيزات ضريبية وجمركية كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لبعض الاستثمارات لمدة قد تصل لـ 10 سنوات حسب طبيعة كل استثمار والمنطقة المستقبلة له.

كما وضع قانون ترقية الاستثمار 16 _ 09 عدة ضمانات قانونية لجعل المستثمر أكثر أريحية في استثمار رأس ماله، منها ضمان تحويل رؤوس الأموال والعائدات المالية وإمكانية اللجوء للتحكيم والوساطة الدوليين لتسوية المنازعات التي قد تحدث حسب الاتفاقية المبرمة مع المستثمر، وكما ضمن استقرار أحكام هذا القانون وعدم التعرض للمستثمر بنزع الملكية. (زروق و رقاب، 2018، ص 101)

وقد تضمن قانون الاستثمار 16 _ 09 في المادتين 22 و 23 ضامين أساسيين بهدف حث وتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر، فالضمانة المقررة بموجب المادة 22 من القانون 16 _ 09 تتعلق بمبدأ استقرار أحكام القانون المعمول به أو ما يعرف بشرط الثبات التشريعي، حيث تنص على ما يلي: "لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلاً على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة". (المادة 22، قانون ترقية الاستثمار 16_09)

فالمبدأ المكرس من خلال هذه الفقرة هو عدم تطبيق التعديلات أو القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار على الاستثمارات المنجزة في ظل القانون الحالي أي القانون 16 _ 09، أي يبقى القانون الذي أنشأت في إطاره هو الساري المفعول وبالتالي لا يسري أي تعديل لاحق على قانون الاستثمار لسنة 2016. وهذا المبدأ من شأنه أن يوفر الأمان القانوني بالنسبة للمستثمر الأجنبي وبالتالي طمأنته للاستثمار في الجزائر.

في حين تنص المادة 23 من قانون ترقية الاستثمار 16_09 على ما يلي: "زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف". (المادة 23، قانون ترقية الاستثمار 16_09)

فمن خلال هذه المادة يكون المشرع الجزائري قد ضمن للمستثمر الأجنبي عدم حصول أي نزع للملكية إلا في إطار ما نص عليه القانون المتعلق بنزع الملكية وهو القانون رقم 91_11، الذي حدد الحالات التي يمكن فيها نزع الملكية وكيفيات ذلك، بشرط أن يكون مقابل تعويض عادل ومنصف، بحيث أن أي نزع للملكية خارج هذه الحالات ودون احترام للشروط المنصوص عليها يعد باطلاً، وهذا ما يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار دون تخوف مادام أن الملكية محمية بموجب هذا القانون. (لبيك، 2017، ص 248)

وكل هذه الضمانات والتحفيزات التي أدرجها المشرع الجزائري في قانون الاستثمار هي نتاج الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية أومتعددة الأطراف التي صادقت عليها الجزائر، والتي من شأنها أن تلعب دوراً هاماً في تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجلب العديد منها، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. (زرورق و رقاب، 2018، ص 101)

- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل ترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لا تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقع من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من المعوقات السياسية والاقتصادية وكذلك معوقات إدارية وقانونية: (اشوي و جدادوة، 2012، ص 21، 23)

_ المعوقات السياسية والاقتصادية: تتمثل في:

- **عدم الاستقرار السياسي:** فعدم استقرار المؤسسات، وضبابية الوضع السياسي خاصة في العشرية الأخيرة وما صاحبها من تداعيات على مختلف الأصعدة جعل الجزائر أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي، وكان ذلك وراء تردد وعزوف المستثمرين الأجانب.
- **مشكل العقار:** يرجع المختصون أن من أهم العراقيل التي بقيت تعيق الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل خاص هو مشكل العقار، خاصة وأن مشكل الاستقرار وانعدام الأمن قد طوي ملفه إلى حد ما، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين، وجوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار.
- **مشكلة القطاع الموازي:** يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى عدم وجود سوق منافسة بمعنى الكلمة، وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بشكل كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي، وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء، وعدم وجود تنظيم للسوق، وهذا الموضوع حساس يجب التعامل معه بحكمة لأنه يشغل 1,2 مليون عامل.
- **هشاشة النشاط البنكي:** بموجب التعديلات والإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية بخصوص قانون النقد والقرض، وكان آخرها الأمر رقم 03 _ 11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والذي بموجبه تم إلغاء المادة 02 من القانون السابق رقم 90 _10، حيث تم تخفيض القدرة على حماية قيمة العملة الوطنية وبالتالي رفعت عن بنك الجزائر الغطاء القانوني لحماية الدينار، مع ما تبعه من اعتماد الكثير من البنوك الخاصة الوطنية منها والأجنبية.

وقد نتج عن التصفية الفجائية لبنك الخليفة وبعده البنك الصناعي والتجاري فقدان الثقة بصورة عميقة في القطاع المالي الخاص، الذي ضيع مصداقيته وكبد الاقتصاد الوطني خسارة كبيرة جدا، وأصبح الجميع يوازي بين الهشاشة الاقتصادية وفضائح القطاع المصرفي، خصوصا وأن النشاط البنكي يركز أساسا على الثقة.

- _ **المعوقات الإدارية والقانونية:** من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:
- **الفساد الإداري:** يعرف الفساد بأنه استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، وطبقا لما ورد في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، فإن الفساد يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الأجنبية، بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة ب 50 % على دخل الشركات، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30 % يسمح بالرفع من معدل الاستثمار ب 4 %.
 - ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه.
 - **انعدام الشفافية وتفشي البيروقراطية:** على الرغم من تحديد هيئة تتولى شؤون الاستثمار الأجنبي إلا أن شكاوي المستثمرين لا تزال مستمرة، والإجراءات لا تزال معقدة، وأحيانا متناقضة على الرغم من توحيد عملية الاعتماد والإنشاء، ولا تزال مشكلة الوصول إلى العقار الصناعي مطروحة كذلك، بالإضافة إلى التحويلات البنكية.
 - وكشف نائب رئيس البنك الدولي بناء على تقرير هذا الأخير، على صعوبة مناخ الأعمال إذ أحصى 18 مرحلة أو إجراء تأسيس مؤسسة، ما تتراوح متوسط المدة فيها ب 29 يوما أو شهرا كاملا، أما بخصوص تطبيق عقد من العقود فقد تم إحصاء 20 مرحلة أو إجراء بمتوسط 387 يوما، أما بخصوص مدة حل مؤسسة في الجزائر فإن متوسطها يعادل 3 سنوات ونصف.
 - **محدودية النظام القضائي وعدم وجود سوق واسعة:** ذلك أن خبرة المحاكم محدودة في مثل هذا النوع من القضايا، وبدون تأمين الأصول لن يقوم أي مستثمر أجنبي بالاستثمار في الجزائر، فالنظام التشريعي والقضائي ليس مؤهلا بما يكفي لحل المنازعات التجارية الدولية الحديثة.

بالإضافة إلى مجموعة من العوائق القانونية الأخرى التي تتمثل في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

3.1.4: تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يعتبر إنتشار ظاهرة الفساد من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول، ذلك أنه يهدد مسيرة التنمية من خلال سوء تسيير الأموال المتاحة والتخفيض من كفاءة وفعالية استخدامها، إضافة إلى إلحاقه الضرر بالمصلحة العامة من خلال تأثيره سلبا على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي، كما أنه يحول دون تحقيق النتائج المستهدفة لسياساتها التنموية.

- تعريف الفساد:

لا يوجد تعريف موحد وشامل لمصطلح الفساد، لأنه يتميز بتنوع وتعدد أشكاله ومستوياته وتجدها على الدوام، وهذا ما يحول دون وضع تعريف جامع ومانع للفساد.

والفساد لغة هو فسد ضد صلح، بمعنى البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، وفي الفقه الإسلامي يوجد تمييز بين المصلح والمفسد، حيث ورد في الآية 220 من سورة البقرة قوله تعالى: "ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم". (بن عزوز، 2016، ص 201)

أما الفساد اصطلاحا فيعني خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان هذا الخروج قليلا أو كثيرا، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة. (نواف، 2008، ص 84)

وتقوم نظرية الفساد حسب إبن خلدون على ثلاثة جوانب مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وهي: الجانب السياسي، الجانب الحضاري، الجانب الاقتصادي، ويعتبر الجانب الفردي القاسم المشترك وحجر الزاوية الذي تركز عليه مستويات الفساد المختلفة. (الوقداني، 2010، ص 546)

ويعبر الفساد عن سوء استخدام المنصب بهدف تحقيق غايات شخصية، ويتضمن الرشوة والابتزاز، ويشترك في العملية طرفان أو أكثر، وقد تكون فردية، ويتجسد هذا الأخير عند القيام بأعمال محظورة كالاختيال والاختلاس والمحسوبية واستغلال النفوذ، كما يعتبر الفساد بمثابة انحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام سواء كان بواسطة التعيين أو الانتخاب بهدف الحصول على مكاسب تخص الثروة أو المكانة، وقد شهد التاريخ العديد من الأمثلة عن سقوط إمبراطوريات ودول بسبب الفساد، هذا الأخير الذي يشهد تقاعما كبيرا في السنوات الأخيرة متأثرا بالعوامة بحيث ينحصر فقط في المجال الداخلي. (عبد القادر خ.، 2018، ص، ص 03، 04)

وقد قدم البنك الدولي تعريفا عاما للفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق كسب خاص، حيث يحدث الفساد عند قيام موظف بقبول رشوة أو طلبها مقابل تسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، ويحدث كذلك عند قيام وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى بهدف الاستفادة من خدمات أو عمليات من أجل التغلب على المنافسين، وتحقيق مجموعة من الأرباح خارج إطار القوانين، ويمكن أن يحدث الفساد من خلال استغلال الوظيفة العامة مباشرة دون اللجوء إلى الرشوة، من خلال تعيين الأقارب أو سرقة ونهب أموال الدولة. (عبد الفضيل، 2004، ص، ص 34، 35)

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فقد عرف الفساد بأنه: "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة بهدف تحقيق المنفعة الخاصة، إما عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه من أجل التسريع بالخدمات أو باستعمال الاختلاس". (UNDP، 1997، ص 09)

أما صندوق النقد الدولي فقد عرفه بأنه: "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تسعى لتحصيل الفوائد من هذا السلوك لفائدة شخص واحد أو لمجموعة من الأشخاص تربطهم علاقة مصلحة مشتركة". (الظاهر، 2013، ص 08)

وحسب بنك التنمية الآسيوي فإن الفساد هو حاصل السلوك الذي يقوم به موظفي ومسؤولي القطاع العام والخاص عبر استغلال المنصب، والذي يؤدي إلى تحصيل ربح مادي غير نظيف أو تحقيق مصلحة خاصة، في مقابل القيام بأداء ما أو تسهيل خدمة معينة. (الحاج علي، 2015_2016، ص 29)

وكحوصلة لجملة ما تم تقديمه من تعاريف، يمكن تقديم تعريف إجرائي للفساد بأنه: "سوء استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة أو شخصية، ويتم بوسائل مختلفة كالرشوة، الاختلاس، نهب المال العام، المحسوبية... الخ

وهناك من يربط الفساد بدرجة احتكار القرار وحرية التصرف والمساءلة، تحسبا إلى أن هناك علاقة طردية بين الفساد ودرجة احتكار القرار، وعلاقة عكسية بين الفساد ودرجة المساءلة، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية التي وضعها Robert Klitgaard سنة 1988:

الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف _ المساءلة. (جونسون، 2009، ص 38)

ومن خلال قراءة جملة التعاريف السابقة المقدمة للفساد يتضح بأنها تتفق بشأن الغاية أو الهدف الذي يسعى إليه مرتكب الفساد، وهو تحقيق المصلحة الخاصة أو الشخصية على حساب المصلحة العامة، ويتم ذلك عبر استعمال أساليب وطرق غير مشروعة، كسوء استعمال السلطة واستغلال الوظيفة.

- خصائص الفساد:

يتميز الفساد بمجموعة من الخصائص نجملها فيما يلي: (بوسعيد وعقون، 2018،

ص307)

- السرية المطلقة خاصة في الدول التي تضع قوانين صارمة ورقابة مشددة ضد الفساد.

- تعدد الأشخاص الذين يقومون بممارسة هذا الفعل، فقد يجمع الفساد أطراف متعددة تجمعها المصلحة المشتركة لتحقيق الأرباح.
- تعدد أساليب وطرق ممارسته وقدرتها على التكيف مع التكنولوجيات الحديثة.
- العمل على تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة من طرف الموظف، وهذا ما يؤدي إلى عدم احترام الواجبات التي يحددها الإطار القانوني للمؤسسة.

ويشكل الفساد أحد أهم عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وسببا للانحراف الأخلاقي في المجتمع، كما يؤدي إلى انعدام الثقة فيما بين الأفراد وكذلك بين الحاكم والمحكوم، إضافة إلى التناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. (حماس، 2016_2017، ص 14)

- أشكال ومظاهر الفساد:

يأخذ الفساد أشكال ومظاهر متعددة تتمثل أساسا في:

- **الرشوة:** وتعني متاجرة الموظف العام بوظيفته أو استغلالها، وذلك بأن يطلب أو يقبل أو يتحصل على عطية أو وعد بها لأداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه أو للإخلال بواجباته". (القهوجي، 2002، ص 18)

فمفهوم الرشوة يرتبط بالوظيفة العامة، هذه الأخيرة التي يؤديها موظفون ويتقاضون مقابل ذلك راتبا أو مقابل مادي من الدولة، ولا يدفع المنتفعون من ذلك أي مقابل للموظفين، وحاجة الأفراد الملحة لتلك المصالح تجعل من بعض الموظفين العموميين يحاولون استغلال مراكزهم لتحقيق بعض المكاسب والمنافع الشخصية، وهذا ما يؤدي إلى إثراء غير مشروع بالنسبة للمرتشي، كما يتسبب في تعطيل مصالح الفرد والمجتمع، وينطبق نفس الأمر على الراشي الذي يساهم في سيادة هذا الوضع، بتشجيعه للموظف العام على الإخلال بمسؤولياته واستغلال وظيفته. (رحماني، 2012، ص 58)

• **المحسوبية:** وتشمل المحسوبية استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة بشكل يتعارض مع القوانين والتشريعات، وتعتبر من أخطر أشكال الفساد لإنعكاساتها السلبية على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، كالتوزيع الغير عادل لموارد الدولة، منح الوظائف والمناصب للأشخاص غير المؤهلين، وهذا ما يولد الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي. (بن عزوز، 2016، ص 07)

فالمحسوبية هي تنفيذ مجموعة من الأعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص، سواء انتماء عائلي أو حزبي أو جهوي... الخ، و يكون ذلك باستعمال النفوذ دون استحقاق هذه المجموعة لهذه الأعمال.

• **اختلاس المال العام:** إن اختلاس المال العام يتعلق بكل فعل يرتكبه الجاني، ويكشف عن نيته بضم المال إلى ملكيته الشخصية وتغيير طبيعة حيازته المؤقتة إلى حياة نهائية، ويشمل الإختلاس العديد من المظاهر كالتصرف في المال العام أو ادعاء سرقة أو ضياعه، أو بأي عمل يؤكد على انعقاد نية الجاني من تحويل حيازته الناقصة لهذا المال إلى حيازة كاملة. (حماس، 2016_2017، ص 47)

وينعكس اختلاس المال العام بشكل وخيم على الاقتصاد الوطني، لكونه جريمة ذات طبيعة خاصة مقارنة بمختلف الجرائم التقليدية الأخرى، سواء من حيث مرتكبيها أو مستوى ثقافتهم وكذلك من حيث الضرر الناجم عنها، ففي أغلب حالات الاختلاس يتميز مرتكبي هذه الجرائم بارتفاع مستواهم الثقافي وخبرتهم العالية في مجال العمل، مما يمكنهم من إخفاء آثار جرائمهم، وتكون آثار جرائم اختلاس المال العام وخيمة على الاقتصاد الوطني، مما يتطلب ضرورة تكثيف الإجراءات الوقائية والردعية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة. (حماس، 2016_2017، ص 45)

• **التزوير وانتشار ظاهرة التسبب الإداري:** لقد انتشرت ظاهرة التزوير بكثرة وذلك من خلال تقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية، وأيضاً عبر الطباعة للشهادات، باستعمال التكنولوجيات الحديثة، ويشمل التسبب الإداري مختلف المظاهر

السائدة على المستوى الإداري والتي تلم عن عدم الشعور بالمسؤولية، وتتجلى في مختلف مظاهر البيروقراطية الإدارية، والإهمال الكلي للعمل وعرقلة الخ. (بن عزوز، 2016، ص 203)

● **غسيل الأموال:** إن هذه الجريمة تعتبر من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي تتعلق بالفساد والجريمة المنظمة، وخاصة منها المخدرات، الفساد السياسي، الرشوة، التهريب، وترتبط هذه الجريمة بشكل مباشر بالبنوك والمؤسسات المالية، نظرا لما توفره هذه الأخيرة من آليات وأساليب متنوعة تستعمل في غسيل الأموال غير النظيفة، بهدف إضافة الشرعية على أموال مصدرها الأصلي غير مشروع، وتوجد العديد من الاتفاقيات الدولية التي نصت على ضرورة مكافحة هذا النوع من الفساد، ومنها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع المعروفة باتفاقية فيينا 1988، وتوصيات بازل 1988، ومبادئ Wolfsberg بسويسرا التي تم الإعلان عنها عام 2000، وقد تم التوقيع عليها من طرف أحد عشر بنك من أكبر بنوك العالم، بعد أن تم تسجيل عدد كبير من الفضائح المالية في بعض البنوك الكبرى. (بن عزوز، 2016، ص 203، 204)

● **تقاضي العمولات:** تعبر العمولة عن مقدار محدد من المال يحصل عليه الموظف المسؤول مقابل الخدمات التي يقدمها للآخرين، كما تمثل العمولة مبلغا متفق عليه، أو نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية، حيث يتم دفع هذا المبلغ من أجل الحصول على عقد أو صفقة أو بهدف تفضيل صاحبها على بقية المنافسين، وقد أصبحت فلسفة العمولة مشروعة في بعض الدول، وأصبح ينظر إليها كمقابل لأتعاب ذلك الموظف أو مكافأة له، يحصل عليها مقابل قيامه بتلك الخدمة. (بوسعيد و عقون، 2018، ص 308)

- أنواع الفساد:

لقد تعددت أنواع الفساد ومنها: (ليتم و مسكين، 2018، ص 155، 156)

- ✓ **الفساد الأخلاقي:** وهو بلوغ درجة من الانحطاط في السلوك بالشكل الذي يجعل الإنسان لا يحكم عقله، فينجر خلف الشهوات والفواحش، وكل السلوكات المناقضة للآداب العامة المتعارف عليها، ومن أبرز أشكاله الاغتصاب، تعاطي المخدرات... الخ.
- ✓ **الفساد الاجتماعي:** ويعبر عن وجود خلل في القيم الاجتماعية والأسرية، ما ينعكس بشكل سلبي على المجتمع، ومن أبرز مظاهره التفكك الأسري، انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة كالسرقة، القتل... الخ.
- ✓ **الفساد الثقافي:** ويعني خروج أي جماعة عن التقيد بالقواعد الثابتة والعامة للأمة، ما يشكل تهديدا لتفكيك هويتها وتراثها الثقافي، وتلقى مواجهة هذا النوع من الفساد صعوبة كبيرة، نظرا لتحجج أصحابه بحرية الرأي والتعبير.
- ✓ **الفساد القضائي:** ويشتمل على الانحراف والفساد الذي يمس الجهات القضائية فيؤدي إلى فقدان مصداقيتها، إضافة إلى فقدان المتقاضين لحقوقهم، خاصة في ظل انتشار شهادة الزور وتزوير الوثائق الإدارية وانتشار الرشوة في أوساط الموظفين والقضاة.
- ✓ **الفساد السياسي:** يعبر الفساد السياسي عن سوء استخدام السلطة العامة (الحكومية)، بهدف تحقيق أهداف غير مشروعة، وعادة ما تتم هذه العملية بسرية لتحقيق مكاسب شخصية.
- ✓ **الفساد الاقتصادي:** يشمل الفساد الاقتصادي الممارسات المنحرفة كالإحتكار والتحصّل على بعض المنافع التي تتنافى مع الجانب القانوني والأخلاقي، كالمنافسة غير المشروعة، التهرب الضريبي والجمركي.
- ✓ **الفساد الإداري والمالي:** يعتبر كل من الفساد الإداري والمالي مصطلحان متلازمان، ذلك أن الانحرافات والسلوكيات الإدارية التي تتسم بالفساد، يكون هدفها تحقيق الربح والمكاسب المادية، كما أن المخالفات المالية وخاصة منها المتعلقة بالرقابة على المال العام ترجع في أصلها إلى انحرافات أو مخالفات إدارية.

- تأثير الفساد على التنمية:

إن الفساد ينعكس ويؤثر بشكل كبير وسلبي على عملية التنمية بكافة أبعادها ومستوياتها وسيتم توضيح أهم هذه التأثيرات فيما يلي: (قايد، 2013، ص، ص 214، 216)

- **خفض معدلات الاستثمار:** إن انتشار الفساد في الدولة يدل على ضعف منظومتها القانونية، مما يؤدي إلى إشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب والمحليين، نتيجة التخوف من عدم ضمان حقوق الملكية في هذه الدولة، وهذا ما يجعل من الاستثمار مخاطرة كبيرة وغير مأمونة العواقب.
- **تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار:** وفي هذا الشأن يتم الحديث عن المدفوعات غير القانونية التي تعني أن الشركات ذات الأفضلية لا تعتمد على المنافسة في ظل مؤشرات سوق واحدة، بينما تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة من أجل الدخول إلى تلك الأسواق، وينتهي الأمر بأن يدفع المستهلك سعر مرتفع مقابل جودة قليلة.
- **عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة:** إن القوانين في النظم السياسية الفاسدة يتم سنها لمصلحة الفاسدين والراشيين، بدلا من وضعها من أجل خدمة المواطنين ككل وتحقيق المصلحة العامة، كما لا توجد نظم لمساءلة البيروقراطيين ومحاسبتهم على أدائهم الوظيفي، وهذا ما يدفعهم لتأخير الخدمات بهدف الحصول على المزيد من الرشاوي.
- **خفض التوظيف:** نتيجة ضياع الأموال العامة في النهب والسرقة والاختلاس، ما يؤدي إلى عجز مالي في إنشاء مشاريع جديدة، ونتيجة لذلك سيكون هناك عجز في التوظيف.
- **تزايد الفقر:** ينتج عن انتشار الفساد إثراء القلة على حساب الكثرة، وهذا ما يساعد على تعميق الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وتصبح الخدمات العامة تخضع للبيع والشراء، وتنتشر بذلك مظاهر التمييز والطبقية وانعدام العدالة الاجتماعية.
- **تفاقم وعجز الموازنة العامة:** يؤدي الفساد إلى تقليل حجم الإيرادات العامة مقارنة بالنفقات العامة، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، ينعكس بدوره على

الموازنة العامة، إضافة إلى انتشار التهرب الضريبي الغير مشروع أو التمكن من الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة.

- **سوء توزيع الموارد:** ينتج عن الفساد سوء توزيع للدخل والثروة، وذلك بسبب استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم الاجتماعية داخل النظام السياسي، مما يؤدي إلى استحواذهم على أكبر قدر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام.
- **عدم الاستقرار السياسي:** إن انتشار الفساد في الدول التي ترتبط بمعاهدات أو قروض خارجية والتي تكون مقيدة بشروط جزاء، إذا ما أخلت بها تلحق بها انعكاسات وخيمة كفقدان الدولة لسيادتها بسبب تحكم وتدخل المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة هذه الدولة.
- **الحد من النمو الاقتصادي:** إن تحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بقدر كبير من مصادر الأموال العامة يؤدي إلى الحد من النمو الاقتصادي، وضياع فرصة استخدام هذه الأموال في المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية الاقتصادية، ويتغير نظام استغلال الأموال العامة من مساره الطبيعي الذي يحكمه قانون العرض والطلب، إلى مسارات أخرى مستجدة كتحويل الأموال إلى خارج البلاد مثلا.

- واقع الفساد في الجزائر منذ سنة 2000 وتأثيره على التنمية الاقتصادية:

تنتشر ظاهرة الفساد في الدول النامية غالبا في الدول التي تشهد مرحلة انتقالية، وهذا هو الحال بالنسبة للجزائر التي تشهد مثل هذه المرحلة منذ بداية التسعينات، حيث شهدت من الناحية الاقتصادية مرحلة انتقال النظام الاقتصادي من نظام اشتراكي موجه إلى نظام رأسمالي حر، ومن الناحية السياسية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، وبالتالي فإن منظومتها التشريعية أيضا تمر بنفس المرحلة الإنتقالية، فيجد الفساد له منفذا من خلال ثغرات النصوص القانونية التي لم تستقر بعد بشكل يحقق لها الفعالية في ظل النظام الجديد، وفعلا لم يشع الحديث عن الفساد في الصفقات العمومية في الجزائر إلا في التسعينات ذلك أن الدولة الجزائرية انتقلت من دولة مدينة إلى دولة حديثة الغنى، حيث حازت في ديسمبر

2009 على احتياط صرف مقدر ب 146 مليار دولار، فأصبحت الدولة تستثمر أموالا طائلة في إنجاز مشاريع تنموية وحيوية وهي تتفق في ذلك حوالي 30 مليار دولار سنويا.

وإذا اعتمدنا على المعيار العالمي للرشوة التي يتم منحها في الصفقات العمومية والتي تقدر ب 10 %، نفترض بأن الجزائر تدفع سنويا حوالي 3 مليار دولار في مبالغ الرشوة هذه، وبالفعل فقد كشفت المفتشية العامة للمالية في جويلية 2006 عن فضيحة شركة (ب.ر.س) BRC (Brown Roots and Condor) وهي عبارة عن شركة جزائرية أمريكية تم تأسيسها بين شركة سونطراك وشركة هالليبرتون « Halliburton » الأمريكية، وقد تعاملت هذه الشركة مع شركة سونطراك ومع وزارة الدفاع، فورد في تقرير أعدته المفتشية العامة للمالية أنه مابين عام 2001 و 2005 تحصلت BRC شركة على 41 صفقة بقيمة 2,1 مليار دولار أمريكي وذلك بواسطة التراضي متعارضة مع ما يقتضيه قانون الصفقات العمومية. (علة، 2012_2013، صص، 10، 09)

وتوجه وسائل الإعلام الجزائرية العديد من الاتهامات حول دفع شركات أجنبية لرشاوي ضخمة لمجموعة من الشخصيات السياسية والموظفين مقابل الحصول على العقود، وهو ما حصل مع مشروع الطريق السيار " شرق_ غرب"، الذي قدرت تكلفته ب 12 مليار دولار أمريكي والذي يمتد على مسافة 1200 كلم، وقد كشف المحققون عن وجود نظام رشاوي وعمولات يشمل أجهزة أمنية في الدولة ومجموعة من المسؤولين الهامين في وزارة الأشغال العمومية.

وانفجرت فضيحة فساد أخرى في 2010 شملت شركة "سونطراك" النفطية المملوكة للدولة، وأمر رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة بتجميد كل العقود التي وقعتها في ديسمبر 2009 و فبراير 2010، بسبب الإشتباه بوجود احتيال وغش، وفي ماي 2011 حكم على الرئيس التنفيذي للشركة محمد مزيان بالسجن لمدة سنتين بسبب سوء استخدام الأموال العامة، إذ منح عقودا إلى شركات بشكل مباشر وليس من خلال المنافسة، وظهرت فضيحة تتعلق ب " سونطراك" في فبراير 2013، عندما حقق في إيطاليا مع باولو سكاروني، رئيس شركة "إيني" الإيطالية للنفط والغاز المملوكة للدولة، في شبهة تقديم رشوة ب 265 مليون دولار للفوز بعقود مع " سونطراك".

فبالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية الضخمة التي تتمتع بها الجزائر، والتي تجعلها من أقوى الدول، إلا أنها لم تبلغ المستوى المنشود من التنمية بمختلف مجالاتها وخاصة التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى سوء استغلال هذه الموارد، نتيجة الانتشار الواسع لمختلف مظاهر وأشكال الفساد التي أصبحت تتخر مداخيل الدولة وتعمل على تفويت فرص العيش الكريم لكل أطراف المجتمع.

و ترتبط ظاهرة الفساد في الجزائر بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها، والتي وفرت المناخ الخصب لنمو واستفحال الفساد بمختلف أنواعه وفي مختلف المجالات.

وتشهد الجزائر في السنوات الأخيرة انتشار واسع للعديد من المظاهر الخطيرة للفساد، تجلت أساسا في قيام مسؤولين كبار باختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي 2010 _ 2014، الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، والمخطط الخماسي الأخير 2015 _ 2019 والذي خصص له 262 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب المال العام وتحويله لحسابات شخصية في الخارج، وعقد العديد من الصفقات المشبوهة ... الخ)، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010.

فمنذ سنة 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد، بدءا بقضية البنوك الخاصة التي تمت تصفيتها في ظروف جد غامضة بدون متابعة فعلية لأصحابها اللذين فرو للخارج، وعلى رأسها مجمع الخليفة الذي يتكون من شركة الطيران للأشغال العمومية، ثم فضيحة الطريق السيار شرق غرب، وقضية الفساد في شركة سونطراك. (بوسعيد و عقون، 2018، ص، ص 213، 214)

بالإضافة إلى العديد من قضايا الفساد التي يتم التحقيق فيها والتي تزيد عن 50 قضية فساد تمت خلال فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة التي دامت 20 سنة، تورط خلالها

وزراء ومسؤولون كبار بالدولة في العديد من قضايا الفساد، فمنذ استقالة عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل 2019، نتيجة الضغط المشترك من الشارع والجيش، بدأت سلسلة من التحقيقات في قضايا فساد تستهدف العديد من المسؤولين ورجال الأعمال. وسنحاول التطرق لأبرز قضايا الفساد التي شهدتها الجزائر منذ سنة 2000 أي خلال حوالي 20 سنة الأخيرة، والتي حالت دون تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها في الجزائر بالرغم من الإمكانيات المادية الهائلة التي خصصت لمختلف البرامج التنموية خلال هذه الفترة.

قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة وإفلاس البنوك الخاصة:

تعتبر قضية الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث عرفت ب فضيحة القرن، ولم تكن فضيحة بنك الخليفة والخسارة التي تكبدتها الخزينة العامة بأكثر من 1,7 مليار دولار من جراء ذلك، سوى مقدمة عن حجم التجاوزات المسكوت عنها في النظام المصرفي الجزائري، لاسيما في منظومة البنوك الخاصة التي تمخضت ولا تزال عن كثير من الفضائح والفوضى (تزوير الوثائق والمستندات، الاختلاسات، تبييض الأموال وتنامي رهيب لمعدلات الرشوة... الخ)، تسببت في إفلاس وسحب الاعتماد من سبعة مصارف ومؤسستين ماليتين منذ سنة 2003، وهي على التوالي: الخليفة بنك، المصرف التجاري الصناعي، الشركة الجزائرية للبنك، مونا بنك، أركو بنك، جينيرال ديديتيرانبال، يونين بنك، ألجيريان انترناشيونال بنك، إضافة إلى الريان بنك، وهو ما يعني أن كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري تمت تصفيتها.

وتعود تفاصيل قضية بنك الخليفة لسنة 2003 لقرار الحكومة حول تنصيب متصرف إداري بهدف تسيير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بغية إنقاذه من الإفلاس الذي كان يبدو محتوماً، وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن، إلا أن الحكومة قد اضطرت لتعيين مصفي إعلانا منها بذلك عن إفلاس بنك الخليفة، وقامت بفتح تحقيقات قضائية حول التجاوزات الغير قانونية التي ارتكبتها مسيرو هذا البنك، في حين أن المدير العام لهذا البنك قد فر إلى الخارج.

(بوسعيد و عقون، 2018، ص 314)

وقد حظيت قضية الخليفة بنك باهتمام واسع، فقد كشفت عن أكبر قضية فساد في تاريخ الجزائر الحديث، وانعكست آثارها على عمالها فالكثير منهم أصبح عاطلا عن العمل، كما تسببت في تضرر عشرات المودعين الصغار في بنك الخليفة، واللذين لا يزالون يطالبون بحقوقهم إلى غاية اليوم، كما أدت إلى تبديد ملايين الدولارات خاصة بعد انهيار المجمع وإفلاسه، وامتدت لسنوات طويلة واختتمت عام 2015 بالحكم بالسجن 18 سنة بحق مدير المجمع عبد المؤمن رفيق خليفة، عقب استلامه من بريطانيا التي لجأ إليها بعد تقجر الفضيحة عام 2003.

وتعد قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة فضيحة مالية وقانونية، لأنها تعكس المعنى الحقيقي للفساد المنظم الذي تتداخل فيه مختلف الأطراف والأبعاد السياسية والمالية والاقتصادية، داخل محيط يطغى عليه التسبب والإهمال وعدم تفعيل القانون والرقابة والمسؤولية.

_ قضية الطريق السيار شرق غرب:

يعتبر قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، وقد جاء على لسان رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد جيلالي حجاج أنه من الصعب جدا منح أرقام للفساد في الصفقات العمومية في الجزائر، لكن معظم الدراسات التي قمنا بها تبين أنه تقريبا 90% من الصفقات العمومية لا تحترم القانون، وعندما لا يحترم القانون يتم تشجيع الفساد سواء على المستوى الوطني أو الدولي، هذا وقد صرح الأستاذ غشير رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أن أكبر قطاع يتعامل فيه بالرشوة في الجزائر هو قطاع الصفقات العمومية، وأن الكوارث التي تشهدها قطاعات البناء والأشغال العمومية من سقوط البناءات وعدم صلاحية الطرقات على الرغم من حداثة إنجازها، مردها التعامل بالرشوة حيث لا يتم احترام معايير الإنجاز. (علة، 2012_2013، ص11)

وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في إنجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب، الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن 1200 كلم، من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوي والعملات التي تلقاها

المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية CRCC_CITIC المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات، فالمشروع بدأ بـ 4 مليار دولار، ووصل إلى 11 مليار دولار ونسبة إنجازه لم تتعدى 40 %، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام إنجازه فرجح أن تصل 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين: الأول شرق _ غرب، والثاني شمال _ جنوب. (بوسعيد و عقون، 2018، ص 315)

وقد أثارت هذه القضية الكثير من الجدل منذ انطلاق التحقيق فيها سنة 2008 وإلى غاية برمجة القضية للمحاكمة خلال سنة 2015، والتي أسدل عليها الستار يوم 07 ماي من نفس السنة بعقوبات مابين 7 و 10 سنوات في حق المتهمين الموقوفين، منهم رجل الأعمال شاني مجذوب، وكذا مدير وكالة الطرق السريعة بوزارة الأشغال العمومية محمد خلادي، والذي أثارت تصريحاته الكثير من التساؤلات حول تسيير الصفقات في وزارة الأشغال العمومية، واتهاماته الجريئة للمسؤول الأول على القطاع آنذاك عمار غول، الذي لم يحضر المحاكمة، ولم يكن اسمه مدرجا في قرار الإحالة الذي يضم 250 صفحة، ولا حتى كشاهد، والأخطر من ذلك، فإن قاضي التحقيق المكلف بالقضية آنذاك، أثبت براءته بعدما أجاب كتابيا على 17 سؤال وجهت له، نفى من خلالها عقد اجتماع مصغر خارج الإطار القانوني لمشروع الطريق السيار ووجود أية علاقة لرجل الأعمال الفرنسي " بيار فالكون " بوزارة الأشغال العمومية أو به شخصيا، كما نفى أية علاقة لشركة IGIS بوزارته آنذاك أو به شخصيا، وكذا علاقته بالوسائل المادية المتاحة من طرف المجمعين الصيني والياباني لفائدة إطارات قسم البرنامج الجديد، ونفى أن يكون "خلادي محمد " قد أبلغه بالشبهات التي لحقت صفقة الطريق السيار لا من حيث الأشخاص أو الوقائع، بالرغم من وجود أدلة وقرائن تثبت تورطه في كل الجرائم المنسوبة إليه جملة وتفصيلا. (باشوش، 2019)

وفي أكتوبر 2009 تناقلت الصحف خبر أنه على إثر تحقيقات قامت بها مصالح الأمن العسكري ظهرت قضية الطريق السيار شرق _ غرب، وتمت متابعة الأمين العام لوزارة الأشغال العمومية ورئيس ديوان وزير الأشغال العمومية وغيرهم على أساس إبرام صفقات عمومية مع

شركة صينية CITIC_CRCC مقابل الحصول على عملات قدرت قيمتها بحوالي 530 مليون دولار. (larrege, 2011, p. 12)

ولا يتوقف الأمر في قضية الطريق السيار شرق غرب فقط في تبديد ما يزيد عن 16 مليار دولار، في أشغال لم تكتمل إلى حد اليوم، وهو ما كشف عنه وزير الأشغال العمومية سابقا فاروق شيالي الذي أكد أن 25 % من الطرق مهترئة وتحتاج للإعادة، بمعنى أن تكلفة الفساد في القضية على حد قوله تساوي حاليا 4 ملايين دولار مرشحة للارتفاع، وبذلك يكون الفساد في الطريق السيار قد فاق قضية الخليفة التي حملت رقم 3,5 مليار دولار، بل إن التحقيقات الأخيرة أزلت الستار عن حقائق أخرى لا تقل خطورة عن إهدار المال العام على شاكلة العمولات في منح العقود العامة لاستكمال الطريق السيار، تلقى رشاوي بالجملة من خلال منح مشاريع لرجل الأعمال الذي يقبع في سجن الحراش حاليا " علي حداد " والذي استفاد من العديد من المشاريع دون وجه حق، انتهت بكوارث سجلت على مستوى الطريق السيار في شقه الرابط بين الأخضرية بولاية البويرة إلى الحدود الإقليمية مع ولاية برج بوعرييج، بالإضافة إلى منح صفقات بالتراضي لاستكمال جزء من الطريق السريع بين الشرق والغرب " برج بوعرييج والطارف "، والتي منحت للمجموعة اليابانية كوجال Cojaal حيث تميزت هذه العقود الكبيرة بأنها منحت في ظل ظروف تعتبر مربية للشركات الأجنبية، خاصة الصينيين أو رواد الأعمال المقربين من الدائرة الرئاسية سابقا.

والقضايا المتعلقة بقطاع النقل والأشغال العمومية، لم تتوقف عند إنجاز الطرقات فقط، بل طالت حتى صفقات تجهيز مراكز الدفع على مستوى الطريق السيار، وهي الصفقة التي جرى تقسيمها إلى ثلاث حصص، منها حصة لتجهيز مراكز الدفع على مستوى ولايات الغرب والشرق والوسط، والتي لم تكتمل لحد اليوم.

ويمثل وزير الأشغال العمومية السابق ورئيس حزب تجمع أمل الجزائر " تاج "، عمار غول هذه الأيام أمام المحكمة العليا لتورطه في فضيحة الطريق السيار شرق _غرب، الذي التهم ما يفوق 16 مليار دولار ولم يكتمل إلى اليوم، بالإضافة إلى ملفات أخرى بقطاع النقل الذي ترأسه فيما سبق. (باشوش، 2019)

قضية سونطراك:

اعتقد الجزائريون لوقت قصير بأن قضية الفساد الخاصة بالخليفة والطريق السيار شرق _ غرب ستكونان آخر قضايا الفساد والاحتيال في الجزائر، خاصة بعد تعهد السلطات العليا للبلاد بمتابعة المتورطين في الفساد ومعاقبتهم، لكن في الواقع لم تغلق هاتين القضيتين اللتين كلفت خزينة الدولة المليارات من الدولارات حتى انفجرت أخرى يراها المراقبون أكبر وأثقل بكثير من سابقتها، ألا وهي " فضيحة سونطراك، ففي هذه القضية امتد الفساد إلى قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من 97 % من صادرات البلاد، بدخل سنوي لا يقل عن 40 مليار دولار، فعائدات النفط والغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد، ورغم هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة والفساد وإبرام العديد من الصفقات المشبوهة، التي يعتقد أن شركة سونطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية، حيث قدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة. (بوسعيد و عقون، 2018، ص 315)

وقد انفجرت قضية سونطراك مطلع 2010 وتطورت لاحقا وتوسع المتورطون فيها عبر مراحل عرفت بالإعلام الجزائري بقضايا سونطراك 1 و2 و3 و4، وتتعلق بشبكة فساد مالي وسياسي تضم مجموعة من السياسيين والمسؤولين بقطاع النفط، بتهمة تلقي رشوي وعمولات بملايين الدولارات مقابل صفقات ضخمة بين سونطراك وشركات عالمية.

وزير الطاقة السابق شكيب خليل من أبرز المتهمين في القضية، إلى جانب المدير العام السابق لسونطراك محمد مزيان، وقد صرح فريق الدفاع احمد قايد صالح في وقت سابق بأن القضية تدخل في إطار تصفية حسابات بين أجنحة في النظام الحاكم.

وأصدرت محكمة الجنايات بمجلس قضاء العاصمة في فيفري 2016 أحكاما متفاوتة على المتهمين، تراوحت بين البراءة والسجن ست سنوات مع غرامات مالية على البعض، في حين نجا خليل من المتابعة بعد إسقاط مذكرة توقيف دولية بحقه بسبب خطأ في الإجراءات. (سونطراك و الخليفة و البوشي . قضايا فساد شهيرة أعادها حراك الجزائر للواجهة، 2019) ليتم استدعاءه في 24 أفريل 2019 من طرف المحكمة العليا للتحقيق معه.

وبالإضافة إلى قضايا الفساد التي تم التطرق إليها (قضية الخليفة، الطريق السيار شرق _ غرب، قضية سونطراك)، هناك العديد من قضايا الفساد التي تدل على تغلغل هذا الأخير في كل النواحي السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية بالجزائر والتي تستلزم التعجيل في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من الفساد لما له من آثار سلبية تقضي على نمو وأمن واستقرار الجزائر.

وتحت راية مكافحة الفساد شنت السلطات الجزائرية حملة تحقيقات مع كبار رجال المال والأعمال والسياسيين، فيما بدا أنه محاولة لكسر المراكز المرتبطة بنظام الرئيس المستقل عبد العزيز بوتفليقة، وكشفت مصادر أمنية للجزيرة نت أن قائمة الأشخاص اللذين ارتبطت أسماؤهم بملفات الفساد تضم نحو مئتي شخصية ممن تقلدوا مناصب سامية، منهم وزراء ومديرو مؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى رجال مال وأعمال. ومن أبرز هؤلاء المتهمين بقضايا الفساد في الجزائر الوزير الأول السابق احمد اويحي، والأسبق عبد المالك سلال.

ومنذ 22 فيفري 2019 كسر الجزائريون حاجز الصمت، ونصبوا محاكم شعبية لرموز الفساد في المسيرات المليونية، كما عبروا عن منسوب كبير جدا من السخط على السلطات الحاكمة، بسبب تفشي الفساد في مختلف دواليب القطاع الحكومي والخاص، وما نتج عن ذلك من ضياع ثروات البلاد وبالتالي تردي أوضاع الشعب.

كما باشرت السلطات القضائية خلال نفس الفترة النظر في العديد من القضايا المرتبطة برجال أعمال، وقد أشار براهيمى إلى أن القضاء النهائي على الفساد لا يكون إلا عن طريق رئيس جمهورية منتخب من طرف الشعب يستطيع تعديل التشريعات، والقيام بحركة واسعة داخل سلك القضاة لتنقية جهاز العدالة. (عبد الحى ، 2019)

وقد شرع القضاء الجزائري منذ شهر ديسمبر 2019 في محاكمة مجموعة من الوزراء، ورجال الأعمال، والمسؤولين في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

2.4: آفاق السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر:

إن التحديات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تمت الإشارة إليها سابقاً، سواء ما تعلق منها بطبيعته الريعية لاعتماده على مداخيل الريع النفطي في تمويل مختلف مشاريع وبرامج التنمية وإهماله للقطاعات المنتجة الأخرى، إضافة إلى غياب المناخ والبيئة الملائمة والمشجعة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة في الجزائر، وتغلغل وانتشار الفساد بمختلف أنواعه وفي كل المجالات، كلها عوامل تؤدي إلى هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري بالرغم من تعدد وتنوع برامجه وسياساته التنموية التي تحظى بميزانيات مالية معتبرة سنوياً، كل هذه العوامل تستلزم تفعيل منظومة التخطيط من طرف صناع القرار في الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري ومجابهة تحدياته بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات وسنحاول التطرق لأهمها من خلال هذا المبحث.

1.2.4 : الاعتماد على مقاربة الحوكمة في عملية رسم السياسة الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية

المستدامة في الجزائر

مفهوم الحوكمة:

إن الدراسات الحديثة قد أكدت على أن مصطلح الحوكمة قد ظهر لأول مرة في فرنسا خلال القرن الثالث عشر ميلادي، وقد استعمل في بدايته كمرادف لمصطلح الحكومة *gouvernement*، وبعدها استعمل كمصطلح قانوني سنة 1478م، ثم تم استخدامه بشكل واسع للتعبير عن تكاليف التسيير *charge de gouvernante* سنة 1679، وقد انحصر مدلوله في نطاق ضيق وهو المجال التقني، ثم انتقل بعد ذلك إلى التداول القانوني منذ سنة 1978. (تبري، 2013_2014، ص 09)

وقد شهد مصطلح الحوكمة رواجاً كبيراً منذ بداية الثمانينات، وتم استعماله باللغة الانجليزية *Governance* في بداية سنوات التسعينات من طرف رجال الاقتصاد والسياسة

الانجلوسكسونيون، كما استعملته المنظمات والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل التعبير عن فن الحكم أو أسلوب الحكم. (بكتاش و كرمية، ص 159)

وقد ظهرت الحوكمة في بادئ الأمر بهدف مواجهة الاختلالات والمشاكل الموجودة على مستوى المؤسسات لتعني بهذا: "توزيع السلطات داخل المؤسسة"، فهي عبارة عن أسلوب وطريقة للحكم والقيادة، ونموذج للتسيير في كل من المؤسسات العامة والخاصة، وبعد ذلك توسع معنى الحوكمة ليشمل مختلف أساليب التنسيق والتشاور والمشاركة بين أصحاب المصالح في المؤسسة، والاعتماد على الشفافية في اتخاذ القرارات. وتضع أدبيات الأمم المتحدة مصطلح الحكمانية أو الحكم الصالح في إطار حكمي وقيمي، للتعبير عن أسلوب ممارسة السلطات والصلاحيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف إدارة شؤون الدولة والمجتمع في كافة المستويات، وتمكين الأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع من التعبير عن حقوقهم وحررياتهم والتمتع بها، وأداء واجباتهم وتسوية خلافاتهم، حيث تركز الحوكمة على بناء وتحسين القدرات والمهارات على مستوى الهيئات التشريعية، التنفيذية، والقضائية، وكذلك داخل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهذا ما يساهم في دفع المجتمع نحو النمو والتقدم من خلال الشراكة بين جميع أفرادها. (بكتاش و كرمية، ص 25، 26)

وقد تعددت العوامل التي ساهمت في تطوير فكرة الحوكمة وجعلها موضعاً للإهتمام والنقاش على المستوى الدولي، ومنها أن الاهتمام بالأمور العامة لم يعد يقتصر فقط على الحكومة، بسبب ظهور فواعل ومؤسسات أخرى لا تشارك فقط في الاهتمام بالشأن العام، وإنما تقوم أيضاً بطرح المسائل العامة مع تقديم الحلول لها، ومن بين هذه المؤسسات نجد منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الدينية، الصحافة، مؤسسات القطاع الخاص... الخ. (Robinson, 2002, p. 23-24)

وقد قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعريفاً للحوكمة بأنها: "استخدام السلطة السياسية وتفعيل آليات الرقابة والتسيير الجيد للموارد العامة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرشادة الاقتصادية لا تتحقق إلا عن طريق وجود مؤسسات ترتكز على مبادئ الديمقراطية واحترام القانون، من أجل تفعيل دور السلطات العمومية في تحقيق

الأبعاد المسطرة سواء السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية "، ويشير مدلول الحوكمة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى مجموعة المعطيات الدستورية والتشريعية والتنظيمية والإدارية، التي تسعى من خلالها المؤسسات العمومية لممارسة كافة سلطاتها المخولة قانوناً، بأسلوب شفاف وبمشاركة الإداريين وهذا ما يصطلح عليه بالحوكمة التنظيمية، التي تقوم بوضع القواعد والإجراءات المتبعة في عملية التسيير والرقابة. (loking, pp. 294,295)

وتعرف الحوكمة حسب هيئة الأمم المتحدة بأنها: "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع في كافة مستوياته، وتشتمل على الآليات، العمليات، والمؤسسات التي من خلالها يستطيع الأفراد والجماعات التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وحل خلافاتهم". (UNDP, 1997, p. 07)

فالحوكمة، أو (الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة الإدارية)، كلها تعتبر مصطلحات مترجمة لكلمة governance، ورغم اختلاف التسميات فإنها تركز في مجملها على ضرورة تفعيل مبدأ مشاركة الأفراد والهيئات غير الحكومية في عملية رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وقياس وتقييم مستوى الأداء الحكومي، ودفعه على تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، ويرتكز مفهوم الحوكمة على التغيير في دور الحكومة من اعتبارها بمثابة الفاعل الوحيد والمحوري في عملية رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، إلى الشراكة الفاعلة والتنسيق بين مختلف الفواعل في إدارة شؤون الدولة، ففي ظل نموذج الحوكمة لا تنحصر عملية صنع السياسة العامة على الحكومة لوحدها، بل يشترك المستفيدون من الخدمات العامة في عملية رسم هذه السياسة، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني، والأفراد، وتكون هذه المشاركة بهدف تحسين مستوى الخدمات العامة، بالإضافة إلى تفعيل الرقابة على الأداء الحكومي. (البسام، 2016، ص 10)

وتختلف درجة الاعتماد على مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيقها من دولة لأخرى، ويكون ذلك تبعاً للتركيبية الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية لكل دولة، وكمثال على ذلك نجد بأن الدول التي تسجل مستويات متقدمة في مؤشرات التنمية قد شهدت تحسناً ملحوظاً في تطبيق مؤشرات الحوكمة، كما أنها تقوم بإشراك المستفيدين من الخدمات العامة في مختلف عمليات صياغة وتنفيذ وممارسة الرقابة على تقديم هذه الخدمات، في حين أن الدول النامية لا تزال تبحث عن طريقة مناسبة لتركيبتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف تفعيل مشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية في تسيير شؤون الدولة. ولا بد من الإشارة إلى ضرورة

الانطلاق في تطبيق الحوكمة من المستوى المحلي في هذه الدول، لكونه الطريقة الأكثر ملائمة بهدف الوصول إلى مستويات متقدمة من جودة الحكم والحوكمة الرشيدة، وذلك نظرا لحدثة التجربة التنموية في هذه الدول، التي تتطلب الشروع في التنمية من المستوى المحلي لمراعاة البيئة والاحتياجات المحلية وجعلها أساس انطلاق العملية التنموية.

ويرتكز مفهوم الحوكمة في العالم الثالث أساسا على مبدأ تحسين الأداء والفعالية، ويدعو إلى ضرورة رفع كفاءة القطاعات العمومية، والتخلص من البيروقراطية في التسيير، وتفعيل المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. (البي، 2016، ص 210)

وفيما يخص الحوكمة في مجال السياسات العمومية Public Policiers، فإن الحوكمة والحكم الجيد، يعتبران من المفاهيم التي تؤكد على أهمية وضرة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من حالتها التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا، بهدف تحقيق الجودة الشاملة وضمان الإستجابة لطموحات المواطنين بشكل أفضل. (البي، 2016، ص 211)

وذلك أن مشاركة الأفراد في تسيير شؤونهم العمومية واتخاذ القرارات إلى جانب الهيئات الحكومية، يسمح بوضع سياسات تنطلق من أولويات وطموحات الأفراد وتستجيب لاحتياجاتهم ومشاكلهم الفعلية، حيث تكون سياسات واقعية وفعالة مما يسمح بتنمية وتطوير المجتمع في كافة مجالاته، وحل مختلف المشاكل التي يعاني منها أفراد.

وتعتبر الحوكمة بمثابة مقاربة عصرية في صنع القرار والتسيير الجيد للشأن العام، وتعبّر عن ممارسة السلطة السياسية وتسيير شؤون المجتمع في كافة مجالاته الترابية، الوطنية، الدولية، وتنظيم موارده المختلفة عبر الاعتماد على منهجية محددة للعمل المتعدد الأطراف الذي يشمل السلطات العمومية، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، عبر الاعتماد على مجموعة من الآليات أثناء ممارسة المهام كالمشاركة الفاعلة، الشفافية، المشروعية، حكم القانون، المساءلة والمحاسبة وروح المسؤولية، وذلك بهدف تحقيق التنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، فالحوكمة هي عبارة عن آلية تستوجب تعدد الأطراف المتدخلة، إضافة إلى تنوع الأسس والمرجعيات المعتمدة، التي تحدد مرتكزات الحوكمة الجيدة، وعناصرها الأساسية في أعمال وتوجهات المنظمات والهيئات الدولية، كما تقوم بتحديد الشروط والكيفيات التي ستجعل منها مقومات مرجعية وعامة في العديد من المستويات. (حمر الراس، 2017، ص 19)

- حوكمة السياسة الاقتصادية:

لقد انتشر حديثا استخدام مفهوم الحكامة في أدبيات الإدارة والسياسات العمومية، وذلك في ظل سياق عالمي تميز بسيطرة المفاهيم الغربية على مختلف ميادين البحث والعلاقات الدولية، ومن بين هذه المفاهيم العولمة، الديمقراطية، الرأسمالية... إلخ. وتقوم حوكمة السياسة الاقتصادية على ضرورة المشاركة الفعلية بين مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع السياسات الاقتصادية، على اعتبار أن الحكم الراشد في المجال الاقتصادي يستلزم وجود مستوى من الديمقراطية التشاركية والتوافقية في صياغة ورسم مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية.

ويتجلى المضمون المحوري للحكامة في المجال الاقتصادي، في ضرورة تراجع الدولة عن السيطرة التامة على النشاط الاقتصادي، وفتح المجال أمام الحريات الاقتصادية، مما يسمح بتحقيق الرشادة الاقتصادية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وحكومة دور الدولة يعتبر من أهم متطلبات حوكمة السياسة الاقتصادية، فالمحدد الأساسي لدرجة التطور الاقتصادي بين الدول يتمثل في دور هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي، وكذلك يرتبط ببنيتها المؤسساتية بشقيها السياسي والقانوني، فالإطار المؤسسي للدول يلعب دور هام في التأثير على المصادر المباشرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول. (بودخدخ، 2014_2015، ص، ص 166، 167)

وتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في مختلف مراحل صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر يحقق العديد من المزايا، ويجعل هذه السياسات تتسم بالفعالية، كما يقضي على العديد من بؤر الفساد، ففقدان آليات الرقابة وانعدام الشفافية والمساءلة وغيرها من مبادئ الحوكمة يؤدي إلى استغلال السلطة وانتشار الفساد واتساع نطاقه وهذا ما يحدث في الجزائر، ومكافحة هذه الظاهرة تقتضي وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف صناع القرار لرسم سياسات عامة تلترم بمبادئ وآليات الحوكمة، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق هذه السياسات في الواقع العملي بدلا من بقائها مجرد حبر على ورق ولا تخرج عن مستوى الخطاب.

كما أن تطبيق الجزائر لنظام حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية في صنع السياسة العامة الاقتصادية، يؤدي إلى صياغة برامج وسياسات تؤدي إلى تحسين مستويات

معيشة السكان وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية، ومن ثم تحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي بدوره لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

• دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED عام 1987 تعريف للتنمية المستدامة، في تقرير لبروندتلاند Brundtland رئيسة وزراء النرويج السابقة المعنون بـ "our common future" على أنها: "ذلك النوع من التنمية الذي يعمل على تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم". (غنيم و ابو زنت، 2007، ص 25)

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: "تنمية تقوم بالتوفيق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتتولد دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، تكون فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا، وممكنة بيئيا، وتقوم هذه التنمية باحترام الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية وتهتم بالناحية الاقتصادية، دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتمثل أساسا في مكافحة الفقر والبطالة والسعي من أجل تحقيق العدالة". (صاطوري، 2016، ص 300)

ويتمحور جوهر التنمية المستدامة في تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، مع مراعاة مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المجتمع.

وفيما يخص طبيعة العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة، فإن ظهور مفهوم الحوكمة قد تزامن وترافق مع تطور مفاهيم التنمية، حيث انتقلت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي في حد ذاته إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة، وقد اقترن هذا التطور في مفهوم التنمية بالحوكمة في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويرجع السبب في ذلك كون النمو الاقتصادي المحقق في بعض البلدان لم يتناسب مع تحسين مستوى معيشة أغلبية سكانها، أي بمعنى أن التحسن في مستوى الدخل الوطني لا يعني بالضرورة تحسن نوعية الحياة للمواطنين، وهذا ما استلزم ضرورة تبني مقاربة الحوكمة بمختلف مبادئها وآلياتها، والعمل على مكافحة الفساد من أجل تحويل هذا النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة متعددة الجوانب، وقد ظهرت التنمية المستدامة خلال العقود الماضية باعتبارها موضوعا مهما في العديد من الإصلاحات وخطط الإدارة الإستراتيجية في

الدول العربية، من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد. (قطوش و جنوحات، 2018، ص، ص 87:88).

وفي دراسة قام بإعدادها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP سنة 1997، اعتبرت من خلالها الاستدامة بمثابة خاصية من خصائص الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، أو أن الحوكمة هي مرحلة مهمة وطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

فالحوكمة الجيدة هي الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة (العجلوني، 2013، ص 08)، ولا تعد فقط بمثابة شرط أساسي للتنمية المستدامة، بل تعتبر أيضا نتيجة من نتائج تحقق الاستدامة، فلا نستطيع أن نتحدث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة، للشروع في عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد.

وبالرغم من الاتفاق بين الباحثين والسياسيين على أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها، إلا أن التحدي الرئيسي يكمن في تحديد المنهجية الذي يتم استخدامها في تطبيق مبادئ الحوكمة، مع ضرورة الاتفاق على طريقة محددة لقياس مدى تطبيق هذه المبادئ، وبالرغم من تعدد مؤشرات الحوكمة إلا أنها غير دقيقة، لكونها تحصر اهتمامها في موضوع محدد من مواضيع الحوكمة كالشفافية، الديمقراطية... الخ، وفي منطقة جغرافية محددة. (البسام، 2016، ص 11)

وهناك مجموعة من التحديات أو المعوقات التي تواجهها التنمية المستدامة في الجزائر، سيتم توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، معدل التضخم، التلوث البيئي. (صاطوري، 2016، ص، ص 306:307)

- **معدل النمو الاقتصادي:** يعد النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الهامة في التحليل الاقتصادي، ويرتبط معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بأسعار النفط التي تتحدد أساسا على مستوى الأسواق الدولية، كما يرتبط أيضا بالعوامل المناخية التي تخص القطاع الفلاحي، وهذا ما جعل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب ولا يكفي لمواجهة التحديات المختلفة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

وتحسين مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات يستلزم القيام بما

يلي:

- تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة كالقطاع الفلاحي والقطاع السياحي.
- العمل على عصنة تسيير المؤسسات، بهدف تجنب تبذير الأموال في المشاريع التي تحقق المنفعة الاقتصادية.
- تفعيل دور القطاع الخاص والاعتماد عليه كشريك فاعل في مختلف برامج التنمية الاقتصادية.
- **معدل البطالة:** بالرغم من تعدد الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة وخاصة في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أن هذه الإجراءات المتخذة لا تكفي لامتناس شبخ البطالة في الجزائر، كما أن الملاحظ بشأن طبيعة مناصب الشغل المنشأة في الجزائر أن معظمها مناصب غير دائمة، مع ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة بشكل كبير في الإدارات على حساب القطاع الصناعي والفلاحي.
- ومن أجل مكافحة البطالة في الجزائر والحد منها، يجب وضع إستراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية:
- وضع آليات تختص بمتابعة وتقييم المراحل المختلفة لبرامج التشغيل.
- تأسيس بنك للمعلومات حول سياسة التشغيل.
- توسيع مجال الإهتمام بالتكوين بهدف إمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- توجيه اليد العاملة نحو القطاعات التي تشهد عجز في اليد العاملة كالقطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية.
- رفع وتيرة النمو الاقتصادي بهدف رفع وتحسين مستوى التشغيل.
- ضرورة التنسيق بين مراكز التعليم والتكوين وتكييف مخرجاتها مع احتياجات المؤسسات وسوق العمل.
- **مؤشر الفقر:** لقد سجلت الجزائر تحسنا ملحوظا في مجال مكافحة الفقر، إلا أنه لا بد على الحكومة أن تضاعف من مجهوداتها خاصة في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية، ووضع إستراتيجية واضحة المعالم لمكافحة الفقر مع إسناد هذه المهمة لوزارة التضامن الوطني.

ولا بد من مراعاة الاعتبارات التالية للحد من ظاهرة الفقر:

- تفعيل دور الجمعيات والهيئات غير الحكومية للمساهمة في القضاء على الفقر.
 - تدخل الدولة في حماية المجتمع من الآثار الاجتماعية المصاحبة لعمليات الإصلاح الاقتصادي.
 - العمل على تحديد سياسة اجتماعية سليمة وواضحة المعالم اتجاه الفقراء.
 - أخذ السياسة الاجتماعية بعين الاعتبار عند اعتماد البرامج والسياسات الاقتصادية.
 - تعزيز النمو الاقتصادي وهذا ما ينتج عنه زيادة في فرص العمل.
- **معدل التضخم:** يعتبر التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يتم الاعتماد عليها في حساب معدل النمو الاقتصادي للدولة، وينعكس ارتفاع معدل التضخم سلبيا على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة التحكم في معدله يعتبر من أولويات السياسة الاقتصادية لأي دولة.

ويشهد معدل التضخم في الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعا نسبيا، مع تسجيل تدبب في معدلاته، وهذا ما جعل الجزائر تعاني من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، كتسجيل إرتفاع مستمر على مستوى المعدل العام للأسعار التي أصبحت ملازمة للأسواق الوطنية، خاصة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وإلى غاية اليوم، نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية. (شوق، 2018، ص 762)

ومن أجل تخفيض معدلات التضخم والتحكم فيها يجب العمل على ما يلي:

- العمل على التحكم في الأسعار المسببة للتضخم، وبشكل خاص أسعار البناء والصناعات الغذائية، الصناعة المعدنية والالكترونية.
- العمل على ترشيد النفقات والأخذ بالمعيار الاقتصادي كمبدأ لقبول أو رفض المشاريع.
- تشجيع الإنتاج المحلي وتطويره.
- العمل على تخفيض فاتورة الاستيراد، بهدف التقليل من التضخم المستورد.
- **التلوث البيئي:** بالرغم من يقين الحكومة بأهمية الحفاظ على البيئة، من أجل تحقيق التنمية، لكون البعد البيئي يعتبر من أهم أبعاد التنمية المستدامة، إلا أن ظاهرة التلوث تشهد تفاقما مستمرا في الجزائر، كما أن الاعتبارات البيئية لم تلقى أي اهتمام ضمن

- المخططات التنموية السابقة في هذا البلد، وهناك مجموعة من الأسباب التي تزيد من درجة التدهور البيئي في الجزائر ومنها:
- عدم الاهتمام بقضايا البيئة في مختلف البرامج التنموية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال و إلى غاية الثمانينات.
- معظم الصناعات في الجزائر تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة، لكون الجزائر مصدرا هاما للثروة النفطية والغاز الطبيعي.
- ضعف مستوى جمع النفايات وتسييرها.
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف.
- عدم الكفاءة في استغلال موارد الطاقة، مع تسجيل تأخر في العمل بمشاريع الطاقات البديلة ومنها الطاقة الشمسية.
- تسجيل معدل كبير للنمو الديموغرافي مع سوء في التهيئة العمرانية.

وبهدف مواجهة التحديات السابقة الذكر التي تؤدي إلى التدهور البيئي في الجزائر، قامت الحكومة الجزائرية بسن العديد من القوانين التي تتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بدءا بالقانون 10/03 الصادر سنة 2003، مع اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة، من أجل إرساء ثقافة بيئية ونشر الوعي البيئي داخل المجتمع، وتفعيل آليات الرقابة على النشاطات الملوثة للبيئة بهدف حمايتها وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

ومن أجل بلوغ أهداف الحوكمة الجيدة وتحسين معدلات النمو في الجزائر، في ظل قلة الموارد المالية وضعف القدرات الإدارية، يجب القيام بإصلاحات هيكلية وعملية لتطوير منظومة الحوكمة الرشيدة، من خلال متغيراتها ومركزاتها بهدف التسريع بعملية التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- العمل على إعادة النظر في مفهوم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الجزائر، والعمل على ضبط حدود التدخل والتداخل، بهدف تحقيق التوافق والانسجام بين نشاطات كل من القطاع العام والقطاع الخاص.
- ضرورة الاعتماد على شراكة القطاع الخاص في عملية التنمية، وجعله فاعل استراتيجي ومحوري يعتمد عليه في إرساء قواعدها.

- توجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، وتشجيع الإنتاج في مختلف القطاعات بهدف المساهمة في رفع معدل النمو خارج المحروقات في الجزائر.
- التعجيل بعمليات الإصلاح السياسي، الاقتصادي، القانوني، بهدف تحقيق قيم موجبة لمؤشرات الحوكمة الجيدة.
- بذل الحكومة الجزائرية لمجهودات مضاعفة في مجال مكافحة الفساد، وتفعيل المنظومة القانونية الخاصة بالفساد، وجعلها أكثر ردا في المدى القصير. (رزقي و ميهوب، 2019، ص 62)

ولا تقتصر عملية التنمية على الجانب الاقتصادي فقط بالرغم من أهميته، فهناك العديد من الأبعاد السياسية والثقافية والمؤسسية التي تلعب دورا هاما إحداث التنمية المستدامة، كما أن عملية التنمية تستلزم إعادة تنظيم وتوجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، نحو تحسين الإنتاجية وزيادة دخل الأفراد وإضفاء تعديلات جذرية على مستوى الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية، وقد تمتد هذه التعديلات لتشمل العادات والذهنيات والقناعات، وكل هذا يشكل تحديا كبيرا للدول النامية ومن بينها الجزائر بهدف الانتقال إلى مرحلة تنموية أرقى. (نصر، 2008، ص 62)

وكل المؤشرات والمبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها الحوكمة كالشفافية، المساءلة، المشاركة، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد، حكم القانون، لن يكون لها الأثر الفعال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا إذا تغيرت ذهنيات الأفراد، وزاد وعيهم السياسي، والتزموا بمسؤولياتهم. (بكتاش و كرمية، ص 166)

لذلك لا بد من تكثيف جهود الدولة والمنظمات غير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني، من أجل توعية الأفراد ونشر قيم المواطنة والثقافة البيئية والتنمية في المجتمع، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر، التي تتطلب مشاركة جميع الأطراف والشرائح الاجتماعية، حتى تكون برامج التنمية معبرة عن تطلعات وخيارات مختلف الفئات الاجتماعية، وهذا ما يحقق الشرعية والتوافق والقبول داخل المجتمع.

2.2.4: تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

لقد عرفت اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين هذه الأخيرة بأنها: "علاقة مشاركة عن طريق المخاطرة فيما بين القطاعين، ويكون ذلك بتحديد هدف مشترك لتحقيق غاية مأمولة للسياسة العامة للبلد". (الرشيد، 2006، ص 04)

ويعد تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من العوامل المؤثرة على أداء سوق السلع والخدمات، وذلك من خلال العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، لدوره الهام في تحسين كفاءة البنية التحتية مقارنة مع استحواذ القطاع العام لعملية إنجازها. (بودخدخ، 2014_2015، ص 265)

والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التنمية تساهم في تحقيق ما يلي : (نجيمي و تويزة، 2017، ص 41)

- توفير مناصب العمل وتحسين ظروفه، وتستطيع الدولة أن تؤثر على قرارات التوظيف على مستوى القطاع الخاص، وذلك عبر التأثير على التكلفة النسبية لعنصر العمل بالمقارنة مع عنصر رأس المال.
- تعدد أنواع الاستثمار، ويجب على الدولة أن تعمل على خلق البيئة المناسبة والمشجعة على استقطاب الاستثمارات الخاصة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، كالعمل على وضع قوانين واضحة وشفافة تحدد شروط الاستثمار، العمل على تحسين البنية التحتية، التقليل من عقبات الدخول أمام المؤسسات، إتاحة المعلومات أمام المستثمر مما يساعده على اتخاذ قرار الاستثمار.
- العمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ومن بينها تحسين الكفاءة الإنتاجية (العمل على إنتاج السلع بجودة عالية وتكلفة قليلة)، والكفاءة التوزيعية (إنتاج السلع اعتبارا للنوعية والكمية التي تغطي احتياجات المجتمع)، والكفاءة الديناميكية (التطور في المجال التكنولوجي)، وتستطيع الدولة أن تساهم في تعزيز هذا

الدور من خلال إنشاء وتطوير مراكز خاصة بالبحث العلمي والعمل على نقل وتوظيف التكنولوجيات الحديثة.

- تحظى الصادرات بأهمية خاصة نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي، وبإمكان الدولة تشجيع التوجهات التصديرية للقطاع الخاص عبر اتخاذ سياسة تجارية ملائمة، العمل على التقليل من العوائق الإدارية والبيروقراطية على مستوى المعابر الحدودية وتوفير المعلومات الضرورية عن الأسواق الخارجية.

ويمتاز الاقتصاد الجزائري بالسيطرة التامة للدولة على تمويل مشاريع البنية التحتية، وقد شرعت الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 في تطبيق العديد من المشاريع الخاصة بالبنية التحتية، نتيجة الوفرة والراحة المالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة موازاة مع ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، وقد أنفقت الدولة أموالا طائلة على هذه المشاريع إلا أن النتائج المحققة لم تتناسب مع الأهداف المسطرة وحجم التغطية المالية لها، نتيجة ضعف الكفاءة في الإنجاز، ضعف دراسات الجدوى وانعدام الرقابة الصارمة على الإنجاز، مما أدى إلى ارتفاع معدل إعادة تقييم العديد من المشاريع الخاصة بالبنية التحتية في الجزائر ومن بينها مشروع الطريق السيار شرق_غرب.

كما أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق البرامج التي تسطرها الدولة في مجال البنية التحتية لأهدافها بكفاءة وفعالية، كانتشار الفساد بمختلف أنواعه ومستوياته من رشوة واختلاس ونهب للمال العام، وضعف منظومة الرقابة والمتابعة والتقييم خلال مختلف مراحل إنجاز هذه المشاريع.

لذلك يعتبر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر من بين الآليات الفعالة والمهمة التي تساعد في الحد من إخفاقات القطاع العام في مجال إنجاز مشاريع البنية التحتية بكفاءة، كما تؤدي إلى تعزيز الدور التنموي الذي يلعبه القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر. وبالرغم من وجود تجربة ناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تسيير محطات التحلية، إلا أن هذا لا يعد كافيا فأهمية الشراكة بين

القطاعين لا تنحصر فقط في مجال تخفيف العبء المالي على الدولة، بل تمتد لتشمل خلق ديناميكية لنشاط القطاع الخاص في المجال الاقتصادي المحلي والأجنبي. (بودخدخ، 2014_2015، ص 265)

وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الجزائري يستلزم مراعاة مجموعة من الشروط تتمثل في: (Akitoby, 2007, p. 10.11)

- العمل على وضع إطار قانوني وتشريعي خاص بتسيير هذه الشراكة، والملاحظ في الجزائر أن كل قطاع يعمل على حدا فيما يتعلق بمنح عقود الامتياز، ومن أجل تفعيل هذه الشراكة وتشجيع القطاع الخاص على المضي فيها، لا بد من تبني خيار التحكيم كآلية لتسوية الخلافات الخاصة بمشاريع هذه الشراكة، ويمكن في هذا الإطار العمل بقوانين محكمة التحكيم الدولية.

- تفعيل القرارات الخاصة بتنفيذ واختيار مشاريع الشراكة: فبعد أن تقوم الدولة بتحديد الغاية من المشروع الاقتصادي والاجتماعي، لا بد من العمل على تحديد إمكانية تنفيذه إما باستعمال الطريقة التقليدية واستحواذها على تنفيذ المشروع، أو بواسطة اللجوء إلى عقود الشراكة مع القطاع الخاص، وفيما يخص هذه الأخيرة، فلا بد أن يتم الاتفاق فيها مع الطرف الأكثر كفاءة وفعالية، ويكون ذلك من خلال تقديم المناقصات من أجل التوصل لأفضل العروض.

- تحديد الالتزامات التعاقدية بشأن المخاطر: ذلك أن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخاصة مشاريع البنية التحتية تكون من أكثر المشاريع عرضة للمخاطر المتعلقة بتجاوز حجم التكاليف الخاصة بالاعتمادات، تأخر إصدار التراخيص، عدم التأكد من الحاجة المستقبلية للمشروع، إضافة إلى العديد من المخاطر، وهذا ما يستلزم تحديد التزامات كل طرف بدرجة تحمل هذه المخاطر على مستوى عقود الشراكة، ذلك أن سوء توزيع هذه الالتزامات قد يؤدي إلى تحمل الدولة لتكاليف كبيرة تؤدي إلى عدم فعالية الاعتماد على عقد الشراكة، خاصة وأنها عقود طويلة الأمد، وفي هذا الصدد

يكون القطاع الخاص هو الأكثر قدرة على تحمل مخاطر التشغيل والبناء، بينما تتحمل الدولة المخاطر التنظيمية والسياسية التي تكون تحت سيطرتها.

3.2.4: معالجة إختلالات السياسة المالية والنقدية بالجزائر كمطلب لتحقيق فعالية السياسة

الاقتصادية

إن العجز الذي تشهده السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر في تحقيق الأهداف التي تسطر من أجلها بكفاءة وفعالية، بالرغم من التغطية المالية الوفيرة لمختلف المحاور المتضمنة في برامجها، يستلزم العمل على وضع استراتيجيات لتدارك أهم مشاكل وإختلالات هذه السياسات العامة الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- **السياسة المالية:** إن معالجة وتدارك إختلالات السياسة المالية في الجزائر، يستلزم ما يلي:
 - العمل على إعادة توجيه برامج الإنفاق الحكومي بما يضمن رفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية وتشجيع الإستثمار.
 - الاعتماد على سياسة ترشيد النفقات العمومية بشكل عام، ونفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني بشكل خاص، والعمل على الحد من الإنفاق الترفي.
 - إعادة النظر في دور ومكانة الجباية العادية ورد الاعتبار لها ضمن مجموع الإيرادات، ويكون ذلك من خلال توسيع الأوعية الضريبية.
 - العمل على نشر الوعي الضريبي في أوساط المجتمع، من خلال العمل والتنسيق مع الجهات المختصة داخل المجتمع والعمل على إصلاح إدارة الجمارك.
 - تعزيز دور الوساطة المالية كمطلب ضروري ضمن أولويات السياسة الائتمانية، بهدف تسهيل نمو القطاع الحقيقي.
 - توفير البيئة المؤسسية المناسبة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
- **السياسة النقدية:** إن نجاح السياسة النقدية في الجزائر يستلزم قيام السلطات النقدية الجزائرية بالعمل على وضع سياسة تستهدف التضخم، تشتمل على نوعين من الشروط العامة والأولية سيتم توضيحها فيما يلي: (بن قانة، 2010، ص، ص 42، 43)

✓ الشروط العامة: تتمثل في:

- تسقيف السلطات لهدف رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة مستقبلا، وهذا ما لم تلتزم به السلطات النقدية في الجزائر لحد الآن، من خلال مختلف القوانين والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر.
- جعل استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأساسي والمحوري للسياسة النقدية في المدى الطويل، وقد حدد قانون النقد والقرض مجموعة من الأهداف ومن ضمنها استقرار الأسعار، وهو شرط غير قائم حتى تتمكن السلطات من تطبيق السياسة الخاصة بالاستهداف.
- العمل على توفير بنك للمعلومات واستخدام التنبؤ والقياس وتتبع كل المتغيرات المتعلقة بالتضخم، والاعتماد على آليات الشفافية والمساءلة والرقابة على البنك المركزي، مع ضرورة التنسيق بينه وبين مختلف الأعوان الاقتصاديين وتقديم شرح مفصل عن أهدافه وبرامجه، خاصة وأنه السلطة المخولة بتنفيذ سياسة الاستهداف.

✓ الشروط الأولية: وتتمثل في:

- منح الاستقلالية التامة للبنك المركزي في توجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة.
- التركيز على هدف واحد والسعي لتحقيقه والتخلي عن باقي الأهداف الاسمية الأخرى كالأجور، معدل التشغيل، سعر الصرف.
- ضرورة وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، لذلك يجب أن تسعى السلطة النقدية للسيطرة على أدواتها المتاحة للتأثير على معدل التضخم في حال انحرافه، وأن تشكل له نموذجا حركيا لقياسه.

و في حال تمكن السلطات من استيفاء الشروط العامة بشكل تام والشروط الأولية بشكل جزئي أو كلي، فإن ذلك سيمكنها من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

فالعمل على معالجة اختلالات السياسة المالية والنقدية في الجزائر يعتبر من أهم الآليات الكفيلة بتنفيذ السياسة العامة الاقتصادية، ومعالجة أهم الاختلالات التي تعيق مسار تنفيذها.

4.2.4: الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد انحصر اهتمام رجال الاقتصاد قبل عقد الستينات من القرن الماضي على رأس المال المادي، لكونه أساس تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، إلا أن تطور الدراسات والمفاهيم الاقتصادية أظهر أهمية رأس المال البشري، الذي أضحى بمثابة المطلب الأساس لكل تنمية، باعتباره المتحكم في رأس المال المادي، وهذا ما أدى إلى تزايد الإهتمام بتنميته وتطويره باستعمال كافة الوسائل ومنها: التعليم، التدريب، الرعاية الصحية... الخ، إلا أن ظهور التنمية البشرية والمستدامة وما نتج عنهما من تطورات في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أدى إلى التوجه نحو منح عناية أكثر برأس المال البشري والفكري للتمكن من مواكبة هذه التطورات، والاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة. (ابراهيم، 2012_2013، ص 02)

ويعتبر الاستثمار في الرأس المال البشري بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لتأثيره المباشر في كل عمليات التنمية، وخاصة أن العالم يشهد اليوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتنعكس عليه في نفس الوقت.

ويعرف رأس المال البشري بأنه عبارة عن سلسلة متراكمة من الخبرات والمعارف والقدرات والحماس والإبداع، وبعض الصفات التي يكتسبها الفرد إما بواسطة التعليم أو الخبرة في العمل، ويختلف رأس المال البشري من شخص إلى آخر، ويستطيع كل فرد تحسين رأسماله البشري بواسطة التعليم والتدريب المستمر. (العلي وآخرون، 2006، ص 343)

كما يعرف بأنه: "أصل غير ملموس يتشكل من مجموع الأفراد الذين يعملون داخل المنظمة، وما يملكونه من معارف ومهارات ومعلومات وخبرات متنوعة، والتي يمكن أن تحقق التميز والريادة ومن ثم الاستمرارية والتفوق أمام تحديات اقتصاد اللاملموسات، وذلك إن تمكنت المنظمة من استغلالها وتوظيفها بالطريقة المناسبة. (خميلي، 2015، ص 345)

فإن رأس المال البشري يشمل مجموع القدرات والخبرات والمهارات التي يمتلكها الفرد بواسطة التعليم والتكوين، ويعتبر من أهم الآليات التي تؤثر على عملية التنمية، لكونه المتحكم في مختلف البرامج والسياسات التنموية في مراحلها المختلفة.

وقد تطور مفهوم رأس المال البشري وأضحى جزءاً لا يتجزأ من سياسات النمو الاقتصادي، وفي ذلك يقول شولتز Schltz: "بالرغم من معرفتنا السابقة بأن الأفراد يمتلكون العديد من المهارات والمعارف المفيدة، إلا أنه لم يكن معلوماً أن هذه المهارات والمعارف تشكل شكلاً من أشكال رأس المال، وأن هذا الشكل من أشكال رأس المال هو نتيجة عملية استثمار مخطط، كما أشار إلى أن رأس المال البشري قد شهد تطوراً متسارعاً في المجتمعات الغربية مقارنة مع التطور الذي شهده رأس المال التقليدي (المادي)، وأن هذا النمو كان من أبرز الخصائص التي تميز بها النظام الاقتصادي في تلك الدول. وقد أشار شولتز إلى أن فكرته الأساسية فيما يتعلق برأس المال البشري، قادتته إلى فكرة الاستثمار في هذا الأخير، ويشتمل ذلك على الاستثمار في تعليمهم، صحتهم، تدريبهم، إضافة إلى تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية. (فلاق و مداح، 2017، ص 17)

وتعتبر أبحاث شولتز من ضمن الأبحاث الرائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي لرأس المال البشري، وقد اعتمد في نظريته على ثلاثة فرضيات أساسية تتمثل في:

- لا يمكن تفسير النمو الاقتصادي بالزيادة في المدخلات المادية، وإنما بحجم المخزون المتراكم على مستوى رأس المال البشري.
- إن تفسير الاختلاف في الإيرادات يكون حسب درجة الاختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر في البشر.
- إن تحقيق العدالة في الدخل يستلزم إضافة نسبة رأس المال البشري إلى نسبة رأس المال المادي.

وقد تم تصنيف أشكال الاستثمار في رأس المال البشري إلى خمس مجموعات كبرى حسب شولتز تمثلت أساساً في: الصحة، التدريب والتكوين أثناء العمل، التعليم الرسمي، تعليم الكبار، الهجرة بهدف الحصول على فرص عمل أفضل، وقد ركز شولتز في تحليله على التعليم الرسمي باعتباره أهم شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، لقدرتته على تفسير أكبر جانب من التغيرات والاختلافات الموجودة بين أفراد المجتمع. (Schultz, 1961, p. 49)

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل على الدور الذي تلعبه تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد أشار "ادم سميث A.Smith" في كتابه الذي لقي رواجاً كبيراً "ثروة الأمم" إلى أن جميع القدرات المكتسبة والنافعة لدى كل أفراد المجتمع تعد بمثابة ركن أساسي في مفهوم رأس المال الثابت، وحقيقة أن الحصول على القدرة أثناء التعلم يتطلب نفقات مالية، إلا أن هذه المواهب تعد جزءاً هاماً من ثروة الفرد، التي تشكل جزءاً هاماً من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه. (شريف، 2012، ص 40)

وقد اعتبر كارل ماركس الإنسان بمثابة أثن من رأس مال، كما قام إيرفنج فيشر بإدخال رأس المال البشري ضمن مفهوم رأس المال، كأى شيء يتولد عنه دخل خلال فترة زمنية محددة، كما أشار الفريد مارشال إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك على أساس أن الفكر سواء المتعلق بالعلوم أو الآداب أو الفنون أو ذلك الذي نشأت بفضلها الآلات والأجهزة، يعد بمثابة حصيلة الإنتاج الفكري الذي تلقاه أي جيل من الأجيال السابقة، كما أنه في حالة تلاشي الثروة المادية للعالم من الوجود، فإنه يمكن استعادتها بسرعة باستعمال الفكر، وعلى العكس من ذلك فإنه إن بقيت الثروة المادية بدون فكر، فإنها سرعان ما تتضاءل وتزول. (القصيفي، 1990، ص 08)

ذلك أن الثروة المادية وعلى الرغم من قيمتها تكون غير دائمة وقابلة للزوال، في حين أن الثروة الفكرية تتجدد وتتطور باستمرار لتواكب التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، وبذلك تكون مصدراً دائماً للنمو والرقى والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أشار الاقتصادي ستان هانس SteinHence إلى أن توفير اليد العاملة المؤهلة يعد من أهم شروط تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة، مع ضرورة توفير المناخ المناسب لتطويرها وتأهيلها، بغية تكوين رأس المال البشري الذي يساعد على تحسين القدرة الإنتاجية والتطور التكنولوجي، فالعقل البشري هو المسؤول عن الإبداع والابتكار، لذلك فإن تراكم رأس المال الفكري يلعب دور هام في تحقيق التقدم التقني الذي يعتبر من أهم مصادر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ويلعب الاستثمار في رأس المال البشري دور هام في تحسين مستويات التنمية البشرية، وتحسين قدرات الأفراد من أجل رفع التحدي في الجزائر، بهدف الانتقال من الاقتصاد القائم على المحروقات إلى اقتصاد المعرفة، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية للبلد، كما أن الاستثمار في الرأس مال البشري وخاصة التعليم، يعد من أهم محددات النمو الاقتصادي في الدول، ففي عصر المعرفة أضحي من يحوز على المؤهلات البشرية يستطيع امتلاك مؤهلات القدرة التنافسية، ومن ثم القدرة على التطور والنمو، فالمورد البشري المتعلم والمتدرب يعتبر العمود الفقري الذي تركز عليه كافة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لدور وأهمية رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، يتوجب على السلطات الجزائرية أن تولي عناية أكبر بمواردها البشرية، فهناك طاقات بشرية هائلة في الجزائر لم تجد الظروف الملائمة لإبراز مواهبها وقدراتها، نتيجة إنعدام المناخ المشجع والداعم لها، فاضطرت إلى الهجرة لدول أخرى من أجل إثبات هذه المهارات.

وكل هذه العوامل تتطلب مضاعفة جهود السلطات الجزائرية واهتماماتها بهذه الموارد البشرية والعمل على تطويرها و يكون ذلك من خلال ما يلي:

- توفير البيئة الملائمة المشجعة على المعرفة والبحث العلمي، نظرا للأهمية التي تحظى بها المعرفة في وقتنا الراهن، حيث أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.
- وضع برامج لتطوير المهارات البحثية للأفراد، وترسيخ المهارات الاكتشافية والقدرة على حل المشاكل، واتخاذ القرارات السليمة، وتوسيع مجال الفهم والتحليل.
- ضرورة تسليم المستثمرين والمنظمات بأهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد المعرفي في تحقيق التطور التكنولوجي، الذي يعد عنصر هام في تحقيق تنمية وتقدم المجتمعات.
- توفير تكنولوجيات الإعلام والاتصال لكافة أفراد المجتمع، وجعلها متاحة أمامهم في كل وقت ومكان، وزيادة قيمة ميزانية الاستثمار في البحث العلمي، الابتكار والابداع، لدورها

الهام في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية بمختلف مستوياتها. (كركود، 2017، ص 513)

وبالنظر للدور والأهمية التي يحتلها الرأس المال البشري باعتباره المحرك والفاعل الرئيسي في كل عمليات التنمية، فلا بد من أن تتضافر جهود كل من الأفراد والمؤسسات والدولة للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتطويره و دفع عجلة التنمية في الجزائر، الفرد باعتباره رأس مال بشري مهم يتمثل دوره في التخطيط والقدرة على التنبؤ الاستراتيجي، ويتمثل دور المؤسسات في توفير الظروف والإمكانيات والبيئة الملائمة للاستثمار في رأس المال البشري وفتح المجال أمامه للإبتكار والإبداع، ووضع برامج مخصصة لتدريبه وتطويره، أما الدولة فيتمثل دورها في العمل على توفير النظام التعليمي الذي يتسم بالجودة والفعالية، ويمتلك القدرة على خلق طاقات بشرية ذات القدرة والفعالية على تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري في كافة مجالاته ومستوياته بهدف تحقيق مستوى مقبول من الرقي والتقدم.

3.4: سيناريوهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

تتجسد السيناريوهات الممكنة والمحتملة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بناء على الطرح المقدم في الدراسة في سيناريوهين أساسيين (السيناريو الإتجاهي والسيناريو التصحيحي)، يتمثل السيناريو الإتجاهي في الاستمرار على نفس نهج السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر وذلك بالاعتماد على سياسة دعم الطلب الكلي والتوسع في البرامج التنموية والسياسة الانفاقية التي تعتمد بشكل أساسي على عائدات الربح النفطي، في حين يتمثل السيناريو التصحيحي في تغيير توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر عبر تبني سياسة التنوع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات المنتجة للثروة كالقطاع الزراعي والصناعي وغيرها من القطاعات التي تساهم في خلق الثروة وتنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري وتحسين مؤشرات الاقتصادية الكلية، وتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1.3.4: السيناريو الإتجاهي: الاستمراري

ينطلق السيناريو الإتجاهي من فرضية الاستمرار على نفس وتيرة واتجاه السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر، بما تحمله من ايجابيات وسلبيات، ولا يستبعد هذا السيناريو إمكانية تحقيق مستوى مقبول من النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، كما لا ينفي

إمكانية زيادة مستوى التدهور والتردي وإمكانية حدوث المزيد من العجز والاختلالات الاقتصادية.

ويتجسد السيناريو الإتجاهي للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر في استمرار السلطات لانتهاج سياسة دعم الطلب الكلي من خلال الاستمرار في سياستها الانفاقية التوسعية بهدف تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

إلا أن الاستمرار في هذا السيناريو يتطلب بقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة، وذلك لأهمية دور الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع البنى التحتية، مما يساهم في توفير مناصب الشغل وارتفاع معدلات النمو على مستوى الناتج المحلي الخام، الذي سيسجل معدلات مابين 2,5 إلى 5%، كما سيتم التحكم في معدلات التضخم، وسيكون معدل البطالة في حدود 8 إلى 12 %، في حين أن نسبة البطالة في أوساط الشباب ستتجاوز نسبة 20 % . (سيدمو، 2014)

إلا أن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده على عائدات الربح النفطي لتمويل مختلف المشاريع والبرامج التنموية، يجعله عرضة لمختلف الأزمات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي، فلا يوجد أي ضمان أو مؤشر يدل على مواصلة أسعار النفط لارتفاعها أو تدهورها، وقد شهدت الجزائر العديد من الأزمات الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط ومن بينها أزمة منتصف الثمانينات التي أدت إلى عجز الدولة الجزائرية عن تمويل برامجها الاستثمارية العمومية نتيجة حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، إضافة إلى عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تراجع حجم الاستثمارات وتراجع في معدل نمو الناتج المحلي، وهذا ما أدى إلى اللجوء للمديونية الخارجية وما نتج عن ذلك من أزمة اقتصادية خانقة وانعكاسات سلبية وخطيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الأزمة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري منذ منتصف سنة 2014 والتي تشابهت أسبابها وكذلك نتائجها مع الأزمة الاقتصادية لسنة 1986، فقد تمثل السبب الرئيسي لتراجع أسعار النفط خلال هذه الأزمات في زيادة العرض مقابل تراجع الطلب، وأثرت بشكل

سلبية وخطير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إضافة إلى تقليص إيرادات الدولة وإحداث عجز على مستوى ميزانيتها العامة وميزانها التجاري.

وهذا ما يستلزم ضرورة تبني الدولة الجزائرية لتوجهات جديدة تشكل تغيير جذري ومحوري للوضع الاقتصادي الراهن وذلك من خلال الاعتماد على سياسات وتدابير مستعجلة وشاملة، بهدف معالجة أهم التفرات والاختلالات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، والعمل على توفير البيئة المستقرة التي تساهم في تحقيق معدلات مقبولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الاعتماد على عائدات وثقافة الربيع النفطي التي لازالت سائدة ومتغلغلة في الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا. (عبد الله، 2016، ص 144)

محصلة السيناريو:

يؤدي استمرار الأوضاع في هذا السيناريو إلى تدبب وعدم تحقيق تقدم ملحوظ في مسيرة التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي لن تتطور البلاد وستستمر في السير بوتيرة متوسطة، فاعتماد الدولة على عائدات الربيع النفطي في تمويل مختلف برامجها واستثماراتها العمومية يجعلها رهينة ومرتبطة بتغيرات أسعاره على المستوى الدولي.

فقد تشرع السلطات العمومية في تطبيق سياسات ثم تفشل في إتمامها وتقوم بتجميد حساباتها نتيجة تراجع وتدهور أسعار النفط، وبالتالي عجز الميزانية العامة للدولة وتراجع الميزان التجاري ومدفوعات، فهذا الإرتباط بعائدات الربيع النفطي يجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وهش، مما يؤثر على فعالية سياساته الاقتصادية التنموية ويحول دون تحقيقها للأهداف التي سطرت من أجلها.

2.3.4: السيناريو التصحيحي: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية الصادرات خارج المحروقات

يتضمن هذا السيناريو تصحيحا وإصلاحا عميقا في بنية وطبيعة الاقتصاد الجزائري، ينطلق من حتمية التخلص من طبيعته الريعية والتوجه نحو تطبيق سياسات تنموية توسعية تسعى لتنمية وترقية القطاعات الإستراتيجية والمتجددة المنتجة للثروة، وذلك من خلال تبني سياسة التنويع الاقتصادي لما لها من دور وأهمية كبيرة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي الكلي.

فالاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات وهشاشة كبيرة في هيكله الاقتصادي، لاعتماده على الربيع النفطي كمصدر رئيسي للثروة والدخل، وهذا ما يجعله عرضة لمختلف الأزمات المرتبطة بانخفاض سعر النفط على المستوى العالمي، مما يستلزم وضع إستراتيجية شاملة للتنوع الاقتصادي كمطلب ملح وضرورة حتمية للتخلص من تبعية الربيع النفطي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- مفهوم التنوع الاقتصادي

هناك مجموعة من التعاريف المتعددة والمتباينة التي قدمت للتنوع الاقتصادي تبعا لتعدد الرؤى البحثية التي ينظر من خلالها للمفهوم، فهناك من يربط التنوع الاقتصادي بالإنتاج ومصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وغالبا ما يعتقد بأن التنوع الاقتصادي يخص فقط تنوع قطاع الصادرات، في حين أنه تنوع الصادرات بعد جزءا فقط من التنوع الاقتصادي، وجزء أساسي من تنوع هياكل الإنتاج، وهذا ما يعني بأن التنوع الاقتصادي لا يختص فقط بزيادة الصادرات غير النفطية، بل يمكن أن يمتد ليشمل كذلك إحلال الواردات. (لزرع، 2014، ص 63)

ويعرف التنوع الاقتصادي بأنه: "عبارة عن سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحقيق تحسن في مستوى الدخل، ويكون ذلك من خلال توجيه الاقتصاد نحو الاستثمار في قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، بدلا من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، فالتنوع الاقتصادي هو بمثابة تنوع لمصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية. (سويح و بن طيرش، 2017، ص 218)

كما يعرف بأنه: عملية تنوع الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات المنتجة (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو إستراتيجية)، كما يعني التنوع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق

تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات. (بوشل، غانية، وجرمون، 2017، ص 228) ويعرف كذلك بأنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا". (ضيف و عزوز، 2018، ص 22)

ومن خلال جملة التعاريف المقدمة للتنويع الاقتصادي نخلص إلى أنه عبارة عن سياسة تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي معين وإهمال باقي القطاعات، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية.

ولكي يتحقق التنويع الاقتصادي، فإنه يتعين إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية، من خلال: (ضيف و عزوز، 2018، ص 22)

- التنويع الأفقي والذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مرتبطة أو غير مرتبطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين أو الطاقة.
- التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عموديا.

وتتلخص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة.

- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية. (سويح و بن طيرش، 2017، ص 219)

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: حيث يسهم التنوع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، كما يعمل التنوع الاقتصادي على زيادة القيمة المضافة، حيث يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية، ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا. (حميدوش و بوعكريف، 2017، ص 120)

ويسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع وتتمثل في: (بوشلول، غانية، و جرمون، 2017، ص 229)

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري.
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.

- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل.

وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة، وكذلك عدم استقرار في الاقتصاد الكلي كالارتفاع في معدلات التضخم لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية، بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها. (سويح و بن طيرش، 2017، ص 219)

- معوقات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

بالرغم من السعي الدائم للجزائر لتنويع اقتصادها بهدف الخروج من التبعية النفطية وتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلا أن سياساتها لم تحقق الأهداف المنشودة، ويعود ذلك إلى بعض المشاكل أو المعوقات التي تعاني منها برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر والمتمثلة أساسا في: (بللعا و بن عبد الفتاح، 2018، ص، ص 340، 341)

✓ **مشكل الدعم:** أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20 % من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20 % من الأسر، إضافة إلى ذلك يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

✓ **الاعتماد على النفط و غياب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:**

ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي

شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولم يصل الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك هو الاعتماد التام على عوائد النفط و غياب إستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

✓ مشكل التمويل:

يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار على معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الإستثمار طويل الأجل بالإئتمان قصير الأجل .

ومن بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي

نجد: (بللعا و بن عبد الفتاح، 2018، ص،ص 341،342)

- **تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.
- **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية.
- **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:** بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب الشغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والسياحة المحلية.
- **تحسين بيئة الأعمال:** فحسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على

المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

ولتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية:

- إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد.
 - تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل إلى مستوى إطلاق عملية تنويع ناجحة.
 - إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه.
 - إصلاح القطاع الخاص والعمل على خلق جو تنافسي متنوع ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصاد بصورة عامة، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص العمل للمواطنين.
 - بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدأ التصنيع، من أجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد.
 - الإستراتيجيات المقترحة على المدى الطويل لتنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية النفطية: من بين الحلول المقترحة على المدى الطويل نذكر مايلي:
- ❖ إصلاح القطاع الزراعي وإعادة هيكلته:

يمكن النهوض بالقطاع الزراعي من خلال قرارات شجاعة وإرادة حقيقية من خلال إيجاد حلول للصعوبات التالية: (عيساوي، 2016، ص66)

- حل مشكلة ملكية الأرض التي لاتزال محل نزاع بين العائلات بعد الإستقلال مباشرة وبعد الثورة الزراعية للسبعينيات، قبل وضع أي إصلاح في هذا القطاع.
- إصلاح القطاع البنكي عموما والبنوك الممولة للقطاع الزراعي خصوصا.
- تشجيع استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، والإستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لإنتاج المنطقة.
- إعادة النظر في مدة الأراضي الممنوحة للاستغلال في إطار عقود الامتياز، عبر تقليص هذه المدة ومراقبة استغلالها أو تحويلها لمن يخدمها.
- وضع الأطر القانونية والإمكانيات المادية للمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات والبحث في القطاع الزراعي.
- وضع خريطة وطنية تنظم وتحفز الفلاحين على التخصص في إنتاج مزروعات أثبتت التجارب نجاحها في مناطق معينة.

❖ **احتواء الاقتصاد غير الرسمي ومكافحة الغش الضريبي:** (عيساوي، 2016،

ص 68)

تشير الإحصائيات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يستحوذ على 65% من الكتلة النقدية، ووضع الميكانيزمات الكفيلة باحتواء هذه الظاهرة وفق أطر قانونية ورسمية بإمكانه ضخ رؤوس أموال خاصة في الاقتصاد الرسمي.

وفيما يخص محاربة الغش الضريبي فإن الإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 8000 مليار دينار أي حوالي 80 مليار دولار إلى غاية سنة 2012 لم تجنى من طرف مصلحة الضرائب، وقد حدد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هذا المبلغ ب 5000 مليار دينار أي مايعادل 50 مليار دولار، وجباية هذه المبالغ الضخمة ومكافحة التهرب والغش الضريبيان يستدعي إعادة هيكلة النظام الضريبي في الجزائر من خلال وضع أسس التصريح الشخصي للضريبة *la déclaration personnelle des impôts* الذي أصبح يطبق على نطاق واسع في أغلب دول العالم، والذي يحمل المسؤولية على المصرح وتبعات التصريح الكاذب، من جهة أخرى لا يستدعي نفقات عمومية كبيرة لتطبيق مثل هذا الإجراء.

❖ الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة:

تعرف الطاقات المتجددة بأنها الطاقات التي يمكن الحصول عليها بواسطة تيارات الطاقة التي تتواجد بشكل متكرر في الطبيعة بطريقة تلقائية ودورية، وتختلف عن الطاقات التقليدية التي تتواجد غالبا على مستوى مخزون جامد في الأرض ولا تتم الاستفادة منها إلا بعد قيام الإنسان باستخراجها. (قدي و اخرون، 2010، ص 133)

تمثل الطاقات المتجددة الطاقات التي يتم الحصول عليها من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد، أي الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تنفذ أو تزول وتتمثل أساسا في: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، المصادر البحرية، طاقة الهيدروجين، الطاقة الحرارية الجوفية، الطاقة المستمدة من الطاقة الحيوية والإيثانول والطاقة النووية، وتمتاز هذه الطاقات بأنها غير ملوثة وغير ناضبة. (فوقه و مرقوم، 2016، ص 28)

وتحظى مشاريع الطاقات المتجددة اليوم باهتمام عالمي متزايد نظرا للفوائد البيئية والاقتصادية التي توفرها، وقد قامت الدول الاقتصادية الكبرى باستثمارات ضخمة في مجال التقنيات النظيفة فعلى سبيل المثال استثمرت الصين مبلغ 34,5 مليار دولار في عام 2009 في نظام توربينات الرياح والألواح الشمسية وغيرها من التقنيات النظيفة الأخرى، في حين أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية في العام ذاته حوالي 16,6 مليار دولار في مجال التقنيات النظيفة. (الهوراني)

والاستثمار في الطاقات المتجددة يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

الحفاظ على الصحة العامة لأنها طاقة نظيفة عكس الطاقة التقليدية، إضافة إلى التقليل من تكلفة الطاقة والحفاظ على البيئة.

- خفض عجز ميزان المدفوعات: ففي حال اتجاه الطاقة التقليدية إلى النضوب ستؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات للدول.

- تنمية المناطق الريفية والفقيرة لأن الطاقات المتجددة تكون أقل تكلفة من حيث الربط في هذه المناطق مقارنة بالطاقات التقليدية كالكهرباء التي تكون تكلفتها عالية.
 - خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في التقليل من البطالة.
- وكل هذه المزايا تجعل من الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة عامل أساسي وفعال في تحقيق التنمية.

❖ تنمية القطاع السياحي كخيار استراتيجي:

يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول، لكونه يعتبر من أهم المصادر التي تدر موارد مالية ضخمة من العملة الصعبة، حيث وصل عدد السياح إلى أكثر من 1,13 مليار سائح سنة 2014، وبهذا سجلت عوائد إجمالية بلغت 1,5 تريليون دولار وهو ما يعادل 9 % من إجمالي الناتج العالمي، مع توقع أن يصل أعداد السياح في أفق 2030 حدود 1,8 مليار سائح وبلوغ معدل نمو هذا القطاع حوالي 57 %، هذا بالإضافة إلى أنه يوفر الكثير من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة والمقدرة ب 9% من اليد العاملة الإجمالية، وتحتل أوروبا المرتبة الأولى عالميا في السياحة، حيث وصلت أعداد السياح إلى 582 مليون سائح (51 % عالميا) سنة 2014، بعوائد إجمالية فاقت 509 مليار دولار (41 % عالميا)، مع تصدر فرنسا القائمة ب 83,7 مليون سائح. (فوقه و مرقوم، 2016، ص 31)

وتتملك الجزائر من الإمكانيات والمقومات المادية والبشرية والبيئية مايؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا بامتياز، حيث تمتد على شريط ساحلي يقدر بأكثر من 1200 كم، وصحراء تمتد على طول يتجاوز 2000 كم، وتتربع هذه الصحراء على مساحة 2171800 كم²، وتتمتع الجزائر بجمال القمم الخضراء وتطل على البحر، بالإضافة إلى توفرها على العديد من أماكن السياحة العلاجية المتمثلة في الحمامات المعدنية، وهذا ما يجعل الجزائر تتوفر على مختلف أنواع السياحة.

وبالرغم من هذه الإمكانيات السياحية الهامة للجزائر إلا أنها تعيش مفارقة كبيرة، حيث تصنف في ذيل قائمة الدول السياحية، وقد أشارت بيانات المنظمة العالمية للسياحة لسنة

2017 إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 118 من ضمن 136 دولة شملها التقرير، وهو ما يدل على أن الجزائر تعاني من تدني كبير في الإيرادات السياحية التي من المرجح أن تستمر على هذا النحو بالرغم من الخطط الطموحة للنهوض بالقطاع.(سلامي، 2018، ص 302)

وهذا ما يعكس غياب الإرادة السياسية الحقيقية للنهوض بهذا القطاع مما يجعله هامشيا ولا يؤدي دوره الحقيقي، ويعود ذلك لسبب رئيسي هو الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وإهماله لباقي القطاعات الهامة كالسياحة التي تعد مصدر هام لخلق الثروة وحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وإخفاق السياسات التنموية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال رغم توفر الثراء الطبيعي والثقافي والحضاري، وتخلف الجزائر عن الالتحاق بركب الدول السياحية الأولى لا نقول دوليا أو متوسطيا، وإنما حتى بدول الجوار، أدى إلى ركود القطاع وضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني، فحسب منظمة السياحة العالمية تأتي الجزائر في المرتبة الرابعة إفريقيا بعد المغرب وتونس وإفريقيا الجنوبية، ونصيبها من السياحة الدولية الوافدة لم يتعدى 1% في الإقليم المتوسط.(شرفاوي، 2014_2015، ص، ص 251، 252)

كما توجد مجموعة من العوائق التي تحول دون تطور السياحة في الجزائر وهي متفاوتة الصعوبة فيما يخص تجاوزها في أجال متفاوتة تتمثل في: (معراج و جردات، 2004، ص، ص 24، 25)

_ الأمن:فتناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي.

_ الترفيه:ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة والمتمثلة في الديوان الوطني للسياحة،الخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق، ... الخ

_ عامل الميزانية التي لها آثار على نوعية وكمية النشاطات والوسائل الترقية.

_ عامل التأطير في الديوان الوطني للسياحة الذي يجب تعزيزه كليا ونوعيا.

- _ ضعف هياكل الاستقبال ونقص الاستثمار والهياكل القاعدية للسياحة.
- _ النوعية السيئة من الخدمات التي تقدمها الفنادق الجزائرية.
- _ المحيط الاجتماعي والثقافي وماله من أثر على استقبال السياح وأهمية السياحة عبر مختلف المستويات.
- ومن أجل ترقية القطاع السياحي في الجزائر وجعله قطاع منتج وتنافسي لا بد من الحرص على تنمية هذا القطاع ، بهدف رفع مساهمته في التنمية الاقتصادية من خلال:
- زيادة قيمة الميزانية المخصصة للقطاع السياحي لما له من دور هام في التنمية.
 - تكثيف التواجد الأمني في المناطق السياحية مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السائح، والتركيز في خطط التسويق السياحي على عنصر التحسن الأمني المسجل.
 - الاعتماد على شراكة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي.
 - تحسين صورة السياحة الجزائرية دوليا من خلال وسائل التنشيط السياحي كالمعارض السياحية، المؤتمرات والندوات، الأسواق التجارية الدولية، والدعاية السياحية لما لها من دور هام في الترويج للبلدان السياحية.

لذلك لا بد أن تسعى الدولة الجزائرية لإعادة الاعتبار للقطاع السياحي ضمن سياستها الاقتصادية لدوره الهام في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر لن يكون إلا بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة من مجتمع مدني والقائمين على القطاع السياحي بتبني مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تعمل على توفير مناخ ملائم للأعمال، حتى يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بدوره في هذه العملية، على أن تواصل الدولة العمل على تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.(شرفاوي، 2014_2015، ص 254)

فالتحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى

الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات. (سويح و بن طيرش، 2017، ص220)

فالتنوع الاقتصادي والاعتماد على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى أصبح ضرورة ومطلبا ملحا، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي شهدتها ولا يزال يشهدها الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على مداخل الريع البترولي كأساس لتغطية النفقات العامة للدولة.

فلا بد من التخلص من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري والعمل على بناء اقتصاد منتج ومتنوع من خلال مجموعة من الرهانات الأساسية، كالعمل على إعادة بناء الصناعة الثقيلة والزراعة الموسعة، تطوير وتحديث العامل التكنولوجي، تكثيف برامج التكوين والتدريب والتنمية البشرية في كافة القطاعات الاقتصادية المنتجة، تطوير مختلف برامج الاستثمار المحلي والأجنبي بواسطة الشراكة والبحث عن إمكانية التصدير في الجنوب الإفريقي ودول الجوار والعمل على دراسة أسواقها والتموقع فيها. (عبد الله، 2016، ص 156، 157)

محصلة السيناريو:

إن الاعتماد على هذا السيناريو يساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري ويساهم في تقدمه واستقراره، من خلال التخلص من طبيعته الريعية التي تؤثر وتنعكس سلبا على مختلف سياساته الاقتصادية وبرامجه الاستثمارية العمومية وتجعله عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي.

في حين أن الاعتماد على سياسة التنوع الاقتصادي والاستثمار في مختلف القطاعات الإستراتيجية المنتجة للثروة في الجزائر كالقطاع الزراعي، الصناعي، القطاع السياحي وقطاع الخدمات يساهم في تنويع مصادر الثروة والدخل ويحمي الاقتصاد الوطني من مختلف المخاطر والأزمات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط، ويساهم في الإرتقاء بالاقتصاد الجزائري من دائرة الاقتصاد الريعي وتحويله إلى اقتصاد جديد منتج للثروة وقادر على إحداث التنمية وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

يعاني الاقتصاد الجزائري من العديد من المشاكل والإختلالات سواء الهيكلية منها أو المتعلقة بضعف منظومة التخطيط والرؤية الإستراتيجية لدى صناع القرار في الجزائر، فبالرغم من تسطير الدولة للعديد من البرامج والسياسات الاقتصادية بهدف تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن هذه البرامج والسياسات لا تحقق الأهداف المرجوة منها، نتيجة وجود العديد من العراقيل والتحديات التي تحول دون ذلك، كالطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري التي تجعل منه اقتصاد ضعيف وهش يفتقد إلى القدرة الإنتاجية والتنافسية ويجعله عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية المرتبطة بإنخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي، بالإضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وانتشار الفساد بأشكاله المختلفة وخاصة الفساد الإداري والمالي، وما يشكلانه من عقبة حقيقية للاقتصاد الجزائري تحول دون تحقيق سياساته الاقتصادية وبرامجه التنموية للأهداف التي سطرت من أجلها، فأغلب المخصصات المالية لهذه البرامج تضيع في الإختلاس والتبذير ونهب المال العام، لذلك ويهدف النهوض بمقومات الاقتصاد الجزائري وتجاوز تحدياته وعقباته لآبد من تفعيل الجهود المحلية والوطنية من خلال العمل على تدارك أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والعمل على تلافيتها ويكون ذلك من خلال مجموعة من الآليات، كالاعتماد على مقاربة الحوكمة في مختلف مراحل صنع وتنفيذ السياسة الاقتصادية في الجزائر، فلا بد أن تخضع كل سياسة عامة اقتصادية في الجزائر قبل الشروع في تنفيذها أي منذ مرحلة التخطيط لها لمبادئ الحوكمة في التسيير وكذلك الحوكمة المالية، لما لها من دور هام في تحقيق فعالية السياسات الاقتصادية المسطرة، والقضاء على العديد من بؤر الفساد وهذا ما ينعكس إيجابا على فعالية السياسات الاقتصادية التنموية في الجزائر.

وكذلك من أجل تحقيق فعالية السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر لآبد من العمل على تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة للثروة في الجزائر ومحاولة التخلص من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري التي ظلت لصيقة به منذ الاستقلال، ويكون ذلك من خلال العمل على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في

مختلف القطاعات الاقتصادية والحيوية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى العمل على وضع استراتيجيات حقيقية بهدف تدارك وتلافي أهم مشاكل واختلالات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بشقيها المالي والنقدي، وجعل هذه السياسات تحقق أهدافها بكفاءة وفعالية.

الخاتمة

يحوز موضوع السياسة العامة كحقل علمي ومعرفي على أهمية كبيرة لدى الباحثين الأكاديميين والمفكرين، وذلك لكونه يشكل محورا هاما في دراسة الأنظمة السياسية والإدارة العامة للدول، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تحتله السياسة العامة في إدارة شؤون المجتمع في مختلف مجالاته وقطاعاته، من خلال العمل على تلبية حاجات المجتمع وتطلعاته خاصة في ظل تطور المجتمعات وظهور العديد من المشاكل التي تستلزم وجود سياسات عامة قادرة على التكيف مع مستجدات هذه المجتمعات والمشاكل التي تعاني منها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي والعمل على تلافيتها وذلك حسب الأولويات التي يحددها ويفرضها كل نظام.

وتتميز السياسة العامة بتنوعها وشمولها لكافة جوانب الحياة الاجتماعية، الثقافية، الصحية، الاقتصادية... الخ، وتحظى هذه الأخيرة أي السياسة العامة الاقتصادية بأهمية خاصة كونها تشكل الإطار العام الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية والتنمية، ويرتبط مفهوم السياسة العامة الاقتصادية أساسا بدور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، ويختلف هذا التدخل باختلاف النظام السياسي والاقتصادي ودرجة التطور السائد في الدولة.

ونظرا للأهمية الخاصة والتميزة التي تحتلها السياسة العامة الاقتصادية في تنمية وتطوير اقتصاد الدول، فإن الجزائر تسعى جاهدة من أجل تنمية اقتصادها عبر تبني مجموعة من السياسات العامة الاقتصادية بهدف الاستجابة لمتطلبات وتطلعات المجتمع، وقد مر حقل السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بالعديد من المحطات، حيث عملت منذ نيلها لاستقلالها سنة 1962 على تسطير مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التنموية للخروج من الوضعية الصعبة والمزرية التي خلفها التواجد الاستعماري بالجزائر في مختلف المجالات، والتي انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني وجعلته اقتصاد ضعيف وهش، فعملت بداية على تبني المنهج الاشتراكي المبني على أساس التخطيط وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد بهدف إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي، فتنبت وفقا لهذا المنهج مجموعة من المخططات والبرامج التنموية خلال الفترة 1967_1979، حاولت من خلالها وضع الأسس الضرورية

لتخطيط التنمية الاقتصادية، عبر التركيز على الصناعات الثقيلة، وقد حققت هذه المخططات بعض النتائج الإيجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية خصوصا وأنها تعتمد في تمويلها بشكل أساسي على عائدات النفط التي شهدت ارتفاعا محسوسا مع نهاية السبعينات.

إلا أن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى طبيعة السياسة العامة الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة، حيث شهدت الدولة عجزا في تمويل برامجها الاستثمارية العمومية، فاضطرت إلى زيادة مديونيتها الخارجية، وهذا ما ادخل الاقتصاد الوطني في أزمة اقتصادية حادة أبرزت مساوئ التخطيط المركزي والاعتماد على عائدات الربيع النفطي كمصدر رئيسي لتمويل مختلف البرامج التنموية، وهذه الوضعية الاقتصادية الصعبة جراء ارتفاع نسبة المديونية الخارجية وانهايار أسعار النفط، حتمت على الجزائر تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المستعجلة المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف القضاء على هذه الاختلالات الاقتصادية ودفع عجلة النمو، ويكون ذلك عبر تحرير التجارة الخارجية مع ضرورة تحرير الاقتصاد وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

فشرعت الجزائر في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه، يتمثلان في كل من برنامج التثبيت والاستقرار الاقتصادي 1994_1995، بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي 1995_1998، الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية، وقد ساهم تطبيق هذه البرامج في تحقيق مستوى مقبول من التوازنات المالية والنقدية الكلية وتحقيق فائض في الميزان التجاري وزيادة احتياطات الصرف والتحكم في معدل التضخم، إلا أن هذه النتائج قد كانت على حساب ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وتضاءل في القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع معدل البطالة.

وقد شهدت الجزائر تحسن في وضعيتها المالية منذ بداية سنة 2000 نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط خلال هذه الفترة، فتم تصويب الجهود نحو التوجه نحو مواصلة تعزيز

التوازنات الداخلية والخارجية، فقامت السلطات الجزائرية في هذا السياق باستغلال هذه الوفرة المالية بداية في تسديد ديونها الخارجية للتخلص من الارتباط بصندوق النقد الدولي وشروطه، كما عملت على مواصلة دعم جانب العرض عبر تدعيم عمليات الخصخصة والقطاع الخاص بصفة عامة، بالإضافة إلى تبني سياسة مالية توسعية تنموية، من خلال ضخ الأموال لتنفيذ سياسة اقتصادية سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي أو ما يعرف بإستراتيجية الإنعاش، وهي سياسة تستند للنظرية الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الضخمة منذ سنة 2001 تمثلت في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة (2001_2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005_2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010_2014)، برنامج التنمية الخماسي (2015_2019)، وأخيرا النموذج الجديد للنمو الخاص بالفترة (2016_2030)، وقد خصصت الجزائر لهذه البرامج التنموية أغلفة مالية معتبرة بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولكن بالرغم من المخصصات المالية الضخمة لهذه البرامج ورغم تحقيقها لبعض النتائج الإيجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن النتائج المحققة لا تتناسب مع حجم الموارد المالية المخصصة لها، ومع الأهداف التي سطرت من أجلها نتيجة ضعف منظومة التخطيط لدى صناع القرار في الجزائر، بالإضافة إلى اعتمادها بشكل تام على عائدات الربيع النفطي لتمويل مختلف البرامج الاستثمارية العمومية، وهذا ما يعرضها لصدمات انخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي ويؤثر سلبا على تحقيقها لأهدافها، وهذا ما حدث خلال الأزمة المالية لسنة 2008، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ منتصف سنة 2014، والتي أثرت سلبا على تحقيق أهداف هذه البرامج التنموية، فاضطرت السلطات الجزائري لاتخاذ مجموعة من التدابير التقشفية بهدف التكيف مع الظروف التي فرضتها أزمة انخفاض أسعار النفط كتجميد كل العمليات التي لم تنطلق وليست من الضروريات خلال فترة تطبيق المخطط الخماسي (2015_2019)، إضافة إلى غلق كل صناديق التخصيص الخاصة بتسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها

ضمن صندوق واحد وذلك بهدف ترشيد النفقات والتكيف مع المستجدات التي فرضها تراجع أسعار النفط والذي يعد بمثابة المصدر الرئيسي لتمويل مختلف البرامج التنموية في الجزائر.

نتائج الدراسة:

لقد سمحت هذه الدراسة بالتوصل إلى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

- تعبر السياسة العامة الاقتصادية عن مجموع البرامج والقرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية في المجال الاقتصادي، بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.
- إن عملية إعداد السياسة العامة الاقتصادية تستلزم دراسة مكثفة للواقع والمحيط الاقتصادي للدولة، ومراعاة خصوصيات البيئة بالإضافة إلى مراعاة مجموعة من المبادئ العامة في مختلف مراحل صنع هذه السياسة الاقتصادية كالواقعية، الشمولية، المرونة والاتساق، لتحقيق نتائج ذات فعالية.
- إن الدور الهام الذي تلعبه السياسة العامة الاقتصادية في تنمية وتطوير الاقتصاد جعلها محور اهتمام كل الدول ومن بينها الجزائر، حيث تخصص سنويا أموالا طائلة لتمويل مختلف برامجها وسياساتها الاقتصادية، بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في الجزائر.
- لقد مر حقل السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بالعديد من المحطات تميزت كل محطة بصياغة مجموعة من السياسات العامة والبرامج التنموية التي تتناسب مع خصوصيات المرحلة وظروفها، وذلك بهدف تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه ومؤشراته الاقتصادية الكلية.
- شرعت السلطات الجزائرية منذ سنة 1999 في تطبيق سياسة اقتصادية تنموية تعتمد على التوسع في الإنفاق العام، وقد تميزت هذه السياسة بنوع من الحذر في بدايتها أي خلال الفترة 1999_2001، إلا أن استمرار ارتفاع أسعار واتضاح المؤشرات الإيجابية للسوق شجع السلطات الجزائرية على إطلاق برامج

تنموية بميزانيات مالية معتبرة وتمس العديد من القطاعات، بهدف معالجة الاختلالات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري جراء الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط وارتفاع المديونية الخارجية والتي امتدت طيلة فترة التسعينات وكانت لها آثار اقتصادية وخيمة على مستوى النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

- إن عدم إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الجزائري تجعل منه اقتصاد ضعيف وهش وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية والإمكانيات المالية الضخمة المخصصة لمختلف برامجها وسياساتها الاقتصادية لم تتجح في جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد منتج ومتنوع، يعتمد على عدة مصادر للثروة والدخل، وذلك لاعتماده بشكل كلي على العوائد النفطية أو ما يعرف بالتبعية النفطية في تمويل مختلف برامج الاستثمارات العمومية، وهذا ما يجعله عرضة لمختلف الأزمات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي.

- إن النتائج التي حققتها البرامج الاقتصادية التنموية في الجزائر بعد توجيهها لسياسة دعم الطلب الكلي عن طريق التوسع في الإنفاق العام وبالرغم من أهميتها حيث ساهمت في تحقيق انتعاش نسبي على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر، إلا أن النتائج المحققة لم تكن بحجم الأهداف المسطرة لهذه السياسات ولا بحجم الموارد المالية الضخمة المخصصة لها، ويعود ذلك لجملة من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كضعف منظومة التخطيط في الجزائر، غياب الرؤية الاستراتيجية وضعف التسيير، انتشار الفساد بكل أشكاله في مختلف المجالات حيث أن الجزء الأكبر من المخصصات المالية للبرامج يضيع في التبذير ونهب المال العام وتبقى البرامج وأهدافها مجرد حبر على ورق و بذلك تغشل كل مساعي التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده على عائدات الربح النفطي كمصدر رئيسي للثروة والدخل، يجعله عرضة لمختلف الأزمات المرتبطة

بانخفاض سعر النفط على المستوى العالمي، لذلك لا بد من العمل على التخلص من هذه التبعية النفطية للاقتصاد الجزائري والعمل على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة كالقطاع الزراعي، الصناعي، السياحي، وقطاع الخدمات.

- إن العمل على تفعيل منظومة التخطيط من طرف صناع القرار في الجزائر ووضع سياسات عامة اقتصادية ملائمة للبيئة الداخلية ومستجيبة لتطلعات واحتياجات المجتمع، تعتبر من أهم الآليات الكفيلة بتتمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

- إن انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر بمختلف أشكاله وفي كل المجالات وخاصة الفساد الإداري والمالي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتحول دون تحقيق السياسة العامة الاقتصادية والبرامج التنموية للأهداف التي سطرت من أجلها بالرغم من المخصصات المالية المعتبرة لها والتي تضيق النسبة الأكبر منها في الاختلاس والتبذير ونهب المال العام، لذلك لا بد من العمل على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة من خلال الاعتماد على الحوكمة وترسيخ ما تعتمده من آليات كالشفافية، المساءلة، المحاسبة، حكم القانون، ومحاربة الفساد في تخطيط وتنفيذ مختلف مراحل صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

لقد تم في إطار وضع إجابات مبدئية على تساؤلات هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من الفرضيات ودراستها، وعليه كانت دراسة الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى والتي كان مضمونها: " إن التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام من خلال الاعتماد على سياسة دعم الطلب الكلي تعتبر من أهم توجهات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000"، فقد تم التأكيد من خلال الفصلين الثاني والثالث بأن الجزائر ومنذ تحسن الوضعية المالية في الجزائر أواخر التسعينات، شرعت في تطبيق سياسة توسعية في الإنفاق العمومي من خلال إقرار برامج إنعاش ودعم الاقتصاد

الوطني وهي برامج تموية موسعة لم يشهد لها مثل في تاريخ الجزائر خاصة من حيث الموارد المالية الضخمة المخصصة لها.

- الفرضية الثانية والتي كان مضمونها: "إن محاولة تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، ودعم النشاط الاقتصادي في الجزائر يكون من خلال العمل على الاستثمار في الطاقات المنتجة والتخلص من الطبيعة الريعية للاقتصاد التي تجعله عرضة لمختلف الأزمات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي"، فقد تم التأكيد من خلال الفصلين الثالث والرابع بأن السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وبالرغم من تعدد محاور التنمية في طياتها ووفرة الميزانية المخصصة لها إلا أن لن تتمكن من تحقيق متطلبات التنمية في الاقتصاد الجزائري إلا عبر العمل على تنويع الاقتصاد والاستثمار في الطاقات المنتجة.

- الفرضية الثالثة والتي كان مضمونها: "أدت السياسة العامة الاقتصادية التي انتهجها صناع القرار في الجزائر منذ سنة 2000، إلى تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، ومنه تحقيق مستوى مقبول من التنمية والاستقرار الاقتصادي"، فقد تمت الإشارة من خلال الفصلين الثالث والرابع في تقييم السياسة العامة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 2000 إلى أن النتائج المحققة من هذه السياسات وبالرغم من أهميتها إلا أنها لا تتناسب مع الأهداف المسطرة وكذلك مع حجم الأغلفة المالية المخصصة لها، وذلك لوجود العديد من التحديات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي تستلزم تكثيف الجهود الوطنية والمحلية من أجل تلافيها والعمل على تداركها بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر.

التوصيات:

في ضوء نتائج هذه الدراسة ومناقشتها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

• العمل على تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وتحديد مقوماته، واستعراض المشاكل الهيكلية والمستجدة التي يعاني منها على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي.

• تحديد المشاكل الاقتصادية القطاعية والنوعية المرتبطة بما يمكن اقتراحه من سياسات اقتصادية مالية ونقدية وتجارية، وتلك المشاكل التي تقع معالجتها في إطار السياسات العامة للدولة.

• استعراض السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية المتاحة وأدواتها المختلفة التي يمكن استخدامها في معالجة المشاكل الاقتصادية الكلية، بحيث يتم اقتراح السياسة المناسبة التي يمكن أن تستهدف معالجة كل أوجه من المشاكل الاقتصادية التي يتم تشخيصها وفقا لطبيعة هذه المشاكل ودرجة تعقيدها، ومن حيث تأثر هذه السياسات بسياسات اقتصادية أخرى.

• تحديد أولويات تطبيق هذه السياسات الاقتصادية وفقا لأهمية وخطورة المشاكل الاقتصادية المستهدفة، ومراعاة لدرجة جاهزية المؤسسات الاقتصادية المعنية بالتنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار لحجم الموارد والمتطلبات اللازمة لتنفيذ تلك السياسة.

• وضع إطار زمني محدد لتنفيذ السياسات العامة الاقتصادية للدولة، بحيث تكون سياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل، ويجب أن يكون هذا الإطار الزمني مناسب للأهداف المرجوة من هذه السياسات.

• ضرورة توفير المناخ المناسب لتشجيع المستثمرين الأجانب والعمل على مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال المحلية على العودة للاستثمار داخل الوطن.

• الاعتماد على التمويل الإسلامي كمصدر لإحداث ديناميكية اقتصادية في الدولة، إضافة إلى العمل على تنويع أساليب الإيداع والتمويل المصرفي.

• دعم البحث العلمي والتكنولوجي وجعله قاعدة لممارسة أي عمل اقتصادي.

• تشجيع ودعم الاستثمار في القطاعات المنتجة التي تؤدي إلى خلق الثروة وتحقيق

مستوى من القيمة المضافة.

- تشجيع وتقوية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تطوير وتفعيل الشراكة الأجنبية في مجال الطاقة المتجددة.
- الاعتماد على المعايير المعتمدة دوليا ومسايرتها والتكيف معها من أجل تطوير الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية.

قائمة المراجع:

1 المراجع باللغة العربية:

- 1_ إبراهيمي ، نادية. (2012_2013). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية. جامعة فرحات عباس_ سطيف_01 : الجزائر.
- 2_ أبشر الطيب، حسن. (1992). أهداف السياسة العامة و دورها في ترشيد مشروعات التنمية. مجلة الإداري. عدد 51.
- 3_ أبو قحف، عبد السلام. (2003). اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 4_ أحمد الأفندي، محمد. (2012). النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة و الممارسة). صنعاء: دار الأمين للنشر والتوزيع.
- 5_ احمد صقر، عاشور. (1979). الإدارة العامة، مدخل بيني مقارن. بيروت: دار النهضة العربية.
- 6_ الأشقر، أحمد. (2002). الاقتصاد الكلي. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.
- 7_ اشوي ، عماد، وجدادوة، عادل. (2012). الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. ملتقى دولي حول قانون الاستثمار و التنمية المستدامة . سوق أهراس. جامعة محمد الشريف مساعديّة.
- 8_ أف، ب. (2020). مؤشرات مقلقة للاقتصاد الجزائري بسبب فيروس كورونا. تم تصفح الموقع يوم www.maghrebvoices.com. 2020/05/15
- 8_ أندرسون، جيمس. (1999). صنع السياسة العامة. (ترجمة الكبيسي عامر). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة.
- 9_ أوشن، حنان. (2016). المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر_ دراسة مؤشرا تية. مجلة الحقوق و الحريات. عدد 03.
- 10_ أولاد العيد، سعد. (2012_2013). ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة _حالة الجزائر_. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر. 03: الجزائر.
- 11_ ايت يحي، سمير. (2013_2014). التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملازم للجزائر . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر .
- 12_ باشوش، نوارة. (2019) . ملف الطريق السيار.. فضيحة القرن تعود. تم تصفح الوقع يوم 2020/01/11. www://echoroukonline.com
- 13_ باصور، كمال، وهاني، محمد. (2015). فعالية السياسة المالية كالية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر 2012_2000 مجلة الاقتصاد و التنمية. عدد 03.
- 14_ ببهلولي، فيصل، وخويلد، عفاف. (2019). الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر_ دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات و مصادر تمويلها. مجلة المنهل الاقتصادي. عدد 01.
- 15_ براهيمية، أمال. محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة 08 ماي 1945:قائمة.

- 16_ برباص، الطاهر. (2008_2009). أثر تدخلات المؤسسات النقدية و المالية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة : الجزائر.
- 17_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.(1998).مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم.مكتب السياسات الإنمائية.
- 18_ برو، فيليب. (1998).علم الاجتماع السياسي. (ترجمة صاصيلا محمد عرب).بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
- 19_ بريشي، عبد الكريم. (2013_2014). دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني _ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988_2011. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.كلية العلوم الاقتصادية . جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: الجزائر.
- 20_ البسام، بسام بن عبد الله.(2016). الحوكمة في القطاع العام.المملكة العربية السعودية :معهد الإدارة العامة.
- 21_ بشيكر، عابد. (2018). دراسة تحليلية تقويمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001_2014.revue déconomie et de statistique appliquée.مجلد 13. عدد 02.
- 22_ بطاهر، علي.(2005). سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر.مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. عدد 01.
- 23_ بعداش، عبد الكريم. (2007_2008). الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر : الجزائر .
- 24_ بكطاش، فتيحة، و كرمية، نسرين.الحوكمة الجيدة و معضلة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر. مجلة بحوث.مجلد 03.عدد 11.
- 25_ بلخريصات، رشيدوبن سعيد، محمد. (2005).فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل.المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الجزائر.جامعة الجبالي ليايس سيدي بلعباس.
- 26_ بلعما، أسماء، و بن عبد الفتاح، دحمان.(2018). إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية.مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية.مجلد 07، عدد 01.
- 27_ البلبي، مسعود. (2016). حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.عدد 08.
- 28_ بن حبتور، عبد العزيز.(2000).أصول ومبادئ الإدارة العامة.عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- 29_ بن زعرور، شكري. (2015_2016). مسار برامج التصحيح الهيكلي و إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية _دراسة حالة الجزائر_ . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03: الجزائر.
- 30_ بن سمينة، دلال. (2012_2013). تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية _دراسة حالة الجزائر_ . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر.
- 31_ بن شهرة، مدني.(2008). سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية.الجزائر: دار هومة.

- 32_ بن عزوز، محمد. (2016). الفساد الإداري و الاقتصادي، أثاره و آليات مكافحته _حالة الجزائر_، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. عدد 05.
- 33_ بن قانة، إسماعيل. (2010). الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية. مجلة الباحث. عدد 08.
- 34_ بن محمد، هدى. (2020). عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001_2019. مجلة كلية السياسة و الاقتصاد. عدد 05.
- 35_ بن ناصر، عيسى. (2002). الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التكيف و التعديل الهيكلي في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية. عدد 07.
- 36_ البنك الدولي. (2019). الجزائر: الافاق الاقتصادية. تم تصفح الموقع يوم: 2020/06/18 www.albankaldawli
- 37_ بني حمدان، خالد، و إدريس، وائل. (2007). الإستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي. عمان: دار اليازوري.
- 38_ بهلول، محمد بلقاسم حسن. (1993). الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية. الجزائر: مطبعة دحلب.
- 39_ بهلولي، فيصل، و خويلد، عفاف. (2019). الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر_دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات و مصادر تمويلها. مجلة المنهل الاقتصادي عدد 01.
- 40_ بوددخ، كريم. (2014_2015). اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001_2014. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر 03: الجزائر.
- 41_ بورحلة، سعيدة. (2010، 2009). الدعاية السياسية و دورها في صنع السياسة العامة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة الجزائر: الجزائر. 12_ تيري، أرزقي. (2013_2014). الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و سياسة الحوكمة. مذكرة ماجستير في القانون. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية: الجزائر.
- 42_ بورياح، سلمى. (2016). مراكز الأبحاث و آليات تأثيرها على صنع السياسة العامة. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. عدد 06.
- 43_ بوريش، رياض. (2013). السياسة العامة من منظور حكومي. مجلة الحوار المتوسطي.
- 44_ بوسعيد، سارة، و عقون، شراف. (2018). واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية. مجلد 05. عدد 01.
- 45_ بوشلول، السعيد، و غانية، نذير، و جرمون، سعاد. (2017). المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي_دراسة حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. عدد 07.
- 46_ بوغزيز، ناصر، و بن خديجة، منصف. (2017). النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر _ بين الواقع و التجسيد _ مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية. عدد 10.
- 47_ بوغشة، مبارك. (2013). من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، مقارنة نقدية. الملتقى الدولي حول: تقييم اثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة سطيف 01.
- 48_ بوفليح، نبيل. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000_2010. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية. عدد 09.

- 49_ بوكروح، عبد الوهاب. (2017). النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الاقلاع. تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/23. www.aljazairalyoum.com
- 50_ بومدين، رحيمةحوالف. (2002). واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري. البليلة. جامعة سعد دحلب .
- 51_ بيومي، علي محمد. (2004). دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- 52_ تاكرلي، صوفيا نبيلة، و قدي، عبد المجيد. (2018). تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية. مجلة الاقتصاد و المالية. عدد 02.
- 53_ تحسين ، حمه، وسعيد، شمس الدين. (2016). مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الراشد. مجلة جامعة التنمية البشرية، مجلد 02. عدد 04.
- 54_ تومي، عبد الرحمان. (2011). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الأفاق. الجزائر: دار الخلدونية.
- 55_ ثابت، عادل فتحي. (2007). النظرية السياسية المعاصرة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة .
- 56_ جابريال، الموند، و بنجهام، بويل. (1996). السياسة المقارنة إطار نظري. (ترجمة المغيربي محمد زاهي). بنغازي: منشورات قار يونس.
- 57_ جبريل، حسان. (2020). فصل ثان من حملة قضائية ضد "فساد" رجالات بوتفليقة محصلة. تم تصفح الموقع يوم 2020/08/20. www.aa.com.tr
- 58_ جريدة الخبر. صوالي، حفيظ. (2018). أهم المؤشرات الاقتصادية لسنة 2017. تم تصفح الموقع يوم http: //www.elkhaber.com. 2019/05/11
- 59_ الجمل، هشام مصطفى. (2007). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 60_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الأمر 03_11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.
- 61_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون 16_09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 46، الصادرة في 03 أوت 2016.
- 62_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الأمر 01_03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
- 63_ الجنابي، عدنان. (2013). الدولة الريعية و الدكتاتورية. بغداد: دراسات العربية.
- 64_ جونسون، ميخائيل. (2009). فساد الإدارة و الإبداع في الإصلاح. (ترجمة الخزامى عبد الحكيم احمد). القاهرة: الدار الأكاديمية للعلوم.
- 65_ الحاج علي، بدر الدين. (2015_2016). جرائم الفساد و آليات مكافحتها في التشريع الجزائري . أطروحة دكتوراه علوم . كلية الحقوق و العلوم السياسية . جامعة تلمسان: الجزائر.
- 66_ حامد، خالد. (2007). منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية . الجزائر: جسور للنشر والتوزيع .
- 67_ حجاب، محمد منير. (1998). أساليب الرأي العام. مصر: دار الفجر للنشر.
- 68_ الحسين، أحمد مصطفى. (1994). تحليل السياسات ، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية. دبي: مطابع البيان التجارية.

- 69_ الحسين، أحمد مصطفى.(2002). **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- 70_ حسين، عمر. (1991). **الموسوعة الاقتصادية**. مصر: دار الفكر العربي.
- 71_ حلبي، ليلي، وحليمي، حكيم. (2018). **تقييم السياسة المالية و النقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة 2001_2017**. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، عدد 04.
- 72_ حلبي، حكيم. (2017). **ربيع النفط: بين لعة الموارد، الفساد الاقتصادي و تداعيات الأزمة الحالية_ قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر**. مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات. عدد 05.
- 73_ حمادة، بسبوني إبراهيم. (1993). **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**. بيروت: مركز الوحدة العربية.
- 74_ حماس، عمر. (2016_2017). **جرانم الفساد المالي و آليات مكافحتها في التشريع الجزائري**. أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي للأعمال . كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة أبي بكر بلقايد_ تلمسان: الجزائر.
- 75_ حمر الراس، سناء. (2017). **التدبير المالي الترابي بين إكراهات الواقع و متطلبات الحكامة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون العام و العلوم السياسية . كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية: الرباط .
- 76_ حميدوش، علي و بوعكريف، زهير. (2017). **تداعيات انهيار أسعار النفط و حتمية تنويع الاقتصاد في الجزائر_ تنمية القطاع السياحي أحد الخيارات الإستراتيجية**. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، عدد 16.
- 77_ الحوراني، عدنان فرحان. (2017). **الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة**. تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/20. www.m.ahewar.org
- 78_ حيدوشي، عاشور، ووعيل، ميلود (2017). **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**. مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات. عدد 05.
- 79_ خالدي، الهادي. (1996). **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**. الجزائر: دار هومة.
- 80_ خبازي، فاطمة الزهراء. (2014_2015). **إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة_ الجزائر نموذجا خلال الفترة (1986_2011)**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير . جامعة الجزائر: الجزائر .
- 81_ الخزرجي، تامر كامل. (2004). **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر.
- 82_ خضر، حسان. (2004). **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا**. مجلة جسر التنمية. عدد 32.
- خلف، فاروق، و المكي، دراجي. (2016). **الإطار القانوني للاستثمار و دوره في تنمية الاقتصاد الوطني**. مجلة الحقوق و الحريات. عدد 03.
- 83_ خليل، علي، و اللوزي، سليمان أحمد (2000). **المالية العامة**. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع .
- 84_ خميلي، فريد. (2015). **أثر تنشيط رأس المال البشري على تنمية القدرات الإبداعية، دراسة حالة شركات الطرف**. مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية. عدد 51.
- 85_ خير الدين، ووحيد. (2012_2013). **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات_ دراسة حالة الجزائر**. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر.
- 86_ داركر، ببتنر. (1996). **الإدارة، المهام، المسؤوليات، التطبيقات**. (ترجمة عبد الكريم محمد). القاهرة: الدار الدولية للنشر و التوزيع.

- 87_ الداوي، الشيخ. (2009). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. عدد 02.
- 88_ دحاك، عبد النور. (2017). محاولة تحديد مفهوم العقلانية في حقل الإدارة. مجلة الحوار المتوسطي. عدد 02.
- 89_ دحو، سهيلة. (2006). الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي. مجلة الاقتصاد والإحصائيات التطبيقية. عدد 1.
- 90_ دحو، سهيلة، وبن مسعود، محمد. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر_ دراسة قياسية وفق نظرية المواعمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة رؤى اقتصادية. عدد 12.
- 91_ درويش، إبراهيم. (1995). الوسيط في الإدارة العامة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 92_ الديوان الوطني للإحصائيات. (2017). تم تصفح الموقع يوم: www.ons.dz. 2018/01/18
- 93_ ر، ب، و ع، ش. (2020). حسم قضية طحكوت وأحكام جديدة بالسجن على سلال وأويحي. تم تصفح الموقع يوم 2020/09/11. [http: www.dw.com](http://www.dw.com).
- 94_ رحمانى، منصور. (2012). القانون الجنائي للمال والأعمال. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- 95_ رزقي، محمد، وميهوب، مسعود. (2019). أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1997_2017. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. عدد 1.
- 96_ الرشيد، عادل محمود. (2006). إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص " المفاهيم المناهج_ التطبيقات". مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 97_ روشو، عبد القادر. (2016). أثر سياسة الإنفاق العمومي على استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001_2014. مجلة دفاتر اقتصادية. مجلد 06. عدد 01.
- 98_ زرمان، كريم. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2009. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. عدد 07.
- 99_ زروق، يوسف، ورقاب، عبد القادر. (2018). ضمانات و حوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 09_16. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. عدد 08.
- 100_ زغيب، شهرزاد. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر_ واقع وآفاق. مجلة العلوم الإنسانية. عدد 08.
- 101_ زمام، نور الدين. (2007). القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 102_ ساحلي، مبروك. (2017). دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة. مجلة البحوث و الدراسات. عدد 23.
- 103_ ساعد، محمد. (2017_2018). محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير. جامعة ابن خلدون: تيارت.
- 104_ سحنون، فاروق. (2009_2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر_ دراسة حالة الجزائر_. مذكرة ماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة فرحات عباس، سطيف: الجزائر.

- 105_ سعداوي، موسى. (2006_2007). دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر_ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03: الجزائر.
- 106_ سعدي، يحيى. (2006_2007). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.
- 107_ سعيفان، أحمد. (2004). قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية. بيروت: مكتبة لبنان.
- 108_ سلامي، أحمد. (2018). رؤية إستشرافية لمساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد15. عدد 02.
- 109_ سليم السيد، محمد. (1989). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية.
- 110_ السهلي، محمد مطر. (2018). استثمار الأموال الزكوية، دراسة فقهية. مجلة الحضارة الإسلامية، مجلد 19. عدد 1.
- 111_ سونطراك و الخليفة و البوشي ..قضايا فساد شهيرة أعادها حراك الجزائر للواجهة. (2019). تم تصفح الموقع يوم: 2020/02/18. <http://www.aljazeera.net>
- 112_ سويح، جمال، وبن طيرش. عطاء الله. (2017). تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. مجلة اقتصاديات المال و الأعمال.
- 113_ السيد، يسين. (1988). السياسة العامة، القضايا النظرية و المنهجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- 114_ سيدمو، محمد. (2014). الاقتصاد الجزائري أمام امتحان الفرصة الأخيرة. تم تصفح الموقع يوم: Récupéré sur www.elkhabar.com. 2016/10/17
- 115_ شامية، عبد الله محمد. (2016). السياسات الاقتصادية و العامة و متطلبات النجاح. ليبيا: المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات.
- 116_ شحماط، محمود. (2007). قانون الخصوصية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في القانون. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.
- 117_ شرفاوي، عائشة. (2014_2015). السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية. أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر 03: الجزائر..
- 118_ شريط، عابد، و بن الحاج، جلول. ياسين. (s.d). أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية، البرنامج الخامس 2010_2014 نموذجا. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية.
- 119_ شريفي، ابراهيم. (2012). أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، حالة الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية. عدد 08.
- 120_ شعراوي جمعة، سلوى. (1999). مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع. المستقبل العربي.
- 121_ شعراوي جمعة، سلوى. (2004). تحليل السياسات العامة في القرن الحادي و العشرين. القاهرة: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة.
- 122_ شكوري، سيدي محمد. (2011_2012). وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: الجزائر.

- 123_ شلبي، محمد. (2004). المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقتراب و الأدوات. الجزائر: دار هومة.
- 124_ شلوش، نورة محمودي. (2010). مفهوم العولمة و إدراكه في خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة 1999_2007. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية والاعلام. جامعة الجزائر: الجزائر.
- 125_ شوق، فوزي. (2018). قياس و تحليل اتجاه السببية و الأثر بين عرض النقود و معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990_2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية. مجلد 05. عدد 01.
- 126_ شلبي، محمد. (1997). المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 127_ الشيمي، محمد نبيل. (2017). الاقتصاد الريعي. المركز الديمقراطي العربي. تم تصفح الموقع يوم: 2018/12/15. <http://democraticac.de>. الدراسات الاقتصادية .
- 128_ صاطوري، الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الباحث. عدد 16.
- 129_ صالح، صالح. (2004). دور الدولة في الحياة الاقتصادية. الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة سطيف. جامعة فرحات عباس.
- 130_ صدقة، عمر هاشم محمد. (2007). ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 131_ صلاح، محمد. (2014_2015). دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية _ حالة بعض اقتصاديات الدول العربية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة حسبية بن بو علي الشلف: الجزائر.
- 132_ ضميري، عزيزة. (2007_2008). الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر.
- 133_ ضيف، أحمد، و عزوز، أحمد. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. مجلد 14. عدد 19.
- 134_ طيب، أحمد. (2007,2008). دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر 01: الجزائر.
- 135_ طيوي، أمينة. (2003_2004). تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات. مذكرة ماجستير غير منشورة. معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة الجزائر: الجزائر.
- 136_ الظاهر، نعيم إبراهيم. (2013). إدارة الفساد_ دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة. الأردن: عالم الكتاب الحديث.
- 137_ عاطف، سليمان. (1974). معركة البترول في الجزائر. بيروت: دار الطبعة.
- 138_ عايشي، كمال. (2016). التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد. الملتقى الوطني حول "الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية". كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة الحاج لخضر باتنة.
- 139_ عبد الحي، إسلام. (2019). أسماء و قضايا..حرب مكافحة الفساد تستمر في الجزائر. تم تصفح الموقع يوم: <http://www.aljazeera.net>. 2020/03/01
- 140_ عبد الفضيل، محمد. (2004). مفهوم الفساد و معايير. مجلة المستقبل العربي.

- 141_ عبد القادر، نور الدين، و بلحاج، فراحي. (2018). تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر_ دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017. المجلة المغربية للاقتصاد و المناجمت، مجلد 05. عدد 01.
- 142_ عبد الله، نور الدين. (2016). الأزمة النفطية الراهنة: واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري على ضوء المحددات الهيكلية لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي للفترة (2015_2005). revue algérienne d'économie et gestion مجلد 10. عدد 02.
- 143_ عبد المطلب، عبد الحميد. (1997). السياسات الاقتصادية. القاهرة : مكتبة زهراء الشرق.
- 144_ عبد المطلب، عبد الحميد. (2003). السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، تحليل كمي . القاهرة : مجموعة النيل العربية .
- 145_ عبد المؤمن، محمد. (2015_2016). السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية و أدوات السياسة النقدية ، حالة الجزائر 1963_2011. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر 03: الجزائر .
- 146_ عثمان، سعيد عبد العزيز. (2003). مقدمة في الاقتصاد العام _ مالية عامة _ مدخل تحليلي معاصر. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 147_ عجة، الجبالي. (2006). النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية . الجزائر: دار الخلدونية.
- 148_ العجلوني، محمد. (2013). أثر الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور اسلامي . تركيا.
- 149_ عزام، سليمان حاج. (2016). التلازم بين الاستثمار الناجح و مبادئ الشفافية و الديمقراطية. مجلة الحقوق و الحريات. عدد 03.
- 150_ العزاوي، وصال نجيب. (2003). مبادئ السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد . عمان: دار أسامة للنشر.
- 151_ عطاء الله، خالد. (2013_2014). دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر 1999_2012 . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية . كلية العلوم السياسية . جامعة قسنطينة 03: الجزائر .
- 152_ عطوي، سميرة. (2015). السياسة الضريبية و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، إشارة إلى تجارب دولية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. عدد 04.
- 153_ عقون، شراف، وبوقجان، وسام، و بوفغور، خديجة. (2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001_2019. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة. عدد 02.
- 154_ علة، كريمة. (2012_2013). جرائم الفساد في مجال الصفقات العمومية . رسالة دكتوراه علوم في القانون العام . كلية الحقوق . جامعة الجزائر 01: الجزائر .
- 155_ علي سعد، إسماعيل. (2000). النظريات و المذاهب والنظم، دراسات في العلوم السياسية. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- 156_ العلي، عادل. (2009). المالية العامة و القانون المالي و الضريبي. الأردن أثراء للنشر و التوزيع .
- 157_ العلي، عبد الستار وآخرون. (2006). المدخل إلى إدارة المعرفة . عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- 158_ عليوش، قريوع كمال. (1999). قانون الاستثمارات في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 159_ عوالي، خالدية. (2015_2016). استخدام العوائد النفطية : دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير . جامعة وهران 02: الجزائر.
- 160_ عوض، جابر سعيد. (2007). النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق . مصر: منشورات جامعة 6 أكتوبر .
- 161_ عيساوي، نصر الدين. (2016). تقلبات أسعار المحروقات و أثارها على الاقتصاديات الريعية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. عدد 05.
- 162_ غانم، عبد المطلب. (1988). الاقترابات و الأدوات الكيفية في تحليل السياسة العامة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- 163_ الغمري، محمد. (2006). مبادئ علم السياسة. مصر: الشركة المتحدة للطباعة و النشر.
- 164_ غنيم، عثمان محمد، وأبو زنت، ماجد. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها و أدوات قياسها. عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- 165_ ف، زينب (2018). الاقتصاد الجزائري يتعافى. تم تصفح الموقع يوم: 2019/07/20
<http://www.djazairress.com/alkhabarelyoum/246678>.
- 166_ فريمش، مليكة. (2011_2012). دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية . جامعة قسنطينة 03: الجزائر.
- 167_ فلاق، محمد، و مداح، عبد الهادي. (2017). دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية_قراءة لدراسات سابقة واقتراح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري. مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية. عدد 10.
- 168_ فليح، حسين خلف. (2006). النقود و البنوك. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- 169_ الفهداوي، فهمي خليفة. (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة.
- 170_ فوقة، فاطمة، وبوفليح، نبيل. (2017). انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. عدد 11.
- 171_ فوقة، فاطمة، و مرقوم، كلثوم. (2016). تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد و المالية. عدد 03.
- 172_ قايد، مريم. (2013). تفعيل آليات الحوكمة للحد من انتشار الرشوة أحد أبرز أوجه الفساد الإداري والمالي. مجلة الشريعة والاقتصاد. مجلد 02. عدد 04.
- 173_ قدي، عبد المجيد. وآخرون. (2010). الاقتصاد البيئي. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- 174_ القريشي، محمد صالح. (2008). المالية الدولية. عمان: مؤسسة الوراق.
- 175_ القريوتي، محمد قاسم. (2006). رسم و تنفيذ و تقييم السياسة العامة. الكويت: جامعة الكويت، قسم الإدارة العامة
- 176_ القصيبي، جورج. (1990). التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون. ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي. بيروت.

- 177_ قطوش، بشرى، وجنوحات، فضيلة. (2018). دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية. مجلد 05. عدد 01.
- 178_ قلوب، عبد الحكيم، و بن إبراهيم، الغالي. (2020). تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع و المأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، مجلد 06. عدد 01.
- 179_ قنادزة، جميلة. (2017_2018). الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير . جامعة أبي بكر بلقايد_ تلمسان : الجزائر
- 180_ قندوز، طارق، و قاسمي، السعيد، و بلحيمر، ابراهيم. (2017). المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001_2014، في مواجهة الفقر، البطالة و التضخم. مجلة دراسات إنسانية و اجتماعية. عدد 07.
- 181_ قنديل، أماني. (2008). الموسوعة العربية للمجتمع المدني . مصر: الهيئة العامة للكتاب.
- 182_ القهوجي، علي عبد القادر. (2002). قانون العقوبات، القسم الخاص، جرائم الإعتداء على المصلحة العامة و على الإنسان و المال. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 183_ قويدري، كريمة. (2010_2011). الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد_ تلمسان: الجزائر.
- 184_ قيرة، إسماعيل. (2002). مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 185_ كامل، نبيلة عبد الحليم. (1982). الأحزاب السياسية في العالم المعاصر . القاهرة : دار الفكر العربي .
- 186_ الكايد، عبد الكريم زهير. (2003). الحكمانية، قضايا و تطبيقات. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 187_ الكبيسي، عامر خضير. (2008). السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 188_ كربالي، بغداد. (2005). نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية.
- 189_ كركود، أحلام. (2017). دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية. مجلد 10. عدد 03.
- 190_ كمال المنوفي. (2006). مقدمة في مناهج و طرق البحث في علم السياسة. القاهرة: وكالة المطبوعات.
- 191_ كمال، عامر. (2014). نظرية التوقعات الرشيدة و كفاءة أسواق المال. مجلة الاقتصاد الجديد. مجلد 02. عدد 11.
- 192_ كنعان، حمة غريب عبد الله، و أبو بكر، رضوان. (2018). أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي. مجلة جامعة التنمية البشرية، مجلد 03. عدد 02.
- 193_ الكيالي، عبد الوهاب. (1985). موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- 194_ الكيالي، عبد الوهاب، و آخرون. (1985). موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- 195_ أشتي، شوكت. (2007). السياسة تطور المعنى و تعدد المقتربات. بيروت: دار أبعاد.
- 196_ لبيك، شوقي. (2017). ضمانات جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر على ضوء القانون 16_09 المتعلق بترقية الاستثمار. مجلة الدراسات و البحوث القانونية عدد 08.

- 197_ اللجنة الاقتصادية لشمال إفريقيا. الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني و تحفيزه، مكتب شمال إفريقيا، ص 1_2، تم تصفح الموقع يوم: 2019/03/12.
- 198_ لزعر، محمد أمين. (2014). سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الأنترنت. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .
- 199_ لطرش، الطاهر. (2007). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 200_ ليتيم، خالد، و مسكين، عبد الحفيظ. (2018). الآثار الاقتصادية للفساد المالي و الإداري جهود الجزائر لمكافحة، إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد. مجلة معارف. عدد 24.
- 201_ متوسط سعر البترول الجزائري قارب 72 دولار خلال الأشهر السبعة الأولى لسنة 2018. (2019). تم تصفح الموقع يوم 2020/12/15. www.aps.dz
- 202_ محمد الهادي، سليمان عمر. (2010). الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي. عمان، الأردن.
- 203_ مختارات الصحف. بلقاسم، سفيان. (2018). الجزائر: الوضعية المالية بين الأسس، اليومو غدا؟. عدد 03. تم تصفح الموقع يوم : 2018/03/13.
- 204_ مرازقة، عيسى. (2006_2007). القطاع الخاص و التنمية في الجزائر . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر.
- 205_ مزيان، عبد الغفور، و سلامي، أحمد. (2017). فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية، دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2000_2022). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. عدد 03.
- 206_ مسعودي، زكرياء. (2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري ، دراسة للفترة 2001_2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. عدد 06.
- 207_ مشورب، إبراهيم. (2002). الاقتصاد السياسي ببيروت: دار المنهل اللبني.
- 208_ مصطفى كامل السيد. (2006). دراسات في النظرية السياسية. القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- 209_ معراج، هواري، و جردات، محمد سليمان. (2004). السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري. مجلة الباحث. عدد 01.
- 210_ معطى الله، خير الدين، و بزازي، سامية. (2013). البرامج التنموية و أثرها على تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001_2014. _1010_ المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2004. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة سطيف 01.
- 211_ معيزي، قويدر. (2018). دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2014. مجلة الأبحاث الاقتصادية. عدد 18.
- 212_ مقيلد، عيسى. (2007_2008). قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر.
- 213_ ملاح، مراد. (2017). النموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر. تم تصفح الموقع يوم: 2019/10/02 <http://huffpostarabi.com>

- 214_ المنوفي، كمال. (1984). مقدمة في مناهج و طرق البحث في علم السياسة. الكويت: وكالة المطبوعات.
- 215_ المنوفي، كمال. (1988). السياسة العامة و أداء النظام السياسي. القاهرة: دار النهضة المصرية.
- 216_ مهماهي، سعاد. (2009). تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية . مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية . كلية العلوم الاجتماعية: جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر.
- 217_ مهنا، محمد نصر. (1994). علم السياسة. القاهرة: دار الغريب للطباعة و النشر.
- 218_ مهنا، محمد نصر. (2002). العلوم السياسية بين الأصالة و المعاصرة. الإسكندرية: مركز الدالتا للطباعة.
- 219_ موسوس، مغنية. (2018). ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة. مجلة الاقتصاد و المالية. مجلد 04. عدد 02.
- 220_ موفق، محمد حديد. (2000). الإدارة العامة هيكلية الأجهزة و صنع السياسات و تنفيذ البرامج الحكومية. عمان: دار الشروق.
- 221_ الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية. (2001). تم تصفح الموقع يوم: 2018/09/29. http://el_mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm
- 222_ النجار، فريد. (2000). الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي . مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- 223_ نجيب، نعمة الله، وآخرون. (1990). مقدمة في الاقتصاد . بيروت: الدار الجامعية.
- 224_ نجيمي، عيسى، و تويزة، بلقاسم. (2017). أهمية اعتماد الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة. عدد 02.
- 225_ نذير، عبد الرزاق. (2017_2018). السياسات الاقتصادية الكلية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة محمد بوضياف: المسيلة.
- 226_ نصر محمد عارف. (2002). ابستومولوجيا السياسة المقارنة. لبنان، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
- 227_ نصر، ربيع. (2008). قياس التحول الهيكلي. مجلة جسر التنمية. عدد 74.
- 228_ نواف، سالم كنعان. (2008). الفساد الإداري و المالي أسبابه، آثاره، و سبل مكافحته. مجلة الشريعة و القانون. عدد 33.
- 229_ نور الدين، دخان. (2006_2007). تحليل السياسات التعليمية _ نموذج الجزائر _ رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي و الإداري . كلية العلوم السياسية . جامعة الجزائر: الجزائر.
- 230_ هاني، محمد، و وعيل، ميلود. (2018). سياسة التسيير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية _ دراسة تحليلية لأفاق تطبيق سياسة التسيير الكمي في الجزائر. مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، مجلد 03. عدد 04.
- 231_ هني، أحمد. (1991). اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 232_ الوادي، محمد حسين و العزام، زكرياء أحمد. (2008). مبادئ المالية العامة. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- 233_ وعيل، ميلود. (2013_2014). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية _ دراسة مقارنة خلال الفترة 1990_2010. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الجزائر 03: الجزائر.

- 234_ الودداني، عبد الله بن مسفر. (2010). *نظرية الفساد عند ابن خلدون*. دورية الإدارة العامة مجلد 50. عدد 04.
- 235_ يحيوي، هادية. (2015). *مدخل لعلم السياسة*. لبنان، طرابلس: مركز جيل البحث العلمي.
- 236_ يوب، فايزة. (2017_2018). *أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970_2014*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان_ الجزائر.

2 المراجع الأجنبية:

- 1_ Abdoun, Rabah. (1993). *l économie Algérienne a l épreuve de lajustement structurel*. revue el naqd.
- 2_ Akitoby, Bernardin. (2007). *Public investment and public_ private partnerships*. IMF economic issues(40).
- 3_ Anderson, Lisa. (1987). *the state in the Middle East and North Africa ,comparative politics*. 20.
- 4_ Bablawi, Hazem. (1987). *the riantier states in the Arab World*. NewYork helm
- 5_ Bank Word. (1989). *sub_sahara in africa: from crisis to sustainable*. washington: the world Bank.
- 6_ Benbitour, Ahmed. (1998). *l Algérie au troisièmes millénaire défits et potentialités*. Alger: édition marinoor.
- 7_ Benissad, Hocine. (2004). *Algérie de planification socialiste a l économie de marché Enagéd*. Alger.
- 8_ Benoune, Mahfoudh, & kenz, Ali. (1990). *le hasard et histoire: entretien avec Belaid Abdesslam*. Alger : édition ENAG.
- 9_ Bouriche, Riadh. (2006, juin). *Analyse les politiques publiques*. revue sciences humaines, p. 87.
- 10_ Djilali, Sari. (2001). *la crise algérienne économique et sociale,diagnostic et perspectives*. France : publisud.
- 11_ Duthil, Gérard, & Marois, William. (1997). *politiques économiques*. france : edition ellipses .
- 12_ Easton, David. (1974). *Analyse du système politique*.(c. P.R Armand, Trad.) paris .
- 13_ Fischer, Frank meller, & Gerald, maras Sidney. (2000). *Handbook of public policy analysis theory politics and methods*. crc press: Taylor& Francis group.
- 14_ finances, m. d. (2016). *le nouveau modele de croissance (synthese)*.
- 15_ FMI, Bulletin du. (1998, septembre 7). *Laboutissement de reformes en Algérie*. FMI.
- 16_ George, edwardes, & Sharkansy, Ira. (1981). *les politiques publiques ,élaboration et mise en oeuvre*. paris : les édition .

- 17_ Greffe, xavier. (1995). *comprendre la politique economique* . paris : economica
- 18_ Huges, Stretton. (1999). *Economics: A new introduction*. pluto book press.
- 19_ Kemp, René., Parto, Saeed., & Gibson, Robert. B. (2005). Governance for sustainable development: moving from theory to practice . *International journal of sustainable development* .
- 20_ Khelif, Omar. (2005). *Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures* . Alger: CREAD.
- 21_ Larregé, Julien. (2011). une ténébreuse affaire de corruption empoisonne la classe politique "politique actu.com Salima Tlemcani ,une affaire detat qui sachemine vers un acte isolé . *El watan* .
- 22_ Lasswell, Harold, D. (1958). *Politics, Who get what, When, How* New York Meridian Books
- 23_ le gouvernement Algérien (2005). *Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement "Algérie"* ,le gouvernement Algérien .Alger.
- 24_ Liabes, Djilali. (1989). *l'entreprise entre économie politique et la société industrielle*. Alger: S.M.E.
- 25_ Loking, Rob. (s.d.). *la gouvernance des agences, autorités administratives et établissements publics: principes de contrôle et de responsabilité, et les autres visages de la gouvernance publique*. Paris : OCDE.
- 26_ Poister, Th. (1978). *Public programme analysis ,applied research method* . Baltimore : university park press .
- 27_ R.Day, Thomas. (1992). *understaning public policy*. 7ED.new jersey: prentice hall,englewood cliffs.
- 28_ Robinson, Fred. (2002). *the governance of public and non_profit organisation*
- 29_ Salvadori, Neri. (2003). *the theory of economic growth: a classical perspective*. UK: Edward Elgar publishing.
- 30_ Schultz, T.w. (1961). investment in Human capital. *American Economic Review*, 51(01).
- 31_ Sid_Ahmed, Abdelkader. (1983). *Développement sans croissance: l'expérience des économies pétrolières du tiers monde* .Alger: O.P.U.
- 32_ UNDP. (1997). *Governance for sustainable human development*. New York: United Nations Development Program
- 33_ World Bank. (1992). *Governance and Development* . Washington : World Bank.
- 34_ Zalfa, Larbi. (1992). *économie de guerre en Algérie, le monde diplomatique*.

ملحق "أ": المقال المجاز لمناقشة الأطروحة

المجلد: 05/العدد: 01(جوان 2021)

Algerian Journal of Human and Social
Sciences

ص: 128-109

المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

حوكمة السياسة الاقتصادية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

Governance of economic policy as an entry point to achieve sustainable
development in Algeria

عبد اللاوي خولة ¹Abdelaoui Khaoula*, بوريش رياض ²Bouriche Riadh

¹ جامعة صالح بونيندر قسنطينة 03 (الجزائر) abdelaoui1991@gmail.com

² جامعة صالح بونيندر قسنطينة 03 (الجزائر) bouricher@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/ 10

تاريخ القبول: 2021/06/02

تاريخ الابداع: 2021/05/ 16

Abstract :	ملخص:
This article aims to highlight the importance of relying on the governance in the process of formulating economic policy in Algeria ,for its important role in addressing economic policy	يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية الاعتماد على مقارنة الحوكمة في عملية رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، لدورها الهام في معالجة اختلالات السياسة الاقتصادية

<p>imbalances and making them reflective of the aspiration and choices of various social groups, and this is what contributes to achieving legitimacy, harmony and acceptance within society.</p> <p>Relying on the mechanisms of governance in the economic policy-making process in Algeria lends them the character of legitimacy and effectiveness and contributes to eliminating corruption, and spreading the values of citizenship, environmental and developmental culture in society, with the aim of achieving comprehensive and sustainable development in Algeria.</p> <p>Keywords: Governance ; Economic policy; sustainable development; the Algerian economy.</p>	<p>وجعلها معبرة عن تطلعات وخيارات مختلف الفئات الاجتماعية، وهذا ما يساهم في تحقيق الشرعية والتوافق والقبول داخل المجتمع.</p> <p>فالاعتماد على آليات وفواعل الحوكمة في عملية صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر، يضيف عليها طابع الشرعية والفعالية ويساهم في القضاء على العديد من بؤر الفساد، ونشر قيم المواطنة والثقافة البيئية والتنمية في المجتمع، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الحوكمة، السياسة الاقتصادية، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري.</p>
---	---

* عبد اللاوي خولة .

1. مقدمة:

تعتبر السياسة الاقتصادية بمثابة الإطار العام الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية، ويرتبط مفهوم السياسة الاقتصادية أساساً بدور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وتشمل مجموعة البرامج والاستراتيجيات التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتمثلة في تخفيض معدلات البطالة، السيطرة على نسب التضخم، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية من نمو واستقرار اقتصادي من خلال تبني مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية، والتي تخصص لها ميزانيات مالية معتبرة بهدف تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، إلا أن النتائج التي تحققت هذه السياسات وبالرغم من أهميتها، إلا أنها لا تعكس الأهداف المسطرة لهذه السياسات ولا تتناسب مع حجم الموارد المالية المعتبرة المخصصة لها، نتيجة وجود مجموعة من المشاكل والاختلالات منها ما تعلق بالطبيعة

الهيكلية للاقتصاد الجزائري، ومنها ما تعلق بضعف منظومة التخطيط والرؤيا الاستراتيجية لدى صناع القرار في الجزائر .

لذلك لابد من العمل على تدارك المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وتفعيل سياساته الاقتصادية من خلال الاعتماد على مقارنة الحوكمة في مختلف مراحل صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر، وذلك لما تشتمل عليه الحوكمة من آليات كالشفافية، المساءلة، المشاركة، حكم القانون، محاربة الفساد، وغيرها من الآليات والمبادئ التي تساهم في إضفاء الفعالية والشرعية على السياسات الاقتصادية بما يساهم في الحد من مشاكل واختلالات الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر .

وفي هذا السياق تدرج إشكالية دراستنا هذه وتتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم مقارنة الحوكمة في تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية وإرساء دعائم التنمية المستدامة في الجزائر؟

الفرضيات:

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

_ إن الاعتماد على آليات الحوكمة من شفافية، مشاركة، مساءلة، حكم القانون، محاربة الفساد، خلال مختلف مراحل صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر يضيء طابع الشرعية والفعالية على هذه السياسات، ويقضي على العديد من الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .

_ تعتبر الحوكمة خطوة هامة وضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، لدورها الهام في القضاء على سوء تسيير الموارد البشرية والمادية، بما يضمن تلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم .

أهداف البحث:

بالنسبة لأهداف البحث، فإننا نهدف إلى التطرق إلى أهم مشاكل واختلالات السياسة الاقتصادية في الجزائر والتي تحول دون تحقيقها للأهداف المسطرة من أجلها بكفاءة وفعالية، والتعرف على أهم

آليات الحوكمة في مجال السياسة الاقتصادية ودورها في تفعيل هذه السياسات وترقية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر.

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل أهم مشاكل وتحديات السياسة الاقتصادية في الجزائر، والتي تحول دون تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية بالرغم من الإمكانيات المادية الضخمة المخصصة لها، وأهمية الاعتماد على مقارنة الحوكمة في صنع السياسة الاقتصادية لدورها الهام في تفعيل هذه السياسات وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

2. مدخل مفاهيمي للدراسة

إن التحديد العلمي للمفاهيم وتوضيح مضامينها يعتبر بمثابة الخطوة المفتاحية والمهمة التي تتضح من خلالها الرؤيا البحثية، ومن بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة صعوبة تحديد المفاهيم المستخدمة، لأنه يصعب وضع تعريف شامل وموحد لأي مفهوم، وهذا ما ينطبق على كل من مفاهيم الحوكمة، السياسة العامة الاقتصادية، التنمية المستدامة، فرغم الاهتمام المتزايد بهذه المفاهيم لا يوجد إجماع حول معناها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل من خلال هذا المحور.

1.2 : مفهوم الحوكمة:

الحوكمة كمصطلح هي الترجمة المختصرة للمصطلح corporate Governance، أما فيما يخص الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي تعني: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

وقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح الحوكمة، حيث تم طرحه لأول مرة في أدبيات البنك الدولي عام 1989، في الدراسة التي أجراها بخصوص الأزمة الاقتصادية لدول إفريقيا جنوب الصحراء، فقدم تعريفا عاما لمصطلح الحوكمة بأنه: "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"، وعبر عنه بأسلوب الحكم، ومنذ بداية التسعينات عمل خبراء البنك الدولي على تطوير المفهوم ليكون أكثر دقة، فتم تعريفه في تقرير للبنك الدولي الصادر عام 1992 المتعلق بالحكم الرشيد والتنمية، بأنه: "عملية التسيير والإصلاح المؤسسي الخاص بالإدارة، وباختيار السياسات، وتحسين

مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المؤسسات العمومية، باستعمال الأساليب السليمة، وروح المسؤولية، والشفافية، بهدف الوصول إلى نتائج ذات فعالية وتحقيق التنمية المستدامة".¹

وقد قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعريفا للحوكمة بأنها: "استخدام السلطة السياسية وتفعيل آليات الرقابة والتسيير الجيد للموارد العامة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرشادة الاقتصادية لا تتحقق إلا عن طريق وجود مؤسسات تركز على مبادئ الديمقراطية واحترام القانون، من أجل تفعيل دور السلطات العمومية في تحقيق الأبعاد المسطرة سواء السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية"، ويشير مدلول الحوكمة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى مجموعة المعطيات الدستورية والتشريعية والتنظيمية والإدارية، التي تسعى من خلالها المؤسسات العمومية لممارسة كافة سلطاتها المخولة قانونا، بأسلوب شفاف وبمشاركة الإداريين وهذا ما يصطلح عليه بالحوكمة التنظيمية، التي تقوم بوضع القواعد والإجراءات المتبعة في عملية التسيير والرقابة.²

فالحوكمة، أو (الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة الإدارية)، كلها تعتبر مصطلحات مترجمة لكلمة governance، ورغم اختلاف التسميات فإنها تركز في مجملها على ضرورة تفعيل مبدأ مشاركة الأفراد والهيئات غير الحكومية في عملية رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وقياس وتقييم مستوى الأداء الحكومي، ودفعه على تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، ويرتكز مفهوم الحوكمة على التغيير في دور الحكومة من اعتبارها بمثابة الفاعل الوحيد والمحوري في عملية رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، إلى الشراكة الفاعلة والتنسيق بين مختلف الفواعل في إدارة شؤون الدولة ففي ظل نموذج الحوكمة لا تنحصر عملية صنع السياسة العامة على الحكومة لوحدها، بل يشترك المستفيدون من الخدمات العامة في عملية رسم هذه السياسة، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني، والأفراد، وتكون هذه المشاركة بهدف تحسين مستوى الخدمات العامة، بالإضافة إلى تفعيل الرقابة على الأداء الحكومي.³

وهناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الحوكمة لتحقيقها حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تتمثل في:

_ تحقيق الانسجام والعدالة الإجتماعية بين كافة أفراد المجتمع، وتحديد الحد الأدنى من مستوى المعيشة لكافة المواطنين، والعمل على توفير مستوى من الحياة الكريمة لهم.

_ سيادة الشرعية داخل المجتمع.

_ الاعتماد على مبدأ الكفاءة في تحقيق التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد العامة.⁴

والحوكمة كنظام أو كأسلوب تسيير تقتضي وجود مجموعة من الفواعل الرسمية والغير رسمية، تتمثل في:

- دولة فاعلة القدرة تتمتع بمستوى من الفعالية والممارسة الديمقراطية، وتسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة وتجسد دولة الحق والقانون.

- مجتمع مدني منظم البنية واسع الاتصال قادر على جمع الآراء والتعبير عنها، حيث يمثل حلقة الوصل بين السلطة ومختلف فئات وشرائح المجتمع.

- قطاع خاص مؤهل يتمتع بالهيكلية والتنظيم الجيد والكفاءة في تقديم الخدمات النوعية.

وفي مجال السياسات العمومية Public Policies، تعتبر كل من الحوكمة والحكم الجيد من المفاهيم التي تؤكد على أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية، إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا من أجل تحقيق الجودة الشاملة وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب.⁵

وحوكمة السياسة الاقتصادية تقوم على ضرورة الشراكة الحقيقية بين مختلف الفواعل في صنع السياسات الاقتصادية، من منطلق أن الحكم الراشد في المجال الاقتصادي يتطلب درجة من الديمقراطية التشاركية والتوافقية في صياغة وصناعة مختلف السياسات الاقتصادية.

ولابد أن تشمل حوكمة السياسة الاقتصادية بالإضافة إلى الشق الخاص بتسيير وصنع هذه السياسات، وما يتطلبه من شفافية وفعالية ومشروعية وشراكة حقيقية في عملية رسمها، على الشق المالي، فمن البديهي أن كل سياسة عامة أي كل برنامج عمل حكومي يتطلب مخصصات مالية لتنفيذه، وإذا غابت الحوكمة وما تتضمنه من مبادئ عم الفساد والتبديد ونهب المال العام، لذلك لابد أن

تخضع كل سياسة عامة اقتصادية قبل الشروع في تنفيذها، أي منذ مرحلة وضع الخطة الأولية لهذه السياسة إلى مبادئ الحوكمة في التسيير وكذلك الحوكمة المالية.

وتعرف الحوكمة المالية بأنها أسلوب ممارسة سلطات في تسيير حيادي، شفاف وفعال للمالية العمومية وقائم على المشروعية، كما يمكن النظر إلى الحوكمة المالية على أنها التسيير الفعال للشؤون العمومية بواسطة مجموعة من القواعد والممارسات المشروعة، والهادفة إلى ترقية وتحسين القيم الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلع إليها المنظمات.

وإذا حاولنا تطبيق مبادئ الحوكمة على تسيير المالية العمومية، فلا بد من احترام المبادئ التالية:⁶

- المشروعية: التي تعني المشروعية الديمقراطية لقرارات السياسة المالية، كما أنها تشمل المشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

- المسؤولية والالتزام بتقديم الحسابات: وهذا يضم على الخصوص الشفافية المالية والتي تفترض تسيير عمومي شفاف وفعال لتسيير ومراقبة المال العام مع الالتزام بتقديم حسابات للمواطنين، وهذا ما يقتضي خيارات ميزانية عقلانية متخذة بشفافية، والتي تعطي أولوية للبرامج الاجتماعية الإنتاجية من أجل تحسين مستوى معيشة السكان وترقية التنمية الاقتصادية وليس للنفقات غير المنتجة، وهذا يعني كذلك أنه على مسؤولي هيئات التنفيذ والمؤسسات العمومية تقديم حسابات على تسييرهم، ويجب على أنظمة التدقيق أن تتماشى والمعايير الدولية وأن تكون محل مراجعة عمومية.

- سمو القانون: لكي تتمكن المنظمات من تقييم الفرصة الاقتصادية والتصرف دون التخوف من التدخلات التعسفية، فإنه من الضروري أن تتدرج السياسة العمومية في إطار قانون منصف متوقع ومستقر، ولهذا يجب أن تكون القواعد معروفة مسبقاً وأن تكون سارية المفعول ومطبقة بطريقة آلية وعادلة.

- الفعالية: ويعني هذا المبدأ إرادة وقدرة الهيئات والمؤسسات العمومية على القيام بمهامها وذلك يتبين ويقاس من خلال تحقيق الأهداف المسطرة، ويمر تحسين الفعالية في إطار الحوكمة المالية قبل كل شيء وذلك بتعزيز قدرات المؤسسات العمومية في تسيير الموارد العمومية.

- نشاط الدولة القائم على التنمية: تقوم قرارات استثمار القطاع الخاص على المعرفة التي يمتلكها هذا الأخير حول توجه السياسة الاقتصادية للحكومة وأهدافها، إضافة إلى المعلومات المقدمة بواسطة هذه الأخيرة حول وضعية الاقتصاد والسوق، وشفافية اتخاذ القرارات وخصوصاً تلك التي تتعلق بالميزانية وتنظيم وإبرام الصفقات العمومية، وهي ذات أهمية بالغة لضمان الاستعمال الفعال للموارد والتقليص من بؤر الفساد والتبذير، وبعبارة أخرى فهي القيم الأساسية التي تحكم نشاط الدولة.

2.2 : مفهوم السياسة الاقتصادية:

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها عبارة عن تصرف عام للسلطات العمومية واع ومنظم، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال.⁷

وتهدف السياسة الاقتصادية لتحقيق جملة من الأهداف، تتمثل أساساً في تحقيق النمو الاقتصادي، الاستخدام الكامل والذي يعبر عنه بمفهوم التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، إضافة إلى تحقيق عدالة توزيع الدخل والتوازن في ميزان المدفوعات.

ولكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة، لا بد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية وهي:⁸

- تحديد الأهداف: والتي تترجم مساعي الدولة المراد تحقيقها، حيث تهدف السياسة الاقتصادية في العادة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول إلى التشغيل الكامل، والتوازن في ميزان المدفوعات، واستقرار الأسعار.

- وضع تدرج بين الأهداف: فبعض الأهداف تكون غير منسجمة يصعب ترجمتها إلى سياسات واضحة، وأخرى تستلزم أهداف أولية لتحقيقها، لذا كان لزاماً على الدولة أن تضع تدرج منطقي للأهداف يسهل ترجمتها إلى سياسات تؤدي إلى تحقيقها، فمثلاً خفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل، وتراجع مستويات التشغيل.

-تحليل الارتباط بين الأهداف:بعدها يتم الوضع التدريجي للأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية،مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية،أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار،لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

-اختبار الوسائل:والتي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف،وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد والمتمثلة في: السياسة النقدية،السياسة المالية،السياسة التجارية...الخ.

3.2 مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تعريف قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED عام 1987،في تقرير لبروندتلاند Brundtland رئيسة وزراء النرويج السابقة المعنون بـ"our common future" على أنها:"ذلك النوع من التنمية الذي يعمل على تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم".⁹

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها:"التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية،فنتولد دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة،تكون فعالة اقتصاديا،عادلة اجتماعيا،و ممكنة بيئيا،وهي تنمية تقوم على احترام الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية وتهتم بالناحية الاقتصادية،دون أن تهمل الهدف الاجتماعي الذي يتمثل أساسا في مكافحة الفقر والبطالة والسعي لتحقيق العدالة.¹⁰

فجوهر التنمية المستدامة يتمثل في تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة،دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم،مع مراعاة مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المجتمع.

3. علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة:

إن ظهور مفهوم الحوكمة قد تزامن مع تطور مفاهيم التنمية، حيث انتقلت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي في حد ذاته إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة، وقد اقترن هذا التطور في مفهوم التنمية بالحوكمة في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك كون النمو الاقتصادي المحقق في بعض البلدان لم يتناسب مع تحسين مستوى معيشة أغلبية سكانها، أي بمعنى أن التحسن في مستوى الدخل الوطني لا يعني بالضرورة تحسن نوعية الحياة للمواطنين، وهذا ما استلزم ضرورة تبني مقاربة الحوكمة بمختلف مبادئها وآلياتها، والعمل على مكافحة الفساد من أجل تحويل هذا النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة متعددة الجوانب، وقد ظهرت التنمية المستدامة خلال العقود الماضية باعتبارها موضوعاً مهماً في العديد من الإصلاحات وخطط الإدارة الإستراتيجية في الدول العربية، من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة.¹¹

وفي دراسة قام بإعدادها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP سنة 1997، اعتبرت من خلالها الاستدامة بمثابة خاصية من خصائص الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، أو أن الحوكمة هي مرحلة مهمة وطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

فالحوكمة الجيدة هي الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، ولا تعد فقط بمثابة شرط أساسي للتنمية المستدامة، بل تعتبر أيضاً نتيجة من نتائج تحقق الاستدامة، فلا نستطيع أن نتحدث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة، للشروع في عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد.

وحتى تتمكن الحوكمة الجيدة من تحقيق التنمية المستدامة، لا بد أن تتسم بأربع عناصر رئيسية تتمثل في:

_ تكامل السياسات وتناسقها مع مختلف الهيئات التشريعية والتنفيذية والأمنية في الدولة والعمل على تحسين درجة التفاعل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ووضع خطة طويلة الأمد تخص الاقتصاد والمجتمع، مع ضرورة توفر الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق ذلك.

_ العمل على وضع أهداف عامة طويلة المدى، وتحديد معايير عامة للاستشراف متفق عليها، وقواعد محددة للتغيير عند الحاجة تكون مقبولة، من أجل اتخاذ إجراءات محددة والسير قدما نحو الاستدامة.

_ ضرورة توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ الميداني.

_ الاستخدام الأمثل للموارد عبر تعزيز برامج التطوير والإبداع على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة.¹²

وبالرغم من الاتفاق بين الباحثين والسياسيين على أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها، إلا أن التحدي الرئيسي يكمن في تحديد المنهجية الذي يتم استخدامها في تطبيق مبادئ الحوكمة، مع ضرورة الاتفاق على طريقة محددة لقياس مدى تطبيق هذه المبادئ، وبالرغم من تعدد مؤشرات الحوكمة إلا أنها غير دقيقة، لكونها تحصر اهتمامها في موضوع محدد من مواضيع الحوكمة كالشفافية، الديمقراطية... الخ، وفي منطقة جغرافية محددة.¹³

4. تحديات السياسة الاقتصادية في الجزائر

إن السياسة الاقتصادية في الجزائر تواجهها العديد من التحديات والمعوقات، فرغم الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل الإرتقاء باقتصادها وتطويره عبر تبني مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية التنموية بصفة دورية وتخصيص ميزانيات ضخمة لها، إلا أن النتائج التي تحققت هذه السياسات وبالرغم من أهميتها لا تتناسب مع الأهداف المسطرة لها وكذلك مع حجم مخصصاتها المالية، ويعود ذلك لمجموعة من التحديات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تنعكس بشكل كبير ومباشر على سياساته الاقتصادية التنموية، وتقف كعقبة أمام تقدمه في مجال التنمية، منها ما تعلق بطبيعته الهيكلية ومنها ما تعلق بضعف منظومة التخطيط والرؤية الإستراتيجية لدى صناع القرار في الجزائر، ومن بين هذه التحديات ما يلي:

_ **الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري:** يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، حيث تشكل العائدات البترولية أهم مصدر للتمويل، وترتبط باقي القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الكلي للبلاد

بشكل مباشر بقطاع المحروقات، فالاقتصاد الجزائري يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية على حساب إستراتيجية التصنيع، وهذه الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري تشكله مرتبط بشكل كبير مباشر بمختلف التغيرات الحاصلة على مستوى سوق النفط العالمي، حيث تتمتع الدولة بعوائد مالية كبيرة في حال ارتفاع سعر هذا الأخير تستغلها بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل، وهذا ما يجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وهش وعرضة لمختلف الأزمات والاختلالات الاقتصادية التي ترتبط بانخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي.

_ سيطرة القطاع العام وضعف اقتصاد السوق: يسيطر القطاع العام على الاقتصاد الجزائري

بشكل كبير، في الوقت الذي انتقلت فيه معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، والتحدي يكمن في أن معظم التجارب في الدول العربية سيئة، وذلك لأنه لم تكن هناك فترة إنتقالية كافية لتأهيل القطاع الخاص الوطني من حيث القدرات التمويلية واستيعاب النواحي الفنية، ولم يتم توجيه القطاع الخاص لأجندة تنمية وطنية، فالتجارب أفضت إلى تركيز القطاع الخاص على الربح السريع، فتركزت أنشطته على التجارة و الاعتماد على الاستيراد، وتوقفت حركة التصنيع ولم يتم تطويرها، كذلك التكنولوجيا، إذ لم يتم توطينها أو تطويرها، وبالتالي أصبحت هذه الاقتصاديات مجرد أسواق لمنتجات الدول المتقدمة، وهو ما يخشى أن تجنيه التجربة في الجزائر.¹⁴

_ ضعف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: وذلك نتيجة وجود العديد من التحديات

والمشاكل المعيقة لهذا النوع من الاستثمار، كانهدام الشفافية ونقشي البيروقراطية، هشاشة النشاط البنكي في الجزائر، إنتشار الفساد الإداري، إضافة إلى وجود مجموعة من العوائق كعدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مساندة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

_ إنتشار الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته في الجزائر: وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على مختلف البرامج والسياسات التنموية، فبالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية الضخمة التي تتمتع بها الجزائر، والتي تجعلها من أقوى الدول، إلا أنها لم تبلغ المستوى المنشود من التنمية بمختلف مجالاتها وخاصة التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى سوء استغلال هذه الموارد، نتيجة الانتشار الواسع لمختلف مظاهر وأشكال الفساد التي أصبحت تتخر مداخيل الدولة، وتعمل على تقويت فرص العيش الكريم لكل أفراد المجتمع.

وكل هذه التحديات والمعوقات تعتبر بمثابة عوامل تؤدي إلى هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري، بالرغم من تعدد وتنوع برامجه وسياساته التنموية التي تحظى بميزانيات مالية معتبرة سنويا، وهذا ما يستلزم تفعيل منظومة التخطيط من طرف صناع القرار في الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري ومجابهة تحدياته بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

5. دور آليات الحوكمة في تفعيل السياسة الاقتصادية وإرساء دعائم التنمية

المستدامة في الجزائر

ترتكز الحوكمة كنظام أو كأسلوب تسيير على مجموعة من الآليات والمبادئ الهامة، ومن بينها مبدأ المشاركة الحقيقية والفعالية لكافة فئات وشرائح المجتمع في تسيير شؤونهم العمومية واتخاذ القرارات إلى جانب الهيئات الحكومية، وهذا ما يسمح بوضع سياسات تنطلق من أولويات وطموحات الأفراد وتستجيب لاحتياجاتهم ومشاكلهم الفعلية، حيث تكون سياسات واقعية وفعالة مما يسمح بتنمية وتطوير المجتمع في كافة مجالاته، وحل مختلف المشاكل التي يعاني منها أفراد ولا بد أن تكون هذه المشاركة في مختلف مراحل صنع السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال المشاركة في التخطيط لهذه السياسات، المشاركة في التنفيذ من خلال تعبئة المواطنين لمواردهم المادية والبشرية من أجل تنفيذ هذه السياسات، وكذلك المشاركة في المتابعة والتقييم والرقابة، من خلال تقديم الإقتراحات والطلبات والاعتراضات المتعلقة بأداء المسؤولين وعقد جلسات عامة لمعرفة آراء المواطنين في ذلك.

وترتكز كذلك الحوكمة على مبدأ الإدارة بالشفافية، والتي تعتبر من المفاهيم الحديثة التي بإمكانها تحقيق تنمية إدارية، وتنطوي الشفافية على سهولة وفهم الإجراءات ووضوحها لتسهيل أداء الموظفين

لمهامهم، وتعزيز الرقابة الإدارية وزيادة كفاءتها وفعاليتها من خلال توضيح وتدقيق الإجراءات المعمول بها وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الثقة والولاء بين المواطنين.¹⁵

وتتجلى أهمية الشفافية في تفعيل السياسة الاقتصادية من خلال الدور الهام الذي تلعبه في مكافحة الفساد، لكونها أداة فعالة للقضاء على هذه الظاهرة وأسبابها فهي تعمل على تحقيق المصلحة العامة، وتلعب دورا فعالا في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعود بالنفع على الدولة والمجتمع.

فالملاحظ في الجزائر أنه وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل الارتقاء باقتصادها وتطويره، ورغم المخصصات المالية المعتبرة التي تسطرها لمختلف سياساتها الاقتصادية إلا أن النتائج التي تحققت هذه السياسات وبالرغم من أهميتها لا تتناسب مع الأهداف والتطلعات المسطرة لها، وذلك لكون أغلب المخصصات المالية لهذه السياسات يضيع في النهب والاختلاس ومختلف ممارسات الفساد، هذا الأخير الذي تغلغل بمختلف صورته ومجالاته في الجزائر وأصبح بمثابة العائق الحقيقي أمام كل تنمية وتقدم.

وتعتمد كذلك الحوكمة على مبدأ حكم القانون فلا بد أن تدرج السياسات الاقتصادية في إطار قانون ثابت ومستقر، مع ضرورة تطبيقه بطريقة آلية وعادلة، ولا بد من التطبيق الفعلي لهذه القوانين في الواقع العملي وأن لا تكون مجرد قرارات وحبر على ورق على مستوى الجرائد الرسمية، فالملاحظ في الجزائر أنها تمتلك منظومة أو ترسانة قانونية قوية في مختلف المجالات من الناحية الشكلية، إلا أن الواقع العملي لا يعبر عن ذلك.

كما تركز الحوكمة على مبدأ المساءلة التي تعتبر آلية فعالة في تحقيق فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر، حيث أن المساءلة تلعب دور هام في مكافحة الفساد لأنها تدعم وجود الوعي السياسي للمواطنين وتزيد من الديمقراطية والحكم الرشيد المحلي التي تعتبر ركنا من أركانه، فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين الديمقراطية ومكافحة الفساد السياسي، حيث انه كلما زادت ديمقراطية النظام السياسي كلما زاد الاهتمام بمكافحة الفساد.

وتطبيق مبادئ واليات الحوكمة في مختلف مراحل صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر يحقق العديد من المزايا، ويجعل هذه السياسات تتسم بالفعالية، كما يقضي على العديد من بؤر الفساد، فانعدام

آليات الرقابة والشفافية والمساءلة وغيرها من مبادئ الحوكمة يؤدي إلى استغلال السلطة وانتشار الفساد واتساع نطاقه، وهذا ما يحدث في الجزائر، ومكافحة هذه الظاهرة تقتضي وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف صناع القرار في الجزائر لرسم سياسات عامة تلتزم بمبادئ واليات الحوكمة، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق هذه السياسات في الواقع العملي بدلا من بقائها مجرد حبر على ورق ولا تخرج عن مستوى الخطاب.

وتطبيق الجزائر لنظام حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية في صنع سياساتها الاقتصادية، يؤدي إلى صياغة برامج وسياسات تؤدي إلى تحسين مستويات معيشة السكان وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي بدوره لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر.

وفي حديثنا عن دور الحوكمة في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الجزائر، فإن الحوكمة تلعب دور هام في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال ما يلي:¹⁶

_ يسمح تبني إستراتيجية ضبط الفساد واعتماد آليات الحوكمة من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية بتعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بخلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس ايجابا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة.

_ الحوكمة وضبط الفساد لهما دور كبير في دعم و زيادة حجم الإيرادات الحكومية وترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى الرفع من كفاءتها الاستخدامية من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومختلف القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها الفساد أهم عائق أمام استدامتها.

_ يعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف أشكال الفساد، لهذا يجب إصلاح وحوكمة هذا القطاع لأنه سيسمح بتبسيط إجراءات التحصيل وضمان أكبر قدر من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل مشاريع التنمية.

فالحوكمة هي أساس تحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ضمن ذلك مكافحة الفساد باعتباره معيقا للتنمية وسببا للحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وانكماش موارد الحكومة وإساءة استخدامها، والحد من جهود مكافحة الفقر وغيرها من الجوانب المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة.¹⁷

6. خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية بهدف الارتقاء باقتصادها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية التي تسطرها، والتي تخصص لها ميزانيات مالية معتبرة، إلا أن النتائج التي تحققت هذه السياسات لا تتلاءم مع الأهداف المسطرة ولا مع حجم الموارد المالية الضخمة المخصصة لها، نتيجة وجود العديد من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، كضعف منظومة التخطيط في الجزائر، غياب الرؤية الاستراتيجية وضعف التسيير، انتشار الفساد بكافة أشكاله وفي مختلف المجالات، حيث أن الجزء الأكبر من المخصصات المالية للسياسات الاقتصادية في الجزائر يضيع في التبذير ونهب المال العام فتعطل بذلك كل مساعي التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لذلك لا بد من العمل على تفعيل السياسة الاقتصادية في الجزائر والقضاء على أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على مقاربة الحوكمة في مختلف مراحل صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر وترسيخ ما تعتمده من آليات كالشفافية، المشاركة، المساءلة، المحاسبة، حكم القانون ومحاربة الفساد، لدورها الهام في الارتقاء بالاقتصاد الجزائري وتطويره وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة ومناقشتها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات بهدف معالجة اختلالات السياسة الاقتصادية في الجزائر ومنها:

_ تحديد أهم المشاكل الاقتصادية القطاعية والنوعية المرتبطة بما يمكن إقتراحه من سياسات اقتصادية مالية ونقدية وتجارية، وتلك المشاكل التي تقع معالجتها في إطار السياسات العامة للدولة.

_ وضع إطار زمني محدد لتنفيذ السياسات الاقتصادية في الجزائر، بحيث تكون سياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل، ويجب أن يكون هذا الإطار الزمني مناسباً للأهداف المرجوة من هذه السياسات.

_ العمل على تفعيل منظومة التخطيط في الجزائر من خلال صياغة سياسات اقتصادية ملائمة مع البيئة الداخلية ومستجيبة لتطلعات واحتياجات المجتمع.

6 . الهوامش والمراجع:

¹ World Bank, governance and development , Washington, 1992, p01.

² Rob Loking, la gouvernance des agences administratives et établissements de responsabilité , et les autres visages de la gouvernance publique , OCDE, Paris, p p 294 , 295.

³ بسام بن عبد الله، الحوكمة في القطاع العام، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 10. البسام

⁴ UNDP, governance for sustainable human development, united nations development program, New York, 1997, p03.

⁵ البلي مسعود، حوكمة السياسات العامة الاجتماعية، دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 01، عدد 08، 2016، ص 211.

⁶ تاكرلي صوفيا نبيلة، قدي عبد المجيد، تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية، مجلة الاقتصاد والمالية. عدد 02، 2018، ص 169.

⁷ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 29.

⁸ بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية_دراسة حالة الجزائر _، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 123.

- ⁹ غنيم عثمان محمد، أبو زنت ماجد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر ولتوزيع، عمان، 2007، ص 25.
- ¹⁰ صاطوري الجودي، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 16، ص 300.
- ¹¹ قطوش بشرى، جنوحات فضيلة، دور تطبيق الحوكمة و مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 05، عدد 01، 2018، ص ص 87، 88.
- ¹² العجلوني محمد، أثر الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ، المؤتمر العالمي التاسع¹² للاقتصاد والتمويل الاسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار، 11، 09، 2013، تركيا، ص 08.
- ¹³ Kemp René, Parto Saeed, Gibson Robert B, governance for sustainable development: moving from theory to practice international journal of sustainable development, 2005, p p 12, 30.
- ¹⁴ البسام بسام بن عبد الله، مرجع سابق، ص 11.
- ¹⁵ حسن يدا (2020)، الاقتصاد الجزائري المشاكل و التحديات، متاح على الموقع: <http://omran.org>
- ¹⁶ مليكة بوضياف، الادارة بالشفافية الطريق للتنمية والإصلاح الإداري، ملتقى وطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 12 و 13 ديسمبر 2010، ص 6-7.
- ¹⁷ قطوش بشرى، جنوحات فضيلة، مرجع سابق، ص ص 100، 101.
- ¹⁸ نفس المرجع، ص 86.

ملحق "ب"

Programme de developpement quinquennal 2010_2014

PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT

QUINQUENNAL 2010-2014

COMMUNIQUE DU CONSEIL DES MINISTRES

Le Conseil des ministres s'est réuni lundi sous la présidence du Président de la République, M. Abdelaziz BOUTEFLIKA, et a rendu public le communiqué suivant :

"Le Président de la République, Monsieur Abdelaziz BOUTEFLIKA, a présidé ce jour, lundi 10 Joumada Ethania 1431 correspondant au 24 mai 2010, une réunion du Conseil des ministres.

1. Le Conseil des ministres a tout d'abord examiné et adopté le programme d'investissements publics pour la période allant de 2010 à 2014.

Ce programme s'inscrit dans la dynamique de reconstruction nationale entamée, voilà dix années, d'abord avec le Programme de soutien à la relance économique, engagé en 2001, à hauteur des ressources alors disponibles. Cette dynamique a été relayée par le programme 2004-2009, lui-même conforté par les programmes spéciaux au profit des wilayas des Hauts Plateaux et du Sud. Ainsi, le coût de l'ensemble des opérations de développement inscrites durant les cinq années écoulées, dont certains projets structurants sont encore en cours de réalisation, aura atteint près de 17.500 milliards DA.

Le programme d'investissements publics retenu pour la période allant de 2010 à 2014 implique des engagements financiers de l'ordre de 21.214 milliards DA (ou l'équivalent de 286 milliards de dollars) et concerne deux volets à savoir:

- le parachèvement des grands projets déjà entamés, notamment dans les secteurs du rail, des routes et de l'eau, pour un montant de 9.700 milliards DA (équivalent à 130 milliards de dollars),

- et l'engagement de projets nouveaux pour un montant de 11.534 milliards DA (soit l'équivalent de près de 156 milliards de dollars).

Le programme 2010-2014 réserve plus de 40% de ses ressources à l'amélioration du développement humain avec notamment :

- près de 5000 établissements de l'Education nationale (dont 1000 collèges et 850 lycées), 600.000 places pédagogiques universitaires et 400.000 places d'hébergement pour les étudiants, et plus de 300 établissements de formation et d'enseignement professionnels,
- plus de 1500 infrastructures de santé dont 172 hôpitaux, 45 complexes spécialisés de santé, et 377 polycliniques, ce à quoi s'ajoutent plus de 70 établissements spécialisés au bénéfice des handicapés,
- deux (02) millions de logements, dont 1,2 million seront livrés durant le quinquennat, le reste devant déjà être mis en chantier avant la fin de l'année 2014, le raccordement d'un million
- de foyers au réseau du gaz naturel et l'alimentation de 220.000 foyers ruraux en électricité,
- l'amélioration de l'alimentation en eau potable, notamment, avec la réalisation de 35 barrages et de 25 systèmes de transfert d'eau, et l'achèvement de toutes les stations de dessalement d'eau de mer en chantier,
- plus de 5.000 infrastructures pour la jeunesse et les sports dont 80 stades, 160 salles polyvalentes, 400 piscines et plus de 200 auberges et maisons de jeunes,
- ainsi que d'importants programmes pour les secteurs de moudjahidine, des affaires religieuses, de la culture et de la communication.

Par ailleurs, ce programme d'investissements publics réserve aussi près de 40% de ses ressources à la poursuite du développement des infrastructures de base et à l'amélioration du secteur public, avec notamment :

- plus de 3.100 milliards DA destinés au secteur des travaux publics pour poursuivre l'extension et la modernisation du réseau routier, et l'augmentation des capacités portuaires,
- plus de 2.800 milliards DA réservés au secteur des transports en vue de moderniser et d'étendre le réseau de chemin de fer, d'améliorer le transport urbain (avec notamment la réalisation de tramways à travers 14 villes), et de moderniser les infrastructures aéroportuaires,
- près de 500 milliards DA pour l'aménagement du territoire et l'environnement,
- et près de 1.800 milliards DA pour l'amélioration des moyens et des prestations des collectivités locales, du secteur judiciaires, et des administrations de régulation fiscale, commerciale et du travail.

Outre le volume d'activités qu'il générera pour l'outil national de réalisation, le programme quinquennal réserve aussi plus de 1.500 milliards DA à l'appui au développement de l'économie nationale, avec notamment:

- plus de 1000 milliards DA affectés au soutien du développement agricole et rural mis en route depuis l'année dernière,

- et près de 150 milliards DA à la promotion de la petite et moyenne entreprise, à travers la réalisation de zones industrielles, le soutien public à la mise à niveau ainsi que la bonification de crédits bancaires pouvant atteindre 300 milliards DA pour cette même fin.

Le développement industriel mobilisera aussi plus de 2000 milliards DA de crédits bancaires bonifiés par l'Etat pour la réalisation de nouvelles centrales électriques, le développement de l'industrie pétrochimique et la modernisation des entreprises publiques.

L'encouragement à la création d'emplois bénéficiera, quant à lui, de 350 milliards DA sur le programme quinquennal, pour accompagner l'insertion professionnelle des diplômés universitaires et de la formation professionnelle, soutenir la création de micro entreprises et financer les dispositifs d'emploi d'attente. Les résultats des encouragements publics à l'emploi viendront s'ajouter au volume massif des recrutements qui découleront de la réalisation du programme quinquennal et des effets de la croissance économique. Tout cela permettra de concrétiser l'objectif de création de trois millions d'emplois durant les cinq années à venir.

Par ailleurs, le programme 2010-2014 réserve également un montant de 250 milliards DA au développement de l'économie de la connaissance à travers le soutien à la recherche scientifique et la généralisation de l'enseignement et de l'usage de l'outil informatique dans tout le système national d'enseignement et dans le service public.

Après l'adoption de ce programme, le Président Abdelaziz BOUTEFLIKA a rappelé que "ce programme est la concrétisation d'un engagement pris devant la Nation en février de l'année dernière, pour maintenir la dynamique de reconstruction nationale entamée depuis dix années. Il appartient, à présent, au gouvernement de le concrétiser, d'autant que sa mise en œuvre a été lancée depuis le début de cette année, avec les premières tranches d'autorisations de programmes et de crédits de paiement votés dans le cadre de la loi de finances.

Ce programme appelle aussi, tous les citoyens à se mobiliser pour le transformer en un puissant levier de croissance, de création d'emplois et de modernisation du pays.

"En effet, avec l'appui de notre peuple, nous avons pu restaurer la paix et engager la réconciliation nationale, dont l'Algérie récolte les fruits en libérant ses énergies pour rattraper ses retards et relever les défis. Il nous reste désormais à renforcer les capacités du développement national et à libérer ce dernier de la dépendance des hydrocarbures qui sont éphémères, car c'est à ce prix seulement que nous sécuriserons l'avenir et la pérennité de notre modèle de justice sociale et de solidarité nationale", a poursuivi le Président de la République.

"De fait, nulle période de renaissance économique ne serait irréversible si elle ne produisait les capacités de sa propre continuité, et il nous suffit d'observer les effets de la crise économique dans de nombreuses régions du monde pour nous rappeler cette leçon que nous avons eu déjà à vivre douloureusement il y a moins de vingt ans. En ce qui nous concerne, nous avons libéré l'Algérie de la dette extérieure, mobilisé toutes les ressources disponibles pour les investir dans le développement économique et social, et pris des mesures pour restaurer la maîtrise du pays sur sa propre économie. Mais tout cela serait insuffisant sans une plus grande mobilisation de tous, en vue de rentabiliser tous ces acquis", a souligné le chef de l'Etat.

Le Président de la République a ajouté : "Durant dix années, nous avons amélioré le quotidien des citoyens dans tous les domaines et permis au pays, essentiellement grâce à la dépense publique, de faire reculer fortement le chômage et de maintenir un important taux de croissance hors hydrocarbures.

A présent, il nous revient de faire un autre saut qualitatif, en poursuivant, bien sûr, le développement social et la modernisation de ses infrastructures, mais en valorisant davantage les capacités productives et notre potentiel économique.

C'est à ce titre que, après avoir engagé, depuis l'année dernière, un important programme de soutien à l'agriculture, nous venons de décider, en outre, de mobiliser des ressources substantielles pour moderniser les entreprises publiques et privées dans tous les secteurs.

A cette fin, nous ajouterons dès cette année, à toutes les incitations déjà en place pour encourager l'investissement, un appui important à la mise à niveau des petites et moyennes entreprises (PME). Nous élargirons, aussi, les programmes de modernisation des entreprises publiques à toutes celles qui disposent encore localement d'un marché, en mobilisant également, à leurs côtés, les partenaires étrangers qui souhaitent bénéficier du marché local et des contrats liés au programme public d'investissements. Nous élargirons enfin la marge préférentielle accordée aux entreprises algériennes sur les contrats publics", a indiqué le Président de la République.

Le chef de l'Etat a saisi cette occasion pour appeler les entrepreneurs, les cadres dirigeants d'entreprises et les travailleurs à transformer ces investissements publics en atouts pour l'outil économique national, en création d'emplois pour les jeunes et en volume significatif d'exportations hors hydrocarbures.

S'adressant au gouvernement, le Président de la République a ordonné que chaque secteur veille à une bonne maturation des projets afin d'écartier les réévaluations de coûts, soulignant que le Trésor public enregistre à travers ce programme, la mobilisation de toutes ses capacités.

"Chaque secteur rendra compte annuellement de l'exécution diligente de son propre programme et nous procéderons annuellement à l'appréciation de la situation financière du pays pour, le cas échéant, tenir compte de nos moyens financiers, car nous excluons par avance tout recours à l'endettement extérieur.

Nous accompagnerons aussi cette importante dépense publique de développement avec la rigueur nécessaire, pour bannir tout excès et surtout tout gaspillage dans le fonctionnement de l'Etat et des collectivités locales. Parallèlement, les mécanismes de contrôle devront jouer pleinement leur rôle comme je l'ai déjà ordonné dans ma récente directive", a souligné le chef de l'Etat.

Concluant ses remarques sur cet important dossier, le Président de la République a appelé les membres de gouvernement à s'atteler à une campagne d'explication du contenu de leur programme sectoriel à travers les médias et à l'occasion de leurs visites sur le terrain. Il a également ordonné aux walis, de porter à la connaissance des élus et de la société civile, le programme de développement réservé à leurs wilayas respectives.

2. Le Conseil des ministres a poursuivi ses travaux par l'examen et l'adoption d'un projet de loi relative aux aires protégées dans le cadre du développement durable.

Ce texte propose une définition des différents espaces protégés répartis en sept catégories à savoir, le parc national, le parc naturel, la réserve nature intégrale, la réserve naturelle, la réserve de gestion des habitants et des espèces, le site naturel et le corridor biologique. Il énonce aussi les modalités de classement des aires protégées, sur avis d'une commission nationale compétente, avec la participation des autorités locales territorialement concernées. Il fixe enfin les modes de gestion des aires protégées ainsi que les dispositions à même de garantir leur protection effective.

Intervenant au sujet de ce texte législatif, le Président Abdelaziz BOUTEFLIKA a relevé qu'il vient compléter les instruments d'une politique globale entamée depuis une décennie pour préserver l'environnement, promouvoir un développement durable et dynamiser l'aménagement du territoire avec une réorientation vers une meilleure occupation spatiale des wilayas des Hauts Plateaux et du Sud.

"J'attends donc du gouvernement qu'il inscrive la conduite et l'orientation du développement national, dans cette vision pour la concrétiser à moyen et long termes", a ajouté le Président de la République.

Le chef de l'Etat a, enfin, instruit le gouvernement de mener une action d'explication et de sensibilisation de l'opinion, notamment dans les régions qui seront concernées par l'application de cette législation sur les aires protégées pour rallier son adhésion et son concours à la protection et à la valorisation de ces espaces.

3. Le Conseil des ministres a également examiné et approuvé un décret Présidentiel portant création d'un Centre national d'études, d'information et de documentation sur la famille, la femme et l'enfance.

Ce centre sera appelé à réaliser des études et à exploiter les données pertinentes, pour aider les pouvoirs publics dans l'élaboration et la mise en œuvre de la politique nationale de promotion de la femme et de protection de la famille et de l'enfance. Cet apport sera également mis à la disposition des acteurs universitaires et de la société civile qui concourent à la promotion de la politique nationale dans ce domaine. En outre, le centre participera à la vulgarisation des progrès importants réalisés dans la promotion du rôle de la femme et dans l'amélioration des conditions et de la sauvegarde de la famille et de l'enfance, qui sont des éléments centraux de la politique nationale de développement humain.

Saisissant cette occasion, le Président de la République a chargé le gouvernement d'accélérer la mise en œuvre des décisions et mesures qu'il a annoncées le 8 mars 2009, notamment l'encouragement de la formation et de l'emploi y compris à domicile, au profit des jeunes filles et des femmes notamment dans le milieu rural, la réalisation d'un programme de crèches destinées à favoriser l'engagement des femmes dans la vie active, ainsi que le dispositif législatif pour l'augmentation des chances des femmes d'accéder aux assemblées élues conformément aux dispositions de la Constitution.

4. Le Conseil des ministres a achevé ses travaux par l'examen et l'approbation de décisions individuelles relatives à des emplois supérieurs de l'Etat."

Le développement humain, pilier central du programme économique et social 2010-2014

Le programme d'investissements publics 2010-2014, initié par le Président de la République, M. Abdelaziz BOUTEFLIKA, accorde une place prépondérante au développement humain, considéré, par des experts, comme le pilier central à la poursuite du processus de reconstruction nationale.

Doté d'une enveloppe financière globale de l'ordre de 286 milliards de dollars (21.214 milliards DA), ce programme, adopté lundi par le Conseil des ministres, consacre un budget conséquent de 9.386,6 milliards DA à cet important volet qui englobe une amélioration de l'enseignement à travers ses différents paliers (primaire, moyen, secondaire, universitaire et la formation professionnelle), une prise en charge médicale de qualité, de meilleures conditions d'habitat, d'alimentation en eau et en ressources énergétiques.

Les secteurs de la jeunesse et des sports, de la culture, de la communication, des affaires religieuses, de la solidarité nationale et des moudjahidine sont également intégrés à cette nouvelle dynamique qui intervient en prolongement de la relance socio-économique entamée il y a une dizaine d'années.

Le lourd budget consacré à ces multiples projets dans leur ensemble "nécessite de la part de tous rigueur, suivi et contrôle afin d'assurer une totale réussite à cette grande œuvre de réalisation inscrite au profit exclusif des algériens et des algériennes", notent des observateurs.

"Nous accompagnerons cette importante dépense publique de développement avec la rigueur nécessaire, pour bannir tout excès et surtout tout gaspillage dans le fonctionnement de l'Etat et des

collectivités locales", a affirmé, à ce titre, le Président BOUTEFLIKA lors de son intervention au Conseil des ministres.

"Les mécanismes de contrôle devront parallèlement jouer pleinement leur rôle comme je l'ai déjà ordonné dans ma récente directive", a-t-il notamment souligné.

Le chef de l'Etat a également ordonné que "chaque secteur veille à une bonne maturation des projets afin d'écartier les réévaluations de coûts", et clairement indiqué que "chaque secteur rendra compte annuellement de l'exécution diligente de son propre programme (...)".

S'il appartient au gouvernement de concrétiser ce programme (...), il appelle aussi, tous les citoyens à se mobiliser pour "le transformer en un puissant levier de croissance, de création d'emplois et de modernisation du pays".

Ce plan quinquennal énonce les projets à mettre en œuvre pour en assurer la réalisation conformément aux indicateurs chiffrés contenus dans le communiqué du dernier Conseil des ministres.

Concrètement, il est fait état de la construction de plus de 3000 écoles primaires, plus de 1000 collèges, 850 lycées, ainsi que plus de 2000 internats, cantines et demi-pensions, dont la charge revient au ministère l'Education nationale qui bénéficie d'un budget de 852 milliards DA.

L'enseignement supérieur bénéficie, pour sa part, de 868 milliards DA destinés à la réalisation de 600.000 places pédagogiques, 400.000 places d'hébergement et 44 restaurants universitaires, tandis que le département de l'enseignement et de la formation professionnelle disposera de près de 178 milliards DA pour réaliser, notamment, de 220 instituts, 82 centres de formation et 58 internats.

Une dotation de 619 milliards DA sera attribuée au secteur de la santé pour assurer la réalisation de 172 hôpitaux, 45 complexes spécialisés de santé, 377 polycliniques, 1000 salles de soins et 17 écoles de formation paramédicale.

Un budget de plus de 3700 milliards DA sera en outre alloué à l'habitat pour la réhabilitation du tissu urbain et la réalisation de 2 millions de logements (dont 500.000 locatifs, 500.000 promotionnels, 300.000 pour la résorption de l'habitat précaire et 700.000 logements ruraux).

La construction de 35 barrages, 25 transferts, 34 stations d'épuration et de plus de 3000 opérations d'alimentation en eau potable, d'assainissement et de protection des villes contre les inondations seront par ailleurs inscrits au chapitre des ressources en eau qui bénéficiera de plus de 2000 milliards DA.

De plus, 60 milliards DA seront mobilisés par les entreprises sur le marché financier, pour la finalisation ou la réalisation de 8 nouvelles stations de dessalement de l'eau de mer.

Ce programme consacre également au secteur de l'énergie une enveloppe de plus de 350 milliards DA pour permettre à un million de foyers de bénéficier d'un raccordement au réseau de gaz naturel et 220.000 foyers ruraux à l'électricité.

Le sport et les activités destinées aux jeunes ne sont pas en reste de cet ambitieux plan qui fait état de la mobilisation de 1130 milliards DA pour la réalisation de 80 stades de football, 750 complexes de

proximité, 160 salles polyvalentes, plus de 400 piscines, plus de 3500 aires de jeux, plus de 230 auberges et maisons de jeunes et plus de 150 centres de loisirs scientifiques pour jeunes.

La réalisation de 40 maisons de la culture et complexes culturels, 340 bibliothèques, 44 théâtres, 12 conservatoires de musiques et écoles des Beaux-Arts, ainsi que 156 centres de loisirs scientifiques, projetée dans le cadre de ce vaste programme nécessitera, de son côté, plus de 140 milliards DA, tandis que plus de 106 milliards DA seront consacrés au ministère de la communication pour l'amélioration des équipements radios et télévision et l'amélioration de leurs réseaux de diffusion.

Au chapitre religieux, plus de 120 milliards DA seront destinés à la réalisation de la grande mosquée d'Alger, de 80 mosquées et centres culturels islamiques, 17 écoles coraniques et la restauration de 17 mosquées historiques.

Le secteur de la solidarité nationale, qui bénéficiera de 40 milliards DA, sera en charge de la construction, entre autres, de plus de 70 établissements spécialisés au bénéfice des handicapés et de près de 40 infrastructures pour personnes en détresse, tandis que la réalisation de 9 centres de repos, des salles de soins et de rééducation, 17 musées et complexes historiques, ainsi que la réhabilitation de 34 sites historiques et l'aménagement de plus de 40 cimetières de martyrs reviendra au département des moudjahidine qui disposera de plus de 19 milliards DA.

Près de 10.000 milliards de dinars au développement humain Une enveloppe de près de 10.000 milliards de dinars a été dégagée au développement humain dans le cadre du programme d'investissements publics 2010-2014.

Développement humain (9.386,6 milliards de dinars), dont :

- 852 milliards DA pour l'Education nationale pour la réalisation de plus de 3000 écoles primaires, plus de 1000 collèges, 850 lycées, ainsi que plus de 2000 internats, cantines et demi-pensions.
- 868 milliards DA sont destinés à l'Enseignement supérieur pour, notamment, la réalisation de 600.000 places pédagogiques, 400.000 places d'hébergement et 44 restaurants universitaires,
- Près de 178 milliards DA à l'Enseignement et la Formation professionnels pour la réalisation, notamment, de 220 instituts, 82 centres de formation et 58 internats.
- 619 milliards DA au secteur de la Santé pour la réalisation de 172 hôpitaux, 45 complexes spécialisés de santé, 377 polycliniques, 1000 salles de soins et 17 écoles de formation paramédicale.
- Plus de 3700 milliards DA à l'Habitat pour la réhabilitation du tissu urbain et la réalisation de 2 millions de logements (dont 500.000 locatifs, 500.000 promotionnels, 300.000 pour la résorption de l'habitat précaire et 700.000 logements ruraux). 1,2million de logements seront ainsi livrés durant le quinquennat, le reste sera achevé entre 2015 et 2017.
- Plus de 350 milliards DA seront consacrés au secteur de l'Energie, notamment pour le raccordement de 1 million de foyers au réseau de gaz naturel et 220.000 foyers ruraux à l'électricité.

- Plus de 2000 milliards DA au secteur de l'eau en vue de la réalisation de 35 barrages, 25 transferts, 34 stations d'épuration et de plus de 3000 opérations d'alimentation en eau potable, d'assainissement et de protection des villes contre les inondations. A ce montant, s'ajouteront 60 milliards de DA qui seront mobilisés par les entreprises sur le marché financier, pour la finalisation ou la réalisation de 8 nouvelles stations de dessalement de l'eau de mer.
- Plus de 40 milliards DA seront destinés à la Solidarité nationale afin de permettre, entre autres, la réalisation de plus de 70 établissements spécialisés au bénéfice des handicapés et de près de 40 infrastructures pour personnes en détresse.
- Plus de 1130 milliards DA au secteur de la Jeunesse et des Sports pour la réalisation de 80 stades de football, 750 complexes de proximité, 160 salles polyvalentes, plus de 400 piscines, plus de 3500 aires de jeux, plus de 230 auberges et maisons de jeunesse, et plus de 150 centres de loisirs scientifiques pour jeunes.
- Plus de 19 milliards DA seront alloués aux Moudjahidine en vue, notamment, de réaliser 9 centres de repos, des salles de soins et de rééducation, 17 musées et complexes historiques, ainsi que la réhabilitation de 34 sites historiques et l'aménagement de plus de plus de 40 cimetières de martyrs.
- Plus de 120 milliards DA seront affectés aux Affaires religieuses pour la réalisation de la grande mosquée d'Alger, de 80 mosquées et centres culturels islamiques, 17 écoles coraniques et la restauration de 17 mosquées historiques.
- Plus de 140 milliards DA seront destinés à la Culture pour la réalisation de 40 maisons de la Culture et complexes culturels, 340 bibliothèques, 44 théâtres, 12 conservatoires de musiques et écoles des Beaux-Arts, ainsi que 156 centres de loisirs scientifiques.
- Plus de 106 milliards DA seront consacrés à la Communication pour l'amélioration des équipements radios et télévision et l'amélioration de leurs réseaux de diffusion.

Amélioration du service public : près de 379 milliards DA alloués à la justice Près de 379 milliards DA ont été alloués au secteur de la justice dans le cadre de l'amélioration du service public prévu par le programme d'investissements publics pour la période 2010-2014.

Les 379 milliards sont dédiés notamment à la réalisation de 110 cours et tribunaux, d'écoles de formation et de plus de 120 établissements pénitentiaires ainsi qu'à la modernisation des moyens de travail de la justice.

Il est à rappeler que, depuis le début de la réforme du secteur de la justice en 1999, une cinquantaine de nouvelles infrastructures judiciaires ont été réceptionnées pendant que 80 % de toutes celles existantes ont été rénovées et informatisées à la fin 2009.

Une dizaine de tribunaux administratifs seront installés au niveau de plusieurs wilayas, celui d'Alger est déjà fonctionnel depuis fin mars dernier, et ce en vertu de la nouvelle législation administrative qui dissout les chambres administratives relevant des cours de justice et les remplace par des tribunaux administratifs.

La réforme pénitentiaire, qui vise, entre autres, l'humanisation des conditions de détention, a prévu la construction de 81 prisons d'une capacité d'accueil de 50.000 places, dont 13 d'une capacité d'accueil de 1900 places sont en cours de construction.

Toujours dans le cadre de cette réforme qui a aussi touché la formation des ressources humaines, près de 2.000 magistrats ont été formés entre 1999 et fin 2010, portant le nombre des magistrats à près de 4.000.

Le Président de la République, M. Abdelaziz BOUTEFLIKA, avait donné instruction pour le recrutement de 470 élèves magistrats pendant toutes les années du programme quinquennal (2010-2014).

Il est également à relever que la révision du système législatif national a vu la promulgation de 159 textes, dont 41 textes à caractère législatif, 13 décrets Présidentiels et 58 décrets exécutifs depuis le début de la réforme du secteur.

Les statistiques pénales des dernières années montrent que la politique pénale mise en œuvre en Algérie est "efficace" et a contribué à réduire la criminalité.

Les étapes franchies par la réforme de la justice, engagée depuis 1999, ont permis d'améliorer la performance de l'action judiciaire et l'application des décisions de justice, l'accroissement du volume de l'action judiciaire et une plus grande compétence dans le traitement des affaires liées aux nouvelles formes de la criminalité, relèvent des experts.

Les résultats de la réforme de la justice attestent, selon les mêmes experts, de la volonté des pouvoirs publics accordée au secteur, en témoigne le discours du Président de la République à l'ouverture de l'année judiciaire 2009-2010 qui avait mis l'accent sur les impératifs de droit susceptibles de répandre l'esprit de justice.

"La réforme de la justice constitue, pour nous, un dossier prioritaire, d'où l'attention particulière que nous lui accordons", avait-il affirmé, relevant que l'occasion lui a été donnée pour "saluer les résultats réalisés à travers les différentes étapes de l'exécution du programme de réforme de la justice".

Le chef de l'Etat avait cité, comme exemples, l'accroissement des effectifs des ressources humaines, l'amélioration des conditions d'accueil des justiciables et de travail des magistrats et celui des auxiliaires et des agents de justice".

Il avait, en outre, évoqué les mesures prises pour l'ensemble des services de l'institution judiciaire, à savoir les méthodes et procédés modernes introduits et le renforcement des moyens matériels, y compris l'introduction des technologies de l'information et de la communication (TIC), améliorant ainsi la performance professionnelle", soulignant que "la démarche, dans son ensemble, a eu un écho favorable auprès des citoyennes et des citoyens".

Le Président BOUTEFLIKA avait également appelé à la révision des méthodes de travail de certaines juridictions, notamment celles de la Cour suprême et du Conseil de l'Etat, afin de faciliter la prise en charge du nombre des recours.

"Il est un devoir de procéder à la révision des méthodes de travail de certaines juridictions à leur tête, la Cour suprême et le Conseil de l'Etat afin de leur faciliter la prise en charge du nombre sans cesse croissant des recours qui y sont introduits", avait-il recommandé dans son discours.

"Il y va de même pour le tribunal criminel", avait-il dit, soulignant qu'il est également impératif de "revoir son organisation afin de garantir les droits des citoyens qui y comparaissent en les informant d'autres modes de recours à l'instar de ce qui en vigueur au niveau des autres tribunaux".

Programme 2010-2014 pour le secteur des travaux publics: un véritable plan pour désenclaver toutes les régions

Le programme public de développement économique et social pour la période 2010- 2014, est marqué dans le secteur des travaux publics par la continuité, confirmant la volonté de l'Etat de désenclaver les populations dans toutes les régions du pays et de consolider les assises infrastructurelles.

Ce programme quinquennal de développement, financé par l'Etat, prévoit un budget global de l'ordre de 6.447 milliards DA pour le développement des infrastructures de bases.

Plus de 3.100 milliards DA sont destinés au secteur des travaux publics pour poursuivre l'extension et la modernisation du réseau routier, et l'augmentation des capacités portuaires.

Une enveloppe de 3.132 milliards DA est ainsi attribuée en vue de finaliser le réseau de l'autoroute Est-Ouest, de la compléter par 830 km de liaison autoroutières, de procéder au dédoublement de près de 700 km de routes nationales, de réaliser plus de 2.500 km de routes nouvelles, de moderniser et réhabiliter plus de 8.000 km de route, de réaliser et moderniser près de 20 ports de pêche et de procéder au dragage et au confortement de 25 ports, ainsi qu'au renforcement de trois aérodromes.

Le bilan du programme de développement des infrastructures des travaux publics sur la période 2005 à 2009, doté d'une enveloppe globale de 2.550 milliards DA, et qui recouvre plus de 1.800 opérations et réalisations, a connu une avancée "très sensible".

Le programme quinquennal 2005/2009 a permis l'entretien et le développement de plus de 67.369 kilomètres de réseau routier et la construction de 1.250 ouvrages d'art.

L'état du réseau routier est aujourd'hui acceptable pour 95% des routes nationales contre 55% en 1999, 75% des chemins de wilayas contre 45% en 1999, et 71% des chemins communaux contre 40% en 1999.

Ce programme a permis d'enregistrer une amélioration de la fluidité et de la sécurité routières avec la livraison de 37 ouvrages souterrains (trémies), l'élimination de plus de 500 points noirs, ainsi que la réalisation d'un important programme de signalisation verticale et horizontale.

Quelque 500 maisons cantonnières équipées ont été réalisées dans le cadre de ce programme, ainsi que 15 parcs régionaux, pour l'entretien du réseau routier et les interventions en cas d'intempéries ou d'éboulements.

Le précédent programme quinquennal a permis également la réalisation d'une autoroute moderne d'un linéaire total de plus de 1.720 kilomètres qui est en voie de finalisation, et qui sera équipée et exploitée aux standards internationaux, et la réalisation de la deuxième rocade autoroutière d'Alger, d'un linéaire total de 200 kilomètres.

Le programme 2005-2009 a permis, en outre, le développement de la route transsaharienne, avec l'achèvement du dernier tronçon de 415 kilomètres jusqu'à la frontière avec le Niger, le confortement de 21 infrastructures portuaires et la construction de 11 ports et abris de pêche et le renforcement et la réhabilitation de 21 pistes aéroportuaires ainsi que la réalisation de la deuxième piste de l'aéroport d'Oran.

L'exécution du programme des travaux publics sur la période 2005 à 2009 a également généré 561.000 emplois, et permis le renforcement de l'outil d'ingénierie et de réalisation avec la création de 3.500 nouvelles entreprises et 350 bureaux d'études.

Le programme de développement du secteur des travaux publics en chiffres

Le programme public de développement économique et social pour la période 2010- 2014, adopté par la Conseil des ministres, prévoit un budget global de l'ordre de 6.447 milliards DA pour le développement des infrastructures de bases.

- 3.132 milliards DA sont destinés au secteur des travaux publics pour poursuivre l'extension et la modernisation du réseau routier, et l'augmentation des capacités portuaires.

- Cette enveloppe sera consacrée à la finalisation du réseau de l'autoroute Est-Ouest, de la compléter par 830 km de liaison autoroutières et de procéder au dédoublement de près de 700 km de routes nationales.

- Il sera également question de réaliser plus de 2.500 km de routes nouvelles, de moderniser et réhabiliter plus de 8.000 km de route, de réaliser et moderniser près de 20 ports de pêche et de procéder au dragage et au confortement de 25 ports, ainsi qu'au renforcement de trois aérodromes.

- Le programme quinquennal 2005/2009, doté d'une enveloppe globale de 2.550 milliards DA a permis l'entretien et le développement de plus de 67.369 km de réseau routier et la construction de 1.250 ouvrages d'art ainsi que:

- La livraison de 37 ouvrages souterrains (trémies), l'élimination de plus de 500 points noirs ou accidentogènes, ainsi que la réalisation d'un important programme de signalisation verticale et horizontale.

- La réalisation d'une autoroute moderne d'un linéaire total de plus de 1.720 km et la réalisation de la deuxième rocade autoroutière d'Alger, d'un linéaire total de 200 km.

- Le développement de la route transsaharienne, avec l'achèvement du dernier tronçon de 415 km jusqu'à la frontière avec le Niger, le confortement de 21 infrastructures portuaires et la construction de 11 ports et abris de pêche et le renforcement et la réhabilitation de 21 pistes aéroportuaires ainsi que la réalisation de la deuxième piste de l'aéroport d'Oran.

Un taux de chômage sous la barre des 10% à l'horizon 2014

La création d'emploi continue d'être encouragée par le gouvernement qui projette de réduire le taux de chômage dans le pays sous la barre des 10%, eu égard aux 350 milliards de DA qui lui ont été réservés dans le programme quinquennal 2010-2014.

En effet, ce programme a prévu une enveloppe financière de 150 milliards (MDS) de dinars pour accompagner l'insertion professionnelle des diplômés universitaires et la formation professionnelle, 80 MDS de dinars en soutien à la création de micro- entreprises et de micro-activités et 130 MDS de dinars pour les dispositifs d'emploi d'attente.

En outre, les résultats des encouragements publics à l'emploi viendront s'ajouter au volume massif des recrutements qui découleront de la réalisation du programme quinquennal et des effets de la croissance économique.

Avec cette consistante dotation, estiment des experts, il devient désormais possible de concrétiser l'objectif de création de trois millions d'emplois durant les cinq années à venir, prévu dans le programme Présidentiel.

En mars 2009, le Président de la République, M. Abdelaziz BOUTEFLIKA, avait annoncé de nouvelles mesures destinées à encourager la participation des jeunes investisseurs au développement local.

Elles consistent en la création d'un fonds d'investissement par wilaya, recevant une dotation publique pouvant atteindre 1 milliard DA et géré par une banque publique. Ces fonds participeront au financement du capital au titre de la création de petites et moyennes entreprises au profit des jeunes entrepreneurs.

La réservation d'un espace aux activités et aux entreprises développées par les jeunes entrepreneurs au niveau de chaque zone industrielle qui sera créée, est également prévue. Cette affectation, qui sera inscrite dans le cahier des charges régissant la gestion des zones industrielles, aboutira à créer des synergies entre les activités lancées par les jeunes d'une part, et les PME et grandes entreprises, d'autre part.

Les pouvoirs publics ont été instruits pour créer, par ailleurs, au niveau de chaque centre universitaire et de formation professionnelle, une cellule de conseils dotée de cadres financiers qualifiés, pour accompagner les étudiants et stagiaires de la formation professionnelle désireux de créer leurs propres activités à l'issue de leurs études.

Ces cellules constitueront, sur ressources publiques, quelques petites unités de production de biens et de services en vue de les mettre à la disposition des diplômés les plus méritants selon la formule de la location-vente.

Le chef de l'Etat avait également décidé de l'instauration d'un encouragement fiscal au profit des PME qui recruteront des jeunes diplômés sans emplois pour encourager le recrutement des jeunes demandeurs d'emplois.

En vue de réduire le phénomène du chômage qui touche surtout les jeunes, le Président BOUTEFLIKA avait annoncé le maintien et le renforcement du dispositif des contrats pré-emploi (CPE), destiné au placement des diplômés universitaires et des techniciens supérieurs et qui a permis l'emploi de plus de 300.000 bénéficiaires, durant ces dernières années, leur offrant ainsi l'acquisition d'une expérience professionnelle.

Il est aussi attendu la dynamisation du nouveau Dispositif d'aide à l'insertion professionnelle (DAIP), mis en place au profit des diplômés de l'enseignement supérieur et de la formation

professionnelle, des jeunes issus du cycle secondaire de l'éducation nationale ainsi qu'aux jeunes sans qualification ni formation, dont la durée de recrutement ou de formation peut, selon le cas, s'étaler jusqu'à deux ans.

Lancé en juin 2008, ce nouveau dispositif qui avait permis, six mois après sa création, le placement de plus de 160.000 jeunes sans emplois, devrait atteindre l'objectif de 400.000 placements par année.

Les efforts gouvernementaux colossaux consentis en matière de création d'emplois ont permis durant la dernière décennie de réduire considérablement le taux national de chômage chutant aujourd'hui à 11%.

Selon le ministre du Travail, de la Sécurité sociale et de l'Emploi, M. Tayeb Louh, durant les dix dernières années, entre 500.000 et 550.000 emplois ont été créés annuellement contre 40.000 par an dans les années 1990.

M. Louh a expliqué que pour encourager les jeunes à réaliser des projets grâce aux mécanismes mis en place par l'Etat (agence et fonds), plus de 76.000 emplois et 30.000 micro-entreprises ont été créées pour le seule année de 2009.

"L'objectif arrêté par le secteur était de créer 30.000 entreprises par le biais de l'Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes (ANSEJ) et 10.000 autres à travers le Fonds national de l'assurance chômage", a-t-il ajouté.

Le dispositif d'aide à l'insertion professionnelle a permis d'installer près de 300.000 jeunes dans des entreprises économiques et certains dans la fonction publique, a relevé le ministre.

Evoquant le prochain quinquennat, il a fait part de la confiance des pouvoirs publics, quant à la concrétisation de ces prévisions, en s'appuyant sur le programme de création de 3 millions d'emplois dans le cadre de ce plan quinquennal, dont 1.500.000 au titre des programmes publics de soutien à l'emploi.

A propos de la création d'emplois dans le cadre des dispositifs de l'ANSEJ et de le CNAC, le ministre a indiqué que "les prévisions pour la période 2010-2014 tablent sur une moyenne de création de 100.000 emplois par an", soit le double de qui a été réalisé annuellement durant le dernier quinquennat.

Industrie et PME : l'Etat réaffirme son soutien au secteur

La relance de la production industrielle, le soutien aux PME et la création d'emplois stables sont au devant des préoccupations du programme de développement quinquennal 2010-2014, doté d'une enveloppe globale de 21.214 milliards de dinars, soit près de 286 milliards de dollars.

Le Président Abdelaziz BOUTEFLIKA, qui a présidé le dernier Conseil des ministres qui a adopté ce plan, a notamment insisté sur le fait qu'il faut aujourd'hui "valoriser davantage les capacités productives et notre potentiel économique".

Le Chef de l'Etat a, ainsi, remis au goût du jour la nécessité de relancer la production industrielle et, surtout, de rendre leur efficacité aux entreprises nationales, qu'elles soient publiques ou privées.

"Nous venons de décider (à) de mobiliser des ressources substantielles pour moderniser les entreprises publiques et privées dans tous les secteurs", a souligné le Président de la République devant le Conseil des ministres.

Il annoncera, ainsi que "à cette fin, nous ajouterons dès cette année, à toutes les incitations déjà en place pour encourager l'investissement, un appui important à la mise à niveau des petites et moyennes entreprises", ajoutant que "nous élargirons, aussi, les programmes de modernisation des entreprises publiques à toutes celles qui disposent encore localement d'un marché".

Le soutien de l'Etat aux entreprises publiques ne s'arrête pas là, puisque le Président BOUTEFLIKA précisera que "des partenaires étrangers, qui souhaitent bénéficier du marché local et des contrats liés au programme public d'investissements, seront mobilisés aux cotés des entreprises nationales".

Last but not least, il annoncera également que "nous élargirons enfin la marge préférentielle accordée aux entreprises algériennes sur les contrats publics".

Par les chiffres, la volonté de l'Etat de soutenir les entreprises industrielles se confirme dans ce programme de développement quinquennal qui mobilisera ainsi près de 150 milliards de DA pour la promotion de la PME.

Ce soutien de l'Etat aux PME se fera notamment à travers "la réalisation de zones industrielles, le soutien public à la mise à niveau (des entreprises), ainsi que la bonification de crédits bancaires pouvant atteindre 300 milliards de dinars", indique le communiqué du Conseil des ministres.

En outre, "le développement industriel mobilisera plus de 2.000 milliards de dinars de crédits bancaires bonifiés par l'Etat pour la réalisation de centrales électriques, le développement de l'industrie pétrochimique et la modernisation des entreprises publiques".

Le programme est titanesque, avec une volonté affichée de l'Etat de redonner à l'industrie algérienne, à travers le soutien et la promotion des PME, des moyens financiers et techniques pour répondre aux exigences de la croissance industrielle, qui doit être, avec l'agriculture, le moteur de la croissance économique nationale.

Certes, le secteur industriel a traversé ces dernières années une période difficile, marquée par une pénible mise à niveau des PME, mal outillées pour affronter un marché international où souvent la concurrence n'est pas tellement loyale sur des produits industriels stratégiques.

La politique nationale dans ce domaine reste, ainsi, fermement orientée, pour les cinq prochaines années, vers le soutien et l'accompagnement des PME algériennes dans leur intégration au moindre coût social dans la nouvelle division internationale du travail, marquée par les exigences souvent contraignantes, et au profit des grands pays industrialisés, des règles drastiques du commerce international.

Pour autant, l'accent dans le programme quinquennal sera résolument orienté vers une diversification de la production industrielle nationale, le captage de ressources financières provenant des investissements étrangers directs (IDE), pour que les PME puissent efficacement contribuer à la croissance économique nationale, et améliorer la valeur ajoutée du secteur.

L'habitat bénéficie d'une enveloppe de 3.700 mds DA sur 2010-2014

Une enveloppe financière de plus de 3.700 milliards de dinars, soit l'équivalent de 50 milliards de dollars, est allouée au secteur de l'Habitat pour la construction de deux (2) millions de logements et la réhabilitation du tissu urbain sur la période 2010-2014.

Sur la totalité des engagements financiers de l'ordre de 21.214 milliards DA (près de 286 milliards de dollars) qui seront mobilisés par le nouveau programme quinquennal d'investissements publics, une part de 17,4% sera ainsi affectée pour résorber le déficit en logements au niveau national.

Il s'agira de réaliser 500.000 logements locatifs, 500.000 logements promotionnels, 300.000 logements dans le cadre de la résorption d'habitations précaires et 700.000 logements ruraux.

Un total de 1,2 million de logements sera livré durant le quinquennat 2010-2014, tandis que le reste, soit 800.000 logements, sera achevé entre 2015 et 2017.

Ce programme de l'habitat succèdera donc à celui du quinquennat 2005-2009 qui avait été fixé initialement à un (1) million de logements pour être porté à 1,65 million de logements, enregistrant ainsi un accroissement de 65%, à la faveur des décisions du Président de la République, M. Abdelaziz BOUTEFLIKA, portant affectation de programmes complémentaires aux wilayas du Sud et des Hauts plateaux et à la résorption progressive de l'habitat précaire.

Le nombre de logements réalisés durant la période 2005-2009 s'élève à 912.326 logements (toutes catégories), représentant 91,2% de l'objectif du programme du Président de la République qui a prévu la livraison d'un million de logements à l'échéance de 2009.

En prenant en considération les prévisions de réalisation arrêtées pour le 2^{ème} semestre 2010, le nombre cumulé de logements achevés à l'échéance du 31 décembre 2010 atteindrait 1,048 million d'unités.

Les logements réalisés se composent de 42% de logements ruraux et de 58% de logements urbains.

Pour ce qui est du volet financier, la dotation financière globale allouée par l'Etat au programme de l'habitat 2005-2009 s'est élevé à 1.581 mds DA.

Le programme d'investissements publics pour le quinquennat 2010-2014 est doté de 21.214 mds DA (286 mds de dollars) concerne deux principaux volets: le parachèvement des grands projets déjà entamés, notamment dans les secteurs du rail, des routes et de l'eau, pour un montant de 9.700 mds DA (130 mds dollars), et l'engagement de projets nouveaux pour un montant de 11.534 mds DA (près de 156 mds dollars).

Un total de 619 milliards DA au profit de la santé

Le secteur de la santé a bénéficié d'une enveloppe financière de 619 milliards de dinars dans le cadre du programme d'investissements publics pour la période 2010-2014.

Cette somme est dévolue à la réalisation de 172 hôpitaux, 45 complexes spécialisés de santé, 377 polycliniques, 1.000 salles de soins, 17 écoles de formation paramédicales, et plus de 70 établissements spécialisés au bénéfice des handicapés.

Les opérations de santé du programme quinquennal 2010-2014 seront inscrites selon les priorités qui viseront notamment la réduction des écarts sanitaires entre les wilayas sur le plan des soins spécialisés avec la réalisation d'instituts, d'hôpitaux ou d'établissements hospitaliers spécialisés (EHS) et de structures de proximité spécialisées.

Le programme quinquennal concerne aussi l'amélioration de l'accessibilité aux soins primaires et secondaires, sachant qu'à l'horizon 2015, 254 polycliniques et 34.800 lits sont nécessaires.

Il est à noter que les infrastructures hospitalières existantes dans le pays sont de l'ordre de 13 centres hospitalo-universitaires (CHU), un établissement hospitalo-universitaire

(EHU), 5 établissements hospitaliers (EH), 68 établissements hospitaliers spécialisés (EHS) et 195 établissements publics hospitaliers (EPH) dans le pays.

Ce tissu hospitalier est complété par des structures regroupées au sein d'établissements publics de santé de proximité (EPSP), au nombre de 271, et qui ont, sous leur autorité, un tissu de 988 polycliniques avec lits de maternité (3556 lits), 387 polycliniques sans lits et 5376 salles de soins. Le nombre de lits publics est de 63.680.

Pour 2009, les crédits budgétaires, de fonctionnement (80%) et d'équipement (20%), du secteur public de santé ont été au total de l'ordre de 22 milliards de dinars, dont 38 milliards de dinars de contribution CNAS.

De manière générale, les crédits budgétaires alloués au secteur public de santé ont été multipliés par 4 entre 2000 et 2009, selon un bilan du ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme administrative.

L'impact de ces efforts se traduit par une "meilleure" prise en charge du secteur qui enregistre, en matière de démographie et de population, une augmentation constante de l'espérance de vie à la naissance égale à 75,5 ans en 2007, qui "nous situe dans la moyenne des pays développés", explique le ministère.

Un recul "constant" de la mortalité, notamment infantile qui est passée de 39,4 ans décès pour mille naissances vivantes en 1999 à 26,2 en 2007.

Les ratios nationaux en 2009 sont de 1 généraliste pour 1457 habitants, 1 spécialiste pour 2052 habitants, 1 pharmacien pour 4492 habitants, 1 chirurgien dentiste pour 3241 habitants et 1 paramédical pour 370 habitants.

En matière d'épidémiologie, il a été enregistré une "baisse remarquable" des maladies transmissibles et constaté une prépondérance des maladies non transmissibles qui représentent actuellement 60% des causes de décès contre 30% pour les maladies transmissibles et 10% pour les morts violentes.

250 milliards DA (bien milliards) pour la recherche scientifique et les nouvelles technologies de la communication

Une enveloppe de 250 milliards de dinars a été allouée par l'Etat dans le cadre du programme public de développement économique et social 2010-2014 pour le développement de la Recherche scientifique et les nouvelles technologies de la communication et le parachèvement des acquis des précédents plans.

A ce titre, 100 milliards de dinars ont été destinés au développement de la Recherche scientifique, 50 milliards de dinars aux équipements destinés à la généralisation de

l'enseignement de l'informatique dans tout le système national d'éducation, d'enseignement et de formation et 100 milliards de dinars pour la mise en place de la gouvernance électronique "e-gouvernance".

La Recherche scientifique qui s'est vu consacrée 100 milliards de dinars, dans le nouveau plan quinquennal, est désormais inscrite au nombre des grandes priorités nationales et exige la mobilisation, dans un cadre coordonné de l'ensemble des potentialités.

Le Président de la République avait indiqué en août 2009 que le secteur de la Recherche scientifique académique s'est doté de moyens financiers "importants qui, couvriront les besoins en matière de recherche sérieuse en ce sens qu'il seront mis à profit pour récompenser chercheurs et encadreurs, équiper les laboratoires de recherche et autres ateliers et valoriser les brevets d'invention".

"Cette démarche vise à établir un climat de confiance entre les scientifiques et leur environnement socio-industriel en vue d'une exploitation optimale des résultats de la recherche en faveur de l'économie nationale", a-t-il dit.

Dans ce cadre, les principales actions déjà entreprises ont été consacrées à la mise en place de 12 nouveaux Comités sectoriels permanents (CSP) et à l'installation prochaine du Conseil national d'évaluation, qui sera un véritable socle de promotion du système national de recherche pour l'ériger au niveau des standards internationaux.

Ces principales actions ont été consacrées à l'augmentation du nombre de laboratoires de recherche qui passe de 640 à 783 laboratoires agréés auprès des établissements d'Enseignement supérieur, le lancement programmé de 200 blocs laboratoires de recherche, la création de 6 nouvelles unités de recherche, et d'un Centre national de recherche en biotechnologie.

Et afin d'atteindre une recherche scientifique utile pour l'économie et la société, 34 programmes nationaux de recherche scientifique (PNR) dans différentes secteurs d'activité ont été lancés à partir de février dernier et ce jusqu'à la fin 2010.

La mise en plan de ces programmes a nécessité la mobilisation de plus de 1000 experts relevant de tous les secteurs socio-économiques, ainsi que des compétences universitaires à l'intérieur et à l'extérieur du pays.

Les 34 PNR ont été proposés par les comités intersectoriels et concernent principalement l'Agriculture, les Ressources en eau, les Matières premières l'Energie, l'Education, la Culture, la Communication, le Droit, l'Economie, l'Habitat, l'Urbanisme et la construction, la Santé et les sciences du vivant, la Technologie et l'industrie, les Sciences humaines et l'histoire, l'Aménagement du territoire, l'Environnement et les risques majeurs et les sciences fondamentales.

Il est également projeté d'impliquer les professeurs universitaires dans les activités des programmes nationaux et parvenir ainsi à atteindre un objectif de 28.000 professeurs chercheurs au cours de la même année à travers 1200 laboratoires pour appuyer le programme national de Recherche scientifique.

En outre, le programme public de développement économique et social a consacré une enveloppe de 100 milliard de dinars, pour la mise en place de la gouvernance électronique (e-gouvernance) ainsi que son élargissement.

Le e-gouvernance est un système qui permettra de développer les services publics, de moderniser les administrations et les entreprises. Il ne se limite pas seulement à l'introduction des outils informatiques dans les institutions mais améliorera la gestion interne et les relations avec le citoyen.

Il consiste en l'utilisation par l'Etat des nouvelles technologies pour assurer la marche régulière des services publics tant pour son fonctionnement interne qu'en faveur des usagers.

Son application contribuera au développement de toutes les activités, les mesures et les procédures, leur simplification et leur transfert "qualitatif" aux cadres techniques par l'usage d'appareils et de systèmes technologiques sophistiqués.

Les années à venir verront la création et l'ouverture de portails sur Internet de l'ensemble des ministères, administrations centrales et collectivités locales (Wilaya-Daira-APC) dans le but du rapprochement des citoyens de l'administration.

Les citoyens peuvent grâce à cette stratégie d'ouverture de portails procéder au téléchargement de formulaires et autres documents administratifs.

Environ 400 services en ligne sont proposés dans la stratégie e-Algérie 2013 en direction des citoyens, des entreprises et des administrations.

Sur un autre volet, le même programme a consacré une enveloppe de 50 milliards de dinars pour les équipements destinés à la généralisation de l'enseignement de l'informatique dans le système national de l'Education, de l'Enseignement et de la Formation.

En effet, plusieurs conventions ont été signées entre le secteur de la PTIC et de celui de l'Education, Jeunesse et sports, Solidarité nationale, Enseignement et formation professionnels dans le but de la généralisation de l'utilisation des TIC dans les établissements des secteurs.

Concernant l'Education, la mise en oeuvre de la réforme du système éducatif a permis d'introduire l'outil informatique à tous les paliers de l'enseignement, outre la consécration de l'informatique en tant que matière à part entière.

Afin d'améliorer le rendement éducatif, tous les établissements du secondaires avaient été dotés, d'un laboratoire d'informatique tandis que ceux du moyen seront dotés d'un laboratoire d'informatique dès la fin de l'année en cours, et les écoles primaires disposeront des mêmes laboratoires dès l'année prochaine.

Et afin de généraliser l'utilisation des TIC, à travers les établissements prenant en charge les populations aux besoins spécifiques, une convention cadre a été signée entre les ministères de la PTIC et de la Solidarité nationale, de la Famille et de la Communauté nationale établie à l'étranger.

En vertu de la convention, le ministère de la PTIC s'engage à assurer la généralisation de cette opération au niveau de l'ensemble des établissements relevant du ministère de la Solidarité nationale.

Cette mesure passe par la mise à niveau des établissements déjà connectés à Internet ou en offrant la connexion aux établissements non encore connectés outre la formation de formateurs spécialisés à l'usage des TIC.

Une autre convention a aussi été signée entre les ministères des PTIC et celui la Formation et de l'Enseignement professionnels, avec pour objectif de soutenir la formation dans le domaine des Technologies de l'information et de la communication au profit des différentes catégories de la société.

Encadrée par des spécialistes en informatique et communication des deux secteurs, cette formation concernera les fonctionnaires, les étudiants, les chômeurs, les femmes en milieu rural et les femmes au foyer.

ملحق "ج": Le nouveau modele de croissance(Synthese)

République Algérienne Démocratique et Populaire Ministère des Finances

ABSTRACT

L'Algérie a adopté en 2016 un nouveau modèle de croissance économique. Ce document de référence a été examiné et approuvé en Conseil des ministres le 26 juillet 2016. Il s'appuie d'une part sur une approche rénovée de la politique budgétaire avec une trajectoire 2016-2019 et d'autre part une perspective de diversification et de transformation de l'économie à l'horizon 2030.

Dans son volet budgétaire, le Nouveau modèle de croissance met en exergue les objectifs ci-après à l'horizon 2019:

- (i) une amélioration des recettes de la fiscalité ordinaire de sorte qu'elle puisse couvrir, l'essentiel des dépenses de fonctionnement,
- (ii) une réduction sensible du déficit du Trésor à la même échéance,
- (iii) et une mobilisation des ressources additionnelles nécessaires sur le marché financier interne.

Dans son volet diversification et transformation de l'économie, le Nouveau Modèle de croissance définit des objectifs cibles à atteindre sur la période 2020-2030:

- Une trajectoire soutenue de croissance du PIB hors hydrocarbures, de 6.5% par an sur la période 2020-2030
- Une élévation sensible du revenu du PIB par habitant qui devrait être multiplié par 2,3 fois
- Un doublement de la part de l'industrie manufacturière, en termes de valeur ajoutée (de 5.3% en 2015 à 10 % du PIB à l'horizon 2030) ;
- Une modernisation du secteur agricole permettant d'atteindre l'objectif de sécurité alimentaire et de réaliser son potentiel de diversification des exportations ;
- Une transition énergétique permettant notamment de diviser par deux le taux de croissance annuel de la consommation interne d'énergie (de +6% par an en 2015 à +3% par an à l'horizon 2030);

- Une diversification des exportations permettant de soutenir le financement de la croissance économique accélérée.

LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE

(Synthèse)

La chute brutale du prix des hydrocarbures a révélé la grande vulnérabilité des finances publiques. En effet, malgré la dépréciation du dinar, la fiscalité pétrolière a chuté de -7.9% en 2014 et de -32.9% en 2015. Cette baisse des revenus budgétaires a entraîné l'un des plus importants déficits budgétaires que le pays ait connu depuis au moins quinze ans ainsi qu'une contraction importante de l'encours du FRR.

Le soutien de la politique budgétaire dans cette conjoncture pétrolière défavorable nécessite des ajustements qui confèrent plus de rigueur aux dépenses publiques et plus de rendement fiscal tout en consolidant les principes de justice sociale et de solidarité nationale que consacre notre Constitution.

Les véritables sources de cette vulnérabilité budgétaire sont liées à la nature du modèle de fonctionnement de l'économie largement dépendant des hydrocarbures (32% de la production brute de l'économie et prépondérance des exportations des hydrocarbures) et de la dépense budgétaire (60% des revenus budgétaires de l'Etat). L'Etat est également le principal investisseur (49% du total de l'accumulation brute de fonds fixes) et l'employeur en dernier ressort (25% du total de l'emploi formel).

Ce modèle d'organisation et de financement de l'économie a certainement permis la réalisation d'un large réseau d'infrastructures économique et social que ce soit en termes d'accès au logement et à l'eau, d'introduction massive de gaz et d'électricité dans les foyers, d'infrastructures de transport, ou d'accès aux soins et à l'éducation. Il a également permis de réduire le chômage dans une période où celui-ci était parmi les plus élevés au monde (près de 30% en 1999 et 9,9% en 2016).

Toutefois, ce modèle est bâti sur une base vulnérable, où les conditions de sa reproduction s'appuient principalement sur l'exploitation de ressources naturelles épuisables.

La violence du choc pétrolier actuel met en évidence la fragilité de ce modèle économique.

L'urgence de construire un nouveau modèle économique qui passe par de profondes transformations structurelles, en vue d'assurer une croissance économique accélérée et une équité sociale affranchie de la dépendance des hydrocarbures.

C'est la raison pour laquelle l'ajustement interne à entreprendre sur la période 2016-2019 ne constitue pas une finalité en soi mais doit être considérée plutôt comme un début de l'affranchissement de cette dépendance.

Cette note synthétique résume les propositions les plus saillantes du Nouveau modèle de croissance économique qui cible l'émergence de l'économie nationale à horizon 2030 et trace les

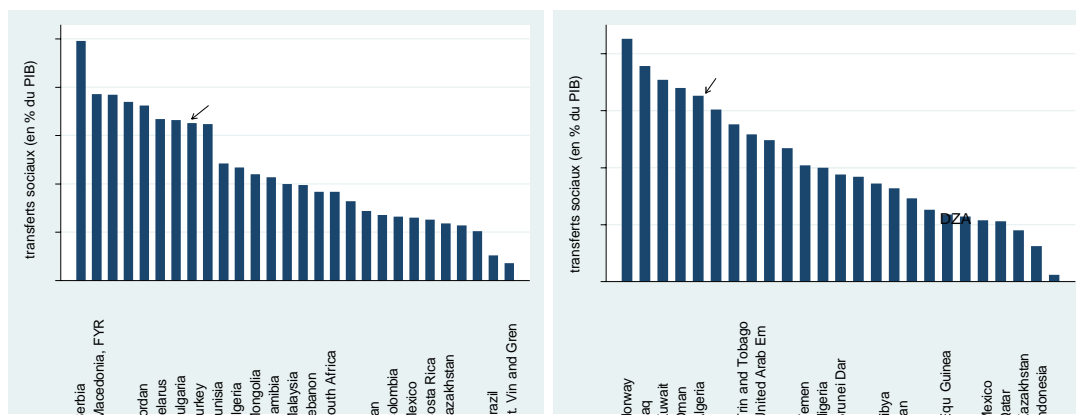
trajectoires de sortie de la crise budgétaire à court terme (2016-2019) adossée à des réformes de la politique budgétaire.

CADRAGE BUDGETAIRE ET REFORME DE LA POLITIQUE BUDGETAIRE ALGERIENNE

A. LA POLITIQUE BUDGETAIRE : UNE EVALUATION SUCCINCTE

L'analyse de la structure du budget de l'Etat montre l'ampleur des dépenses courantes en Algérie. Une partie de cette ampleur des dépenses s'explique par la construction d'infrastructures nécessaires pour le pays, la croissance démographiques et la progression afférente des dépenses sociales.

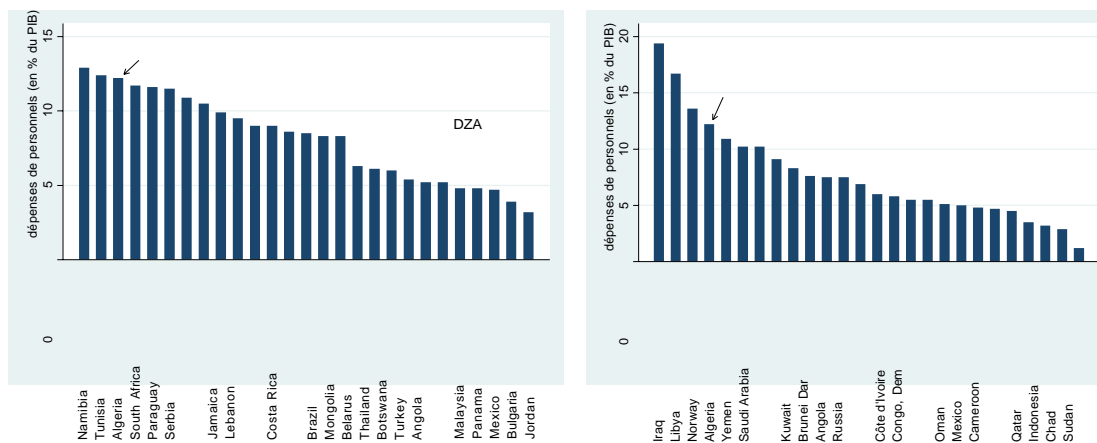
Part des transferts sociaux dans le PIB (année 2012)



(a) pays à revenu par tête moyen-élevé

(b) pays exportateurs de

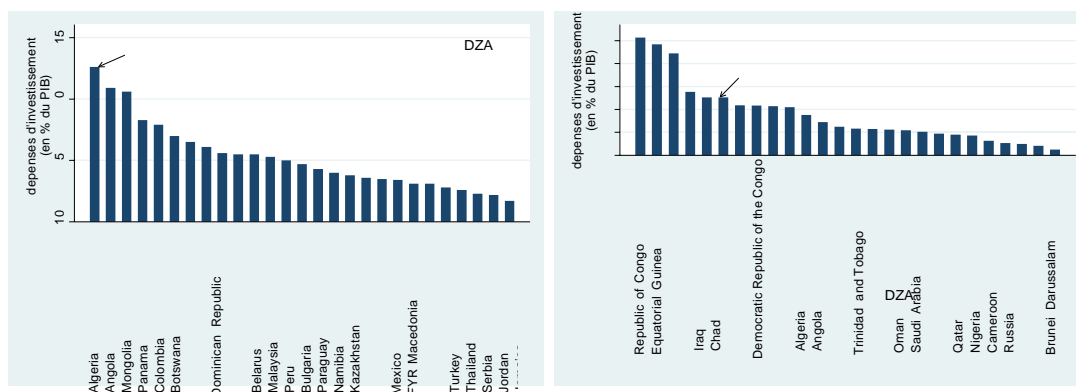
pétrole Part des dépenses en personnels dans le PIB (année



(a) pays à revenu par tête moyen-élevé

(b) pays exportateurs de pétrole

Part des dépenses d'équipement dans le PIB (année 2012)

(a) pays à revenu par tête moyen-élevé
pétrole(b) pays exportateurs de
pétrole

En termes d'importance **des transferts sociaux** dans le PIB global, le graphique 2-a montrent que l'Algérie se situe dans le troisième quartile du groupe de pays à revenu moyen-supérieur dans le monde.

Comparativement aux pays exportateurs de pétrole le graphe 2-b, l'Algérie se positionne parmi les pays où les transferts sociaux par rapport au PIB sont les plus élevés.

En ce qui concerne **les dépenses en personnel**, notre pays parmi ceux à revenus similaires, est celui qui consacre une part importante de dépenses publiques à la rémunération des personnels de l'administration (graphe 3-a). Ce constat reste, également, vérifié par comparaison aux pays exportateurs de pétrole (graphe 3-b).

L'option sociale de l'Etat dictée par le cheminement particulier de l'Histoire de notre pays montre, toutefois, un glissement d'une conception de l'Etat Social garant de la justice sociale et de la solidarité nationale vers un Etat Providence, privilégiant une redistribution généralisée et uniforme des richesses et de la production nationale.

Concernant **les dépenses d'équipement**, leur accroissement au cours des quinze dernières années a permis au pays de se doter d'infrastructures économiques et sociales pour couvrir convenablement la demande en services publics répondant aux aspirations de la population.

Les conséquences de cette option sont, aujourd'hui, bien apparentes à travers des politiques de redistribution inefficaces, inefficientes et antiéconomiques.

- Inefficaces car elles n'ont pas réalisé pleinement notre option fondamentale d'une plus grande justice sociale, car le système actuel de

redistribution profite tout autant aux catégories de population aisées qu'à celles des plus démunies.

- Inefficaces car elles conduisent à une surconsommation et à un gaspillage considérable du fait d'un système de prix qui ne reflète qu'imparfaitement les coûts de production.
- Antiéconomiques, car elles créent des distorsions de prix.

De ce triple constat se dégagent deux grandes orientations de réforme :

- **Un ajustement budgétaire qui préserve le caractère social de l'économie nationale** tout en replaçant les dépenses à des niveaux normatifs afin d'assurer la soutenabilité de la politique budgétaire ;
- **Une réforme profonde des mécanismes d'élaboration, de composition, de suivi et de financement du programme d'équipement** qui vise la réhabilitation des principes de rendement de l'investissement et de son efficacité, la réallocation des ressources budgétaires vers les facteurs clés d'une croissance endogène, la diversification des sources de financement sur une base transparente et encadrée par une législation sur le partenariat public-privé.

B. TRAJECTOIRES BUDGETAIRES SOUTENABLES, 2016-2019

L'évaluation succincte de la politique budgétaire a montré la nécessité d'un ajustement budgétaire qui doit inscrire dans ses objectifs la nécessaire stabilité du cadre macroéconomique sans laquelle le développement économique ne serait pas soutenable.

Toutefois, la stabilité du cadre macroéconomique, si elle est une condition nécessaire à une relance de l'économie sur une base robuste, est loin d'être suffisante.

Seule une vision stratégique de long terme avec une déclinaison des réformes multidimensionnelles à mener, permettrait de sortir l'économie nationale de la dépendance des hydrocarbures. En effet, si aucune réforme n'est engagée, la contraction de la dépense et des revenus budgétaires aura nécessairement des répercussions négatives sur la croissance économique.

1. CADRE MACROECONOMIQUE ET BUDGETAIRE A MOYEN TERME POUR LA PERIODE 2017-2019

Le cadrage macroéconomique et budgétaire à moyen terme pour la période 2017-2019 est élaboré dans une conjoncture difficile, caractérisée par

l'amenuisement de nos ressources financières, ce qui impose l'adoption d'une mesure rigoureuse par le plafonnement des décaissements et l'élaboration d'un plan de trésorerie et d'un plan d'engagement, permettant de réguler le rythme des dépenses.

Pour le budget de fonctionnement, ce plafonnement devra préserver les dépenses incompressibles, tenir compte des spécificités de chaque secteur permettant de préserver le bon fonctionnement des services, la couverture en termes de transferts sociaux aux populations démunies ainsi que les produits et services de base.

La préservation de nos équilibres économiques et financiers nécessitera, dans ce cadre, une action proactive des pouvoirs publics pour la mise en œuvre d'une panoplie de mesures à caractère économique et social, dont une première série a été introduite par la loi de finances complémentaire pour 2015 et par la loi de finances pour 2016.

La consolidation de cet ensemble d'actions se poursuivra à travers la mise en œuvre de mesures budgétaires et fiscales concourant ainsi à l'approfondissement de la démarche visant l'optimisation des ressources financières et la rationalisation des dépenses, à travers une meilleure maîtrise des dépenses de fonctionnement et une plus grande efficacité de l'investissement public à caractère exceptionnel et non susceptible de report.

Pour l'optimisation des ressources, les pouvoirs publics adopteront certaines mesures en vue de réduire les déficits de ressources pour la période 2017-2019, en l'occurrence l'optimisation de la mobilisation des ressources financières sur le marché des valeurs du Trésor et la mobilisation optimale de l'épargne interne.

La maîtrise de la dépense pourrait, notamment, être concrétisée à travers la poursuite des efforts entamés depuis 2015 pour préserver les équilibres de trésorerie à court terme et la soutenabilité budgétaire à moyen terme. Ainsi, les mesures prises en 2015 et celles retenues pour 2016, seront d'avantage consolidées au cours des prochaines années.

En raison de la volatilité récente des cours internationaux du pétrole brut deux (02) hypothèses de prix du baril de pétrole ont servi à simuler deux (02) scénarii et leur impact sur nos équilibres internes et externes.

Pour les deux (02) scénarii, il est maintenu, sur la période 2016-2019, les niveaux (i) du taux de change à 108 DA/\$US et (ii) de l'inflation à 4%.

Le scénario bas sans ajustement budgétaire prévoit d'une part *l'évolution des prix du baril de pétrole brut algérien à 40 \$US en 2017, 45 \$US en 2018 et 50 \$US en*

2019 et d'autre part prolonge la tendance actuelle de l'évolution de la dépense publique, notamment, dans son volet fonctionnement.

Les résultats de ce scénario affichent une détérioration des déséquilibres internes et externes aggravant les déficits du Trésor qui se traduisent par une forte accentuation de l'endettement interne et une détérioration du solde de la balance

Le scénario de stabilisation du cadre budgétaire prévoit, sur la période 2016-2019, (i)

l'évolution des prix du baril de pétrole brut algérien à 50 \$US en 2017, 55 \$US en 2018 et 60 \$US en 2019,

(ii) la progression des recettes fiscales de 11% par an en vue de couvrir progressivement les dépenses de fonctionnement à hauteur de 84% en 2019, contre 47% en 2014 et (iii) la stabilisation des dépenses budgétaires, aussi bien de fonctionnement que d'équipement à un montant global de 7 000 Mrds DA par an (en termes de décaissements).

Les résultats de ce second scénario affichent, en 2019, des soldes du Trésor (-1,9% du PIB) et de la balance des paiements (+2,2 Mrds \$US) plus soutenables, écartant ainsi le risque d'une aggravation de l'endettement aussi bien interne qu'externe tout en concourant à un confortement des réserves de change (27

2. PROPOSITIONS DE REFORME DU CADRE ET DE LA POLITIQUE BUDGETAIRE

L'implémentation d'une trajectoire budgétaire soutenable requière, des ajustements importants que ce soit dans les dépenses ou dans les recettes de l'Etat. A cet effet, il a été procédé à l'évaluation des ajustements requis sur des postes budgétaires bien déterminés. Dans ce cadre, des recommandations sont proposées, lesquelles vont au-delà de cette simple dimension comptable. Il est envisagé une réforme profonde compatible avec la trajectoire soutenable identifiée ci-dessus, mais aussi, en phase avec la nouvelle orientation de la politique économique du pays, notamment, en adéquation avec le nouveau modèle de croissance.

UNE REFORME DES REGLES FISCALES

Pour palier certaines insuffisances du système fiscal, il y a lieu de procéder à :

- **Une révision du mode de détermination du prix du baril de pétrole.**
- **Une réforme du mode de fonctionnement du FRR** à l'effet de mieux réguler l'utilisation de ce Fonds.
- **Une soutenabilité de la dette publique** en vue d'encadrer son niveau dans un objectif de rigueur budgétaire.
- **Une couverture progressive, à moyen terme, des dépenses courantes par les revenus de la fiscalité ordinaire.**

UNE REFORME DU CADRE INSTITUTIONNEL

Ces nouvelles règles devraient faire partie d'une réforme plus globale du cadre institutionnel, avec en particulier **trois socles importants** :

- **L'accélération de la réforme budgétaire en vue de conforter la gestion pluriannuelle du budget instituée dans la loi de finances 2016.**
- **Une budgétisation fondée sur la performance dans le cadre de la nouvelle gouvernance économique en introduisant, au cœur du budget, des pratiques d'évaluation, fondées sur des critères coût-bénéfice en vue de limiter les exemptions fiscales et autres mécanismes d'incitation qui grèvent le budget de l'Etat.**
- **La réallocation des dépenses budgétaires au bénéfice de la croissance économique à travers des plans d'investissements pluriannuels priorisant les équipements porteurs ou compatibles avec les technologies les plus avancées, et qui sont en mesure de booster la productivité des secteurs prioritaires de la nouvelle économie.**
- **La promulgation rapide d'une loi organique des lois de finances.**

UNE REFORME DE LA FISCALITE

La réforme du système fiscal pour corriger certaines carences, notamment, en :

- Accélérant **la modernisation administrative** par une formation des ressources humaines, **l'instauration d'un numéro d'identifiant commun des entreprises**, le passage **aux transactions électroniques**, entre l'Etat et les individus et institutions imposées, qui peut d'ores et déjà concerner les agents économiques dans les secteurs marchands (distribution, services, industrie notamment).
- Améliorant le **recouvrement de la TVA** par d'une part **l'augmentation de son taux** sur certains produits, notamment les **produits de luxe importés et d'autre part** une revue des exemptions fiscales est indispensable.
- **Développant la fiscalité locale** dont le rendement est actuellement très

en deçà de son potentiel en développant l'impôt foncier.

UNE RATIONALISATION DES DEPENSES PUBLIQUES

Une part non-négligeable des dépenses publiques concerne les différentes subventions et exemptions fiscales, explicites et implicites, dont bénéficient les agents économiques (entreprises et ménages). L'ampleur de ces subventions et exemptions fiscales milite pour leur encadrement en :

- **Procédant à l'évaluation de l'efficacité des différentes politiques d'incitation** en direction des entreprises afin de **réduire, le cas échéant, le volume des exemptions fiscales sauf si cette activité génère des externalités positives pour l'économie ou la société, sinon, elles se transforment en rente** pour les bénéficiaires et inefficaces pour l'économie.
- **N'adoptant aucun projet** de texte législatif ou réglementaire instituant une politique sollicitant le budget de l'Etat explicitement ou implicitement **si celui-ci n'est pas adossé à des mécanismes de suivi et d'évaluation** de cette politique.
- Etablissant **un agenda fixant le phasage dans le temps d'un réajustement progressif de la politique de redistribution en faveur des populations démunies** pour plus de justice sociale.

LE CAS DES GRANDES ENTREPRISES DE RESEAUX

Dans tous les secteurs spécialisés dans le service public (électricité-gaz, eau, transport ferroviaire, télécommunication) **les tarifs sont maintenus à des niveaux inférieurs** aux coûts des opérations, et ce depuis plus d'une décennie pour des considérations sociales.

Au plan budgétaire, ce soutien financier, n'est plus soutenable pour l'Etat et dès lors, il est recommandé de :

- **revoir à la baisse les plans d'investissements des opérateurs pour les adapter aux besoins réels ou trouver des alternatives pour le financement, hors budget, de maintenance** de leur investissement.
- **Augmenter les tarifs** pour couvrir, **graduellement**, les coûts de fourniture des services selon un programme de rééquilibrage tarifaire sur plusieurs années pour une rationalité économique en vue d'**améliorer les décisions d'investissements**.
- **Refondre la gouvernance des secteurs** en refondant les missions des opérateurs qui doivent être maîtres de leurs opérations économiques (choix d'investissements, propositions tarifaires, dimensionnement de réseau, rémunération salariale, choix des fournisseurs et négociation) et des plans de financement (financement bancaire, obligatoire, appel à

l'actionnariat) afin d'améliorer l'efficacité économique et concurrentielle de leur société mais aussi **la responsabilisation des managers**.

- Clarifier les relations entre l'Etat actionnaire (à travers le conseil d'administration) et les opérateurs à travers **des contrats de plan fixant clairement les objectifs à atteindre pour l'opérateur**, notamment en matière de satisfaction des besoins de la population et de niveau de qualité du service et les contreparties accordées par l'Etat (augmentations de capital, garanties du Trésor, compensation du coût des obligations du service universel).

NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE ECONOMIQUE

A travers l'option pour une vision à long terme, notre pays affirme son ambition de devenir une puissance émergente à l'issue d'une transformation structurelle au cours de la prochaine décennie. Pour cela, trois phases de croissance sont retenues :

1. **La phase de décollage** (2016-2019) qui sera marquée par une évolution de la part des différents secteurs dans la valeur ajoutée vers leur niveau cible.
2. **La phase de transition** (2020 -2025) qui permettra la réalisation du potentiel de rattrapage de l'économie.
3. **La phase dite de stabilisation** ou de convergence (2026-2030), à la fin de laquelle l'économie nationale épuise son potentiel de rattrapage et les différentes variables de l'économie convergeront vers leur valeur d'équilibre.

OBJECTIFS CIBLES

Sur le plan de la transformation structurelle de l'économie, plusieurs objectifs sont ciblés :

- **Une trajectoire soutenue de croissance du PIB hors hydrocarbures, de 6.5% par an sur la période 2020-2030**
- **Une élévation sensible du revenu du PIB par habitant** qui devrait être multiplié par 2,3 fois
- **Un doublement de la part de l'industrie manufacturière**, en termes de valeur ajoutée (de 5.3% en 2015 à 10 % du PIB à l'horizon 2030);
- **Une modernisation du secteur agricole** permettant d'atteindre l'objectif de sécurité alimentaire et de réaliser son potentiel de diversification des exportations ;

- **Une transition énergétique** permettant notamment de diviser par deux le taux de croissance annuel de la consommation interne d'énergie (de +6% par an en 2015 à +3% par an à l'horizon 2030), en donnant un juste prix à l'énergie (consommer moins et mieux) et en n'extrayant du sous sol que ce qui est strictement nécessaire au développement ;
- **Une diversification des exportations permettant de soutenir le financement de la croissance économique accélérée.**

Pour atteindre ces objectifs, trois principes d'action, qui constituent autant d'axes stratégiques, doivent guider cette nouvelle politique de croissance :

1-LA DYNAMIQUE DES SECTEURS REQUISE

Au niveau sectoriel, l'objectif de diversification par le développement de nouvelles branches porteuses d'externalités, pour prendre le relais des hydrocarbures et du BTP, impose des épisodes de forte accélération de la croissance.

L'objectif pour l'industrie hors hydrocarbures visera à atteindre 10% dans la valeur ajoutée totale à l'horizon 2030. L'atteinte de cette cible nécessitera une croissance de **la valeur ajoutée industrielle à un taux soutenu.**

Les autres secteurs devront, également, connaître une croissance moyenne soutenue de 6.5% par an pour l'agriculture et de 7.4% pour les services marchands. La part des BTP dans le PIB devant progressivement décliner en faveur des services de connaissances, la croissance de ce secteur sera de 1.7% en moyenne sur la période.

La profondeur de cette transformation structurelle de l'activité productive et la rapidité avec laquelle le secteur industriel doit émerger constituent une première difficulté auxquelles notre économie sera confrontée au cours de son processus de diversification. Celle-ci peut être négociée à travers la mise en œuvre de politiques industrielles soutenues et une plus grande libéralisation des initiatives pour atteindre les taux de croissance sectoriels requis.

2-L'EVOLUTION REQUISE DU REGIME D'INVESTISSEMENT

L'évolution de l'investissement requis pour réaliser cet ensemble de transformations structurelles devra relier l'investissement hors hydrocarbures à l'évolution de la productivité du capital investi. Dans ce cadre, **il est simulé un niveau de croissance de la productivité globale des facteurs qui permet pour un même taux d'investissement global dans l'économie de réaliser des croissances plus élevées.**

Cet effort d'amélioration de la productivité globale des facteurs devra cibler non seulement l'investissement privé mais également l'investissement des Administrations Publiques. C'est pourquoi une

seconde consolidation budgétaire devra graduellement intervenir dès 2025 visant à réduire les dépenses d'équipement inscrites directement dans le budget de l'Etat, sous la condition de la mise en place d'un système national de l'investissement dans les équipements publics qui font appel de manière beaucoup plus importante aux Partenariats Publics Privés (PPP).

Cette plus grande efficacité dans l'utilisation du capital sera obtenue dans le cadre de ce nouveau modèle de croissance économique également par :

- une libération de l'investissement privé à travers l'initiation de transformations structurelles génératrices de croissance ;
- une politique résolue de transferts technologiques et de densification des relations entre l'université et les entreprises.

Dans ce nouveau modèle de croissance économique, la stratégie d'investissement aura ainsi à relever les défis suivants :

- Une réallocation de l'investissement en faveur du secteur hors énergie pour initier le processus de diversification économique,
- Une réallocation de l'investissement des administrations vers les entreprises afin de réduire la charge pesant sur le Trésor public et l'endettement subséquent,
- Une amélioration de la Productivité Globale des Facteurs (PGF) pour réduire l'effort d'accumulation de capital physique au profit de la production d'innovation et de l'investissement dans les facteurs clés de succès.

3-LA SOLVABILITE EXTERNE

La soutenabilité externe pose un défi majeur dans le nouveau contexte économique portée par l'accélération de la croissance et la diversification hors hydrocarbures. En effet, les importations sont corrélées au PIB, qui croît à un taux de 6,5% par an, alors que les exportations sont essentiellement portées par les hydrocarbures dont la croissance ne dépasse pas 3% au cours des premières années de la transition –les exportations hors hydrocarbures ne prenant le relais que progressivement.

La réduction du gap entre les importations et les exportations hors hydrocarbures passe par les deux dimensions essentielles du nouveau modèle de croissance économique :

- La mise en place d'une politique soutenue d'efficacité énergétique et de développement des énergies renouvelables qui permet de dégager un surplus conséquent de production d'hydrocarbures exportable ;
- L'accélération du rythme des exportations hors hydrocarbures

(agriculture, industrie, services).

En effet, un scénario qui consiste à prolonger la tendance observée sur les dernières années de croissance des exportations de biens et services hors hydrocarbures, des importations et de la consommation énergétique aboutirait à une balance de paiements insoutenable, dès 2020.

Les simulations montrent que sans un frein à l'explosion des importations observées au cours des dernières décennies, aucune croissance économique soutenable n'est possible.

Pour notre économie qui dépend excessivement des hydrocarbures, *les exportations agricoles et manufacturières devront jouer un rôle essentiel* en constituant la source alternative de devises au secteur des hydrocarbures nécessaires pour assurer le financement de la diversification économique.

Ainsi, l'économie nationale doit négocier au cours de sa transition vers la vision 2030 quatre contraintes majeures (i) l'ampleur des transformations de sa structure productive (ii) l'évolution de l'endettement interne, (iii) la solvabilité externe et (iv) la transition énergétique qui permettra d'augmenter les exportations d'hydrocarbures et de s'arrimer au train du nouvel ordre énergétique mondial.

Ce sont ces défis que notre économie doit relever en empruntant le chemin de la diversification, qui appelle des politiques résolues et un engagement rapide des réformes nécessaires car, l'accentuation de notre dépendance des hydrocarbures, réduit le domaine des réalisables et la faisabilité de la diversification et d'une croissance économique accélérée.

LES RECOMMANDATIONS

Les éléments d'une nouvelle politique économique à même de concrétiser la vision sont regroupés selon six (6) axes stratégiques :

1-LA STIMULATION DE LA CREATION D'ENTREPRISE EN ALGERIE

Le constat pour l'Algérie met exergue le gap à combler au terme d'un diagnostic qui révèle des lourdeurs administratives et des barrières auxquelles sont confrontées les entreprises.

Avec une forte volonté politique et un suivi au plus haut niveau, il est possible de se concentrer sur certains secteurs critiques qui permettront de créer la dynamique de changement nécessaire avant d'enclencher les réformes en profondeur qui consisteront à :

- a) Institutionnaliser le changement en révisant le statut et la composition du comité Doing Business, en intégrant en son sein non seulement des représentants concernés du gouvernement et du secteur privé **mais aussi des chercheurs et consultants** dont la présence apportera rigueur

scientifique et vision plus large en matière de développement économique ;

- b) Poursuivre la suppression des procédures à faible valeur ajoutée pour accélérer la création d'entreprise en simplifiant la charge administrative conjuguée à la modernisation informatique pour réduire au maximum les coûts de transaction.
- c) Le développement des start-ups, aussi bien dans le secteur des services que dans le secteur industriel. Il est donc crucial pour notre pays d'exploiter au maximum cette source inépuisable en mettant en œuvre des mesures relatives à la création d'incubateurs selon les exigences particulières de ce type d'infrastructure notamment en termes de flexibilité de fonctionnement, à la levée de certaines entraves procédurales auxquelles font face les porteurs de projets créateurs de startup (notamment dans la domiciliation des entreprises), en encourageant les institutions publiques telles que les agences sous tutelles des ministères à nouer des partenariats publics-privés et les agences de soutien de la PME de développer leurs programmes d'incubation respectifs.

2- LE FINANCEMENT DE L'INVESTISSEMENT

Pour réaliser la Vision 2030 cela nécessite une évolution rapide de **l'investissement privé hors énergie**. Les réformes doivent s'articuler autour de trois axes : (i) la mise en place d'un véritable système national d'investissement dans les équipements publics, (ii) la reprise de la réforme du système bancaire et (iii) le développement d'un marché des capitaux.

- a) Le développement d'un système national d'investissement dans les équipements publics doit reposer sur :
 - (i) l'amélioration de l'efficacité de l'investissement public et la qualité des infrastructures par le confortement de la CNED,
 - (ii) la diversification des sources de financement des équipements en privilégiant le PPP tout en mettant en place un dispositif réglementaire pour son encadrement à travers par exemple la promulgation d'une loi,
 - (iii) le développement, parallèlement aux PPP, d'un marché obligataire pour financer les infrastructures des opérateurs privés ou publics. Un tel marché est conçu pour émettre et échanger des titres dits obligations d'infrastructure (« project bonds »), un instrument de dette maintenant populaire pour financer les infrastructures,
 - (iv) le confortement de l'action du FNI (Fonds National d'Investissement) qui gère aujourd'hui les crédits d'équipement de l'Etat, afin de lui permettre de se financer sur le marché à

travers l'émission d'obligations d'infrastructures et

- (v) le développement des partenariats innovants ambitieux avec des pays comme la Chine, qui ont pour vocation d'investir durablement dans le pays, permettant un fort effet d'accélération de notre transition vers l'émergence. Il convient naturellement d'encadrer ces partenariats avec l'expertise la plus rigoureuse.
- b) La réforme du système bancaire doit être reprise, car elle est rendue nécessaire par le retour à une situation de manque structurel de liquidité au sein du secteur. L'élimination des anomalies requiert l'intervention de l'Etat et de la Banque d'Algérie pour qu'une réelle compétition s'installe entre les banques nationales au bénéfice de l'investissement des entreprises à travers (i) l'instauration d'une réelle concurrence, (ii) la création d'une Banque Postale sur la base du réseau étendu de la Poste, et de l'expérience de cette dernière en matière de collecte et de gestion d'épargne populaire, (iii) la modernisation des produits et services proposés par les banques – corollaire d'une plus grande concurrence, d'une contraction de la disponibilité et d'une élévation du coût des ressources – qui devrait permettre d'absorber l'abondante épargne cantonnée dans les circuits informels (produits innovants à marge permettront d'encourager l'investissement productif tout en répondant aux impératifs de toutes les catégories de porteurs de projets) et (iv) le renforcement des capacités de gouvernance et de gestion des risques des banques, notamment en matière de risques de crédit et de change, à travers la mise en place par la Banque d'Algérie d'un système de rating des entreprises, la réforme du droit et des procédures de mobilisation des sûretés personnelles et réelles et la réforme du droit des faillites et des procédures de recouvrement en cas de défaillances.
- c) Le développement des marchés de capitaux en mettant en œuvre toutes les mesures nécessaires pour assurer le développement des marchés de capitaux dans notre pays.

La rarefaction relative et le renchérissement de la liquidité bancaire impose en effet aux entreprises de trouver des formes alternatives de financements, que ce soit en dette (obligations), ou en fonds propres (fonds de capital investissement, introduction en bourse).

Il importe dans ce contexte d'accélérer la mise à niveau du cadre réglementaire et des dispositifs opérationnels régissant les opérations de fusions-acquisitions, d'introductions en bourse, d'émissions d'obligations "corporate", et de cessions d'actions ou de parts sociales d'entreprises. Aussi, il y a lieu de :

- Parachever le cadre réglementaire pour les fonds de capital-investissement,
- Simplifier les procédures administratives lors des introductions en bourse et des émissions obligataires réalisées par des sociétés publiques ou privées

3-LA POLITIQUE INDUSTRIELLE ET DIVERSIFICATION

L'objectif de diversification décliné dans la Vision 2030 impose des épisodes de forte accélération de la croissance des secteurs.

Un certain nombre des recommandations proposées sont déjà en cours de mise en œuvre par le département de l'Industrie. Celles-ci sont, néanmoins, intégrées dans les propositions pour le besoins de cohérence de l'argumentaire.

- a) En ce qui concerne les politiques transversales, il est nécessaire d'accélérer la transformation structurelle de l'économie en facilitant la mobilité des facteurs de production par :

— La promulgation rapide du nouveau code du travail sur la base d'une véritable stratégie de l'emploi pour faciliter la réallocation productive de la force de travail tout en consolidant sa protection et sa sécurité.

La baisse du taux de chômage et un niveau de croissance soutenue de 6.5% du PIB hors hydrocarbures¹, nécessite :

- *Une révision des dispositifs d'aide à l'emploi, renvoyant ainsi à une nouvelle stratégie d'emplois, celle en cours n'ayant pas atteint pleinement ses objectifs ;*
- *Un renforcement du matching entre les formations de la main d'œuvre et les besoins du marché du travail, renvoyant au système d'éducation et de formation ;*
- *Un renforcement du système d'informations sur les opportunités offertes par le marché du travail, renvoyant au fonctionnement des structures d'intermédiation sur le marché du travail ;*
- *Une plus grande flexibilité du marché du travail, renvoyant aux institutions du marché du travail.*

- b) En ce qui concerne la stratégie industrielle, les politiques industrielles sectorielles de l'Algérie seront réorganisées selon quatre axes :

- 1) Un soutien aux secteurs où l'Algérie dispose d'avantages comparatifs naturels par une intégration en aval allant de la production de la ressource naturelle (agriculture,

élevage, mines, hydrocarbures) vers les segments à forte valeur-ajoutée :

Ils sont principalement de trois natures :

¹ Alternativement, nous avons estimé que la réduction du taux chômage à 7% de la population active en 2030 requière une création nette d'emplois - pour le profil de la croissance économique de la Vision 2030 – passant de 187.000 postes de travail en moyenne annuelle sur la période actuelle (2010-2015) à 395.000 emplois par an sur la période 2025-2030.

— les industries agro-alimentaires par la valorisation des ressources agricoles de notre pays (les agrumes, les dattes, la viande ovine, caprine ou cameline) ;

— les secteurs en aval des hydrocarbures, en premier lieu la pétrochimie et les engrais ;

— les secteurs en aval des ressources minières abondantes sur le territoire national (fer, phosphate, terres rares) qui, combinés à une énergie à bas prix (gaz principalement) procure un avantage majeur pour bâtir un potentiel de production compétitif dans les industries mécaniques, la sidérurgie et la métallurgie, les cimenteries, mais aussi des secteurs à plus forte valeur-ajoutée comme l'automobile et, demain, l'aéronautique, la construction navale ou la métallurgie fine.

Pour l'ensemble de ces secteurs, l'objectif à atteindre à un horizon de cinq à sept ans consiste à ne plus exporter de matières premières non transformées et de capter une part de plus en plus importante de valeur ajoutée en Algérie.

Un Schéma directeur de valorisation des hydrocarbures et des ressources minières sera mis avec, en particulier, un plan de relance de la Pétrochimie et un plan de valorisation des Phosphates.

2) Un soutien aux secteurs où l'Algérie dispose déjà d'avantages comparatifs construits (électronique), ou décidera de bâtir ces avantages du fait de leur effet d'entraînement et de leurs externalités sur l'ensemble de l'économie (l'économie numérique notamment) :

Quatre grands types de secteurs sont identifiés :

— les secteurs où notre pays dispose déjà d'une base industrielle (électronique, construction de satellites, production d'équipements de télécommunications)

— les secteurs à développer du fait de leur effet d'entraînement sur le reste de l'économie (économie numérique notamment)

— les services de connaissance dont le faible développement constitue un frein à l'*upgrading* technologique de l'économie nationale. Dès lors, il s'agit de mettre en place un dispositif de soutien à la production de services de connaissances.

Les services susceptibles d'être ciblés par ce dispositif seront ceux liés:

au développement des exportations (logistique du commerce extérieur);
à la modernisation de l'économie nationale (notamment les services liés à l'industrie);
à la compétitivité industrielle (notamment les services liés aux NTIC);
les industries touristiques et culturelles où l'Algérie peut valoriser son patrimoine géographique et surtout culturel (patrimoine architectural, cuisine, artisanat, musique).

Dans l'ensemble de ces secteurs, le succès dépendra de la capacité à faire émerger une classe d'entrepreneurs dynamiques et créatifs, capables de comprendre et d'anticiper les évolutions du marché, et de la qualité des ressources humaines via une formation technique et professionnelle.

3) Une stratégie de substitution ciblée sur les importations en remplaçant, partiellement ou totalement, l'importation de semi-produits ou de produits finis importés aujourd'hui par une production industrielle locale. Cette stratégie s'appuie sur l'existence d'une demande intérieure solvable pour substituer une production industrielle locale sur tout ou partie de la chaîne de valeur aux importations actuelles.

- Outre l'automobile, l'acier, la cimenterie ou l'agro-alimentaire, le secteur prioritaire est également celui des industries pharmaceutiques. Dans ce cadre, l'accélération de la mise en place de clusters industriels sur le territoire national peut permettre d'augmenter rapidement la production dans les secteurs concernés, notamment via les entreprises privées nationales.

- Ce mouvement doit être principalement le fait du secteur privé qui, encouragé par un environnement des affaires plus favorable et des incitations à investir dans la production, doit trouver un intérêt économique à remplacer les activités de trading actuelles par un investissement à long terme seul ou avec leurs partenaires commerciaux internationaux. La réglementation peut également appuyer le redéploiement de la production nationale.

- Pour l'ensemble de ces trois axes, l'Algérie a l'avantage de disposer déjà d'une base industrielle, publique ou privée, qu'il s'agit de restructurer et de développer rapidement pour servir ces trois approches.

4) Un soutien au développement d'activités industrielles dans des secteurs où l'élasticité-revenu à l'exportation à long terme est importante afin de positionner l'appareil de production algérien sur des segments cruciaux où se joue la compétition internationale actuelle et à venir.

Les exportations hors hydrocarbures doivent, dans la Vision 2030, être soutenues par, notamment, les mesures suivantes :

- Favoriser la création de nouvelles entreprises exportatrices en subventionnant les exportations naissantes.

- Appuyer les entreprises exportatrices pour un développement *intensif* de leurs exportations.

- Créer des zones spéciales d'exportation en revenant à l'ordonnance 03-02 abrogée en 2006.

Il faut néanmoins veiller à limiter le nombre de ces zones spéciales qui ont des inconvénients bien connus. En effet, elles créent un système à deux vitesses en maintenant des zones industrielles peu attractives pour la majorité des entreprises tandis que les investisseurs étrangers et quelques investisseurs nationaux peuvent se voir accorder un statut exorbitant des lois nationales (fiscalité, droit du travail, subventions, cout des matières premières, rapatriement des bénéfices).

Enfin, il est important que notre pays développe des capacités industrielles et un tissu de sociétés dans les domaines de la nouvelle révolution industrielle en cours afin de se positionner sur les segments économiques d'avenir dans l'économie mondiale. Ces secteurs sont caractérisés par une élasticité-revenu à l'exportation élevée. Malgré le manque de visibilité sur ces secteurs, on peut d'ores et déjà miser sur les secteurs du numérique (intelligence artificielle, big data, imprimante 3D), de la robotique (robots industriels et domestique, drones), les biotechnologies et la génétique, les énergies renouvelables (énergie solaire, piles à hydrogène).

4- LA TERRITORIALISATION DU DEVELOPPEMENT INDUSTRIEL PAR LA REORGANISATION DE LA GESTION DU FONCIER INDUSTRIEL ET SON INTEGRATION

La diversification passe nécessairement par la définition de plans de localisation des activités industrielles sur le territoire national dans le cadre du schéma d'aménagement du territoire national (SNAT), en accord avec les besoins de l'économie locale, nationale et la politique industrielle du pays. A cet effet, il est important de procéder à :

- a) La révision de la gouvernance du foncier industriel par une réallocation des missions entre le Ministère de l'industrie et l'ANIREF
- b) La révision des missions de l'ANIREF en matière de gestion du foncier industriel
- c) Le regroupement progressif de l'ensemble du foncier industriel sous l'égide de l'ANIREF
- d) L'incorporation des parcs technologiques et des pépinières d'universités dans le portefeuille de l'ANIREF
- e) Un nouveau programme de zones pour soutenir le développement industriel de l'Algérie à l'avenir.

5-ASSURER LA SECURITE ET LA DIVERSIFICATION DES RESSOURCES ENERGETIQUES

La réussite de la transition énergétique contribuera, non seulement, à assurer notre sécurité énergétique mais constituera également un puissant

vecteur de diversification de notre industrie. Celle-ci devra s'articuler autour de deux axes complémentaires suivants :

(i) programme d'efficacité énergétique couplé à (ii) un programme industriel et technologique de développement des énergies renouvelables et de sécurité énergétique.

- a) **Concernant l'efficacité énergétique**, elle confèrera un caractère opérationnel à ce programme, (i) en développant un audit énergétique et d'un programme d'économie de l'énergie, (ii) en instituant des normes d'efficacité énergétique et des règlements thermiques pour les bâtiments neufs dans le cadre de la promotion immobilière, (iii) en imposant un Diagnostic de Performance Energétique avant la mise en vente des logements, (iv) en appuyant la création d'Entreprises de Services Energétiques (ces entreprises bénéficieront ainsi des dispositions de l'article 75 de la loi de finances pour 2015) et (v) en créant une Agence de l'efficacité et de l'innovation énergétiques qui gèrera tous les programmes relevant de l'économie de l'énergie ainsi que les subventions et autres programmes de facilités accordées dans ce cadre.
- b) **Concernant le développement des énergies renouvelables**, il y a lieu de développer :
- Une connaissance précise de la dotation du pays en ressources énergétique renouvelables, notamment le potentiel éolien et le potentiel solaire ;
 - Un suivi permanent et une *anticipation* de l'évolution des coûts dans les différentes filières (panneaux solaires, technologies de l'éolien, géothermie, biomasse,...) et celle des évolutions technologiques extrêmement rapides ;
 - La connaissance et l'anticipation de l'évolution de nos marchés potentiels d'exportation.

6-LA GOUVERNANCE DU NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE

Une **nouvelle vision** doit accompagner la **nouvelle politique de croissance**, une vision dans laquelle la politique économique n'est pas seulement l'identification des secteurs économiques prioritaires et l'énoncé des mesures d'accompagnement mais aussi et surtout :

- a) un processus dynamique de concertation entre les pouvoirs publics et les entreprises à travers des institutions dédiées et visant à réduire les incertitudes inhérentes aux arbitrages et aux choix économiques opérés et à encourager les innovations technologique, nouveau marché d'exportation.

b) un nouveau Système National d'Investissement dans les équipements publics

L'investissement public ne peut plus être vu comme une compilation de projets sectoriels dans le cadre d'un " programme d'équipement " quelque soit son horizon temporel mais comme la déclinaison d'une stratégie globale. Par ailleurs, l'implémentation du programme d'investissement doit s'inscrire dans un nouveau cadre – un nouveau système national d'investissement public- qui doit assurer :

- La minimisation du coût des projets d'investissement qui sont **actuellement généralement plus élevés qu'ils ne devraient l'être comme l'attestent le recours fréquent aux réévaluations,**
- **L'optimisation des délais d'exécution qui sont aujourd'hui plus longs qu'ils ne devraient l'être du fait d'une faible capacité d'absorption,** et
- La maximisation de l'impact de l'investissement public sur la croissance économique et le développement social.

Pour cela, il est recommandé de procéder à un audit de la CNED dans le but de renforcer cette institution dans ses missions originelles de contribution à la maîtrise des coûts des réalisations, à la réalisation des montages financiers les plus appropriés pour les projets, à l'appréciation de la faisabilité des projets et leur sélection en cas d'arbitrage ainsi qu'à l'évaluation des grands projets d'investissement.

c) L'élaboration d'un nouveau système national d'information statistique.

Toute élaboration de stratégie à long terme (Vision 2030) nécessite un outil statistique performant. Or, la connaissance de notre économie reste à parfaire. En effet, la production nationale est peu maîtrisée, nos performances à l'international peuvent difficilement être appréciées à l'international nous privant de la connaissance de nos avantages comparatifs.

La fonction du Conseil National de la Statistique qui a été redynamisé pour prendre en charge le renforcement du système statistique national nécessite l'association de l'ensemble des parties prenantes de ce système. Il échoit à cette institution de proposer rapidement une réorganisation et un développement du système statistique national et d'assurer le suivi et la mise en œuvre de la nouvelle stratégie de son développement.

c) L'évaluation des politiques publiques

L'évaluation des politiques publiques doit être renforcée car ces dernières ne sont pas en général orientées vers le résultat. Le management des institutions est également quasi exclusivement une gestion par les tâches au lieu d'une gestion

par des objectifs comme c'est la pratique dans beaucoup de pays dans le monde.

Les avantages fiscaux accordés par l'Etat à une activité privée ne se justifient que pour autant que cette activité génère des externalités positives pour l'économie ou la société. Dans le cas contraire, ils se résolvent en *rentes* pour les bénéficiaires.

A cet égard, il est nécessaire d'assumer le passage à travers lequel les politiques publiques sont jugées non pas sur le montant des injections financières mais sur les résultats et l'impact économique et social des mesures adoptées.

d) L'administration économique

Les réformes économiques ne peuvent réussir si elles ne sont pas portées par une administration et des Agences qui sont prêtes à les exécuter efficacement. Des stratégies macroéconomiques sensées peuvent ainsi vite être battues en brèche par un tissu d'institutions peu préparées à relever le défi de la performance.

Malgré des améliorations récentes dans notre pays, les pratiques managériales ne sont pas satisfaisantes pour les opérateurs publics nationaux et internationaux. Il serait donc plus opportun de se baser sur les chambres de commerce et de l'industrie et les guichets uniques. Il est donc nécessaire de repenser entièrement l'administration économique.

Aussi, il peut être préconisé la mise sur pied d'une cellule de réformes et de modernisation managériale logée auprès du Premier Ministère à l'effet de contribuer à la modernisation des institutions économiques et d'introduire et de généraliser les pratiques du New Public Administration (NPA) dans nos administrations.



Full Name : khaoula Abdelaoui
New directions of economic public policy in Algeria since 2000
A thesis Submitted for the PHD Degree in political Science

Abstract:

Research importance:

This thesis deals with one of the most important topics at national and international levels, which is the topic of economic public policy.

Research methodology:

This study has tried to analyze and evaluate the economic policy in Algeria since 2000, and presented the most important challenges it faces and prevents it from achieving the objectives for which it was set, as well as the most important mechanisms to activate these policies, in order to respond to the requirements of the Algerian economy and try to improve its components.

The most important results:

where the focus has been particularly focused on economic policy in Algeria since 2000, the improvement of the financial situation in Algeria during this period as a result of the high oil prices, has allowed a radical shift in the nature of economic policy adopted since then, represented by the focus on the expansion of public spending through the adoption of a set of development programs aimed at redressing the problems that existed and shortcomings recorded during the period of the 1990s, due to the severe economic crisis and negative consequences. The debt crisis of the mid-1980s, with the decline in oil prices, which had negative repercussions on the social and economic fabric of Algeria.

Key words: Public policy, Economic policy, The Algerian economy, Economic trends, Algeria.

Supervisor : Bouriche Riadh _ D Professor _ University of Constantine3

2020_2021

